مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق

صندوق القدس
مركز تحليل السياسات

فلسطين والعالم العربى

إعداد

أحمد بهاء شعبان حسام رضا حسين معلوم
حليم بركات سميح فرسون عبد العليم محمد
عبد الغفار شكر عريان نصيف

تحرير
مصطفى مجدى الجمال

الناشر
مكتبة مدبولى
٢٠٠١

فلسطين والعالم العربى

اسم الكتـــاب : **فلسطين والعالم العربى**

اسم المؤلـــف : **مجموعة من المفكرين العرب (أعمال ندوة)**

إعـــــداد : **مركز البحوث العربية**

[redacted] ١٠/٨ ش متحف المنيل - منيل الروضة

القاهرة : ت / ف : ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى : arc@ie-eg.com

الطبعـــــة : **الأولـــى ٢٠٠١**

الناشـــــر : **مكتبة مدبولى**

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٥٧٥٦٤٢١ فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

رقم الإيـــداع : ٢٠٠١/٢٦٠٦

الترقيم الدولى : ISBN : 977-208-316-7

تحـــرير : **مصطفى مجدى الجمال**

المحتويـــات

تصـــديـر

عـندما يصـل هـذا الكتاب إلى القارىء تكون انتفاضة الشعب الفلسطينى التى اشتعلت منذ ٢٨ سـبتمبر ٢٠٠٠ قـد بلغت المدى الذى يستطيع عنده كل مواطن عربى أن يستخلص الكثير جداً بشأن أوضاعه ومصيره القريب على الأقل.

لكـن الكتاب الذى نحن بصدده كان نتاج لحظة أخرى سابقة من مارس عام ٢٠٠٠. ورغم أن وقـتاً طويـلاً لم يمض منذ عقد الندوة التى ناقشت الموضوع، إلا أن الفارق بين أحاديث ما قـبل ٢٨ سـبتمبر ومـا بعده من عام ٢٠٠٠ يعنى أكثر من عقد من الزمان هو الفارق الزمنى بين انتفاضتى ١٩٨٧و ٢٠٠٠.

لقـد كـان مركـز البحوث العربية بالقاهرة يشارك فى تلك الفترة من عام ٢٠٠٠، صندوق القـدس ومركـزه لتحلـيل السياسـات، قلقاً بالغاً على القضية الفلسطينية وكان الحوار عبر كل وسـائل الاتصـال بينـنا فى القاهرة ومع الدكتور هشام شرابى ونصير عارورى فى الولايات المـتحدة يعـبر عـن قدر من الآلام لا حدود له إزاء مستقبل الشعب الفلسطينى ومصير أرضه ووطـنه. ومن هذا القلق العارم نشأت فكرة التعاون بين المؤسستين لنحشد عدداً ممن يشاركوننا هـذا الهـم فـى الوطن العربى وخارجه لتناول واقع ومصير القضية فى هذه اللحظات الحرجة وعلى مستوى الوطن وفى منظور زمنى بعيد.

وقـد جاءنا من واشنطن بعض أبرز شخصيات المهجر فكرياً وثقافياً وعلى رأسهم د. هشام شـرابى وباسـم "صندوق القدس" الذى يسر لعدد من الحاضرين فرصة حضورهم إلى القاهرة للمسـاهمة فـى إنجاح أعمال ندوة عن "فلسطين والعالم العربى" برؤية مستقبلية أعتقد أنها كانت تبشـر بـذور الشـعوب التى تفجرت بسرعة أكثر من المتوقع عبر انتفاضة الشعب الفلسطينى أواخر نفس العام.

إن مركـز الـبحوث العربـية يستطيع أن يفخر الآن أنه عقد هذه الندوة فى حينها وبالتعاون الوثـيق مـع صـندوق القدس ومركزه لتحليل السياسات، والتى جاءت عقب صعوبات واجهتها نـدوة حـول "تحديـات المشـروع الصـهيونى" بالتنسـيق بين مركز البحوث العربية ومركز الدراسـات الاسـتراتيجية بجامعة دمشق ومجلة "الهدف" بدمشق أيضاً، تعبيراً عن رغبة مماثلة لتعمـيق الفهـم العربى لحقائق هذا الصراع وأمده الطويل... وقدر للندوة الأخرى أن تعقد أيضاً وتصدر أعمالها فى كتاب قد يجده القارىء فى نفس لحظة تلقيه لهذا الكتاب من عام ٢٠٠١.

إن المجتمعين في الندوة التي يتضمن هذا الكتاب أعمالها يثقون في الحقائق الرئيسية التي يعيشها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، ويعرفون أن تجارب المقاومة عند كافه شعوب افريقيا وآسيا، تؤكد إمكان هزيمته وانتزاع حقوق الشعوب سواء بشرعية المواثيق والمبادىء العالمية أو بالكفاح المباشر على الأرض لتحريرها على نحو ما تمثل في تجارب معروفة آخرها جنوب أفريقيا... ولا شك أن ظروف عملية العولمة المعسكرة والمهيمنة تشكل سياقاًصعباً جديداً أمام الشعب الفلسطيني، ولذلك رأت هذه الندوة معالجة موقف الشعب الفلسطيني في قلب الشعب العربي لتحديد مسئولية شعوبنا إزاء هذه القضية الموحدة. مدركين أيضاً واجب المثقف العربي للمشاركة الجادة في هذه المسئولية، وهذا ما استشعره المركزان المعنيان بهذه الندوة.

حلمي شعراوي

يناير ٢٠٠١

الجلسة الافتتاحية

كلمة صندوق القدس، د. هشام شرابى

بدايـــة أود أن أعبر نيابة عنى وعن زملائى الموجودين فى المهجر الامريكى، عن سعادتنا بأن نكون معكم اليوم فى هذا اللقاء الهام.

وصـــندوق القـــدس هو جمعية تأسست منذ خمس وعشرين سنة تمامًا فى واشنطن، بهدف ثقـــافى واقتصـــادى وتعلـــيمى لمساعدة الشعب الفلسطينى على أرض فلسطين. فعندما اعترفت أكـــبر الـــدول العربـــية باسرائيل، شعرنا أن عملنا يجب أن يتحول بمعظمه نحو مجابهة الوضع السياســـى الـــناتج عـــن هذا الاعتراف... فأصبح لصندوق القدس مركز للتحليل السياسى حتى نفســـر للـــرأى العـــام والدوائـــر السياسية والأكاديمية والإعلامية ما يمكن إيصاله عن القضية الفلســـطينية. وكـــنا الوحيديـــن فى هذا الموضوع فى أمريكا الشمالية وأصبح المركز الفلسطينى للدراســـات السياســـية فى واشنطن مركز البحوث الأول من نوعه فى أمريكا الشمالية – وربما فى الغرب – لاختصاصه بهذا الموضوع. واليوم نحتفل بمضى عقد كامل على تأسيسه.

نحـــن واثقـــون أن تعاونـــنا مـــع مركز البحوث العربية فى القاهرة يشكل بادرة أو خطوة جديـــدة لهـــا معنى خاص فيما يحدث الآن، وبالأخص فيما سيحدث فى المرحلة القريبة القادمة الـــناتجة عمـــا يجرى حول القضية الفلسطينية والاستسلام العربى لوجود اسرائيل وقبول موقعها كما هو على أرض الوطن العربى.

ولذلـــك بالطـــبع أبعـــاد تتعلق من ناحية بالقضية القومية العربية العامة على صعيد الوعى والتوعـــية، ومـــن ناحية أخرى على صعيد التعامل العملى بين المفكرين والمثقفين والأكاديميين والعامليـــن النشـــطاء فى الحقل العام داخل الوطن العربى وخارجه، وبخاصة فى أوروبا الغربية وفـــى أمـــريكا الشمالية. لقد أصبح هناك ملايين من العرب المهاجرين والمهجرين المقيمين فى أوروبـــا الغربـــية وفـــى أمـــريكا الشمالية، وهم سيشكلون قوة أساسية فى المرحلة القادمة لما يجـــرى فـــى الوطـــن العربى. ونحن فى لقائنا مع مركز البحوث العربية نشكل رمزًا فى غاية الأهمية.

لذلـــك أقـــول إنـــنا نرجو أن يكون هذا المؤتمر الصغير كبيرًا فى نتاجه، فى عمله، وأن يمثل – عـــندما نـــنظر لـــتاريخ هـــذه الحقبة التى نمر بها وهى صعبة ومرة – خطوة أولى نحو تغيير جـــذرى فـــى العمل الفكرى والقومى على صعيد الداخل والخارج، بشكل ستكون – إن شاء الله – له نـــتائج محسوسة يجنيها الجيل القادم. لن نقول: الجيل القادم سيبنى وسيحرر وحده. فنحن الذيـــن حملـــنا جيلـــنا القادم بما فعلناه فى العشرين أو الثلاثين سنة الماضية، وعلينا أن نقوم بما يمهد له حياة جديدة وبداية جديدة فى هذا القرن.

كلمة أ. عبد الغفار شكر نائب رئيس مركز البحوث العربية

في بداية أعمال هذه الندوة "فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين" التى ينظمها مركز البحوث العربية بالتعاون مع صندوق القدس (مركز تحليل السياسات بواشنطن)، باسمكم جميعًا أرحب بالاصدقاء أعضاء الهيئة القيادية لصندوق القدس: د.هشام شرابى رئيس المركز، ود.حليم بركات ود.نصير عاروري ود.سميح فرسون. ونعتقد أننا بوجودهم، ومن المؤكد بوجود حضراتكم أيضًا، سوف نجرى نقاشات مثمرة حول هذه القضية، فى فترة حرجة للغاية من النضال الفلسطيني والعربى. حيث يوشك الصراع العربى – الاسرائيلى أن ينتقل إلى مرحلة جديدة أساسها اعتراف الحكومات العربية باسرائيل وقبولها بدور لها فى الشرق الأوسط، مما يحقق أحد أهدافها التاريخية ويحقق للمخطط الصهيونى هدفًا غاليًا له، وهو أن يُعترف باسرائيل فى المنطقة.

إن مرحلة ما بعد الاعتراف العربى باسرائيل مرحلة بالغة الخطورة وينبغى أن تعبأ لها الجهود الفكرية والبحثية فى الوطن العربى، وأن يدور نقاش حقيقى وجاد ومتعمق ومسئول حول المرحلة الجديدة من الصراع العربى – الصهيونى، ومدى مسئولية العرب عن قضية فلسطين وكيف يمكن أن يعوض العرب فشلهم السابعة فى المرحلة القادمة من خلال إعداد أنفسهم لهذه المرحلة، برؤية فكرية جديدة، بقدرة على التعرف على أبعاد وحقائق الوضع الراهن الجديدة. أى التعرف على طبيعة الصراع والسمات النوعية الجديدة المميزة له فى الفترة القادمة بأطرافه المباشرة وغير المباشرة، بالبيئة الدولية الاقليمية التى تحيط به والتى تحكمه فى كثير من الأحيان.

هذا هو الموضوع وهذه هى القضية. ويسعدنا أن يتجاوب مع دعوتنا لهذه الندوة عدد كبير من المثقفين والقيادات والشخصيات المصرية البارزة سواء فى مجال العلم والبحث أو فى مجال العمل السياسى.

ندوة
فلسطين والعالم العربى

مصطفى مجدى الجمال

هـا هـو قرن جديد يبدأ ولا تزال مطروحة بقوة قضية الصراع الإسرائيلى التى استهلكت فعالـياتها الدمويـة معظـم القـرن العشـرين، رغم كل الوعود بالحل والتسوية. ورغم أن هذه التسـوية قـد دخلـت فيما يتعلق بالمسار الفلسطينى ما يسمى مفاوضات الوضع النهائى، ورغم المحـاولات المكـثفة مـن الولايـات المتحدة الأمريكية -التى أصبحت القطب الدولى الأوحد المهيمـن علـى شؤون المنطقة- لفرض منظومة شرق أوسطية بدلاً من النظام الإقليمى العربى، فـإن معانـاة الشـعب الفلسطينى لم تنته - بل تتزايد - كما أن نذر الحرب لم تتقشع عن سماء المـنطقة بـل إنها أصبحت تأخذ بعداً نووياً أيضاً. وذلك كله يرجع بالطبع إلى محاولات إرساء "سـلام" لا يـراعى الحقـوق التاريخية ولا يردع المشروع الصهيونى عن مخططاته العدوانية والتوسـعية المنبـثقة مـن مـنطلقاته العنصرية التلمودية والتورانية الفجة. ويأتى ذلك فى ظل عصر العولمه الذى يسدق المروجون له بقيم الديمقراطية والسلام.

ومما يـزيد هـذا الوضع تعقيداً أن النظم والقوى السياسية والاجتماعية العربية لم تبرهن حـتى الآن علـى قدرتهـا فى استيعاب حقائق الصراع أو مستجدات العصر، ولا تكتيل القوى وجمـع الصـف فـى رؤيـة اسـتراتيجية موحدة تحقق مركبا سليماً بين ما هو قطرى وما هو قومـى، بين الهدف الآنى والهدف الأبعد، أو بين صور النضال المختلفة. ولا شك أن وراء هذا عوامـل تـتعلق بالبنية وبالطبيعة الخاصة للقوى والنظم العربية - معاً وكلاً على حدة - وبعدم قدرتهـا علـى تحديـد مكانهـا المبتغى فى "عالم جديد"، ومن ثم الفشل المحقق فى التعامل مع الصراع العربى- الصهيونى.

لقـد كانـت الشـعوب العربية سباقة إلى رفض التطبيع مع العدو الصهيونى، فهى لا تزال تـدرك بوعـيها المباشـر أن الكيان الإسرائيلى لا يمثل وضعاً "طبيعياً"، كما لا تشعر بالارتياح إلـى كم التنازلات "غير الطبيعية" التى تتسابق نظم عربية على تقديمها فى كل مسار على حدة، او علـى مسـتوى الرغـبه فـى الاندماج فى المنظومة الشرق أوسطية أملاً فى جنى ثمار ذلك

الوضع الاقليمى المقترح لمسايرة العولمة على النمط الأمريكى ورغم ان العديد من القوى السياسية الوطنية والقومية قد ادركت مغزى هذا الموقف السعى الرافض للتطبيع مع امر واقع ظالم ومجحف، إلا أننا أصبحنا الآن إزاء موجة تطبيعية جديدة تضم قوى سياسية مختلفة من اليمين واليسار على السواء، ومن مثقفين جرفتهم توجهاتهم ومنطلقاتهم الخاصة نحو الأمل فى إرساء السلام والتفرغ للتنمية من خلال إبداء المرونة فى قضايا لا تحتملها - خاصة فيما يتعلق بالحقوق التاريخية أو بالطبيعة الاستعمارية للمشروع الصهيونى- ومن رجال أعمال لا تشغلهم سوى مصالحهم الآنية والرغبة فى الاغتراف من الصفقات الإقليمية المرتقبة، أما الخطير بحق فهى تلك الأعداد غير القليلة من الأيدى العاملة التى تتوجه إلى إسرائيل للعمل فى أنشطة منخفضة ومتدنية وتتعرض لكافة صور التمييز العنصرى، وكذلك الأجيال الجديدة من الشباب الذين لم يعاصروا الحرب ولم يتشربوا ثقافة وطنية وقومية تكفى لتحصينهم ضد مقولات مغلوطة عمداً عن "ثقافة السلام" وترمى إلى إلغاء الذاكرة الوطنية والقومية بما يمهد الأرضية الثقافية والنفسية لاستقبال المشروع الصهيونى والتساهل مع أنشطته التوسعية.

وكل ذلك بالطبع يتطلب من المثقفين العرب أن يبادروا بالتلاقى والتفاعل للتوصل إلى أسباب الإخفاق العربى فى المواجهة وتحديد الخطوط العريضة للعمل. وانطلاقاً من هذه المسئولية نظم مركز البحوث العربية (مصر) بالتعاون مع صندوق القدس (الولايات المتحدة)- مركز تحليل السياسات ندوة فى القاهرة يومى ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٠ لمناقشة المحاور الآتية:-

المحور الأول: البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين

المحور الثانى: فلسطين فى السياق الدولى

المحور الثالث: قضايا التطبيع مع إسرائيل

المحور الرابع: مستقبل الصراع العربى/ الصهيونى (رؤية مستقبلية)

الفصل الأول

البنية الداخلية العربية وأثرها على قضية فلسطين

رئيس الجلسة / د. محمد محمود الإمام :

سعدت كثيرا حينما دعيت إلى أن أمثل بين يديكم لسببين. السبب الأول أن هناك من لازال يفكر في فلسطين وفى القضية بصورة عقلانية، وهذا أمر يدل على حيوية هذه الأمة وعلى عظمة نخبتها الوطنية.

السبب الثاني، أننى حينما آتى إلىهذا المركز أقابل وجوهًا مألوفة وأسماء معروفة وأعلامًا مرموقة ليس بالنسبة لى فقط، ولكن للأمة العربية كلها. وليس أدل على ذلك من قائمة الحضور والمشاركين الذين ننتظرهم أيضًا.

أنتم جميعًا معى متشوقون لا شك لسماع أحد أعلام علم الاجتماع فى الوطن العربى د. حليم بركات، وهو أستاذ الاجتماع فى جامعة جورج تاون، ولكننا عرفناه جميعًا بكتاباته ومساهماته فى شتى الميادين مبرزًا ما للتحليل الاجتماعى الرصيد من دور فى تأصيل الأمور وبناء الحلول. ولم تكن ورقته هذه لتعبر عن استثناء من القاعدة بل هى تأكيد لها. ففى ورقته بانوراما عريضة تربط أطراف الماضى بلمحات للمستقبل.هناك ربط بين الظواهر الاجتماعية. هناك تواصل وثيق بين العروبة وبين القضية المحورية. وإن كان العنوان هو (فلسطين) فإنما فلسطين لا نأخذها على أنها كيان وإنما على أنها تعبير عن ضمير هذه الأمة وصراعها فى مرحلة حاسمة من التاريخ العالمى، وقد نجح فى كل ذلك وأضاف آراء وكان أميناً فى التعبير عن آراء آخرين من زملاء لنا لم يسعدهم الحظ بالمشاركة، ولكنه نقل آراءهم نقلاً أمنيًا. ثم ربط فى حرفية ماهرة بين أبعاد الثلاثية التى تعشش فى كل وطن عربى، الثلاثية التى أسماها ثلاثية الهيمنة التى أصابت الكيان الفلسطينى والتى أصابت بالتالى كبد الأمة العربية. وعندما وضع يده على الداء كان له أن يسجل ملامح الدواء.

المجتمع، الثقافة السياسية، وتحديات القضية الفلسطينية

د.حليم بركات

لم تعد لغة التحليل السياسي المألوفة لدينا خلال النصف الثاني من القرن العشرين صالحة لمعالجة قضايا الزمن الذي نعيشه في الوقت الحاضر، وفي طليعتها قضية فلسطين والحلول السلمية المطروحة . اننا بحاجة الى لغة جديدة، ليس استجابة للضغوط الخارجية التي تفرض علينا ، بل لأن المفاهيم القديمة فقدت مدلولاتها لكثرة تداولها ونتيجة لحصول تحولات أساسية في الواقع العالمي والعربي نفسه . وأما اللغة الجديدة التي يجدر بنا استعمالها فهي التي نربط بين الواقع والحلول التي نتوخاها لمشكلات نعاني منها ولم يعد من مصلحتنا الصبر والانتظار ريثما تتغير موازين القوى التي تزداد خللاً. ولن تتحوّل موازين القوى ما لم يحدث تغيير جذري في البنى الاجتماعية والثقافية وتتكوّن لنا إرادة ورؤية مستقبلية . وبين أهم ما يجب ان نؤكد عليه من منظور العلاقة بين المجتمع والسياسة أن القيادات العربية لا تستفيد من الإمكانات والقدرات المادية والبشرية المتوفرة لديها، إما لأنها مشغولة بمصالحها الخاصة على حساب مصالح الأمة والمجتمع ، أو لأنها لا تملك الرؤية التاريخية والإرادة والتصميم والتفكير الاستراتيجي .

تقتضي لغة التحليل السياسي الجديدة بين المثقفين العرب أن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث في أسباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسؤوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجي التاريخي المدروس . كذلك لا بد من الاهتمام بالعلاقات العضوية بين مختلف العوامل الخارجية والداخلية ، والسياسية والاجتماعية والنفسية معاً، وعلى أنها متكاملة متفاعلة في ما بينها .

إن معاناة الشعب الفلسطيني مستمرة ، وهي جزء عضوي من المعاناة العربية العامة المستمرة أيضاً ، وكان يرجى أن يكون للعرب مسار واحد في سلوك طريق السلم ، فإذا هو يتحول الى مسارات متنافرة، وقد يحدث أن يكون بعضها على حساب البعض الأخر . مسارات الحرب فشلت ، ومسارات المقاومة أنتجت السلطة الفلسطينية العاجزة ، ومسارات السلم تتراوح بين التسليم بما يفرض على العرب من حلول وبين اللجوء الى الصبر والانتظار فندخل في متاهات لا ندرك متى نجتازها وما المصير الذي ينتظرنا .

نُفرض علينا حلول أصبح الكثير منا يعتبرها حتمية لا مفرّ منها irreversable ونبني عليها آمالا واهية ولأننا نفاوض من موقع الضعف ودونما تنسيق ، نبدو وكأننا نستجدي حقوقنا ونساوم عليها. بل أصبحت بعض الحكومات العربية تتصرف كما لو أنها وسيط لا طرف في معركة مصيرية . وحين أقول معركة لا أقصد الحرب . السلم أيضاً معركة ، وكما يحتاج الحرب الى كفاءات متقدمة كذلك السلم . وبين أهم أخطاء العرب أنهم افترضوا، بناء على قناعتهم بأنهم غير قادرين على مواجهة العدو في المجال الحربي، أنه لم يعد لنا من سبيل سوى أن نسلك طريق السلم كما لو أن تحقيق السلم ، بالمقارنة مع الحرب ، عملية سهلة لا نحتاج الى تفكير استراتيجي وإرادة ورؤية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربي بانسياع سياسة واحدة فلا نضطر للاتكال الكلي على الإدارة الأميركية المعنية بترسيخ الشرعية الاسرائيلية وهيمنتها لا بحل المشكلات العربية .

تفاقمت المعاناة الفلسطينية كالمعاناة العربية عامة نتيجة لعوامل خارجية وعوامل داخلية متشابكة ومتفاعلة. وبعض هذه العوامل هي في صلب الواقع العربي ونتيجة للبنية الاجتماعية والاقتصادية ، والنظم القائمة وهيمنة الدولة على المجتمع ، والثقافة السياسية المهيمنة على الفكر والروح والرؤية . منذ عام ١٩٤٨ والفكر العربي منشغل بتحليل أسباب الهزائم والنكبات من مواقع نظرية مختلفة، وكثيراً ما جاءت التحليلات مجتزءة ومن منظورات متناقضة . ولم يكن ذلك جديداً . قبل ذلك عني فكر النهضة، بمختلف تياراته الدينية والعلمانية، والمحافظة منها كما الاصلاحية والثورية، بمسألة أسباب الضعف العربي . قديماً، أي في النصف الأول من القرن السابع عشر ، كتب مفتي دمشق نجم الدين الغزي (١٥٧٠-١٦٥١) كتاباً بعنوان "أسباب تأخر هذه الأمة" . وبذلك تكون قد مرت أربعة قرون من البحث في أسباب ضعف الأمة دون التوصل الى حلول مجدية .

ولا حاجة هنا أن أذكّر بتحليلات الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي والطهطاوي والشميل والشدياق وفرح أنطون وقاسم أمين وغيرهم ممن تعرفون جيداً. هم أيضاً انشغلوا بأسباب الضعف والمرض والخلل في حياة الأمة. ونمسك بعض هؤلاء ب "الأصول الثابتة" ونظروا لطبيعة العلاج الناجح لأمراض الأمة، وبلغة تكاد تشبه لغتنا الحاضرة في الحديث عن الثوابت في عالم متحرك .

كذلك لا حاجة للتذكير بما حدث على صعيد فكري منذ قيام اسرائيل وتشريد الشعب الفلسطيني . لمجرد الاشارة ، نعرف أنه من منظور تيار قومي تحديثي، وعلى صعيد ثقافي،

عمد قسطنطين زريق بعد هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ ، كما فعل بعد قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ ، الى البحث في أسباب الكارثة وكيفية الخروج منها . عاد الى كتابه السابق معنى النكبة ليخرج تتمة له بعنوان "معنى النكبة مجدداً" فشدّد على أهمية الأخذ بالعلم والعقلانية في إقامة المجتمع العربي الجديد، بقلب المجتمع العربي "من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي شعري الى مجتمع فعلي تحقيقي عقلاني علمي". فردّ أسباب النكبة الى الفارق الحضاري بينه وبين المجتمع الاسرائيلي، وهو في نظره فارق في "الأخذ بالحضارة الحديثة"، والى الضعف النضالي والروح المعنوية العالية وعدم وضوح الغاية . وتوقف زريق في تحليله لأسباب الخسائر التي مُنيت بها الحركات القومية العربية عند سببين رئيسيين : أولهما تعرض الدعوة القومية للدعوة الاشتراكية فتغلّب النزاع الطبقي على وحدة الأمة فلم يعد ممكناً "جمع الصف العربي" . وثانيهما، هو عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية في ولاء شامل.

ومن موقع مشابه حاول زكي نجيب محمود هو أيضاً في مختلف كتاباته التوفيق بين بعث ثقافة عربية أصيلة والاستعارة من الثقافة الغربية الحديثة ، والتأكيد على العقل والحرية أو التعقيل (اي عقلنة الثقافة) والتحرر (من السلفية العمياء والحداثة المقتلعة الجذور) . وقد نبع الهمّ الأساسي لزكي نجيب محمود من التساؤل: كيف تكون الثقافة العربية معاصرة (والمعاصرة تعني له الثقافة العلمية لهذا العصر) وعربية حقيقية في الوقت ذاته؟ وتوصل الى ان مهمة تجديد الفكر العربي تقتضي ضرورة المواءمة بين التراث الفكري العربي القديم ومقتضيات العصرنة، فيكون المثقف العربي الحق هو المترع بالثقافة العربية القديمة والمتخصص تخصصاً دقيقاً في الثقافة العلمية لهذا العصر الحديث والمنفتح على كافة التجارب الانسانية . أما كيف يمكن أن يتم ذلك ، فأمر لا نعيره الاهتمام الضروري حين نعنى بكيفية العمل للخروج من الواقع المرير الذي نعيشه .

وتطور الفكر العربي من فكر فلسفي ليبرالي الى التحليل الاجتماعي والثقافي من منظور نقدي، فأعاد عدد من المفكرين العرب الجدد الهزائم العربية الى هيمنة الفكر الديني التقليدي كما فعل صادق العظم ، أو الى البنية العائلية والقبلية التي تهيمن فيها الجماعات القرابية الأبوية الاستبدادية ، وبشار في هذا المجال مثلاً الى تأثيرات القبلية في الوضع الفلسطيني وأحداث أيلول الاسود في الأردن حين انتصرت القبلية على الوطنية ، واستخدام السلطة الفلسطينية في الوقت الحاضر لولاءات الحمولات والانصار.

وفـــي سـياق البحـث فـي أسباب هزيمة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ توصّل هشام شـرابي فـي كـتابه "مقدمـات لدراسـة المجتمع العربي" الى أن السلوك العام مرتبط بتركيب المجـتمع ارتـباطاً وثـيقاً. واعتـبر أنه بالامكان فهم هذا الترابط عن طريق تحليل بنية العائلة العربـية ونوعـية العلاقات التي تقوم بين أعضائها، خصوصاً علاقة الوالدين بالاطفال ووسائل التنشـئة المتـبعة في الأسرة العربية التقليدية. وفي مثل هذه الظروف والأحوال والاجواء تسود نـزعات الاتكالـية والـتهرب والعجز في مواجهة التحديات الحضارية. ثم أخذ شرابي يُرجع الكثـير مـن الانهزامات العربية الى التركيب الاجتماعي البطركي وهيمنة السلطة الأبوية، ليس في العائلة فحسب بل في مختلف المنظمات ومؤسسات التربية والعمل والدولة.

وفـي مخـتلف العلاقـات السياسـية والعائلية ، يكون التشديد على قيم الطاعة والاحترام والإجـلال للكـبار . ومن هنا ما وجدته في دراسة ميدانية حول الاتجاهات السياسية بين الطلبة الجامعيين فـي لبـنان فـي مطلع السبعينيات ، إذ تبين أنه كلما ازدادت درجة اندماجهم في العائلـة ، ازدادت مـيولهم اليمينـية وتعلقهم بالنظام التقليدي القائم . وعلى العكس ، بقدر ما ارتفعـت درجـة تحـرر الطلبة من سيطرة العائلة ازدادت درجة الاحساس بالنزوع الثوري . وممـا أدى الـى فشـل الفلسـطينيين فـي مواجهة الصهيونية حتى ١٩٤٨-١٩٤٩ النزاعات السياسـية بيـن العائلات الكبرى ، أي بين آل الحسيني (وكان لهم حزب خاص سمي الحزب العربـي) ، وآل نشاشـيبي (وكـان لهـم حزبهم الخاص هو حزب الدفاع) ، وآل الخالدي (وكـان لهـم أيضـاً حزبهم الذي عرف باسم حزب الإصلاح) . وكانت لكل من هذه الاحزاب العائلـية تحالفاتهـا المحلـية والإقليمـية والعالمـية ، وبالتوجه التنافسي فيما بينهم وفي خدمة مصالحهم الخاصه على حساب الوطن المهدّد .

ومـن مـنظور علـم الاجـتماع السياسـي العربـي هـناك من أخذوا بمقولات البنية الفسيفسـائية ومفاهـيم الـتجزئة الاجتماعـية segmentary theory التـي ركّزت على تحليل دور الإنقسـامات الاجتماعية (القبلية ، العرقية ، الطائفية ، المحلية) في السلوك السياسي وإضعاف الدولـة المركـزية وتعدد مراكز القوى وما نتج عنها من اضطرابات . وهذا ما بحث فيه غسان سـلامة فـي كـتابه "المجتمع والدولة في المشرق العربي" فدرس مسألة قيام الدولة في مجتمع متـنوع الـولاءات واستعان بملاحظة ابن خلدون "أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ ان تتحكم فيها دولة" .

ثـم هناك نظرية تستند إلى مفهوم الدولة الباتريمونيالية patrimonialism الذي استعان به

عبد الباقي هرماسي في كتابه المجتمع والدولة في المغرب العربي مستعيراً إياه من عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ليتحدّث عن حصول تطوّر من الدولة الخلدونية التي ترتكز على العصبية القبلية الى دولة تحكمها سلالة تعتمد على جيش وبيروقراطية ، وموالين لشخص الحاكم وسلالته فأصبح جهاز الحكومة كله يعتبر امتداداً للحكم الفردي القائم على الولاء الشخصي المستبد .

واهتم خلدون النقيب بظاهرة الدولة التسلّطية في عدد من مؤلفاته فاعتبر أنها تنطبق على المنطقة العربية بأكملها . وعرّف النقيب الدولة التسلّطية بأنها الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة كالإقطاعية والسلطانية والبيروقراطية فتحتكر مختلف مصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة او النخبة الحاكمة عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة .

وتوصّل محمد سيد أحمد في دراسة له بعنوان" مدخل إلى مناقشة نقدية للفكر السياسي العربي المعاصر" في مؤتمر الإبداع الثقافي والتغيير الاجتماعي في المجتمعات العربية في نهاية القرن الدي عقد في غرناطه في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ الى أن البنية السياسية للنظام العربي تقوم على سلطات يملكها الحاكم ولا تمت بصلة الى الديمقراطية ، وأن تركيب السلطة في أي نظام هو تركيب هرمي ، وهناك هرم كبير يتمثل بالدولة وأهرامات صغيرة تتمثل بأحزاب المعارضة ومؤسساتها .

وهناك جملة من الدراسات البنيوية التي استفادت من مفاهيم نظرية تحليل البنى الاجتماعية ومن نظرية التبعية ومقاربة الاقتصاد السياسي في تحديد طبيعة الدولة العربية الحديثة . ومنها دراسات قام بها سمير أمين وحنا بطاطو ومحمود عبد الفضيل وخلدون النقيب وسميح فرسون وغيرهم . ونتبين من خلال هذه الدراسات والتحليل الطبقي الذي تعتمده: وجود هرمية اقتصادية اجتماعية في تركيبة الهرمية السياسية للدولة فلا تفترق هذه الهرميات بل هي متمّمة لبعضها البعض في نسيج متشابك محكم العلاقات، والذين هم في قمة الهرم الاقتصادي نجد أنهم هم أيضاً في قمة الهرم السياسي والمكانة الاجتماعية والانتماء للطوائف والقبائل القوية .

وأستفيد شخصياً من مختلف هده الدراسات فأحاول في هذا السياق أن أشدد على أربع مسائل . أولها، إنني أشدّد على الأهمية القصوى للربط بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية في تفسير الهزائم والإخفاقات العربية، فهما يشكّلان معاً هيمنة مزدوجة لا يمكن

الفصل بينها. ثانيها، إنني أرى من الضروري التركيز على ظاهرتي الاغتراب وأزمه المجتمع المدني وثالثها، إنني أنسب الفشل العربي في معالجة القصة الفلسطينية بوسائل الحرب او وسائل السلم الى ما أسميه مثلث الهيمنة: الهيمنة الخارجية، وهيمنة الدولة على المجتمع، وهيمنة الجماعات الوسيطة من قبلية وعرقية وطائفية ومحلية او جهوية على حساب الأمة والانسان الفرد، يضاف اليها جميعاً هيمنة الثقافة التقليدية السائدة. إن فهمنا لأسباب الفشل يقتضي النظر في تفاعل مثلث الهيمنة هذا والذي أدى بدوره الى تعطيل المجتمع المدني. ورابعها، إنني أرى أنه أصبح من الضروري أن نركّز على تحديد طبيعة الحلول الفعّالة بقدر ما نركز اهتمامنا على أسباب الفشل فنربط بينهما كما نربط بين العوامل الخارجية والعوامل الداخلية .

أولاً، الربط بين العوامل الداخلية والخارجية

أتساءل من يتحمل المسؤولية الأولى في فشل العرب ؟ هل القوى الخارجية هي السبب الرئيسي في شل الحياة العربية؟ .أم أن المسؤولية هذه تقع على عاتق الدولة التسلطية والطبقات والعائلات الحاكمة ؟ أم هل يحمّل المجتمع التقليدي المسؤولية الأولى ؟ أو ترى هي هيمنة الجماعات الوسيطة على حساب المجتمع والدولة والانسان ؟

صحيح أن للمعاناة العربية المتفاقمة جذوراً في البنى الاجتماعية والثقافة السائدة ، ولكن أول ما يجب أن ندركه أن العوامل الداخلية غير منفصلة عن العوامل الخارجية بل هما يشكلان معاً واقعاً عضوياً هو في صميم الأزمات العربية في مختلف أشكالها، وخاصة فيما يتعلّق بمعالجة القضية الفلسطينية. ليس صحيحاً، كما يدعي البعض، أن الفكر العربي المعاصر تجاهل تأثيرات العوامل الداخلية وركّز بدلاً من ذلك على العوامل الخارجية، أو أنه على العكس أمعن في النقد الذاتي مقللاً من أهمية دور الهيمنة الأوروبية ثم الأميركية والاندماج في النظام العالمي الرأسمالي والعولمة في الوقت الحاضر. حدث مثل ذلك في بعض الحالات، ولكنني أعتقد أن بعض تيارات الفكر العربي عالجت كلاً من هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولكنها عالجت هذه العوامل على حدة دون قيام محاولة جادة للربط العضوي بينهما.

حين نشدّد على العوامل الخارجية، لا يجوز أن نقلّل من أهمية العوامل الداخلية. بين أهم نتائج التبعية والاندماج الاقتصادي في النظام الرأسمالي العالمي نشوء نُخب سياسية واقتصادية

ترتبط مصالحها ارتباطاً عضوياً بمراكز هذا النظام . وارتكزت الاستراتيجية الامبريالية ، فيما ارتكزت اليه، على قاعدة تقول إن هناك في كل مجتمع طبقة حاكمة تتمثل فيها مختلف قوى النفود ذات المصالح الخاصة، وهناك طبقة محكومة؛ فعمدت الى استعمال الطبقة الحاكمة لمصلحتها . وبهذا استفادت بعض الطبقات والجماعات من ارتباط المنطقة بالنظام العالمي ، كما نشأت قوى اجتماعية جديدة نتيجة لمتطلبات الادارة الاستعمارية والنوع الاقتصادي التابع الذي فرضته السوق الرأسمالية العالمية .

وبذلك تكون قد تكوّنت طبقات وأسر حاكمة ونخب اقتصادية واجتماعية ذات مصالح وامتيازات وارتباطات وطموحات وتطلعات خاصة ، جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة فازدادت رسوخاً في غياب الديمقراطية والحدّ من وجود مجتمع مدني ناشط . من هنا خطأ تلك المقولات التي تدعو لعدم إقحام الخلافات الطبقية في الصراع القومي ولتأجيل البحث في موضوعات الصراع الطبقي ، أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية في سبيل الإبقاء على الوحدة الوطنية . إنها مقولات تتجاهل أهمية ارتباط الطبقات الحاكمة والجماعات المستفيدة ارتباطاً عضوياً بالقوى الخارجية المهيمنة وميلها للمساومة على حساب المصلحة العامة والقضية القومية نفسها . شئنا أم أبينا أن نعترف ، إن القهر القومي والقهر الطبقي ، كما أوضح سمير أمين ، وجهان لحقيقة واحدة راسخة في الواقع العربي خلال القرن العشرين كما في الكثير من بلدان ومناطق العالم الثالث. وهذا ما صوّرته لنا رواية "الأرض" لعبد الرحمن الشرقاوي في مطلع الخمسينات .

من ناحية أخرى، صحيح أن ما حلّ بالعرب مسؤولية عربية، وأنه "لا مفرّ من الاعتراف الجماعي بالمسؤولية المشتركة عما آلت إليه الكتلة العربية" كما قال لطفي الخولي في مقالة له في صحيفة الحياة (١٦ /٤/ ١٩٩٦) . ولكنه ليس من الصحيح ما توصّل اليه في مقالة ثانية نشرتها الصحيفة نفسها بتاريخ ٢٣ /٤/ ١٩٩٦من أن" المشكلة في الأساس ، ليست في الخارج المستغِل ، بقدر ما هي في الداخل الغافل الكسول المتقوقع على نفسه". وكان قد كرّر هذه المقولة في مقالة تالية نُشرت أيضاً في الحياة بتاريخ ٣٠ /٤ / ١٩٩٦ ، وذلك بعنوان تبسيطي يتجاهل تعقيدات الواقع العربي، "المشكلة ليست في الخارج المستغل بل في الداخل الكسول". ان المشكلة في الخارج والداخل معاً وفي حالة من التلاحم العضوي .

حين نشدّد على أهمية بعض العوامل ، كالعوامل الداخلية في هذه الحالة، ليس من الضروري أو من المفيد، كما ليس من الواقعية العقلانية، أن نقلّل من أهمية العوامل الأخرى

الموضـــوعية. هــده هي بالذات مشكلة الأطروحة التي قدّمها لطفي الخولي رغم خبرته الطويلة فـــي مجـــال التحلـــيل السياســـي، ونعجب من تجاهله للعلاقات العضوية بين العوامل الداخلية والعوامـــل الخارجـــية التـــي لا يمكن فهمها بمعزل عن بعضها البعض حين نرغب في تشريح الوضـــع العربـــي والبحـــث عـــن مخـــرج من هذا الوضع. أما إذا أردنا أن نعرف لماذا قلّل الخولـــي مـــن أهمية العوامل الخارجية وتجاهل العلاقات العضوية بينها وبين العوامل الداخلية، فـــربما يعـــود ذلـــك لأســـباب سياسية وليس لأسباب موضوعية. وأقصد بالأسباب السياسية هنا دعونـــه للعـــرب فـــي مقالـــته الأخيرة "أن نعيد النظر في علاقاتنا بالغرب المعاصر، فالغرب القديـــم مات أو على الأقل تغيّر" بعد أن بات العالم "قرية صغيرة تضمنا مع هذا الغرب، شئنا أو لم نشأ".

لـــم يقـــل لـــنا لطفي الخولي فيما إذا كانت مقولة "تحول العالم الى قرية صغيرة تضمنا مع الغـــرب" تفـــترض انتهاء التناقض بين الأمم والشعوب. إن الغرب الذي عمل بالتعاون مع قوى داخلـــية – بوعـــي مـــنها أو بدون وعي – على تفسيخ الوطن العربي لأنه يرى في التوحّد قوة تحـــرّرية مـــن التبعـــية وتهديـــداً لهيمنته، لن يقبل بأي نزوع نحو التضامن العربي إن لم يكن تضـــامناً في الاستسلام. من هنا القول بأن حكومات الولايات المتحدة الاميركية المتعاقبة لعبت دورهـــا وما تزال في تجزئة العالم العربي. بهذا الخصوص قال أحد المعلّقين الصحفيين الكبار جـــيم هوغلند Jim Hoagland في مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست بتاريخ ١٠/٩/ ١٩٩٢، "كـــان تفســـيخ السياســـات العربـــية (atomizing Arab politics) هدفـــاً أساسياً من أهداف كبار مخططـــي وزارة الخارجـــية لعملية عاصفة الصحراء، الأمر الذي لم يكن بإمكانهم الاعتراف به علناً".

هـــناك حقـــاً أزمـــة كبرى في علاقة العرب بالغرب كما بالذات، ومن الخطأ أن نفصل بين أزمتـــي العلاقـــة بالذات والآخر. إن العربي يعاني في علاقته بنفسه وتراثه وهويته كما يعاني فـــي علاقـــته بالغرب والحداثة. من هذا المنطلق كنت قد كتبت مقالة في ثلاثة أجزاء حول هذا الموضـــوع فـــي صـــحيفة الحياة في ٢٢ و٢٣ و٢٤ /١٢/ ١٩٩٠، قلت فيها إن العرب يعانون فـــي علاقـــتهم بالغـــرب "من إحباطات الفشل في تحديث المجتمع وتجاوز الأوضاع السائدة منذ مطلـــع القـــرن العشرين الذي يشرف على الانتهاء. وبين أهم الاسباب الخارجية لهذا الفشل أن علاقـــتهم بالغـــرب راوحت بين التقليد او الاتباع ومحاولة القطيعة بالانطواء على الذات والعودة الـــى الماضـــي كـــردة فعـــل للهيمـــنة الغربية. إن هذا الانشطار بين التقليد والقطيعة لم يسمح

ستطور البديل الثالث، أي بديل التعامل المتكافىء الحر والمواجهة .... وقد شوّهت العلاقة التصادمية مع الغرب الصداعي طبيعة علاقة العرب بالحداثة نفسها فلم نتمكّن من التمييز بين الغرب كقوة استعمارية كانت ولا تزال تهدّدنا في صميم وجودنا، والغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمي العام. ولأن علاقة العرب بالحداثة كادت ان تقتصر على التقليد او القطيعة [أو المصالحة المفتعلة والشكلية] ، ولم تتجاوزهما الى الصراع والمواجهة والتفاعل الحر [معاً] ، ظلّت الثقافة العربية في حالة مخاض دائم بين الموت البطيء والولادة العسيرة . لذلك يرفض الماضي أن يموت كما يرفض المستقبل أن يولد ... وأخيراً لا بدّ أن ندرك أن مواجهة الآخر لا تنفصل عن مواجهة الذات".

من هذا المنطلق أرى أن هناك معضلة الحداثة والوطنية . وأقصد بذلك أنه في مواجهة هيمنة الخارج على مصيرنا كان لا بد من التمسك بهويتنا التقليدية ، وقد يكون الوعي التقليدي قادراً على مواجهة الاستعمار في حروب التحرير ولكنه لم يثبت قدرته على بناء مجتمع جديد يتغلب على حل تناقضات علاقات القوة والاستغلال . ومما يزيد من تعقيدات معضلة علاقة الهوية الوطنية بالحداثة أن الذين اختاروا الحداثة كتوجه ومصير كثيراً ما وجدوا انفسهم منشغلين بتقليد الغرب باعتباره نموذجاً للمستقبل أكثر منه تحدياً تاريخياً، فسلكوا طريق المصالحة وردم الفجوات بدلاً من سلوك طريق المجابهة .

ثم هناك جانب آخر لطبيعة العلاقة بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. انطلاقاً من مبدأ كلاسيكي في علم الاجتماع السياسي ، يمكننا أن نقول بوجود علاقة إيجابية بين التحديات والمخاطر الخارجية من ناحية ومدى التوحد الداخلي من ناحية أخرى . وقد توسّع البعض في وصف هذه العملية، مظهراً أهمية المخاطر الخارجية في توحّد فرنسا وإنكلترا وروسيا وكندا والصين والمانيا . وفيما يتعلّق بالواقع العربي ، كثيراً ما يشار في وسائل الاعلام الغربية الى أن قيام اسرائيل عمل على توحيد العرب ودفع البلدان العربية للتضامن .

عند التعمق في دراسة العلاقة بين المخاطر والتحديات الخارجية والتوحد السياسي وتطبيق هذه النظرية على الوضع العربي بالذات ، قد نجد أن هذا المبدأ هو في الواقع ذو حدين ، لأن التحديات الخارجية قد تعمل أحياناً باتجاه مزيد من التجزئة بدل الوحدة . يبدو واضحاً حتى الآن أن المسألة الفلسطينية عملت باتجاه الوحدة من ناحية ، ولكنها عملت أيضاً باتجاه تزايد الانقسامات الداخلية (كما حصل مثلاً في الاردن ولبنان) ، والى قيام خلافات

فلســطينية -عربية مما عزّز من قيام نزعة التشديد على الهوية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلســطيني المــتعارض مــع شــعور الفلسطينيين القوي بهويتهم العربية . ولقد سلكت الأقطار العربــية ســبلاً مخــتلفة ، وحــتى متناقصــة متضــادة أحياناً ، في كيفية التعامل مع التحدي الإســرائيلي وسلوك طريق الحل السلمي . في الحالتين جرت انقسامات حادة وتفرّد وحتى عدم تنسيق بين الأطراف العربية، دولا كانت أو جماعات واتجاهات .

وهــنا يجــدر بــنا أن نلفت النظر الى تأثيرات التحدي الخارجي على طبيعة الصراعات الداخلــية ومــدى احــترام حق الاختلاف . عندما تشتد هيمنة القوى الخارجية، كثيراً ما يحيد الصــراع الداخلــي عــن قواعد احترام التعدّدية وحق الاختلاف فتميل كل فئة أو حركة الى اعتــبار كل موقف غير موقفها خيانة . وقد تصرّ السلطة القائمة أو الحركة الأكثر قوة وانتشاراً علــى مقولــة أن لا صوت يعلو على صوتها. ما يجري في مثل هذه الحالات أن يتم اللجوء الى الامتــثال القســري عن قناعة أو خوفاً فيتكون نظام البعد الواحد باسم التحدي الخارجي . في هــذا المجــال نقــول إن القومــية العربــية، أنظمة وحركات، لم تعرف كيف تتعامل مع مسألة الهويــات المــتعددة داخل المجتمع العربي . كذلك لم تعرف الهويات القطرية والعرقية وغيرها كــيف تــتعامل مع القومية العربية . وبهذا تحوّلت الهويات المتعدّدة الى هويات متنافرة بدل أن تكون مصدر تنوع وإثراء.

لــنأخذ أمــثلة حســية من تجاربنا في التعامل مع القضية الفلسطينية. إن الثورة الفلسطينية التــي توقعــنا بعــد حــرب الخامس من حزيران أن تشكل رأس حربة للتغيير الثوري في كافة المجــتمع العربــي فشــلت في تحرير فلسطين ولم تتمكن أن نجد حلاً لمأساة شعبها المشتت في كافــة انحــاء العــالم دون وطن ودولة. بعد سلسلة من الهزائم، وإثر إخراج منظمة التحرير من لبــنان وانهــيار الاتحاد السوفياتي وتدمير العراق، عقدت القيادة الفلسطينية المتمثلة بقيادة ياسر عــرفات سلسلة اتفاقات مع اسرائيل بدءاً من اتفاقية أوسلو ، وهي اتفاقية تم توقيعها من موقع الضعف العربي والفلسطيني معاً فجاءت أقرب الى التسليم منها الى السلم العادل .

وهــنا أذكــر انــه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، مرت الحركة الوطنية الفلسطينية في مــراحل وتجــارب شديدة القسوة. وكانت قد تشكّلت في مرحلة الانتداب بين الحرب العالمية الأولــى وقــيام دولــة اســرائيل علــى أنقاض المجتمع الفلسطيني واقتلاع الشعب الفلسطيني وتشــريده. ولــم تتمكــن الحــركة الوطنية الفلسطينية من مواجهة هذا التحدي التاريخي بسبب الانقســامات الداخلــية وهيمــنة العائلات الاقطاعية، وانشغال البلدان العربية بشؤونها الخاصة

ومنها خضوعها لقوى خارجية . تحكّمت بالقرار السياسي الفلسطيني في مرحلته الأولى ، كما ذكرنا سابقاً ، العائلات الساسبة المتنازعة وكان لكل منها أحزابها وطموحاتها وتحالفاتها وارتباطاتها الداخلبة والخارجبة . وفي هذه المرحلة أيضاً ، انقسمت الحركة الوطنية الفلسطبنبة بين من يقول بالتفاوض ومن يقول بالكفاح المسلح . كان بين القادة في ذلك الوقت مَنْ افترضوا أنه بالامكان إقناع بريطانيا بعدالة القضية الفلسطينية فجرت محاولات يائسة للتأثير في السياسة البريطانية عن طريق الوفود والمذكرات الطويلة.

وعلى عكس ذلك، قامت في فلسطين الانتفاضة الفلاحية بقيادة الشيخ القسام ١٩٣٦-١٩٣٩ ، فتدخل بعض القادة الفلسطينيين من عائلات إقطاعية والحكام العرب الآخرون من أمثال الأمير عبد الله ونوري السعيد وتوسطوا لإنهاء الاضراب العام . وقد فقدت الانتفاضة زخمها في أواخر ١٩٣٨ بإعلان الحكومة البريطانية استعدادها لتقويم الوضع السياسي في مؤتمر طاولة مستديرة عقد في لندن ، وقد حضر المؤتمر وشارك فيه صهاينة وفلسطينيون وممثلون رسميون عن مصر والعراق والأردن والسعودية واليمن .

ثم تلت ذلك مرحلة النكبة بقيام دولة اسرائيل (وكان للحكومة الأمريكية الدور الفصل في هذه المسألة) وتدمير المجتمع الفلسطيني وتشريد شعبه (١٩٤٧-١٩٤٩) ليصبح مضطراً للاعتماد الكلي على الانظمة العربية ، الأمر الذي استمر حتى عام ١٩٦٧ ، وكانت الثورة المصرية والقيادة الناصرية هي موضع الأمل الفلسطيني بالتحرير والعودة، فتم الكفاح من ضمنها وبتأبيدها. وعلى صعيد اجتماعي ونتيجة للنكبة تحوّل المجتمع الفلسطيني من مجتمع فلاحي في أساسه الى مجتمع شبه عمالي في مخيمات مزدحمة على هوامش بعض المدن العربية وخاصة عمان وبيروت ودمشق . أما البرجوازية الفلسطينية وسكان المدن فقد اندمجوا في البلدان العربية ولعبوا بمعزل عن فلاحيهم في المخيمات دوراً طليعياً ورائداً في مجالات التحديث، إنما لغيرهم وليس لأنفسهم .

وبهزيمة حرب الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت بداية مرحلة الصدمة ومحاولات استعادة الاستكشاف والمواجهة الذاتية . كانت الهزيمة أشبه ما تكون بصدمة كهربائية حرّرت الشعب الفلسطيني والعرب بشكل عام من اتكاليته على الأنظمة العربية ودفعته باتجاه مواجهة الذات والنقد الذاتي والبحث عن مخرج من مأزق تاريخي لا يمكن التكيف معه . تأمل العربي بالحالة البائسة التي وصل اليها فكان لا بد من الاعتراف بأخطائه بقسوة وشجاعة ومن الاعتماد على نفسه واتخاذ المبادرة، فكانت المقاومة التي ألهبت المخيلة العربية . تفجرت

المقاومـــة عفوياً في الشعب ومنه وإليه، وطرحت نفسها كبديل للنظام العربي الواحد المنهزم أو كثورة شعبية مسلحة عوضاً عن الجيوش النظامية.

وتمكنـــت المقاومـــة ، كما أظهرتُ في مقالة لي نشرتها مجلة الاسبوع العربي في ٣١ /٥/ ٧١، ان تســتقطب المشــاعر العربــية الجارفة وقد بلغت الحماسة أشدها عام ١٩٦٨ . في تلك الفـترة أجمــع العــرب علــى تأيــيد المقاومة ، ولكن هذه المساندة ظلت تتصف في أساسها بالعاطفــية والكلامــية الخطابــية والتــبرع بالمــال والاتكالية . وأكثر ما أساء الى المقاومة أن الانظمــة العربــية بــدأت تستعيد قوتها وأخذت تعمل على احتوائها، إما بإنشاء منظمات فدائية خاصــة بها او بمواجهتها كما حدث في أيلول الأسود عام ١٩٧٠ حين اصطدم الجيش الأردني بقــوات المقاومــة وتمكن من إخراجها من الإردن لتلجأ الى لبنان، الأمر الذي تكرّر هناك أيضاً فكانت الحرب الأهلية .

ثــم تحوّلت المقاومة الفلسطينية الى منظمة التحرير الفلسطينية لتشكّل "شبه حكومة" و"دولة ضــمن الدولــة" فتعرضــت بذلــك الــى مزيد من الضغوط العالمية والعربية في سبيل التقبل التدريجــي لحل سلمي كبديل وليس كمتمم للكفاح المسلح. وبذلك نشأ جناح يبحث عن الاعتراف الدولــي، وتعــزز الجانب المؤسسي البيروقراطي على الجانب الثوري ، كما كتب غسان كنفاني فــي حيــنه، بمعــنى أن قــيادات مــنظمة الــتحرير أصــبحت هي وأساليب عملها وانتقالاتها واتصالاتها وتشكيلاتها ومراكزها مكشوفة تماماً.

فــي هــذه المــرحلة بالذات ، بدأت عملية القبول بحل سلمي وليس كما يتردد بعد إخراج المــنظمة الفلســطينية مــن لبنان عام ١٩٨٢ ، وقد كتبت عام ١٩٧١في مقالتي المشار اليها أنه "كــان بالإمكان اعتبار الخامس من حزيران بدء مرحلة جديدة في تاريخ الانسان العربي ... لو أن العــرب اخــتاروا الاســتمرار فــي طريق الرفض ومجابهة التحدي الكبير بدلاً من اختيار طــريق القــبول بالأمر الواقع والاستسلام له". ونتبين معالم طريق الاستسلام من خلال خطابين أساسيين للرئس أنور السادات .

بعــد حرب السادس من أكتوبر ، ١٩٧٣، ألقى الرئيس السادات خطاباً أمام مجلس الشعب أوضــح فــيه أن مصر حاربت لهدفين هما استعادة اراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ وايجاد السبيل لاحــترام الحقــوق المشــروعة لشعب فلسطين ، وهدّد أن صواريخ "الظافر" مستعدة للانطلاق الــى أعمــق الأعماق في إسرائيل، كما وعد في الوقت نفسه أن مصر تقبل بوقف اطلاق النار والعمــل على التحضير لمؤتمر دولي للسلام. ومما جاء في خطابه هذا قوله إنه مؤمن "بسلامة

دعـوة القومـية العربـية وصـلابتها" ومشـيداً ببطولة "الجبهة الشمالية حيث يحارب الجيش السـوري العظـيم معـركة مـن أمجد معارك الأمة العربية ... وأريد أن أقول لإخوتنا في الجـبهة الشـمالية: إنكـم عـاهدتم وكنتم الأوفياء للعهد . وصادقتم وكنتم أشرف الأصدقاء . وقاتلتم وكنتم أشجع المقاتلين ... ولسوف نواصل القتال".

ولـم نواصـل القتال ، فقد قال الرئيس السادات في هذا الخطاب بالذات، "وماذا عن السـلام ؟ ... إنـنا حاربـنا من أجل السلام ... وهو السلام القائم على العدل ... إن دافيد بن غوريـون هـو الـذي صاغ لاسرائيل نظرية فرض السلام .... إن السلام لا يفرض ، وسلام الأمـر الواقـع لا يقـوم ولا يدوم . السلام بالعدل وحده ... وسوف أحاول جهدي أن أقنع به رفاقـي مـن القـادة العرب ... وممثلي الشعب الفلسطيني وذلك لكي نشارك معاً ومع مجتمع الـدول فـي وضع قواعد وضوابط لسلام في المنطقة يقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شـعوب المـنطقة ... ولسـنا على استعداد في هذا كله لقبول وعود مبهمة أو عبارات مطاطة تقبل كل تفسير وكل تأويل وتستنزف الوقت في ما لا جدوى فيه ...".

ولـم يصـدق العالم ما سمعه أو شاهده على شاشة التلفزيون، بل أصيب بالدهشة والذهول عـندما وصـل الرئيس السادات في ١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧الى القدس لهدم ما أسماه الحاجـز النفسـي بين اسرائيل وجيرانها ، ودون أن يقنع رفاقه من القادة العرب، وإن كان قد قـال قـبل ذلـك بعشـرة أيام في مجلس الشعب المصري بحضور ياسر عرفات، "إني أعلن اسـتعدادي لـبذل اقصى الجهود من اجل السلام ومواجهة قادة اسرائيل ومناقشتهم في بيتهم في الكنيست نفسه".

وألقـي فـي اليوم التالي لوصوله القدس خطابه في الكنيست الاسرائيلي معترفاً بالأخطاء العربـية فقـال متوجهاً للإسرائيليين، "أنتم تريدون العيش معنا في هذه المنطقة من العالم . وأنا أقـول لكـم بكل الاخلاص إننا نرحب بكم بيننا بكل الأمن والأمان .... لقد كنا نرفضكم وكانت لـنا أسـبابنا ودعوانـا . نعم لقد كنا نرفض الاجتماع بكم في أي مكان . نعم . لقد كنا نصفكم باسـرائيل المـزعومة ... نعم . حدث هذا ولا يزال يحدث .... ولكنني أقول لكم اليوم ، وأعلن للعـالم كلـه إننا نقبل بالعيش معكم في سلام دائم عادل... ولما كنا نريد السلام فعلاً وحقاً فإننا نرحـب بـأن تعيشـوا بيننا في أمن وسلام فعلاً وحقاً . لقد كان بيننا وبينكم جدار ضخم مرتفع ... يشـكل حاجزاً نفسياً معقداً ...، حاجزاً من الشكوك ، حاجزاً من النفور ، حاجزاً من خشية الخـداع ، حاجـزاً مـن الأوهام .... وهذا الحاجز النفسي هو الذي عبرت عنه في تصريحات

رسمية انه يشكل سبعين بالمئة من المشكلة".

تلك هي اعترافات الضحية، فماذا كان اعتراف المحتل القوي؟ أجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية مناحيم بيغن في تلك اللحظة بالذات في الكنيست الاسرائيلي مؤكداً على قناعات اسرائيل دون ذكر لأخطائها وخطاياها فقال ، "نحن لا نؤمن بالقوة ، وأبداً لم نبن علاقاتنا مع العالم العربي على القوة ، بل العكس صحيح . القوة وجهت ضدنا في كل سنين هذا الجيل ... وبعون الله تغلبنا على القوات المعادية وضمنا حياة لشعبنا ليس لهذا الجيل فقط بل للأجيال المقبلة ....نحن كل حياتنا نحمل ذكرى أبطالنا الذين ضحوا بحياتهم ليتحقق هذا اليوم ... ومع كل احترامي ، أنا على استعداد لأن اؤكد كلام جلالة ملك المغرب الذي قال علانية ، اذا قام السلام في الشرق الأوسط فإن اشتراك العبقرية اليهودية والمال العربي سيحول هذه المنطقة الى جنة عدن . السيد الرئيس ذكر تصريح بلفور ، لا يا سيدي لم نأخذ أرضاً عربية، بل عدنا الى بلادنا ، والصلة بين شعبنا وهذه الأرض هي صلة أبدية" .

لم يعبّر هذا الكلام المهين على لسان بيغن عن رغبة بالسلم والمصالحة التاريخية بل بفرض الاستسلام كما عبّر عن ذلك بن غوريون من قبل . وكان من نتائج اتفاقية كامب ديفيد (التي تمّ توقيعها في ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨) أن تمكنت اسرائيل من عزل مصر عن بقية البلدان العربية ، وضمّت رسمياً القدس والجولان ، ودمّرت المفاعل النووي في العراق، وقامت بغزو لبنان عدة مرات انتهت بمذابح صبرا وشاتيلا وإخراج منظمة التحرير من لبنان.

وفي الوقت الذي كان عرفات يهاجم السادات ، كان فعلاً قد توصل هو أيضاً الى قناعة بضرورة الحصول على الاعتراف الأمريكي تمهيداً للدخول في مفاوضات مع اسرائيل علها تقبل قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشرقية . وهذا ما أسماه وليد الخالدي في مقالة نشرتها المجلة الاميركية "فورين أفيرز" صيف ١٩٧٨ تحت عنوان ، "التفكير فيما لا يُفكّر به : قيام الدولة الفلسطينية المستقلة" متوجهاً بها كعادته الى الرأي العام الأميركي وليس للفلسطينيين او العرب. وكان أقصى ما تقبل به اسرائيل حكم فلسطيني ذاتي محدود في ظل السيادة الإسرائيلية ، وهي ما تزال على موقفها هذا بعد سبع سنوات على اتفاقية اوسلو .

وبهذا تحولت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات من "ثورة حتى النصر" الى سلطة وطنية وجدت نفسها من حيث تدرى أو لا تدري في موقع المحتجز في زاوية لا تقوى سوى على الخضوع للإرادة الاسرائيلية والاميركية، وهما إرادة واحدة ، بسبب عدم توازن القوى

وغموض اتفاقية اوسلو التي تستطيع اسرائيل أن تفسّرها كما شاءت وأن تتخلى عما هو واضح فيها دون رادع . وكان ذلك بداية لتعطيل الانتفاضة. واليوم الذي أنهي فيه كتابة هذا المقال ، تضرب جامعة بير زيت ليس ضد اسرائيل بل ضد السلطة الفلسطينية طالبة إطلاق سراح ٦٠ طالباً تم اعتقالهم وتعذيبهم .

ثانياً ، الاغتراب وأزمة المجتمع المدني

وفي سبيل الربط العضوي بين البحث في أسباب الهزائم والتوصل الى حلول مجدية، يكون علينا أن ندقق في حالة الاغتراب وأزمة المجتمع المدني . إن الأنظمة والمؤسسات والبنى والاتجاهات القيمية السائدة تحبط مهمات إشراك الشعب في مختلف النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالتالي في صنع القرار والمصير . بل إنها تعتدي على حقوق الشعب المدنية والانسانية وتعطّل دوره في تحسين مستويات معيشته وتجاوز أوضاعه فتحيله الى كائن عاجز، مغلوب على أمره ، مرهق بمهمات تأمين حاجاته اليومية ومنشغل عن قضاياه الكبرى بأمور المعيشة والاستمرار.

في ظل هذه الأنظمة السلطوية ، يعيش الانسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والأحداث لا في الصميم، مستباحاً معرَّضاً لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقاً حذراً باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والتعرض للمخاطر. وفي الوقت الذي يعيش على الهامش ، تحتل السلع والأشياء والمقتنيات والاهتمامات السطحية ومُتَع الطرب واللهو العابر روحه وفكره. يعمل، إنما ليس لنفسه. يفكر، إنما ليس بقضاياه الأساسية. يشعر، إنما ليس بوجوده بل بالتراكم حوله. وبينما تتضخم الأشياء والممتلكات حوله وفوقه، يتقلّص هو في الداخل. ينفعل بالواقع والتاريخ أكثر مما يعمل على تغييرهما. ويقيم علاقات، ولكنها على الأغلب وفي جوهرها أقرب الى علاقات الحذر والاقتناص والذعر. ولأن إمكانيات ومجالات المشاركة في تغيير واقعه نادرة وضيقة ، لا يجد المواطن من مخرج سوى بالخضوع أو الامتثال القسري وتجنب المواجهة .

ثم إن المجتمع العربي، كوطن وأمة، يعاني أيضاً من حالة الاغتراب عن ذاته. كشفت الانهزامات المتتالية عن عجز المجتمع في مجابهة التحديات التاريخية، وعن هشاشة الحركات السياسية والاجتماعية وفشلها في تحقيق برامجها. كشفت هذه الانهزامات وغيرها ليس فقط عن اغتراب الافراد والجماعات، بل عن اغتراب المجتمع العربي بالذات. وأقصد باغتراب

المجتمع عن ذاته عدم سيطرته على موارده ومصيره، وتداعيه من الداخل حتى ليبدو وكأنه فقد محوره وصميمه فلم يعد يمتلك إرادة وغاية وخطة لتجاوز أوضاعه.

وقد تمكّنت الدولة والمؤسسات الملحقة بها من الهيمنة على المجتمع بدلاً من سيطرته عليها. تلك هي ما نسميها أزمة المجتمع المدني. وحتى يستعيد المجتمع سيطرته على مؤسساته وموارده ويتغلّب الانسان على عجزه عن طريق إحياء المجتمع المدني، سيستمر الانهيار وسرعة أقصى فأقصى فلا يصبح الضعيف اليوم بالضرورة قوياً غداً دون جهد إنساني يعوّض عن أخطاء الماضي والحاضر. وجاءت عملية السلم مع اسرائيل، كما جاءت عملية الحرب من قبلها، لتظهر غياب القدرة على التنسيق حتى في أبسط الأمور والمجالات.

لقد وجد الشعب نفسه خادماً للدولة ومستعبداً لها بدل أن تكون الدولة خادمة للشعب. وبدل أن تحمي الدولة المواطنين، أصبح المواطنون بحاجة لمن يحميهم من الدولة. بل يبدو وكأن الدولة غدت بحاجة الى مواطنين تحكمهم،على عكس ما هو مفترض - أي أن المواطنين بحاجة الى دولة تمثل إرادتهم وتدير شؤونهم. كذلك احتكرت بيروقراطية الدولة مهمات التفكير بالنيابة عن المواطن ، بدلاً من أن يفكر المواطن في كيفية تسيير الدولة.

إن الأنظمة السائدة في المجتمع العربي (ولا نقصر ذلك على الأنظمة السياسية) هي أنظمة مغرّبة تحيل الشعب أفراداً وجماعات وطبقات وحركات اجتماعية الى كائنات عاجزة في علاقاتها بالمؤسسات العامة وبذاتها. إنه، بكل بساطة، شعب مغلوب على أمره، مُستَلَب من حقوقه وممتلكاته - المادية والمعنوية- ومنجزاته ومؤسساته ، ومهدّد في صميم حياته وكيانه. لقد عقد الشعب الكثير من الآمال على الأنظمة والحركات والنُخَب في كافة المجالات، فإذا بها تستأثر بالسلطة وتهمّشه وتَكَبُر على حسابه وتشمخ عليه وتستولي على مقدراته وتتركه معرّضاً للأحداث والتحديات التاريخية حتى في عالمه الداخلي وفي صميم كرامته .

إن واقع المجتمع العربي السائد هو واقع مُغرّب يحيل الشعب - وخاصة طبقاته وفئاته المحرومة والمرأة - الى كائنات لا تقوى على مواجهة تحديات العصر، وهذا في رأينا بين أهم مصادر الإخفاقات العربية والحد من القدرة على التغيير التجاوزي. إن الشعب - كما نميّزه عن الطبقات الحاكمة - مقهور في علاقاته بالدولة والأحزاب والمؤسسات العائلية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتسيطر هي على حياته ولا يسيطر هو عليها، ويعمل في خدمتها ولا تعمل في خدمته، ويجد نفسه مضطراً للتكيف مع واقعه بدلاً من العمل على تغييره، وللامتثال للسلطات المهيمنة على حياته بدلاً من اتخاذ المبادرات والجرأة على

التفرد والابداع . ولهذا يعيش الشعب كابوساً لا حلماً . إنه محاصر ودائرة الحصار تضيق باستمرار ، فيضطر يائساً للانشغال بتدبير شؤونه الخاصة وتحسين أوضاعه المعيشية المادية لا الإنسانية. إن الدعوة لقيام المجتمع المدني هي دعوة للتحرّر من هيمنة الدولة، ولقيام المجتمع الديمقراطي التعددي، ولترسيخ ثقافة احترام حق الاختلاف وتقبل تعدد الهويات وحرية التعبير والنقاش والتنظيم والمشاركة في تحمل المسؤليات الكبرى.

ثالثاً، مثلث الهيمنة

ويكتمل مثلث الهيمنة على حياة الشعب بسبب أن المجتمع العربي يتمحور حول نواة من الجماعات الوسيطة التي تنمو وتزدهر على حساب المجتمع ككل وعلى الفرد، مما يؤدي الى تعسب المجتمع وسحق شخصية الفرد المستقل المبدع. رغم الكفاح المرير الذي خاضه العرب مع الذات وفي مواجهة الآخر، اكتشفوا بعد صدمات متلاحقة أن زمنهم هذا هو زمن سيادة الجماعات على المجتمع، وبالتالي التفكك والإحباط. ومما زاد من إحساسهم بالهزيمة أنهم يشهدون في عصر ما بعد الحداثة والتحولات الاقتصادية والثقافية العالمية وما يرافقها، على عكس ما هو متوقَّع، عودةً الى الانتماءات التقليدية وترسيخاً للواقع القطري الذي رسمت القوى الخارجية خريطته ضد رغبات شعوبه. وما نشهده هو التفتت الاجتماعي والسياسي والعودة الى الولاءات التقليدية البدئية.

وبين أهم سمات التنظيم الاجتماعي القائم في مختلف المجتمعات العربية أنه يتمحور حول مصلحة الجماعات المتناقضة مع مصالح الجماعات الاخرى. وترافق ذلك أو تنتج عنه رؤية تسلطية وغيبية يفقد فيها الإنسان مسؤوليته عن تصرفاته، وترتيبات طبقية هرمية فئوية تتمثل بالطائفة والعشيرة والعرق فيتمتع بعضها على حساب البعض الآخر في الثروة والنفوذ والجاه. هذه هي ما أشير اليها بالعصبية التقليدية والوعي التقليدي المنبثق عنها.

هذا هو حال الشعب الفلسطيني في ظل السلطة، فبعد عقود من ممارسة المقاومة والفداء والتعلم من تجاربه المضنية وسعيه للعمل الديمقراطي كي تتوحد فصائل الثورة ومنظماتها وحركاتها المختلفة، يجد نفسه مسحوقاً تحت مثلث الهيمنة: هيمنة اسرائيل على حياته، وهيمنة السلطه الفلسطينية التي تمارس عليه بضغط من اسرائيل وأميركا مختلف انواع التسلط بما فيها التعذيب والسجن، وهيمنة الحمولات والجماعات الموالية للسلطة. كلنا نعرف ما حدث لعدد من المثقفين الفلسطينيين حين وقعوا وثيقة احتجاج. وفي الوقت الذي أكتب هذه الورقة

استلمت من فلسطين بياناً آخر الى الرأي العام جاء فيه أن الشعب الفلسطيني بقطاعاته المختلفة يعيش حالة من القلق الشديد إزاء مجموعة من الظواهر والتطورات، بما في ذلك الاجراءات التي اتخذت ضد عدد من المعلمين بسبب ممارسة حقهم الطبيعي في مجال النضال المطلبي . كذلك اعتقلت أجهزة الأمن عدداً كبيراً من طلاب جامعة بير زيت بسبب التظاهر ضد رئيس الوزراء الفرنسي احتجاجاً على تصريحاته المهينة لقوى المقاومة اللبنانية. وقد تعرض الطلبة هؤلاء الى التوقيف والاعتقال والإهانات. ولذلك ليس من الغريب أن تنشأ فجوة كبرى بين السلطة الوطنية وشعبها .

وقد طالب هذا البيان بوقف حملة الاعتقالات، وتحريم التعذيب والعنف ضد الموقوفين والمعتقلين في سجون أجهزة الأمن الفلسطينية، وصون وحماية حرية الجامعات واستقلاليتها الأكاديمية، وعدم اتخاذ أية اجراءات ضد المعلمين الحكوميين والسماح لهم بتشكيل مؤسستهم النقابية في إطار اتحاد المعلمين الفلسطينيين. وقد وقّع على هذا البيان شخصيات من أمثال حيدر عبد الشافي ومصطفى البرغوثي وابو علي مصطفى وراوية الشوا وداود تلحمي وغسان الخطيب وريما ناصر و وراجي صوراني، ومؤسسات مثل الاتحاد النسائي العربي والمركز الفلسطيني لحقوق الانسان وجمعية الهلال الأحمر. كل ذلك مظهر من مظاهر نشوء فجوة واسعة وعميقة تفصل بين الحلم الذي صارع من أجله الفلسطينيون طيلة ما يزيد على نصف قرن على الأقل والواقع الهزيل الذي يعيشونه في نهاية القرن العشرين. من كان يتصوّر أن تتعرّض جامعة بير زيت الى قمع سلطة فلسطينية وهي رمز وطني لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي ؟

رابعاً، الربط بين الأسباب والحلول

هذا ما وصلت اليه الثورة الفلسطينية فكانت خيبة الأمل الكبرى التي لا تقل عن خيبات الأمل الأخرى. لقد تبين الآن أن الشعب الاسرائيلي وقياداته لم تتوصل الى قناعة راسخة بإجراء مصالحة تاريخية مع العرب وهي ما تزال أقرب للحلم الصهيوني القديم بفرض الاستسلام على العرب . ويسلك الاسرائيليون سياسة الغموض المتعمّد مما يتيح لهم فرص تفسيراتهم الخاصة عندما ينشأ خلاف حول ما تم الاتفاق عليه، وهذه سياسة تناسبهم بسبب الخلل في موازين القوة والتفوق النوعي الذي تؤمنه لهم الإدارة الأميركية .

كيف يواجه الفلسطينيون هذا الواقع ؟ يقول ادوارد سعيد إن الانتظار، كما تصوّره لنا

مســرحية صاموئيل بيكيت "في انتظار غودو"، أصبح نوعاً من الحل بالنسبة للقيادة الفلسطينية، الأمــر الــذي ســيؤدي الى الانصياع طوعاً او قسراً. وهذا هو أيضاً موقف الكثير من الحكام العــرب فهــم أيضاً يرون أن السبيل الافضل هو الصبر والانتظار. ويتساءل ادوارد سعيد في نهايــة مقالــه (الحــياة فــي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠)، "لكن الى متــى يمكــن لحل كهذا أن يستمر ؟".

وكــان يمكــن لادوارد ســعيد أن يضــيف أن هؤلاء الحكام لا يكتفون بالانتظار في بعض الأحــوال ، فهــم يكافئون اسرائيل مسبقاً كي لا يطول الانتظار . اسرائيل تريد أن تقبض الثمن قــبل أن توافــق علــى حلــول جزئية وفي مناخ من الغموض المتعمد . وبعض هذا الثمن أنها تــريد تعاونــاً اقتصــادياً وأن نــتخلى عــن هويتنا العربية ونصبح شرق أوسطيين . والعرب معــروفون بكرمهم . قال ولي العهد في دولة البحرين في مطلع شباط/ فبراير الأخير إن بلده مســتعد أن يخطــو خطوتين كلما خطت اسرائيل خطوة الى الأمام . ولم يقل لنا ولي العهد ماذا تفعــل البحريــن لــو خطــت اسرائيل خطوة الى الوراء . وهذا ما حدث تواً بعد اجتماع وزير خارجــية اسرائيل ديفيد ليفي بوزير خارجية تونس ، فهدد ليفي بحرق تراب لبنان . أليس من الغريــب أن اليهود الذين تشكل لهم في العصر الحديث وعي خاص بتراث الحريقة والشوي لم يمــنع هــذا الــتراث ليفــي من استعمال تعبير حرق تراب لبنان . حقاً هذا هو تصرف نازي، وعــندما يقــال لقــادة اســرائيل إنهــم فــي تعاملهم مع الفلسطينيين واللبنانيين وسكان الجولان يتصــرفون كنازييــن جــدد ، يســتنكرون ذلك . وهم يستنكرون ذلك بإحساس حقيقي لأنهم لم يتمكــنوا حــتى الآن مــن الاعــتراف بالذنوب التي ارتكبوها، وإذا ما اعترفوا يكون عليهم أن يدفعــوا الثمــن ، وهم غير مستعدين لدفع أي ثمن حتى عندما يكون إعادة ما للعرب للعرب. أن الشــعور السائد بينهم ليس دفع الثمن بل قبض مزيد من التعويضات. أذكّر ان العرب معروفون بكــرمهم ، وكــان مســؤول أردنــي كبــير كريماً حقاً حين هدد ديفيد ليفي لبنان أثناء زيارته للاردن وفي حضوره دون أن يرد عليه . وهو يستحق الردّ لوقاحته وغطرسته.

وممــا يــزيد مــن زمــن الانــتظار أننا جميعاً نركّز على تفسير النكبات أكثر مما نعنى بالبحــث عــن حلــول . ولنبدأ بأنفسنا . كان الصديقان ماهر الطاهر وأحمد برقاوي قد أعدّا ورقــة بعــنوان "تحديــات المشــروع الصهيوني والمواجهة العربية :عوامل الإخفاق وممكنات الــنهوض "لــندوة "تحديات المشروع الصهيوني والمواجهة العربية" التي كان من المفترض أن تعقــد فــي دمشــق فــي ١-٣ حزيران ١٩٩٩ونستعيض عنها بندوتنا هذه. ركّزت تلك الورقة

بإسهاب على تحديد عوامل الإخفاق العربي واعتبرت "أن معركتنا الاساسية هي معركة مع الذات"، ومنها : ١) ضعف وتخلف بنية المجتمع العربي ، و٢) غياب مشروع رؤية عربي للمواجهة وطغيان التناقضات الداخلية ، و٣) أزمة الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية، و٤) الخلل في الرؤية والممارسة لجدل العلاقة بين البعدين الوطني والقومي ، و٥) جدل العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك ، و٦) أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية و سلوك القيادة المتربعة على رأس الهرم الفلسطيني.

ركز الصديقان على عوامل الاحفاق، كما ركّزت شخصياً على مثل هذه العوامل، غير أنهما تناولا باقتضاب آفاق المستقبل وممكنات النهوض. وجواباً على تساؤل كيف نرى المستقبل ومن يصوغ ويبلور مشروعاً عربياً مستقبلياً، أرى أنهما ضمنياً على الأقل اعترفا بأنه ليس من تحديد دقيق كما يحدث في تحديد عوامل الاخفاق. أعتقد معهما أن هذا ما نحتاج أن نفكر به معاً. وكان هذا هو تماماً موقف مركز البحوث العربية كما يظهر من خلال إعداد ورقة للمناقشة في ندوه دمشق التي لم تعقد في حينها. جاء في تلك الورقة أنها "لا تقدم إجابات قاطعة محدده بقدر ما نطرح من تساؤلات مفتوحة لإثراء المناقشة والجدل حول طبيعة اللحظه الراهنة في الصراع العربي الاسرائيلي وإمكانية استشراف مستقبله . اننا نضع إشكالات ذهنية".

لا بد من تحويل مسألة استشراف المستقبل من إشكالات ذهنية الى إشكالات مصيرية. إننا نعيش مرحلة الدوائر الفارغة ، وتكون النتيجة دوران النواعير في زمن الجفاف. هذا ما نستوحيه من كلام ياسر عبد ربه في تعليقه على أسباب تجميد محادثات السلام الأخيرة. يقول "ليس لدينا الرغبة بالعودة الى طاولة المفاوضات كي ندور في حلقات مفرغة" مما يعطي انطباعاً خادعاً بأن العملية السلمية مستمرة (نيويورك تايمز في ٨ فبراير ٢٠٠٠). وفي الوقت الذي قال ذلك وجهت السلطة الفلسطينية الى الفريق الاسرائيلي ثلاثة أسئلة تطلب الاجابة عليها. إن مجرد توجيه هذه الاسئلة يعني أننا ما نزال ندور في دوائر مفرغة .

ولكن هناك تصورات لحلول ، وبعض هذه الحلول المقترحة تسير في طريق التبلور. وجّه عدد من المثقفين الفلسطينيين في مطلع شباط/فبراير ٢٠٠٠ بياناً الى الرأي العام الاسرائيلي واليهودي في محاولة لإيضاح وجهة نظرهم من عملية السلام الجارية. يقول البيان الذي وقّعه بعض الفلسطينيين للنشر في صحف عربية واسرائيلية "إن ما يجري يجعلنا قلقين من أن ما يتم زرعه لبس السلام وإنما بذور حرب مقبلة. فقد آمنت غالبية الفلسطينيين،

ومـــنها نحـــن الموقعين، أنه حان الوقت من أجل عقد اتفاق تفاهم بيننا وبين الاسرائيليين يمكننا مـــن العـــيش بسلام معاً على أرض واحده ، رغم الظلم والعذاب والتشريد الذي وقع علينا من طـــرفهم. وكانـــت هـــذه الغالـــية تعـــتقد أن هذا السلام سوف ينطلق من قاعدتين رئيسيتين : العدالـــة، ومقتضـــيات العيش المشترك في المستقبل. لكن ما نبصره على الأرض إنما هو أبعد مـــا يكـــون عن هاتين القاعدتين . فهناك طرف يعتقد أن موازين القوة في يديه، وأنه قادر على إهانة الطرف الآخر وإرغامه على القبول بأي شيء ...

وعلـــيكم ان تخـــتاروا بيـــن تسوية تفرضها موازين القوى التي هي بيد حكومتكم وجيشكم، وبيـــن تسوية عادلة هي بين أيدينا وأيديكم ستكون أساساً لعيش مشترك طول المدى على أرض واحدة. اننا نضع الخيار في أيديكم .

إنـــنا نعلـــن وبكـــل وضـــوح أنـــنا نرى طريقين لا ثالث لهما لتسوية قضية فلسطين بشكل عـــادل. الأولـــى تقوم على أساس دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ تكـــون عاصـــمتها القدس مقرونة بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم وبالاعتراف بـــالظلم التاريخـــي الـــذي لحـــق بالشـــعب الفلسطيني ، وتقوم على الأسس الديمقراطية والقيم الإنســـانية التي تبناها إعلان الاستقلال الفلسطيني عام ١٩٨٨ . والثانية مرتبطة بمبدأ قيام دولة واحدة ديمقراطية وثنائية القومية للشعبين على أرض فلسطين التاريخية .

...إن التســـوية الـــتي تســـعى القيادة الاسرائيلية الى فرضها على المفاوض الفلسطيني لا يمكـــن ان تكـــون تسوية مع الشعب الفلسطيني ، وهذا يعني أنها ستكون تسوية مهددة بالانفجار. ..ربمـــا تـــرغم حكومـــتكم المفاوض الفلسطيني غداً على تسوية ظالمة . ... ربما يحصل ذلك، لكن علينا أن نخبركم أننا لن نقبل بذلك ، بل سنقاومه".

ليســـت اســـرائيل، علـــى صعيد شعبي أو صعيد حكومي، مستعدة للبحث في أي من هذين الحليـــن وهـــي تســـلك طـــريق فرض حلولها الجزئية التي قد تنصاع اليها السلطة الفلسطينية. وحيـــن تنصـــاع السلطة الفلسطينية، لن تكون الحكومات العربية أكثر ملكية من الملك. ولكن ما يجـــب أن تفهمـــه الأنظمة العربية أن الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بأسرها تريد حلولاً حقيقـــية لا حلـــولاً وهمية، وحلولاً تنبع من قناعاتها لا حلولاً تفرض علينا انطلاقاً من مقولات العجـــز العربـــي. ولكـــي يتمكن الشعب من التمسك بقناعاته علينا أن نتدارس سبل التغلب على حالـــة الاغـــتراب التي يعاني منها الشعب، وكيفية تنشيط المجتمع المدني وتحقيق القدر الكافي مـــن الديمقراطية على المستوى السياسي في علاقتنا بالدولة، كما على المستوى الاجتماعي في

علاقـــنا بالموسسات التقليدية والحديثة التي ننتمي اليها ونعمل من ضمنها. وهناك العمل الثقافي بـــدءاً مـــن التعلـــيم الابتدائي حتى التعليم الجامعي وانشاء مراكز الابحاث في مختلف المجالات العلمية. كل ذلك يتطلب نشوء قواعد جديدة في ضمان حرية البحث والتعبير.

متـــكلتنا الأساسية في ذلك أن النخبة السياسية ونخبة رجال الأعمال تقبل حلولاً جزئية في خدمـــة مصـــالحها الخاصة وعلى حساب مصالح المجتمع والأمة. والنخبة الفكرية منقسمة على نفســـها بحكـــم أن جزءاً كبيراً منها مرتبط باالانظمة وملحق بها. وأصبحت هذه النخب المرتبطة بالأنظمـــة تصـــوّر لـــنا أن لا خـــيار لـــنا سوى التحرك ضمن دوائر ضيقة ومغلقة. وليس من الغريـــب إذن وفـــي هـــذه الحالة أن يستمر المجتمع العربي في موقعه الهامشي ساعياً بإحساس مأساوي لتجاوز حاصره عبر فجوة عميقة وواسعة بين الحلم والواقع.

هـــذا مـــا أريد ان أتوقف عنده لأنه من هنا يجب ان نبدأ البحث معاً في كيفية الخروج من الدوائـــر المفـــرغة. وتكـــون بدايات الخروج من أسر الدوائر المحيطة بحياتنا بالدعوة للتغيير الـــتجاوزي فنـــبدأ بالعمل المشترك على تغيير الواقع بدلاً من الانصياع له والتأقلم معه. ويكون العمـــل المشـــترك في إطار الاحترام المتبادل وإنطلاقاً من مبادئ التعددية الديمقراطية والتسامح وحقـــوق التبايـــن والإخـــتلاف والتـــنوع. كذلك للعمل المشترك ضروراته الأخرى ومنها اتخاذ الآخـــر بعيـــن الاعتـــبار ونغليـــب الأهداف الأولية على الأهداف الثانوية والكلية على الجزئية وأســـباب التضـــامن علـــى أسباب الخلاف. ويقوم العمل المشترك هذا على رؤية حضارية تفهم الهويـــة علـــى أنهـــا دائـــرة منفتحة على التاريخ والواقع والحضارات الأخرى، ولكنها تؤكد في الوقـــت ذاتـــه على حقوقها بقدر ما تحترم حقوق غيرها. هذا هو النزوع الذي لم يترسّخ بعد في الـــثقافة العربـــية، وعلينا ان نبدأ بترسيخه وتأصيله في السلوك والفكر. دون ذلك لن نقبل بما قد تنصاع اليه الحكومات، وهذا حق من حقوقنا.

تعقيبات ومناقشات

د. محمد محمود الامام :

شكرًا جزيلاً للأخ الكريم د. بركات فقد أمتعنا كعادته، ليس فقط بورقة مكتوبة، وإنما بعرض إستطاع أن يشد الانتباه به لنا جميعًا، وانتهى بصيحة العقلانية التى تنفذ قول الله تعالى، "لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" ... ورسم لنا طريق التغيير، فلعنا نتلمسه فى ندوتنا.

د. أحمد يوسف أحمد:

أشكر أستاذى العالم الفاضل الفذ، المفكر القومى والمناضل المعروف د. محمد محمود الإمام على هذا التقديم الكريم، وأشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات بواشنطن) على عقد هذه الندوة التى تجئ فى وقتها فى حقيقة الأمر، مع بلوغ القضية الفلسطينية منعطفًا خطيرًا فى نهاية قرن وبداية قرن جديد، كذلك أشكرهما على دعونى للمشاركة فى الندوة وشكر خاص على تكليفى بالتعقيب على ورقة د.حليم بركات الذى أتابع مع غيرى بكل التقدير والاحترام إسهاماته العلمية القيمة ذات المحتوى القومى والتقدمى فى الدراسات العربية. وقد لا يعلم د.حليم بركات أننا فى معهد البحوث الدراسات العربية من أكثر المستفيدين من كتابه القيم عن المجتمع العربى الذى نرجع إليه فى كل عام قرابة الخمسمائة دارس من كافة الأقطار العربية، لتدارس أحوالهم الاجتماعية.

وأشرف كثيراً بوجودى وسط هذه النخبة الممتازة من مفكرى الوطن العربى. وحقيقة الأمر أن الورقة التى بين أيدينا - كما رأيتم حضراتكم - تتناول موضوعًا بالغ الأهمية (المجتمع والثقافة السياسية وتحديات القضية الفلسطينية). فليس هناك ما هو أهم من رد المسائل إلى جذورها فى هذا التوقيت بالغ الخطورة. وقد وضع د.حليم بركات يده على عدد من القضايا المحورية الجذرية فى بنية المجتمع وثقافته والتى تفسر تدنى الأداء العربى والفلسطينى فى إدارة الصراع مع اسرائيل.

ومعضلتى فى التعقيب على هذه الورقة مفهومة، لأننى أقف على نفسى الأرضية مع د.حليم بركات دون أن أدعى أننى أمتلك نفسى الاقتدار فى التعامل مع أدواته التحليلية ورؤيته الشاملة. ولذلك فلحسن استغلال الوقت وإتاحة الفرصة لبقية التعقيبات، فإننى لن أطرق شيئًا

مــن جوانــب الاتفاق مع الورقة، ولكننى أكتفى بست ملاحظات تلغرافية – أو هكذا سأحاول أن أعلــق فــى بعــض منها على بعض ما جاء بالورقه، وأطرح فى عدد آخر مقترحات بإضافات عــن أبعاد تصورت أنه كان من الممكن تغطيتها فى النطاق البحثى الذى وضعه د.حليم بركات لنفسه.

ملاحظــتى الأول عــن نقده للجهود السابقة للمثقفين العرب. ملاحظتى الثانية عن معالجته لموضــوع الــثقافة السياسية. ملاحظتى الثالثة عن معالجته للمجتمع المدنى. والرابعة عن جدلية العلاقــة بيــن الداخــل والخارج. والخامسة عن الخلل فى إدارة العرب لصراعهم مع اسرائيل. والسادسة والأخيرة عن المتغير الزمنى فى الصراع العربى الاسرائيلى.

فــى ملاحظــتى الأولى عن نقد الجهود السابقة للمثقفين العرب. تضمنت الورقة فى الواقع نقــدًا ضــمنيًا للمثقفيــن العــرب عندما طالبتهم بأن يجتازوا مرحلة الاكتفاء بالبحث فى أسباب الإخفاقــات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسئوليات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجى التاريخى المدروس.

وأود هــنا فقــط أن أخفــف الانطــباع بأن المثقفين العرب جميعًا تطالهم هذه التهمة لأنى أتصــور مــن مــتابعة الفكــر القومى العربى، أنه كانت هناك دائما رؤية لدى المثقفين العرب للحلــول. وأتصور أن هذه القاعة تضم عددًا وفيرًا منهم. وربما لا يتسع الحيز لكى أسرد بعض مســاهمات هــؤلاء. ولكــن يكفــى أن أشير إلى أن استراتيجية الدولة العلمانية الديمقراطية هى فكــرة قديمــة تقدم بها مثقفون ومناضلون عرب منذ فترة ليست بالقليلة، وكانت المعضلة دائما هــى اخــتلال ميزان القوى لصالح العدو، وأن تصحيح ميزان القوى بيد النظم العربية التى كان معظمهــا كمــا أشــار د.حليم – إما بحكم المصلحة الذاتية أو غياب الرؤية أو بهما معا – غير قــادر علــى التغيير، أو أن التغيير هو مهمة القوى الاجتماعية السياسية العربية، التى عرضت الورقة لوجود تشوهات حقيقية بها.

وبالــتالى لا أتصــور أن العيــب كله كان فى غياب رؤية الحلول، ولكن الحقيقة أن العيب كــان فــى بنــية المجــتمع، وأيضًا فى نظمه الحاكمة. طبعا لا أبرئ الساحة على نحو مطلق، ولكنى أيضًا لا أريد أن أسوق النقد على نحو مطلق.

مــن ناحــية أخــرى، أتصور أنه ربما غاب عن الورقة تحليل نقدى للتطور الجذرى الذى طــرأ علــى توجهات فريق من المثقفين العرب بخصوص الصراع العربى الاسرائيلى وقضايا أخــرى تحــت دعوى الواقعية، التى حار بعض الملتزمين فى تسميتها. البعض أسماها بالواقعية

المفـــرطة والـــبعض أســـماها بالوقوعية. لكن المسألة ببساطة شديدة، أن ثمة فريقًا من المثقفين العرب حاول أن يسيد للواقع الردىء الذى نعيشه لكى يطلب منا أن نستسلم له ونتكيف معه.

أتصـــور أن أى مـــثقف عـــربى قومى تحررى تقدمى لابد أن يبدأ من الواقع، ولكن هناك فارقًـــا هـــائلاً أن يبدأ من الواقع لكى يسوغ التكيف معه والاستسلام له، وبين أن يبدأ من الواقع لكى يكون نقطة الانطلاق نحو المثالية المنشودة.

الملاحظـــة الثانية عن معالجة الورقة لموضوع الثقافة السياسية. والثقافة السياسية هى أحد عنصـــرين فـــى عـــنوان الورقـــة، لأن الورقة عن المجتمع والثقافة السياسية. وقد لاحظت أن التركيز قد تم على الثقافة السياسية بمفهومها العام.

ونـــال غـــياب الثقافة الديمقراطية - لاعتبارات بنيوية اجتماعية - نصيبًا وافرًا فى الورقة. فأحســـب أنـــه ربمـــا غاب عنصر مهم فى دراسة الثقافة السياسية العربية فى هذا السياق، وهو ذلـــك المـــتعلق بالـــتحولات الـــتى طرأت على الثقافة السياسية العربية فى العقود الأخيرة بشأن قومـــية الصـــراع العـــربى الاســـرائيلى، إما لانغلاقات قطرية، أو لتوجهات إسلامية محرفة - ســـواء أولـــئك الذين انغلقوا اعلى أفكارهم أو بعض الذين تبنوا توجهات اسلامية بشكل لا يتفق المـــرء معـــه- رأوا أن الأولويـــة لم تعد للصراع العربى الاسرائيلى. فالقطريين لا يرون لهم مصـــلحة عضـــوية فـــى هـــذا، وبعض الإسلاميين يرى أن الأولويات ربما تكون فى الشيشان وربما تكون في افغانستان ... إلى آخره.

وأنـــا أتصـــور أن هذه الظاهرة تحتاج لرصد علمى، لأن خطورتها، إن استمرت، تكمن فى أنهـــا يمكـــن أن تســـوغ تصـــرفات النظم فى المستقبل وأن تجعل مثل هذه التصرفات تكتسب شرعية متزايدة وسط أجيال قادمة فى ظل هذه الأفكار.

أيضـــًا أشـــير إلى ما أسميه بشيوع ثقافة الخنوع أو ثقافة السلام - إذا شاء البعض - التى تنـــتظر المناضـــلين مـــن أجل حقوقهم، وتطالبهم من ثم بالتكيف مع الواقع وعدم رفع أصابعهم حتى للاحتجاج على هذا الواقع.

ملاحظـــتى الثالـــثة - وهى تلغرافية بمعنى الكلمة - عن المجتمع المدنى، لأنى لا يمكن أن أنـــازل د.حلـــيم بـــركات فـــى حديـــثه عن المجتمع المدنى. ولكنى كنت أتمنى - أخذًا بالجدلية الممـــتازة الـــتى عرضـــها للعلاقـــة بيـــن الداخل والخارج - أن يعرض مثلما عرض لانسحاق المجـــتمع المدنـــى فـــى مواجهـــة الدولـــة العربية، أن يعرض أيضًا للاختراق المتزايد للمجتمع المدنـــى مـــن جانـــب قـــوى الهيمـــنة الخارجية لأن هذه الظاهرة من شأنها أن تزيد الصعوبات

والمعضلات التى تواجهها بنية المجتمع المدنى فى الوطن العربى.

ملاحظتى الرابعة عن جدلية العلاقة بين الداخل والخارج. وأنوه بصفة خاصة بهذه الجزئية فى ورقة د.حليم بركات وأعتقد أن حضراتكم توافقوننى على أننا تعبنا كثيرًا فى هذا الجدل العقيم حول: هل العوامل الداخلية هى صاحبة المسئولية فى تفسير واقعنا أم العوامل الخارجية؟

المسألة ببساطة شديدة - كما أوضح د.حليم بركات - أن ثمة رابطة عضوية بين هذا وذاك. فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية فى الداخل لها ظهير فى الخارج يساندها، ويستحيل فى الواقع أن نفكر فى أحدهما منفصلاً عن الآخر وأن ننفق الوقت فى دراسة الأوزان النسبية وأيهما له الأولوية، طالما أن مهمة التغيير هى مهمة واحدة.

فقط أريد أن أستطرد هنا فى بعض الإشكالات العملية لهذه الفكرة، لأن د.حليم بركات - وأنا أوافقه - تحدث عن خطأ المقولات التى تدعو لعدم إقحام الخلافات الطبقية فى الصراع القومى، ولتأجيل البحث فى موضوعات الصراع الطبقى أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية فى سبيل الابقاء على الوحدة الوطنية. وأنا لا أسدد على هذه العبارة، لأننا الآن بصدد الحديث عن صراعات طبقية. نحن فى موقف أسوأ من هذا بكثير. ولكن أتصور أن نفس هذه المعضلة نواجهها الآن. لأننا ونحن نتحدث عن الواقع العربى السيئ الذى نريد تجاوزه، أمامنا معضلة فى رسم رؤيتنا الاستراتيجية. هل نبدأ بتغيير الداخل أم نركز على مواجهة الخارج؟

واتفاقًا مع التحليل السليم الذى أتى به د.حليم بركات يستحيل فى حقيقة الأمر أن نفصل بين الأمرين. لأننا عندما نبدأ فى مواجهة القوى الداخلية التى تكرس تخلفنا، فإن هذه القوى تسارع إلى طلب النجدة من ظهيرها الخارجى. وبالتالى فإن أى رؤية للتغيير لابد وأن تدخل فى حسبانها أنها ستواجه العدوين معا. وأتصور أن الحركة القومية العربية واجهت معضلة مماثلة فى النصف الأول من الستينيات عندما تفجرت بعض موجات للتغيير الاجتماعى داخل الوطن العربى وساندتها فى ذلك الوقت الثورة المصرية، فتحركت قوى داخلية عربية وقوى خارجية لضرب المشروع القومى العربى فى ذلك الوقت.

وأتصور أن الضمانة الرئيسية هى أن يكون فعل التغيير الداخلى فعلاً جماهيريًا ديمقراطيًا، لأنه فى هذه الحالة سوف يصعب كثيرًا على قوى الخارج أن تنال منها.

ملاحظتى الخامسة عن الخلل فى إدارة العرب لصراعهم مع اسرائيل. والحقيقة أن

د.حليم بركات تحدث فى الورقة، فقال إنه كما تحتاج الحرب لكفاءات متقدمة، كذلك السلم. وبين أهم اخطاء العرب فى أنهم افترضوا - بناء على قناعتهم - أنهم غير قادرين على المواجهة فى المجال الحربى، وأنه لم يعد لنا من سبيل سوى أن نسلك طريق السلم، كما لو أن تحقيق السلم بالمقارنة مع الحرب عملية سهلة لا تحتاج لتفكير استراتيجى وإرادة ورؤية وكفاءات حضارية متقدمة وتضامن عربى باتباع سياسة واحدة، فلا مفر من اتكال الكل على الإدارة الامريكية المعنية بتطبيق الشرعية الاسرائيلية وهيمنتها، لا بحل المشكلات العربية.

أريد أن أتجاوز هذا، وأقول بعد أن أوافق عليه، إن الخطأ الجوهرى فى تفكير العرب فى السلم أنهم يفكرون فيه منفصلاً عن القوة. بعبارة أخرى، القضية ليست فقط امتلاك القدرات الحضارية والتضامن العربى، ولكن السلم لا يأتى إلا بممارسة القوة ولا أقصد بالقوة الحروب النظامية بالضرورة. ولكن القوة، كما تعلمون حضراتكم، لها مفهوم شامل. بل إن نموذج التسوية الذى وجد فى هذه المنطقة منذ حرب ١٩٦٧ وحتى الآن يكشف بوضوح أن اسرائيل على ضآلة ما قدمته من تنازلات لم تقدم تنازلاً واحدًا فى أى وقت من الأوقات إلا عندما أعمل العرب القوة ضدها. لقد قبل الرئيس عبد الناصر فى نوفمبر ١٩٦٧ قرار ٢٤٢ فلم تتحرك اسرائيل ولا الولايات المتحدة الامريكية إلا بعد أن بلغت حرب الاستنزاف ذروتها.

وقدم السادات فى بداية عهده مبادرة فبراير ١٩٧١ فلم يحدث تحرك إلا بعد حرب أكتوبر. وأمضى الفلسطينيون عشرات السنين يطالبون بحقوقهم، فلم يتحرك أحد إلا بعد الانتفاضة. وها نحن نرى الآن التجاهل التام لكل الحقوق العربية فيما عدا فى جنوب لبنان، حيث استطاعت حركة المقاومة اللبنانية أن ترفع تكلفة الاحتلال إلى الحد الذى أجبره على أن يغير سياساته. وبالتالى أعتبر هذا خللاً جسيماً فى التفكير الاستراتيجى العربى.

الملاحظة السادسة والأخيرة عن المتغير الزمنى للصراع. وأنا سعيد حقيقة أن د.حليم بركات قد أثار هذه المسألة ، لأنى أحسب أن المتغير الزمنى لا يأخذه نصيبه الكافى من تفكيرنا الاستراتيجى. وقد طرح د.حليم بركات أن بعض القيادات العربية - وهذه حقيقة واقعية وليست تحليلاً فكريًا - أن بعض القيادات العربية ترى أن الانتظار حل. والذين يرون أن الانتظار حل يبررون ذلك بأنه هو الوسيلة لتحسين موازين القوى المختلة، وكأننا وحدنا فى ساحة الصراع. إن الخصم هو الآخر يعمل فى ساحة الصراع من أجل ترسيخ أقدامه بزيادة الهجرة مثلاً، بزيادة الاستيطان، وبالتالى فإن أولئك الذين يقولون إن الانتظار حل مطالبون بأن يثبتوا لنا أن المحصلة النهائية لفعلنا وفعلهم سوف تؤدى لتحسين ميزان القوى،

وإلا فإن الانتظار يمكن أن يكون آلية للتصفية النهائية للحقوق.

المعضلة التى أظهرتها ورقة د.حليم بركات ان التغيير النوعى الحقيقى فى أوضاعنا فى الصراع مع اسرائيل وغيرها، لن تتم إلا بإحداث تغيرات جذرية فى واقعنا العربى. والمعضلة أن هذا يحتاج وقتًا. وكما كنت أقول حالاً إن العدو أيضًا يعمل.

ولذلك أنصور أننا مطالبون فى هذه الندوة وبعدها بأن نتباحث حول تلك الرؤية الاستراتيجية التى تكفل لنا من جانب التحرك الفورى لمواجهة أخطار آنية نشعر بها جميعًا، والتحرك المنظم المخطط من أجل إحداث تغييرات جذرية لابد من إحداثها حتى لو استغرق ذلك نصف قرن من الزمان وإلا هددنا بأن نمحى ككيان قومى من على خريطة العالم فى القرن الحادى والعشرين.

أ.حسين عبد الرازق :

سوف أركز على ثلاث ملاحظات. الملاحظة الأولى هى فى الواقع التأكيد على عبارتين أو فكرتين وردتا بهذه الورقة العبارة الأولى – وقد اشار لها أيضًا د. أحمد يوسف – تؤكد على تكون طبقات وأسر حاكمة ونخب اقتصادية واجتماعية ذات حصانة وامتيازات وارتباطات وطموحات وتطلعات خاصة، جعلتها تتمسك بالكيانات القائمة، فازدادت رسوخًا فى غياب الديمقراطية والحد من وجود مجتمع مدنى نشط.

من هنا خطأ تلك المقولات التى تدعو لعدم إقحام التناقضات الطبقية فى الصراع القومى ولتأجيل البحث فى موضوعات الصراع الطبقى أو حتى تأجيل الاهتمام بموضوع العدالة الاجتماعية فى سبيل الابقاء على الوحدة الوطنية.

الفقرة الثانية قول د.حليم بركات إننا كعرب لم نتمكن من التمييز بين الغرب كقوة استعمارية كانت ولاتزال تهددنا فى صميم وجودنا، والغرب كحضارة انصهرت فيها إنجازات الحضارات السابقة وتطورت بفعل الثورة الصناعية والتكنولوجيا الحديثة وتوجهها العلمى العالى. أنا أرى هاتين العبارتين مهمتين وتشكلان مفتاحًا لكثير من قضايانا فى الوقت الراهن.

الملاحظة الثانية.. تحدث د.حليم بركات عن التشابك بين العلاقات الداخلية والخارجية فى تفسير الأحداث. وأنا أرى أنه بالذات بالنسبة لقضية الصراع العربى مع إسرائيل والصهيونية، هناك تشابك وتداخل واضح بين الاسباب الداخلية والخارجية. ولو أخذنا التسوية السياسية الحالية التى بدأت بكامب ديفيد ومدريد وأوسلو ووادى عربة إلى آخر هذا السلسال

الذى يسير تحت عنوان السلام، ولبست له بالطبع أية صلة بالسلم، هذه التسوية هى نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة. لوحاولت أن أشير لبعضها بسرعة سيتبين أهمية إدراك التشابك بين الداخل والخارج. ومن وجهة نظرى فإن هذه التسوية تجئ نتيجة لستة أسباب سوف أتعرض لها بسرعة. السبب الأول هو قرار السادات بإلقاء كل أوراق القوة المصرية والعربية تحت أقدام بيجين عندما أقدم على رحلته للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧، هذا القرار فى الواقع كان مرتبطاً بطبيعة التحالف الحاكم فى مصر فى ذلك الوقت ومازال، وبالأزمة الاقتصادية التى كان يعانيها المجتمع المصرى فى ظل سياسة الانفتاح التى بدأت بعد ١٩٧٤/٧٣، وأيضًا خوفه من تكرار انتفاضة ١٨و١٩ يناير. كل هذه العوامل أدت بالسادات أن يتخذ قرارًا – نتيجة لأوضاع داخلية – بأن يسبح ضد التيار وضد الواقع ويهدر نتائج حرب أكتوبر التى كانت تعطى العرب قوة فى هذا الوقت، ويخل بالتوازن العسكرى النسبى الذى كان قائما بين العرب واسرائيل، خصوصا بعد حرب ١٩٧٣، ويتجاهل حليف العرب فى هذا الوقت– الاتحاد السوفيتي – ويتجاهل أيضًا دور الثورة الفلسطينية التى كانت حتى ذلك الوقت لها وجود ولها دور خارج وداخل الأرض المحتلة.

أدى قرار السادات هذا بتوقيع معاهدة كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين السادات وبيجين، إلى خروج مصر عمليًا من ساحه المواجهة مع اسرائيل، والدخول فى مسلسل التطبيع والسوق الشرق أوسطية والتحالف الضمنى مع الولايات المتحدة الامريكية.

العامل الثانى هو عامل خارجى ولكن له جوانب داخلية : الغزو الاسرائيلى للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية منه، وبالتالى عدم وجود أى خطوط تماس بين الثورة الفلسطينية فى الخارج وبين الأراضى الفلسطينية المحتلة أو اسرائيل.

العامل الثالث كان حرب الخليج الثانية. وهذه الحرب لها فى الواقع سبب داخلى بالغزو العراقى للكويت، وسبب خارجى بدخول القوات الامريكية والتحالف الدولى والذى لعبت فيه مصر وسوريا دورًا، ثم ما سمى بحرب تحرير الكويت والتى أدت لتدمير البنية الاقتصادية والعسكرية والبشرية للعراق لعقود قادمة. والعراق هو القوة العربية الثانية بعد مصر.

العامل الرابع هو افتقاد الاتحاد السوفيتى الحليف الأساسى للعرب فى هذه القضية وفى غيرها من القضايا.

العامل الخامس – وهو عامل داخلى أيضًا – هو استسلام العرب لأنظمة الحكم الاستبدادية، سواء كانت أنظمة عسكرية أو أنظمة حزب واحد أو أسرة واحدة أو تعددية حزبية

شــكلية مقــيدة، وتدعــيم نفــود هــده الأنظمــة من خلال انتعاش التعقد الطائفى والعرقى بين الجماعــات المكونــة للوطن بما هدد أكثر من قطر بالتجزئة والانقسام، كما ساندها أيضًا شيوع ثقافــة معاديــة للعقــل ســادت المنطقة العربية فى الربع الأخير من هذا القرن وتعتمد التكفير والتخويــن وتبــنى بعــض الجماعــات لمدارس سياسية مختلفة من اليمين واليسار لهذه الثقافة واســتغلالها الخاطــئ للوطنــية والديــن ضد خصومها أو المختلفين معها فى الرأى، واستخدام البعض للعنف والقتل والارهاب المادى أو الارهاب الفكرى فى هذا السبيل.

السـبب الســادس وهــذا أيضًا سبب داخلى، وأعتقد أنه جوهرى فى هذا الموضوع: فشل كافــة تجــارب التنمــية العربــية سواء التجارب التى قادتها أنظمة التحرر الوطنى العربية مثل مصــر وســوريا والعراق والجزائر، أو تجارب التنمية فى الدول البترولية مثل الخليج أو حتى فى الأنظمة التقليدية مثل تونس والمغرب.

الملاحظــة الثالــثة والأخيرة: دعا د.حليم بركات فى ورقته لاجتياز مرحلة الاكتفاء بالبحث فــى أســباب الإخفاقات والهزائم العربية بمعزل عن الحلول الممكنة ومسئوليات النخبة. وطالب فى ورقته أيضًا بالربط بين الواقع والحلول التى ندعو إليها.

وأعــتقد أنــه بــالذات فــى قضية الصراع العربى الاسرائيلى هناك جهود مختلفة وهناك اجــتهادات مــتعددة بعضــها تطرح من مفكرين وبعضها تطرح من أحزاب أو قوى أو سياسية، وبعضــها يطــرح مــن مراكز البحوث ونصلح لإجراء حوار حولها، بحيث نستطيع أن نطرح فعــلاً حلــولاً مبدئــية وواقعــية فــى نفس الوقت. أحد هذه الاجتهادات يؤكد على استحالة حل الصــراع العــربى الصهيونى وتحقيق سلام شامل وعادل قبل إزالة الطابع الصهيونى العنصرى الاســتيطانى القــائم على التوسع والعنف والضم، وإنهاء الطابع الدينى اليهودى للدولة والمجتمع الاســرائيلى، بحيــث يتمــتع كل السكان بحقوق المواطنة والمساواة التامة وإزالة أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة العربية.

ولكــن تــوازن القــوى الحالى القائم فى المنطقة وعلى مستوى العالم، وتفوق اسرائيل فى المجــالات العســكرية والتكنولوجية والاقتصادية إلى آخره، وتحالفها الاستراتيجى مع الولايات المــتحده يجعــل تحقــيق هــذا الحل الاستراتيجى فى الوقت الحاضر متعذرًا. وتعذر هذا الحل الاســتراتيجى للصــراع لا يعنى من وجهة نظرنا التخلى عنه كهدف نهائى. لابد أن نتمسك به ونســعى لتحقــيقه خــلال فــترة زمنية يتم فيها تعديل ميزان القوى. ولكن أيضًا لا يعنى عدم الامكانــية لتســوية سياســية لجانــب من هذا الصراع. وأقول "جانبًا" لأن التسوية يفترض أن

نتناول الجانب الناتج عن هزيمة العرب فى حرب ١٩٦٧ والناتج أيضًا عن غزو لبنان عام ١٩٨٢.

إذن هناك إمكانية لتسوية أخرى غير هذه التسوية التى تجرى. تسوية تأخذ فى اعتبارها الهدف البعيد والنهائى، ولكن تحاول أن تحقق تغييرًا فى الواقع يتفق مع التوازن القائم. ومبادئ هذه التسوية فيما أعتقد معروفة ومتفق عليها : إنهاء الاحتلال الاسرائيلى لكافة الاراضى العربية وعودة حدود يونيو ١٩٦٧ أى الانسحاب من الجولان، ومن جنوب لبنان والبقاع الغربى، قيام الدولة الفلسطينية فوق الأراضى الفلسطينية التى يتم تحريرها كدولة كاملة السيادة تسيطر على أرضها ومياهها وسمائها وعاصمتها القدس، عودة اللاجئين والنازحين، إزالة المستوطنات الاسرائيلية، رفض النظام الشرق أوسطى... إلى آخره. لكن حتى مثل هذه التسوية تتطلب وجود استراتيجية عربية جديدة تستخدم كافة أوراق القوة العربية وتعيد الاعتبار للمقاومة المسلحة وللمقاطعة الاقتصادية وتصعد الحملة السياسية والجماهيرية ضد التطبيع والتطبيعيين وتسقط الاتفاقيات المنفردة والجزئية الموقعة بين اسرائيل وحكومات مصر والاردن وقيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. وتبذل جهدًا فى توحيد القوى الوطنية الفلسطينية على أساس ثوابت النضال الفلسطينى ومقاومة الاحتلال. وأيضًا تسعى للتصدى للأوضاع العربية الداخلية (الاستبداد والتخلف.. إلى آخره) على المستوى السياسى والثقافى والاجتماعى والاقتصادى لكى لا تصبح هذه التسوية المرحلية – إذا جاز التعبير – عائقا أمام تحقيق الهدف النهائى.

د. هشام شرابى

سوف أتحدث فى ثلاث نقاط. الأولى : أن الحل أو التسوية التى نقول بها فى ظل خلل القوى نعرف نتائجها، هى استسلام لمفهوم الهيمنة الاسرائيلية الامريكية لعقود قادمة.

النقطة الثانية : موضوع سبب الشلل العربى هل هو داخلى أم خارجى هو موضوع أكاديمى. نحن الآن فى حياة الجيل القادم مقبلون على قرارات كمجتمع، كعرب، بالفعل مصيرية. إن لم نغير من حالتنا كمجتمع، كمجموعات وكأفراد، تغييرًا جذريًا خلال عشرين أو ثلاثين سنة، فسيكون مصيرنا – وأنا أتكلم كمؤرخ – مصير شبه جزيرة البلقان بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر، وتفتتها داخليًا بشكل جعل كلمة "بلقنة" معناها تفتت. مصيرنا إلى البلقنة إن لم نتغير.

هاتـــان النقطـــتار و اصحتان. إنما تحتاجان لتفسير وتأصيل، ومن ثم إلى التعبير عنهما فى رؤيـــة واســـتراتيجية واقعـــة وعلاقـــة بمكننا من خلال اعتقاد جازم بأننا نحن الثلثمائة مليون إنسان نعيش فى بقعة من العالم هى فى قلبه، وإمكانياتها – غير البترول – هائلة.

أعطـــى مـــثلاً علميًا. أى تطور يحدث وسيحدث فى تحلية مياه البحر وفى القوى الشمسية للعـــالم العـــربى الـــذى تمـــتد شواطئه من الأطلنطى للمتوسط، للبحر الأحمر، لشرق المتوسط، لـــبحر العـــرب والخلـــيج، فـــى إمكانـــه أن يحدث ثورة زراعية جديدة فى العالم، فى وقت من التاريخ سيكون العالم فيه يعانى حاجة ماسة للغذاء إلى آخره.

أمـــا الـــنقطة الثالـــثة فهـــى النقطة العملية.. وذكرت بوضوح وبقوة هائلة من قبل د.أحمد يوســـف. من السهل أن نمتلك استراتيجية ورؤية. يجب أن نغوص عملياً وواقعياً فى التفاصيل، وأن نســـتخدم مقـــولات جديـــدة غير معظم المقولات التى كنا نعتمدها فى السابق. إن العالم فى وضـــع جديـــد ويحـــتاج لفكـــر جديد وأسلوب منهجى جديد. لم نعد نستطيع الكلام عن الثورة الجماهـــيرية بـــدون الدخـــول بالايديولوجـــيات. يجـــب علينـــا – نحن المثقفين والمتخصصين والقادريـــن علـــى التعبير والتحليل والتوعية – أن نخلق إطارًا من النظر من شأنه أول ما يفعل أن يغـــير نظرتـــنا إلى أنفسنا وإلى العالم ويمكننا من تجاوز الإحباطات والشعور بالعجز واليأس الـــذى أصـــبحت فيه جماهيرنا على مستوى الشارع، وجماهيرنا على مستوى المثقفين والطلاب – إلـــى آخـــره وذلك ليس بالخطب والكلام المنمق، وإنما بجعل المجتمع قادرًا من خلال القوى الاجتماعـــية الموجـــودة فـــيه حالـــيًا بأشكالها المختلفة فى الأقطار المختلفة وخصوصياتها من العـــراق للمغـــرب، ليس لنا إلا هذه القوى من جمعيات، من نواد، من نقابات، من اتحادات، من أحـــزاب قديمـــة، من تجمعات. إذا كان للتعددية معنى سياسى فهو وضع هذه القوى ضمن إطار بكـــل قطـــر نجـــد فـــيه الوسيلة لإخراج مجتمعنا المدنى – أى شعوبنا، جماهيرنا، مثقفينا – من حالـــة الشلل التى نحن فيها، وفى إطار القوانين والدساتير القائمة، بحيث يكون هناك شعور لدى أى ســـلطة بأنـــنا لا نـــريد الثورة عليها واستعمال العنف والتغلب عليها من خلال العمل المنظم بوسائل جديدة.

أنهـــى كلامـــى بـــالقول، إذا كـــان بالإمكان استنباط رؤية واستراتيجية تقوم على مقولات وتعـــود إلـــى قوى موضوعيه موجودة فى المجتمع تستطيع أن تعيد إلينا، ليس فقط أفق عشر أو عشـــرين أو ثلاثيـــن ســـنة، وهـــى بذلك إنما تعيد لنا من خلال هذا الأفق الواسع مقدرتنا على مجابهة مشاكلنا الفورية اليوم وغدًا وبعد غد.

فذلـــك الإطـــار الزمنى إطار أساسى. إذا كان بمكن لنا أن نقول بكل ثقة إننا قادرون خلال عشـــرين أو ثلاثيـــن ســـنة على تجميع قوانا، نصبح أقوياء منذ اللحظة التى نرى هذا النجم فى الأفق.

د. محمد محمود الإمام :

أثـــار الســـادة المعقـــبون السؤال عما إذا كان الصراع الطبقى والنزاع الداخلى هو ما أتى علـــى القضـــية الفلســـطينية أم أن هـــناك رابطة عضوية؟ وأنا أعود لمثلث الهيمنة الذى حدده محاضـــرنا، لأن هـــذا المثلـــث نسخة بالكربون من المثلثات الموجودة لدى الدول العربية، هناك هيمـــنة خارجـــية، وهـــناك أنظمة تحتمى بها، وهناك بعض الفئات الاجتماعية التى تتعلق بهذه الأنظمة والتى ترتبط مباشرة بالخارج لأنها تعلم أن الخارج أبقى لها من الأنظمة.

هـــذه هى القضية التى تعيشها الدول العربية والتى جعلت عملية الثورة على هذا النوع من الكـــيان أمـــرًا واجـــبًا، فكانـــت ثورة مصر التحريرية قائمة على ضرورة التغيير الاجتماعى الداخلـــى. وحيـــنما فعلـــت ذلـــك شـــعرت بمحوريـــة القضية وأنها قضية قومية. إذن الرابطة بالضـــرورة قائمة لأنها تصبح وحدة صراع للتحرر. وبالتالى نعتقد أن هذا النوع من الفصل أو هـــذا الـــنوع مـــن التـــبرير يكـــرر ما قيل إن هناك انقسامًا حدث فى الأمة العربية بين رجعى وتقدمى وأن هذا هو سبب الفشل.

القضـــية فـــى الواقـــع أن الـــنظم الرجعية هى التى تمثل مثلث الهيمنة، ويجب أن نتخلص منها. ولكن هذا المثلث يركب على أنفاس من؟ هيمنة على من؟

لابـــد أن نتصـــور ماهية الشعوب وكيانها الذى يمكن أن يعيد أو ينشئ قوة تستطيع أن تقود إرادة الـــتحرر وتحققهـــا. ومـــن هـــنا كانت مشكلة البناء والتنمية والعمل من أجل إحداث تنمية مســـتقلة. فكـــان الطـــريق مرســـومًا أمـــام الأنظمة التى تريد إفراغ هذه التنمية. ولذلك نجد أن الانقـــلاب علـــى ثورة مصر لم يحدث بزيارة السادات للكنيست، ولكن بدأ بالانفتاح الذى نذكره علـــى أنـــه انفتاح على رأس المال – ولكنه بدأ بانفتاح سابق – انفتاح العمال حتى يذهب العمال الذيـــن يشكلون قوة الزخم – لقوى الشعب العاملة – ونفرغ مصر من هذه القوى، فيصبح هناك أصـــحاب المصـــلحة، فيبنوا القاعدة التى انتقل السادات على أساسها وصفقوا له عند عودته أن مصر للمصريين وأن القضية الفلسطينية ليست قضيتنا.

إذن القضـــية هـــى قضية التنمية وكيفية إحداثها وربطها ببعضها البعض، وخصوصا أن ما

يحــدث الآن علـــى الســـاحة العالمية من عولمة يدعو إلى صيغ من هذا الانفتاح بشكل أو آخر، حتى يكاد السادات أن يعتبر من أصحاب حقوق وبراءات الاختراع لها.

ولكــن المشكلة التى تخص فلسطين والتى نحتاج – وآمل ذلك – أن نوليها بعض الاهتمام، هـــى أنـــه بينـــما السلطات القطريه – ولا أقول وطنية فهى وطنية بالاسم – قائمة فعلاً وحدود الدولـــة معـــروفة، فبالنسبة للسلطة الفلسطينية، سلطة على من؟ هذه قضية حقيقية. لأنه لابد أن نفرق بين سلطة تقود عملية التحرر والنضال، وسلطة تقود عملية الاستقرار والتنمية.

إن عملـــية الانـــتقال مـــن ســـلطة الثورة إلى سلطة التشييد، عملية اجتماعية كبرى ليست المنظمة مؤهلة لها، حتى ولو كانت صادقة النوايا.

ما هو الصراع الذى يجب أن تقوده الأمة العربية من أجل جعل فلسطين قوة قادرة؟

إمـــا أن تنـــتمى لقومـــية عربـــية تستثمر وحود قومية إسرائيلية أو صهيونية أو أنها دولة مـــتعددة القومـــيات. لا هذا ليس صحيحًا. هذا لا يؤدى لنضال يقود مسيره الدولة الفلسطينية فى التعايش حتى مع الدولة الاسرائيلية إذا وجدت.

القضـــية هى أن ينظر للوحدة العربية كحل جذرى وضرورى، على الأقل بدءاً من العراق وليبيا اللتين تقص الاجنحة فيهما، إن لم نذهب من المحيط للخليج.

هـــنا أرى أن الـــذى يعرض هى ليست مجرد قومية عربية أو ليست قومية القضية وليست عملـــية محاربـــة اســـرائيل، وإنمـــا هى بناء أمة عربية ذات دولة قادرة على البقاء فى عصر الكـــيانات الكبـــيره، وبـــدون هذا سنكون لدينا آلاف القضايا الفلسطينية والبلقنة التى أشار إليها د.شرابى.

أضـــيف كلمة أنه فى ظل مثلث الهيمنة تظهر قضية اسمها الفساد والإفساد. وأعتقد أننا ما لـــم نتناول هذه القضية وآلياتها سوف نواجه بغابة من العلاقات غير الشريفة التى تربط أنظمة عربية ببعضها البعض، حتى ولو أكل بعضهم جسد أخيه حيًا.

أ. عبد العظيم المغربى :

أود أن أركـــز علـــى بعض القضايا. الأولى : أن د. حليم بركات حينما شخص للأزمة فى المحـــاور الأربعـــة الـــتى تحـــدث عنها، إنما ألمح فى كلامه لمحور غاية فى الأهمية ينبغى أن ندرجـــه علـــى جدول أعمالنا، وهو ما يتعلق بالهدف من الصراع أو الهدف من النضال؟ أو ما هـــو الهـــدف القومـــى فـــى هذا الصراع؟ لأن الاختلاف على تحديد الهدف فى المعركة يربك

القوات المحاربة والمتحالفة ويصب - في النهاية - ربما في صالح القسم الذى نصارعه.

أنطلــق مــن هــذه الملاحظـــة للملاحظـــه الثانية التى وردت فى خاتمة ورقته وعرضه. وليســمح لى د. حليم أن أقول له بكل التقدير والاحترام، إننى أختلف معه فيما استمعت إليه من وصــفه أن الحلين المعروضين على الاسرائيليين من الورقة الموقعة التى أشار إليها فى نهاية بحثه القيم، هما حلان عادلان.

أنـــا لا أتصـــور - مـــع كل التقدير والاحترام مرة أخرى لإخوتى ورفاقى الوطنيين الذين أخـــتلف معهـــم فـــى الـــرأى - أن القـــبول باسرائيل سيعنى وجود فلسطين. وأنا ممن يفهمون الصـــراع علـــى أن القـــبول بـــأحد الطرفين يعنى نفيًا للطرف الآخر نهائيًا. وإن ما يجرى الآن علـــى أرض الواقع حتى لو كنا عشية ما يقال بدولة فلسطينية... يكون المقصود به بعد لحظات بداية إقامة اسرائيل الكبرى وذوبان هذا الكيان الصغير المصطنع آنذاك.

أريـــد أن اتســـاءل: هل كنا مغيبين؟ هل كنا مخدرين؟ هل كنا حالمين عاجزين حينما عشنا نصـــف قـــرن نقـــول إن اســـرائيل مصطنعة وإنها قاعدة عسكرية متقدمة وإنها تريد أن تفتت أوطانـــنا وتســـتنزف قوانـــنا وتؤخـــر وحدتنا، وأنها تستهدف الآن القضاء على هويتنا وقوميتنا وإقامـــة الشـــرق أوسطة بقيادتها بدلاً عن الكيان العربى الموحد القوى الذى كنا، ليس فقط نحلم به، وإنما نناضل من أجله.

هـــذا الحديـــث لا يـــنفى أن ثمـــة متغيرات غير عادية تجعل الصراع فى منتهى الضراوة وتقتضـــى مـــنا أن نـــتفهم الفـــرق بين الاستراتيجى والممكن تكتيكنًا الآن. لكن أى تكتيك، ليس التكتـــيك الذى يؤدى للتفريط نهائيًا فى القضية، وإنما هو التكتيك الذى يجعلنى أتقدم خطوة على طـــريق تحقيق الهدف الاستراتيجى وليس العكس. هذه القضايا تجعلنى فى النهاية أقول - مع تســـليمى وتأكـــيدى واحترامى للملاحظة غاية فى الأهمية والتى تعرض لها المعقبون بشأن فهم الصـــراع الطبقى وربط الداخل بالخارج، ومع تركيزى على ما أشار إليه د.محمد محمود الإمام - أقـــول نحـــن فـــى حاجة إلى تأكيد أن الذى يناضل ضد الفساد وضد الاستغلال وضد القمع والهيمـــنة لهـــذه النظم العاجزة والمستسلمة والتابعة لعدو الأمة الاسرائيلى والامريكى. أنا أعتقد أن الذى يناضل ضد هذه النظم، إنما يحرر فلسطين بالكامل، ومشوار الألف ميل يبدأ بخطوة.

أ.محسن هاشم :

لفت انتباهي حديث د.هشام شرابى عن أمل خلال الفترة القادمة (عشرين أو ثلاثين أو خمس عشرة سنة) وأنا اتساءل - أى أمل؟ ياسر عرفات قبل بأقل القليل من الأراضى الفلسطينية وهو بصدد أن يصبح عمدة معيناً داخل فلسطين فلا يحق، أو بمعنى أكثر صوابًا لا يستطيع فلسطينى أن يدخل وطنه بختم فلسطين لكن بختم اسرائيل، وأن التطبيع سداح مداح من جانب السلطة الفلسطينية وبعض من الأقطار العربية.

أنا لا أفهم كيف يكون هناك غدًا دولة فلسطينية وهى دولة ناقصة السيادة أو ليست لها سيادة.

ثم إن قضية التطبيع قضية جوهرية لدى الشعب المصرى. فبالرغم من أنه تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد فإن الشعب كله يرفض التطبيع منذ ذهاب السادات لاسرائيل سنة ١٩٧٧.

أ. أحمد عبد القوى زيدان :

تعقيبى سيبدأ من حديث السادة المعقبين عن الخروج من الأزمة من خلال التعددية واحترام التعددية بآلياتها، ومن خلال الذى قاله أستاذنا هشام شرابى عن ضرورة المجتمع المدنى وتفعيله.

أعتقد أن الديمقراطية بالفعل آلية أساسية فى تغيير آليات وليس فى تغيير أهدافنا. نحن مع إنهاء الشكل الصهيونى للدولة الفلسطينية. وهذا لن يتم إلا بتفعيل آليات الديمقراطية بمعناها الشامل وليست الليبرالية، خاصة أن هناك اشكالية أساسية فى المجتمع المصرى - مثلا - وهى أن الليبراليين هم اليوم أكثر من ينتهكون الديمقراطية بمعناها الحقيقى، بأن يجعلوا من الليبرالية أداة من أدوات تطويع الإنسان المصرى للأهداف الامريكية.

القضية أننا نحتاج الديمقراطية بآلياتها ومعناها الحقيقى الذى يستوعب الصراعات الاجتماعية بشكل ديمقراطى وفعال، وكذا استخدام المجتمع المدنى وتفعيله. وهنا تظل إشكالية أتمنى أن أسمع رأى الاخوة الفلسطينيين فيها: إن المجتمع الفلسطينى يتحمل فى هذه القضية بالذات دورًا محوريًا لأن قيام المجتمع الفلسطينى بفرض آليات ديمقراطية على السلطة الفلسطينية واستخدام هذه الآليات يؤدى إلى حل بعض هذه الإشكاليات، وكذا علاقة فلسطين الخارج بالداخل وعلاقة فلسطين ما قبل ١٩٤٨ بالسلطة الفلسطينية.

الآليات الديموقراطية أداة حقيقية لتعزيز نسيج هذا الشعب ودفعه لكى تكون القضية

الفلســطينية علـــى أجندة النضال الحقيقى من أجل إنهاء الشكل التسلطى الصهيونى الاستعمارى فى الدولة الفلسطينية.

أ. حمد حجاوى:

فـــى الواقع نحن نعلم أن الزمن هو إلى جانب من يعمل به أو بداخله بشكل جديد، وبالتالى فـــإن رؤيتـــنا للمســـتقبل يجـــب أن تعتمد على مقدار فعلنا فى هذه المرحلة ترتيبًا لتحقيق معالم المـــرحله القادمـــة. والواقـــع يقول إن الأمة العربية تعيش فى أزمة فى هذه المرحلة، وتعيش ما بيـــن دور ســـلطه ودور جماهـــير. الســـلطة فى الوطن العربى والنظام الرسمى عزلا الجماهير بشـــكل أو بآخـــر، ولكـــن أيضًـــا نـــتحمل النخب الفكرية والسياسية فى الوطن العربى والأطر التنظيمـــية العبء الأكبر والمسئولية الكبرى فى اتجاه تعبئة هذه الجماهير وتوعيتها من أجل أن تقوم بدورها وأن تعود إلى ساحة النضال.

فـــالملاحظ أنـــه بعـــد سنة ١٩٧٠ بدأ ينسحب البساط من تحت أقدام الثورة العربية، بمعنى ســـحب البســـاط مـــن تحـــت أقـــدام رجل الشارع العادى وتضييق مشاركته وتعبيره عن ذاته، وبالـــتالى عـــودة الرجعية بكل هذه البرامج. وكان دليلاً على ذلك أن هذه الرجعية لم تنقطع فى فـــترة مـــن الفـــترات عـــن الارتـــباط بالخارج من خلال برامج جبة عادت بها إلى هذا الواقع العـــربى، الـــذى بـــدأ مـــع عـــام ١٩٧٠ وتعاظم إلى ما نعيشه أو تعيشه الأمة العربية فى هذه المرحلة.

وبالـــتالى أنـــا أعتقد أن الاتفاقيات الأخيرة والاستسلام الرسمى العربى لهذه الإرادة المملاة علينـــا مـــن الخارج، بدأت تتضح من خلال الخط البيانى الهابط لتراجع الأمة العربية وخطورة المـــرحلة القادمـــة علـــيها. والخطـــورة القائمة على الأمة العربية هى فى السعى لإغلاق ملف القضـــية العربـــية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية، وبالتالى إذا استطعنا أن نبقى على هـــذا الملـــف مفتوحًا، أعتقد بهذا المقدار الذى يمكن أن تعود به الجماهير وأن تكون الأمة ملتفة حول قضية معينة.

ومـــا يطـــرح الآن من قضايا أو رؤى أو اجتهادات، هى اجتهادات حديثة ولكنها مبنية على اجـــتهادات ســـابقة. أعـــتقد أن بعـــض القيادات فى الوطن العربى عندما طرحت قضية الدولة العلمانـــية أو الديمقراطية كحل، التقط اليمين العربى هذه المبادئ أو هذه الرؤى، وبالذات اليمين الفلسطينى، ليقوم بما قام به على خلفية أن هذه هى الحلول الممكنة.

ومــن هــذا نقــول بأن الحلول المطروحه حاليًا على لسان بعض إخوتنا ممن يعتبرون أنهم ملــتزمون بالثوابــت تصــب فى إطار الرؤيه المرحلية التى تتعارض بشكل أو بآخر مع الرؤية الاستراتيجية أو الحل الاستراتيجى لطبيعة الصراع.

ويتــبادر للذهــن مــن خــلال هــذه الأطروحات أن الصراع هو صراع على قيام دولة فلســطينية أم لا؟ بغــض الــنظر عن ماهية هذه الدولة من حيث السيادة أو قضية الولاية على الأرض. أعــتقد أن الصــراع أصــلا هــو صــراع على الأرض. وقد تفضل د.حليم بركات بالحديــث عــن حليــن عادلين: إما قيام دولة فلسطينية أو قيام دولة علمانية، أين وجود الأرض فى هذه الحلول القائمة؟

والــنقطة الأخرى : هل الاعتراف بهذا الكيان الصهيونى – كما تم حاليا من خلال الوضع الرســمى العربى ويراد له أن يستتبع باعتراف جماهيرى – سينهى قضية الصراع وسيتبع ذلك اســتقرار حقيقى فى المنطقة سواء حيث التعايش أو التنمية أو تطورات إيجابية فى المستقبل، أم أن هــذا الكــيان لــه وظــيفة ســوف يستكملها بعد الاعتراف به، وهى الوثوب من خلال هذه الاتفاقــيات إلــى جســم الأمــة العربــية بثوابــتها وروابطها لتفكيكها؟ فأين نحن من هذا البعد المستقبلى؟ حتى لو افترضنا أن الاعتراف بهذا الكيان قائم وسيتم خلال مرحلة قريبة.

مــاذا نستطيع أن نقدم – كنخب عربية سياسية وثورية – باتجاه إبقاء ملف القضية العربية الفلسطينية مفتوحًا وباتجاه إعادة دور الجماهير العربية من خلال أطر ديمقراطية حقيقية؟

نقطــة أخــرى يجــب أن نعــيها فى – تقديرى – المثقف العربى، وهى موقفه من قضية الشــرعية الدســتوريه والــثوريه المطروحة فى الساحة الفلسطينية من خلال ما يسمى بالسلطة الفلســطينية. هــل تتمــتع هذه السلطة بالشرعية الدستورية أو الثورية؟ لقد أسقطت هذه السلطة البندقية بينما لم ينتخبها شعبنا لتكون هى المعبر الحقيقى.

علــى النخــب العربــية أن تحــدد موقفًــا واضحًا من دور هذا النهج بالساحة الفلسطينية، وإنعكــاس هــذا العمــل الســلبى والاجراءات التى تقوم بها على الواقع العربى ككل . ومن هنا أعــتقد أنــنا مطالــبون بالعمل على كبح يد هذه السلطة من أن تمارس العبث وتستمر به على صعيد القضية الفلسطينية.

أ. فتحية العسال :

عــندما أســمع التشخيص الرائع والجميل، أبحث عن الفعل – نحن نشخص جيدًا. ثم هناك

فصـــانا لا فصـــال فـــبها مـــثل القضية التى نتعرض لها اليوم. عندما اعترف ياسر عرفات أن المفاوســه اعمـــال إرهابـــيه، فى هذه اللحظة باع الشعب الفلسطينى. لماذا؟ لأنه يوم أن تضرب المقاومـــة، فعلـــى الشـــعب السلام. أما قصة المفاوضات منذ أوسلو حتى الآن فهى كل يوم نحو مـــزيد مـــن التـــنازل، واسرائيل تمد أقدامها وتتكلم ولا تتنازل لحظة واحدة منذ بدء المفاوضات حتى الان. ليتفاوض ياسر عرفات كما يريد، لكن نحن لابد أن نقول الحقيقة.

مـــنذ بـــدأ الـــتفاوض حـــتى الآن، أصبحت المفاوضات سببًا للحكومات العربية كى تراوغ أيضًـــا وكل حكومة تريد شيئًا تفعله وكله يتم باسم المفاوضات. ونحن نعرف أن المفاوضات لن تـــأتى بأيـــة نتيجة. أريد أن أذكر بأن فيتنام كانت تحارب وتتفاوض. من هنا نستطيع أن نصل: لكـــن نفـــاوض ونقول فيه كل الكلام الجميل الذى يقال. أنا كاتبة درامية ولا أفهم كثيرًا فى هذه الاشـــياء، لكن أفهم أن واحد زائد اثنين يساوى ثلاثه. اسرائيل هذا الكيان بالنسبة لى كما يتعامل معـــنا بالعـــنف، لابد أن نتعامل معه بالعنف. وإذا كنا غير قادرين اليوم، سوف أتحمل لو عشر أو عشـــرين ســـنة. لكن تكون طريقتنا وتكون خطواتنا وتكون المتغيرات التى نقوم بها – حقيقة – توصـــلنا .أمـــا الكلام الذي نقوله بدون فعل فلا. فلنقف نقف بكل قوتنا ضد هذا التسيب الذى اسمه المفاوضات. إذا لم يحدث، سوف يجرى لنا أكثر من ذلك.

د. أشرف البيومى :

إن تقيـــيم أ.حســـين عـــبد الـــرازق لفشل تجارب التنمية هو فى الحقيقة تقييم قاصر وغير صحيح، برغم أنه يتضمن جانبًا صائبًا– لكن لا مجال لمناقشته الآن.

الكـــلام الـــذى قالـــه د. هشـــام شرابى عن تكوين ديمقراطيات وطنية، كلام صحيح وجيد. ولكـــن نحـــن نعمـــل مـــثلاً فـــى مجال تنظيم شباب، وكانت ستقام ندوة بالاسكندرية وبحضور أعضـــاء مـــن الحـــزب الوطنى – ألغيت الندوة، إن أى تنظيم وأى عمل جماهيرى يهدد السلطة غـــير مســـموح به. السلطة ليست غبية. السلطة تفهم جيدًا أى تحرك. وتستشعر التخوف من أى مثقفين يناضلون حتى فى مجال التعليم مثلاً لتحقيق تعليم أفضل.

الـــنقطة الاخـــيرة، هى دور المثقفين، الحقيقة أن دكتور حليم لم يتناول فى ورقته بالدرجة الكافـــية دور المثقفيـــن. إن بعض المثقفين العرب لعبوا دورًا إيجابيًا والبعض الآخر لعب دورًا سلبيًا والبعض الثالث لعب دورًا مدمرًا. وهذا موضوع يجب تناوله بشئ من التفصيل .

أ. أحمد لبيب :

كنت أتمنى ان تناقش هذه الندوه مسأله العولمة وموقع الصراع العربى الاسرائيلى فيها، مادمنا قد تناولنا علاقة مؤثرات الخارج بالداخل.

ومن هنا أتمنى أن تخرج هذه الندوة فى النهاية بتصور استراتيجى للتعامل مع القضية الفلسطينية، أو تعمق موضوع العولمة وآلياتها وتأثيراتها على حقوق الشعب العربى وحقوق من القوى الاجتماعية فى حدا ذاتها ومستقبل الدولة الوطنية ومن بينها دولة فلسطين، هذه القضية يجب أن تأخذ بعدًا معمقًا.

الأمر الثانى ... نحن فى حاجة لتقييم ومراجعة مجمل ممارسات العمل العربى، سواء الرسمى أو الشعبى فى نصف القرن الأخير، ما دمنا سوف نتحدث عن القضية الفلسطينية فى القرن الحالى وفى هذا أقول بمناسبة ما طرحه د. بركات وأثنى عليه الجميع: نحن فى حاجة لإعاده تنظيم مجتمعى نضع قضايانا واستراتيجيتنا الوطنية والعربية فى الاجندة الآنية والمستقبلية. وسوف نلاحظ فى إطار هذا التقييم نقطتين.

النقطة الأولى أننا فى الخمسين سنة الماضية تركنا القضية الفلسطينية للنظم وظلت القضية فى ضمير الشعب العربى. والأزمة أنها لم تتحول إلى أجندة قائمة على البنيات الاجتماعية القائمة رغم هشاشتها. ومن هنا عندما نتحدث عن المستقبل، نحن فى حاجة إلى تناول قضية المجتمع المدنى من منظور وطنى وقومى. ولدى الدكتور محمد محمود الامام مقولة هامة عن المجتمع المدنى التقليدى وليس المجتمع المدنى الذى يسعون لتمويله من الخارج. هذا المجتمع المدنى التقليدى هو قوام المجتمع. ولدينا فى السودان قواعده مثلاً موجودة فى الختمية والانصار – لدينا الطرق الصوفية لدينا من التجمعات الموجودة الكثير ونحن نقترب منها ولم نحاول تنظيمها . إن أى تنظيم فى المستقبل فى مجتمعاتنا لابد أن يتوجه للقوى الرئيسية، القوى الاجتماعية القادرة على الفعل، فهى يمكن أن تكون عنصر الثبات وأفضل ضمان فى المستقبل .

د. حليم بركات :

أشكركم للملاحظات التى قدمت وأعتقد أن معظمها مفيد جدًا لى. ولكن أريد أن أحتاط من بعض سوء الفهم أيضًا.

أولا : بالنسبة للمجتمع المدنى – فقد كان عرضى مختصرًا جدًا ولكنى ميزت أن السلطة

نفسها يمكن أن تستخدم المجتمع المدنى لضرب الديموقراطية. كما أميز بين المجتمع المدنى الذى يلجأ للمؤسسات الحديثة والبعض الآخر الذى يلجأ للتقليدية ليمنع أيضاً تطوير المجتمع المدنى. ولدى كتاب فى المطبعة عنوانه "المجتمع العربى فى القرن العشرين .. بحث فى تبادل العلاقات والأحوال" يتطرق لهذه المسائل.

ثانيًا : مسألة الحل العادل. أنا لم أصف الحلين بأنهما عادلان. فقط كنت أقرأ البيان الذى وقعه بعض الفلسطينيين وأشار لذلك : أن هناك حلين عادلين، إما دولة ثنائية أو أن تقام حقيقة دولة فلسطينية على كامل الأراضي . هل نصفهما نحن بالعدالة؟ لا. أنا شخصيًا أعتقد أن الاسرائيليين لا يقبلون بالحلين... أنا أفهم أن بعض الفلسطينيين تحت الاحتلال كانوا يتحدثون عن فلسطينيى الداخل كما لو كانوا يمزحون.

وأعتقد أن فلسطينيى الداخل – فلسطينيى ١٩٤٨ – يفهمون الآن قضية الديمقراطية وأن تكون لهم حقوق متساوية – هذه أبسط الأمور – مع الاسرائيليين كمواطنين. أى أن تنطبق على المواطن جميع القوانين دون تمييز فلديهم أسبابهم الداخلية وأنا أحترم ذلك.

بالنسبة للتحليل الطبقى، أعتقد أنه ضرورى. ولكنى كنت أعلق على شئ قاله د.قسطنطين زريق– وهو أستاذى واحترمه جدًا – لكنه قال إن الحركات القومية العربية فشلت لسببين رئيسيين، أولهما تعرض الدعوة القومية للدعوة الاشتراكية، أى تغلب النزاع الطبقى على وحدة الأمة، فلم يعد ممكناً جمع الصف العربى. وثانيهما : عجز الدعوة القومية عن التحديث وصهر الولاءات الجزئية فى ولاء شامل.

وأنا لا أوافق على السببين. أولاً، أعتقد أن التحليل الطبقى ضرورى لفهم الواقع الحالى. والقهر القومى لا ينفصل عن القهر الطبقى.

الشئ الثانى أنا لا أومن بالصهر أيضًا، لأن القومية العربية لم تفشل لأنها لم تلغ الهويات القومية. هناك تعدد هويات، وما لم نتعامل مع البربر والأكراد– لن نتمكن من الصهر.

لابد أن يشعر المواطن أن الوطن وطنه ويتبنى هذه الدولة، فأنا أعتقد أن السببين غير كافيين وغير صحيحين.

الفصل الثانى

قضية فلسطين فى السياق الدولى

١ - قضية فلسطين فى السياق الدولى*

د. سميح فرسون

مقـدمـة

يعتبر تحليل القضية الفلسطينية فى السياق الدولى عملاً مركباً ومعقداً يتطلب معالجتها من الناحيتين التاريخية والتحليلية معاً. وتنبع هذه الضرورة من تواتر التغيرات (وحتى النكسات) الدرامية والمفاجئة فى بعض الأحيان، التى مرت بها القضية الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة. ولقد تأثر الوضع الدولى للقضية الفلسطيبية بسياسات وممارسات الحكومات وجماعات غير حكومية فى الإقليم والعالم، بل تأثر أيضاً بآراء ومواقف تلك القوى الفاعلة إزاء الفلسطيبيين كشعب وإزاء ممثليهم السياسيين منذ عام ١٩٦٨، أى منذ قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد كان لاضطلاع منظمة التحرير بتمثيل الشعب الفلسطينى نتائج إيجابية وإشكالية فى آن واحد على القضية الفلسطينية فى السياق الدولى من الوجهتين الدبلوماسية والسياسية. فعلى سبيل المثال سعت إسرائيل مدد زمن طويل - فى إطار جهدها لطمس الهوية والحقوق والوجود الوطنى الفلسطينى - إلى تصوير منظمة التحرير الفلسطينية كتجمع إرهابى وليس منظمة للتحرير الوطنى، ومن ثم إظهار الصراع الفلسطينى/ الإسرائيلى كصراع يتصل بجوانب عسكريه وأمنية ضيقة ضد الإرهاب، أكثر منه مواجهة سياسية غائرة الجذور. وبعبارة أخرى فإن وصم الفلسطينيين بالإرهاب يستهدف نزع المشروعية عن حقوقهم ومطالبهم وآمالهم، وهى الرؤية التى غلت أيدى الحكومة الإسرائيلية نفسها عن التعامل مع الفلسطينيين من ناحية ومنظمة التحرير من ناحية أخرى، بل إنها غلت أيضاً أيدى السند الرئيسى لإسرائيل وهو الإدارة الأمريكية، فواقع الأمر أن الكونجرس الأمريكى قد أصدر قوانين تصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وحظرت على السلطة التنفيذية فى الإدارة الأمريكية (وهى هنا البيت الأبيض ووزارة الخارجية) إقامة علاقات أو تعاملات دبلوماسية مع المنظمة. وهكذا فإن الاتصالات والتعاملات الأمريكية مع منظمة التحرير، الفلسطينية قد اتخذت فى العادة سبلاً غير مباشرة ومن خلال طرف ثالث وقنوات خلفية، بينما تواصلت المساعى لتقديم بعض قادة الضفة الغربية كممثلين وناطقين باسم الفلسطينيين بدلاً من

---

* كتب د. سميح فرسون هذه الدراسة باللغة الانجليزية أصلاً ونقلها إلى العربية أ. مصطفى مجدى الجمال

منظمة التحرير. كانت هذه هى الحال منذ نشوء منظمة التحرير الفلسطينية فى ١٩٦٨. هذا على الرغم من حقيقة أن بقية دول العالم ومعظم المنظمات الدولية تقريباً (مثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامى وجامعة الدول العربية) قد أقامت علاقات دبلوماسية رسمية ومباشرة مع منظمة التحرير، كما أقامت بعض الدول الأوربية علاقات غير رسمية أو غير مباشرة مع المنظمة. وقد انتهى هذا الموقف (أو ربما نقول التظاهرة الأمريكية والإسرائيلية) مع توقيع اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣ بين إسرائيل والمنظمة. ومنذ هذا الوقت تغير طابع العلاقات بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة وبين منظمة التحرير تغيراً دراميا. إلا أن القضية الفلسطينية ظلت فى كل جوانبها موضع إشكالية بين كلتا الدولتين من جانب وبين السلطة/ منظمة التحرير الفلسطينية من الجانب الآخر، وخاصة فيما يتعلق باللاجئين ووضع مدينة القدس.

أما فيما يختص بالدول الأخرى فى العالم العربى فقد كان لصعود وتدهور مكانة منظمة التحرير الفلسطينية أثره العميق على القضية الفلسطينية ومصائر الشعب الفلسطينى. إذ إن حقيقة أن مفردات الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية الآن ليست متطابقة من حيث الوضع أو الإدراك – سواء فى نظر الجماعات السياسية الفلسطينية أو الشعب نفسه أو الدول والمنظمات عبر الحكوميه إقليمياً ودولياً – قد جعلت القضية الفلسطينية أكثر تعقيداً من أى وقت مضى. ومن الهام أن يكون واضحاً أن وضع القضية الفلسطينية فى الساحة الدولية ليس مجرد نتيجة مواقف وسياسات الدول فى الإقليم والعالم إزاء الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير، وإنما هو أيضاً حصيلة سياسة المنظمة وممارستها العملية.

ومن ثم يتبدى عامل هام يجب أخذه فى الاعتبار أيضاً، وهو طبيعة وديناميات ومعضلات المنظمة ذاتها. فهى – كمنظمة – تمثل وتتحدث باسم الفلسطينيين وتحمل على عاتقها بشكل مباشر مسئولية مستقبل الشعب الفلسطينى. والحقيقة الماثلة أن نجاحات وإخفاقات منظمة التحرير الفلسطينية، وأوجه ضعفها وقوتها، وسياسات وممارسات قادتها – وبالأخص ياسر عرفات– قد عملت فى أوقات مختلفة وسياقات متغايرة على تعزيز أو إضعاف قضية فلسطين فى الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال نجد وسائل الإعلام والسياسيين فى الغرب، وبالذات فى الولايات المتحدة، قد ساروا وراء الإسرائيليين فى الإشارة بشكل تبادلى (وأحياناً بشكل متواز) إلى منظمة التحرير بوصفها محرك الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧، أو إلى الزعم بأن لا شأن للمنظمة على الإطلاق بالانتفاضة. بيد أن

الحكومات ووسائل الإعلام الغربيه وجدت نفسها محاصرة بين التعاطف الشعبى الذى نما تلقائيا وسط الرأى العام فى بلادها تجاه الشعب الفلسطينى أثناء الانتفاضة، وبين منظمة التحرير الفلسطينية التى ظلت محل تشهير متواصل من تلك الحكومات ووسائل الإعلام ذاتها. لقد كانت هذه المواقف السياسية والدعائية من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل سعياً محموماً لنزع الشرعية عن الحركة الوطنية الفلسطينية والمقاومة المتواصلة للاحتلال الإسرائيلى، وذلك من خلال "إلقاء اللوم" أو إسناد الانتفاضة إلى منظمة التحرير. كما طرحت بشكل تبادلى (وأحياناً بشكل موازٍ) رؤية أخرى فحواها أن المنظمة لا تمثل الفلسطينيين ومن ثم لا يمكن أن تكون وراء الانتفاضة. وقد أصبحت هذه البنية الأيديولوجية المصابة بالفصام تقريباً بمثابة فخ غير عقلانى من صنع إسرائيل وأمريكا الخاص، ولم يتم التخلص منه على مستوى السياسة حتى بعد انهيار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفيتى وشن الحرب على العراق عام ١٩٩١ بقيادة الولايات المتحدة وتوقيع اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل والمنظمة عام ١٩٩٣....

ومن ثم فإن أى تحليل أو تقييم واضح للقضية الفلسطينية فى السياق الدولى يجب أن يأخذ فى اعتباره حزمة من العوامل المركبة. باختصار نقول إن كلاً من العوامل الخارجية والعوامل الداخلية (بالنسبة إلى المجتمع الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية) المؤثرة فى القضية الفلسطينية يحسب تناولها من الناحيتين التاريخية والتحليلية. وتنقسم هذه الورقة إلى أربعة أقسام: القسم الأول يتناول قضية فلسطين من الناحية التاريخية، وينظر القسم الثانى إلى المسألة فى فترة ما بعد تدمير فلسطين حتى صعود منظمة التحرير الفلسطينية الراديكالية عام ١٩٦٨، والقسم الثالث يتولى بالتحليل الفترة من ١٩٦٨ حتى ١٩٨٢ وهى السنة التى تم فيها إخراج المنظمة من قواعدها فى بيروت ولبنان عامة، أما القسم الأخير فيتكون من جزءين: أولهما يلقى الضوء على الفترة السابقة على توقيع اتفاقيات أوسلو، ويركز الجزء الثانى على الوضع منذ أوسلو حتى الآن.

قضية فلسطين فى التاريخ

يلوح لى أن بالإمكان الادعاء بأن قضية فلسطين قد نشأت فى الساحة الدولية فى وقت مبكر مثل الحروب الصليبية الأوروبية لتحرير الأراضى المقدسة من المسلمين، وهى الحملات التى وقف وراءها البابا وملوك أوربا فى ذلك الوقت. واستغرقت الحروب الصليبية والصراع على فلسطين الفترة من القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، حين تم طرد الصليبيين

خـــارج المـــنطقه بعد أن كانوا قد أقاموا ممالك لهم على ساحل البحر المتوسط. ومنذ ذلك الوقت بـــدا أن الصـــراع قد انحسر سياسيا وعسكريا، ولكنه لم ينته على الجبهة الأيديولوجية. فقد درج كـــتاب أوربـــا على التشهير بالإسلام بشكل خاص، ونعوا مصير الأراضى المقدسة التى وقعت فـــى قبضـــة المســـلمين (Said, 1978) . ولـــم يختلف موقف الصهيونية الدينية اليهودية عن ذلك التقلـــيد المسيحى، فقد احتفظت بفلسطين فى ذاكرتها الجمعية، وخاصة القدس والخليل وغيرهما مـــن الأماكـــن الـــتى تعتـــبر مقدسة لدى اليهود المتدينين فى أرجاء العالم. غير أنه مع صعود الاســـتعمار الأوربـــى الـــذى مارس التوسع السياسى والاقتصادى والعسكرى فى آسيا وأفريقيا والعـــالم الإســـلامى فـــى القـــرن الثامـــن عشـــر، عاد إلى فلسطين والوطن العربى الاختراق الاقتصادى والسياسى والعسكرى.

وفـــى خضـــم الصـــراع البريطانى- الفرنسى فى القارة الأوربية والحسابات الاستراتيجية لكـــل مـــنهما علـــى الـــنطاق العـــالمى، قام "نابليون بونابرت" عام ١٧٩٨ بغزو كل من مصر وفلســـطين. ورغم فشل الحملة الفرنسية إلا أنها مهدت الطريق لما حدث فى القرن التاسع عشر مـــن تدخـــل أوربى أكثر كثافة واتساعاً فى فلسطين وأجزاء أخرى من الامبراطورية العثمانية. وكـــان مـــن شأن فشل حملة "نابليون" أن أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال السياسية فى المنطقة تمثلـــت فـــى تغـــيرات كبيرة فى المنطقة ككل وفلسطين بشكل خاص. فبداية قام "محمد على"، الوالـــى العـــثمانى على مصر بتجريد حملة عسكرية تحت قيادة ابنه "ابراهيم باشا" قامت بفرض الســـيطرة علـــى الاراضـــى العثمانيـــة فى إقليم سوريا الجغرافى. وحكم "إبراهيم باشا" فلسطين والإقلـــيم الســـورى لمده عشر سنوات (١٨٣٠-١٨٤٠) كانت حافله بالأحداث. فعلى الرغم من أن "إبراهـــيم باشـــا" قـــد فـــتح الولايـــات العربـــية المشرقية وفلسطين أمام التجارة الأوربية – والفرنســـية خاصـــة- فقـــد تحـــالف البريطانـــيون مع السلطات العثمانية ضمن مسعى الأخيرة لاســـتعادة الســـيطرة علـــى الولايات العربية من محمد على، واستهدفت الاستراتيجية البريطانية مـــن ذلـــك – بوضوح- الحيلولة دون صعود قوة جديدة (أى مصر) فى المنطقة يمكن أن تكون حـــائلاً بين أوربا والهند، ومن ثم اختارت بريطانيا التحالف مع الدولة العثمانية الضعيفة والتى أخذت تعتمد على الأولى بشكل مترابد.

ومـــن ثم كان الهجوم العثمانى لاستعادة السيطرة على الأقاليم الشرقية – بما فيها فلسطين- مـــن قبضـــة محمـــد على، والذى تم بالتحالف مع الإمبراطورية البريطانية الصاعدة والمنتصرة (علـــى نابلـــيون). وتحالفت الإمبراطوريتان مع قوى عربية محلية مناوئة لمحمد على، مما نتج

عـنه هـزيمة وانسـحاب "ابراهيم باشا" (وبالأحرى محمد على) من سوريا الكبرى وفلسطين. وفـى مقـابل الدعـم البريطانى لاستعادة السيادة العثمانية الرسمية على هذه الولايات العربية، حصـل البريطانيـون مـن السـلطات العثمانية على العديد من الامتيازات والتنازلات، كان من أهمهـا فـتح اقتصاد وأراضى والمجتمع الفلسطينى – والإقليم عامة– أمام المصالح الاقتصادية البريطانية (Farsoun and Zacharia, 1997).

ونـتج عـن الـتدخل الأوربى فى فلسطين إجراء تحول اقتصادى، وإعادة ترتيب علاقات السـلطة علـى المستويين الإقليمى والمحلى، وتشجيع عملية استيطان الأوربيين فى البلاد. وهى العملـية الـتى بدأت ببطء خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، ثم تصاعدت وازدادت كثافـتها إلـى حـد كبير فى النصف الثانى من ذلك القرن وخاصة بعد انتهاء حرب القرم عام ١٨٥٦ بيـن العثمانيين والإمـبراطورية الروسية التوسعية. وبمقتضى اتفاق السلام الذى أنهى الحـرب حصـلت روسـيا علـى تـنازلات كثـيرة من الامبراطورية العثمانية؛ كان من بينها الحصـول علـى أرض لبـناء كنيسـة ومجمع فى القدس، وحقوق للحجاج الروس، وحق بناء مؤسسات دينية وغير دينية فى الأراضى المقدسة.

وعلـى الـرغم مـن أن بلدان المشرق العربى كانت متخلفة – مركانتلية وزراعية إلى حد كبـير– فقـد كانت مندمجة فى اقتصاد الإقليم بوصفها ولايات فى إطار الدولة العثمانية. بيد أنه بعـد اكتشـاف الأوربييـن للطريق الطويل حول "رأس الرجاء الصالح" انتهى دور هذه البلدان بوصـفها الممـر الرئيسـى لـتجارة التوابل والحرير والأحجار الكريمة فى العصور الوسطى، كذلـك انـتهى الـدور الـتجارى للمراكز الساحلية فى شبه الجزيرة العربية. ورغم أن ولايات المشـرق العـربى – بمـا فيها مصر– أخذت تقل فى الأهمية كممر للتجارة الدولية، فإنها ظلت تتمـتع باكـتفاء ذاتـى إلى حد بعيد بسبب اضطلاعها بإنتاج ما يلزم استهلاكها المباشر، فضلا عـن قـيامها بالـتجارة فـيما بينها ومع تركيا. ومع ذلك فإن التغلغل الأوربى فى القرن التاسع عشـر أعـاد بشـكل نظامى توجيه أنماط تجارة الأقاليم الفرعية، والتى أصبحت فيما بعد دول مصـر وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق، كما شجع إنتاج وتصدير السلع الزراعية إلى انجلترا وفرنسا وغيرها من الأقطار الأوربية.

فمـثلاً مـع وصول تدهور إنتاج القطن إلى أدنى المستويات إبان الحرب الأهلية الأمريكية سـرعان مـا أصبحت مصر المورد الرئيسى للقطن الخام اللازم لمصانع انجلترا. وبالمثل أنتج لبـنان الحريـر الخـام وصـدره إلى فرنسا؛ كما تخصصت ولاية القدس (فلسطين) فى إنتاج

وتصدير البرتقال اليافاوى إلى انجلترا، وبذور السمسم (لصناعة العطور) إلى فرنسا، وقمح الحنبوط (لصناعة المكرونة) إلى إيطاليا، والشعير (لصناعة الجعة) إلى ألمانيا. أما الإقليم الذى أصبح سوريا فيما بعد فقد صدر إلى أوربا الحرير الخام والقطن وغيرهما من السلع الزراعية بما فيها الفواكه المجففة، بينما تخصص العراق (بغداد والبصرة آنذاك) فى تصدير التمور بشكل اساسى. أما بالنسبة لواردات هذه الأقاليم العربية – الموجودة فى إطار الدولة العثمانية– من بريطانيا وفرنسا تضمنت أصنافاً عديداً من السلع المصنعة، إلى جانب الخدمات المالية.

باختصار يمكن القول إنه مع نهاية القرن التاسع عشر كانت الأقاليم العربية فى الدولة العثمانية ماضية فى طريقها نحو التخلف. وهكذا فإن البنية الكلاسيكية "العالم ثالثية" المتسمة بالتخلف والتبعية بين بلدان المشرق العربى وأوربا كانت قد تحققت بالفعل فى القرن التاسع عشر ، أى قبل أن برسخ الاستعمار الأوربى المباشر أوصاعه فى المنطقة بعد نهاية الحرب العالميه الأولى. وقد تسببت عملية التتبيع الاقتصادى للمنطقة (أى تبعية الأقاليم العربية للمتروبول الأوربى) خلال القرن التاسع فى تسهيل عملية البلقنة السياسية إلى حد كبير، وهى العملية التى بدأتها بقوة كل من بريطانيا وفرنسا بعد خروجهما منتصرتين من الحرب العالمية الأولى.

ورغم أن نتائج التغلغل الاقتصادى الأوربى فى فلسطين كانت بسيطة فى بدء الأمر، إلا أنها فى النصف الثانى من القرن التاسع أصبحت كبيرة وذات أثر طاغ على مستقبل فلسطين والشعب الفلسطينى. فنتيجة للتغلغل الأوربى – إلى حد كبير– تطور النشاط الاقتصادى فى فلسطين ببطء وثبات فى اتجاه اقتصاد السوق، وأصبح مع نهاية القرن التاسع عشر أكثر ارتباطاً بأوربا وتبعية لها. وكان لهذه العملية المزدوجة – من الرسملة وإعادة توجيه النشاط الاقتصادى صوب التصدير– آثارها الممثلة أيضاً فى تغيرات هيكلية كبيرة فى المجتمع الفلسطينى.

أما السلطات العثمانية فقد أدخلت من جانبها إصلاحات إدارية وقانونية وحكومية فى الولايات العربية، ساهمت بدورها فى عملية التحول المجتمعي. ومما كان له أهمية فى هذا الشأن استحداث السلطات العثمانية لولايات فرعية شكلت فلسطين التاريخية (أو "أرزى فلسطين" بالتركية) وأنشات متصرفية أو "سنجق" فلسطين – تقسيم إدارى فرعى– حيث أصبح بإمكان الحاكم التركى مخاطبة الأستانة مباشرة، بدلاً من والى دمشق حسبما كان الحال فى

السابق. وقد أدخلت السلطات العثمانية هذا التعديل البنيوي في الإدارة لتحقيق أداء أفضل إزاء المطالب والأنشطة الأوروبية المحمومة في فلسطين. وكان أكثر هذه الأنشطة أهمية ما تسمى "الحملة الصليبية السلمية" الحديثة بما تضمنته من حج وهجرة واستيطان واستثمار وتطوير مؤسسي أوروبي ذي وازع ديني في فلسطين. وبإيجاز فإن السلطات العثمانية قد خلقت "سنجق" فلسطين ذات الاستقلال الذاتي والمرتبطة مباشرة بالسلطة المركزية في الأستانة من أجل تحقيق رقابة أفضل على التغلغل الأوروبي في هذا البلد. بيد أن السلطات العثمانية لم تستجب بحزم لمطالب الفلسطينيين وغيرهم من العرب بإيقاف بيع الأراضي لليهود الأوروبين ولا إيقاف الاستيطان اليهودي الأوروبي في فلسطين.

ويتضح المدى الذي ذهب إليه التغلغل والاختراق الأوروبي في فلسطين من البنية التحتية المادية والمؤسسية المتطورة التي أقامتها الدول الأوروبية – منفردة أم مجتمعة– في فلسطين. فعلى سبيل المثال بنى الأوروبيون منظومة النقل والمواصلات في البلاد التي جعلت فلسطين عام ١٩١٣ صاحبة أعلى معدل في الإقليم من حيث نسبة طول السكك الحديدية لعدد السكان. وافتتح في القدس ويافا عام ١٨٨٥ أول بنك في فلسطين وهو "البنك العثماني الامبراطوري" وكان ملكية بريطانية فرنسية مشتركة. وقد ساهمت البنية الأساسية الحديثة التي أنشأها الأوروبيون في تسهيل تدفق الحجاج الأوروبين مجددًا إلى الأراضي المقدسة، ومن ناحية أخرى فقد أقيمت هذه البنية نتيجة لتدفق الحجيج. وبينما كان هذا النشاط الاقتصادي والديني مؤشرًا على تواجد المصالح الأوروبية في فلسطين في القرن التاسع عشر، فقد كان مجرد قمة جبل الجليد الذي لم يكتشف كاملاً إلا في المستقبل. وقبل كل شئ كان تدفق المستوطنين الأوروبيين هو الأكثر تأثيرًا عمليًا في مستقبل البلاد. ففي عام ١٨٦٨ بدأ الاستيطان المسيحي الأوروبي، وكان أكثر صوره نجاحًا "رابطة فرسان المعبد". وهي فرع من الحركة الدينية التقوية في مملكة "فرتمبورج" الألمانية. ومع ذلك ظل نفوذ "فرسان المعبد" صغيرًا مقارنة بنفوذ المستوطنين اليهود. إذ إنه مع عام ١٨٨٢ بدأ توافد عشرات الآلاف من المستوطنين اليهود الذين سمحت لهم السلطات العثمانية بالهجرة إلى فلسطين. ورغم أن الاستيطان الأوروبي المسيحي واليهودي بدأ في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، إلا أنه في النصف الأول من القرن العشرين اتسع هذا الاستيطان كثيرًا وخلف عواقب مؤثرة في إعادة تشكيل التركيب السكاني في البلاد. وجملة القول أن تلك العمليات السياسية والاقتصادية والبنيوية والسكانية التي حولت فلسطين ومجمل الإقليم – نتيجة للتدخل الأوروبي في القرن التاسع عشر– كانت

بمثابة الأساس لتحقق المزيد من السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة بعد الحرب العالمية الأولي.

لقد سمحت اتفاقية "سايكس- بيكو" بين بريطانيا وفرنسا بتمزيق المشرق العربي سياسيًا بين هاتين الدولتين الاستعماريتين، كما سمحت لبريطانيا بإصدار "إعلان بلفور" عن النظر بعين العطف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي جاء استجابة لمطلب الحركة الصهيونية السياسية ليهود أوربا. وبمقتضى هذا الإعلان دأبت حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين على السماح والحماية والمعاملة المميزة للجالية اليهودية المهاجرة إلى فلسطين. وسرعان ما حظيت الحركة الصهيونية السياسية بتأييد حكومات غربية عديدة – من بينها الولايات المتحدة – وبعض الجماعات المنظمة في الغرب (مثل النقابات وبعض الكنائس البروتستانتية). وبدا الأمر كما لو كانت الحكومات والمؤسسات المدنية الغربية قد انطلت عليها تماما المقولة الدعائية الصهيونية عن فلسطين : أرض بلا شعب لشعب بلا أرض. ولم تعر أي من هذه الحكومات والمؤسسات قليل اهتمام للسكان العرب المحليين في فلسطين، بل بدا وكأن المخططات الصهيونية إزاء فلسطين قد أصبحت مشروعًا دوليًا غربيًا لابد من تطبيقه دون أدنى اعتبار لأماني السكان الفلسطينيين الأصليين أو غيرهم من العرب في الإقليم. فعلى الرغم من أن جميع سلطات الانتداب الأوربية قد أقامت حكومات محلية ومجالس تشريعية ونظماً قضائية حديثة في كل البلدان التي انتدبت عليها، رفضت بريطانيا أن تفعل ذلك في فلسطين رغم عدم انقطاع مطالبات الفلسطينيين المحليين وأنشطتهم السياسية في هذا الصدد. ومنذ ذلك الوقت تشكل نمط خاص من إغفال رأي الفلسطينيين، وهو النمط الذي مازال يشكل حتى اليوم مواقف حكومات وكثير من المؤسسات المدنية في الغرب. فقد كان "إعلان بلفور" ذاته مشروعًا بريطانيًا امبراطوريًا اشترك فيه العديد من سياسيي الامبراطورية، مثل "جان سمونس" الحاكم العام لجنوب أفريقيا وآخرين.

ومن المعروف أن الحكومة البريطانية قامت بعد الحرب العالمية الأولى بتدويل "إعلان بلفور" وإضفاء الطابع الرسمي عليه من خلال إدخاله في إعلان عصبة الأمم للانتداب على فلسطين. وبالنسبة للمشاركين والوفود العربية في مؤتمري "باريس" و"سان ريمو" لإعادة بناء أوربا والأراضي المحررة من العدو العثماني، فلم يكونوا في وضع يسمح لهم بالاعتراض – نظرًا لنفوذهم شديد الضعف- على ممارسات بريطانيا والعصبة. وفي عام ١٩١٩ قرر حلفاء الحرب العالمية الأولى – من خلال عصبة الأمم – تشكيل لجنة لتقصي أماني الشعب العربي

- بمن فيهم الفلسطينيين- فى المستقبل، وجدير بالذكر أن تشكيل هذه اللجنة تم تلبية لاقتراح من الرئيس الأمريكى "وودرو ولسون" رغم أن الولايات المتحدة لم تكون عضوًا بعصبة الأمم. وكتبت لجنة "كينج - كرين" فى تقريرها أن المشاعر العربية قومية وأن العرب يريدون الاستقلال عن الحكم الأجنبى، وأوصت اللجنة باستقلال سوريا، متضمنة فلسطين. ولما جاء هذا التقرير فى غير صالح الحركة الصهيونية أو الخطط البريطانية والفرنسية للمنطقة فقد تم ركنه ثلاث سنوات لما بعد إرساء نظام الانتداب الاستعمارى. وكان تأكيد مؤتمر الحلفاء فى "سان ريمو" عام ١٩١٩ على اتفاقية "سايكس - بيكو" و"إعلان بلفور" سببًا فى اندلاع التظاهرات الغاضبة فى دمشق وبغداد وحيفا ويافا والقدس.

وتصاعدت المقاومة السياسية الفلسطينية ضد سلطات الانتداب البريطانى وسياستها التى سمحت بالهجرة اليهودية المفتوحة. ونشأ تعاطف شعبى واسع مع نكبة ونضال الفلسطينين فى جميع الدول العربية المجاورة المتكونة حديثًا، مقارنة بقليل من التعاطف الدولى. وزاد هذا الموقف العربى المتعاطف على نحو كبير أثناء الثورة العربية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٣٩ كما لقيت الثورة دعمًا عسكريًا لوجستيكيا سريًا، وإن كان متواضعًا. ولما كانت الحكومة البريطانية تتوق إلى إنهاء الثورة بسرعة، خاصة فى ظل نذر العاصفة المتجمعة عشية الحرب العالمية الثانية، فقد أصدرت عام ١٩٣٩ "الورقة البيضاء" الشهيرة التى اقترحت فيها تقييد الهجرة اليهودية إلى البلاد. ورغم أن الزعامة السياسية الفلسطينية لم تكن ميالة إلى قبول العرض البريطانى (ومن ثم فضلت استمرار النضال حتى تنتهى تماماً الهجرة اليهودية الأوربية إلى فلسطين)، إلا أن الحكومة البريطانية جندت ملوك مصر والعراق والعربية السعودية للضغط على الزعامة الفلسطينية كى تنهى الثورة. وكانت هذه هى المرة الأولى التى تتدخل فيها الحكومات العربية - مؤيدة للسياسة الغربية- فيما يتعلق بقضية فلسطين. وهو النمط الذى أصبح معتادًا من كثير من الدول العربية، فيما عدا فترة المد القوى للقومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر ومصر، كما سنرى فيما بعد.

وإذا كانت الثورة الفلسطينية قد فشلت حينذاك فى إزاحة البريطانيين وتحقيق الاستقلال إلا أنها ساهمت بنصيبها فى الغضبة العربية (وليست الفلسطينية فقط) الأكبر ضد القوى الاستعمارية، كما أدت إلى تقديم المزيد من الدعم العربى لأشقائهم فى فلسطين. وفى حقيقة الأمر أن المشاعر السياسية التى عرفت فيما بعد بالقومية العربية قد أخذت قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تفصح عن نفسها بشكل متزايد (خاصة فى وسائل الإعلام الحديثة ووسط

السكان المتعلمين) كما أصبحت أكثر قوة (من خلال الأحزاب السياسية المنادية بالوحدة العربية). وقد تركزت مبادؤها الأيديولوجية فى أربعة أهداف : أولاً :استقلال البلدان العربية عن السيطرة الأجنبية (وأساسًا البريطانية والفرنسية)، ثانيًا : وحدة العالم العربى الذى مزقته القوى الاستعمارية، ثالثًا : تحرير فلسطين من القبضة الصهيونية / الاسرائيلية، رابعًا : تنمية اجتماعية – اقتصادية متحررة من التبعية لأوربا أو أى قوى أجنبية أخرى.

وكانت هذه الأيديولوجية هى المحرك لعملية صراع متواصل من أجل تصفية الاستعمار استمرت من ١٩٤٥ حتى ١٩٦٢ فى العالم العربى، كما ألهبت الصراعات السياسية والحربية المريره بين إسرائيل والدول العربيه، وبين إسرائيل والفلسطينيين. وهى أيضًا الأيديولوجية التي ألهمت الحركات السياسيه الوطنية العربية والتى كانت السبب فى عداء القوى الغربية لقضية فلسطين والفلسطينيين.

ولقد طبقت السلطات البريطانية طوال فترة الانتداب "إعلان بلفور" الذى سمح بهجرة أعداد كبيرة من يهود أوربا إلى فلسطين. وبنت الجماعة اليهودية فى فلسطين – بفضل الحماية والمعاملة المميزة من جانب البريطانيين – اقتصادًا أكثر تطورًا اعتمادًا على رأس المال والعمل اليهوديين، مع الحرص على تقليص الاندماج مع الفلسطينيين إلى أدنى حدود ممكنة. كما أنشأ اليهود مؤسسات سياسية واجتماعية منفصلة وفعالة استطاعت بسرعة أن تصبح دولة داخل الدوله. وساهمت المؤسسات الصهيونية الدولية آنذاك مساهمة كبيرة فى إقامة ودعم المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لجماعة اليهود المهاجرين فى فلسطين. وخلال الحرب العالمية الثانية أصبحت الجماعة اليهودية أكثر قوة وتنظيمًا وفعالية بفضل تشجيع ومساعدة بريطانيا لليهود فى تطوير إنتاجيتهم الاقتصادية لتوفير الإمدادات لقواتها المتواجدة في مسرح العمليات شرق البحر المتوسط. وواقع الحال أن هذه الدولة اليهودية الوليدة قد أصبحت من القوة بما يكفى لتحدى السلطات البريطانية ذاتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان الوفاق البريطانى– الصهيونى قد أخذ فى التدهور تدريجيًا منذ صدور "الورقة البيضاء" عام ١٩٣٩. إذ إن السلطات البريطانية التى كانت قلقة من احتمال "خسارة" العالم العربى لصالح ألمانيا أو حكومات مناهضة لبريطانيا، قد بدأت تستمع وتستجيب للمطالب العربية والفلسطينية. وعلي الرغم من اطراد التحالف البريطانى – الصهيونى أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد لاح فى الحقيقة أن ورقة ١٩٣٩ البيضاء أصبحت الوثيقة الموجهة للسياسة البريطانية فى فلسطين أكثر من "إعلان بلفور" (Farsoun with

.Zachana 1997)

وردًا علـــى هـــذا تبنـــى المؤتمــر الصهيونى الذى عقد عام ١٩٤٢ فى فندق "بلتيمور" – نــيويورك- بـــرنامجًا جديـــدًا يطالـــب بإقامة كومنولث (دولة) يهودى فى فلسطين، ولم يكتف المؤتمـــر بـــرفض السياســـية البريطانـــية بتقييـد الهجرة اليهودية وإنما أكد بقوة على ضرورة الهجـــرة المفـــتوحة. وتمكنت الحركة الصهيونية العالمية من كسب الولايات المتحدة في صفها، حـــتى أن الرئـــيس "هارى ترومان" دعا رئيس الوزراء البريطانى عام ١٩٤٥ إلى السماح لمائة ألف يهودى أوربى بالهجرة إلى فلسطين.

وتفـــاقم الخـــلاف الـــبريطانى – الصـــهيونى حول سياسة الهجرة إلى فلسطين، إذ إنه بعد انـــتهاء الحـــرب العالمـــية الثانـــية بوقت وجيز اندلع تمرد صهيونى مناهض لبريطانيا. واتسع العـــنف الصهيونى ضد قوات الأمن البريطانية بشكل سريع ليشمل أيضاً قيام الصهاينة بهجمات ضـــد الفلسطينيين. وخلقت هذه المواجهات وضعاً جديداً داخل فلسطين يشبه الحرب الأهلية. بل وبـــدأت الســـلطة فـــى فلسطين فى الاختفاء بسرعة، وأصبح من الواضح الجلى أن البريطانيين يـــتراجعون ويخســـرون بشكل مطرد فى السنوات اللاحقة للحرب. وعقدت الحكومة البريطانية العـــزم عـــام ١٩٤٧ علـــى ســـحب قواتهـــا من فلسطين والتخلى عن السيطرة على البلاد ونقل مســـئولية الانـــتداب إلى هيئة الامم المتحدة المنشأة حديثاً. وبعد مناورات سياسية كثيرة – وفى ظـــل عدم تمثيل الفلسطينيين والأوضاع الضعيفة للعدد القليل من الدول العربية الممثلة – أقرت الجمعـــية العامـــه للأمـــم المـــتحدة فـــى ٢٩ نوفمـــبر ١٩٤٧ تقسيم فلسطين بين عرب فلسطين والـــيهود. وتبنـــت خطـــة التقســـيم علـــى الخطة التى أعدها الصهاينه بأنفسهم وتبنتها الولايات المـــتحدة فـــى أغســـطس ١٩٤٦. وبعد اندلاع الصدامات بين اليهود الصهاينة والفلسطينيين فى أعقـــاب تمريـــر خطـــة التقسيم، حددت السلطات البريطانية ٣١ يوليو ١٩٤٨ تاريخاً لانسحابها الـــنهائى مـــن فلسطين. وعلى الرغم من أنهم أعلموا الصهاينة وحدهم بهذا الموعد، إلا أنهم مع ذلـــك أتمـــوا الانسحاب فى مايو من نفس العام وتركوا فلسطين فى حالة فوضى تامة. فبدلاً من نقـــل مؤسســـات الســـلطة فـــى البلاد إلى سلطات فلسطينية وصهيونية، اقدم البريطانيون على الـــتخلى ببســـاطة عـــن كـــل شىء. وكانت الجماعة اليهودية المنظمة والمسلحة جيداً فى وضع افضل سمح لها بفرض السيطرة على معظم أرض فلسطين.

وســـرعان مـــا تحول الصراع فى فلسطين إلى صراع إقليمى. إذ أدى الرأى العام العربى المـــتعاطف مـــع الأشـــقاء فـــى فلســـطين إلى دفع الدول العربية المجاورة للتدخل فى الصراع

الفلســطينى. ونظمــت جامعــة الدول العربية ومولت قوات من المتطوعين العرب باسم "جيش الإنقــاذ". ولــم يكن هذا "الجيش" إلى جانب القوات الفلسطينية غير النظامية فى حالة، من حيث الحجــم والتدريــب والتســليح والتكنــيكات، تسمح لها بأن تكون نداً للقوات اليهودية المدعومة بمتطوعيــن مــن العســكريين المحترفيــن جــاءوا مــن شتى أنحاء العالم. وقد شنت القوات الصــهيونية حملــتها فى عام ١٩٤٨ التى مكنتها من السيطرة على معظم أراضى فلسطين (٧٦ %) وهــو يزيد كثيراً عن الأراضى المخصصة من جانب الأمم المتحدة للدولة اليهودية (٥٥% مــن مســاحة فلســطين). الأمــر الذى تسبب فى طرد أو نزوح ما يزيد عن ثلاثة أرباع مليون فلســطينى تحولــوا إلــى لاجئيــن فى أجزاء من بلادهم تقع خلف خطوط القوات العربية (مثل قطــاع غــزه ومــا أصبح يعرف فيما بعد بالضفة العربية) وكذلك فى الدول العربية المجاورة. ولمــا لــم يعــد بإمكــان جامعة الدول العربيه تجاهل الكارثة الاجتماعية والسياسية الواقعة فى فلســطين، صدرت الأوامر للجيوش النظامية العربية بدخول معركة فلسطين. ونظراً لتكون هذه الجــيوش مــن أخلاط قليلة العدد، وعدم كفاية السلاح أو فساده، وسوء التنظيم، وتواطؤ الأمير عــبد الله (شــرق الأردن) مع الصهاينة، لم يأت الأداء القتالى لهذه الجيوش أفضل حالاً من أداء القــوات الفلســطينية غير النظامية ومتطوعى "جيش الإنقاذ". والخلاصة أن تدخل الدول العربية جاء متأخراً جداً، وكان أضعف بكثير من إنجاز مهمة إنقاذ فلسطين والشعب الفلسطينى.

وأعلــن الصــهاينة فــى يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ دولتهم المسماه "إسرائيل"، والتى نالت على الفــور اعــتراف الولايــات المــتحدة والاتحاد السوفيتى والبلدان الغربية الأخرى. ومن ثم فإن تمــزيق فلســطين وإعــلان دوله إسرائيل وإخراج الشعب الفلسطينى من دياره... كل ذلك شكل بدايــة لمــرحلة جديدة من التغيير الدرامى لكل من طبيعة الصراع والسياق الدولى الذى يعتمل فى إطاره.

تعريب قضية فلسطين
ونشوء الصراع العربى- الإسرائيلى

وقفــت ثلاثــة عوامــل وراء تعريب (على مستوى الدول) وتدويل القضية الفلسطينية فى أعقــاب تدمير فلسطين عام ١٩٤٨. وهذه العوامل هى: (١) انهيار كافة أشكال التنظيم السياسى الفلســطينى، (٢) التداخل المباشر والكثيف للدول العربيه المتشكلة حديثاً فى القضية الفلسطينية، (٣) الحــرب الــباردة. وقــد حاولت القيادة السياسية الفلسطينية أول الأمر – من خلال حكومة

عمــوم فلســطين برئاســة الحاج أمين الحسيني- أن تحافظ على تنظيم سياسي قوى في المنفى لتمثــيل الفلســطينيين في الشتات، لكنها أخفقت في ذلك. فقد أصبحت غالبية الشعب الفلسطيني مســيس ولاجئــين فــى ظروف إنسانية بالغة السوء، ومن ثم كانوا مروعين ومنشغلين بمجرد البــقاء علــى قــيد الحياة أكثر من الاشتراك في أي نشاط سياسي أو عسكري. ويرجع جزء من فشــل محاولــة الحــاج أمين الحسيني إلى أن جامعة الدول العربية هى التى أخذت على عاتقها القضــية جــراء تدخلهــا العســكرى فــى فلســطين. أما السبب الثانى فقد كان تحول القضية الفلســطينية لتصــبح قضــية عربية مركزية بدءاً من عام ١٩٤٧ ، وذلك عندما صوتت الدول العربــية قلــيلة الأعضاء فى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ضد تقسيم فلسطين. وبعد أن فشــلت فى إحباط التقسيم أرسلت جيوشها النظامية الضعيفة وفقيرة التسليح لمحاربة إسرائيل عــام ١٩٤٨. وجــاءت هزيمــتهم العســكرية أمــام إســرائيل فى حرب ١٩٤٨، بعد هزيمتهم السياســية فى الأمم المتحدة، لتستدعى سلسلة من التوابع السياسية فى البلدان العربية. فلم تتغير فحســب طبــيعة الصراع (فأصبح عربياً- إسرائيلياً) وإنما تغيرت أيضاً الديناميات السياسية فى الإقلــيم علــى مــدى العقود الخمسة اللاحقة. جملة القول أن دول المشرق العربى وجدت نفسها بعــد نكــبة فلسطين محاطة بسلسلة من الأعاصير السياسية: انقلابات وثورات وقلاقل سياسية. وكمــا هــو معروف فإن القادة العرب المسئولين عن الهزائم لم يبقوا فى أماكنهم طويلاً. وتزامن هــذا التغيــير، كما ساعد فى صعود المد الراديكالى للقومية العربية، وتعبئة المشاعر والمشروع الــتحررى لــثقافة سياسية عربية جديدة معادية للإمبريالية والاستعمار. فقام الضباط الوطنيون فــى مصــر وســوريا والعراق بانقلابات فى بلادهم ضد النظم الليبرالية الموالية للغرب والتى عجــزت عــن تحقــيق الأمانى القومية العربية، خاصة فى فلسطين، والتى كانت مجرد أدوات لهيمنة الاستعمار الغربى الجديد.

وتســهدت الخمســينيات التصــاعد المتواصل للمشاعر المؤيدة للقومية العربية والمناهضة للغــرب، واتخــذت هــذه المشــاعر والمواقــف صورة أكثر راديكالية بعد سلسلة من الأحداث والكــوارث الــتى حاقــت بالعالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية. ونخص بالذكر ثلاثاً منها: فــأولاً أقدمــت الأمــم المــتحدة عام ١٩٤٧ على تقسيم فلسطين رغم اعتراضات الدول العربية والشــعب الفلســطينى، ثــم ضيعت فلسطين بعد إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ والتى فرضت ســيطرتها – كمــا أوضــحنا من قبل- على معظم الأراضى الفلسطينية وحولت غالبية الشعب الفلســطينى إلــى لاجئيــن. وثانيها حرب الاستقلال الجزائرية التى اندلعت عام ١٩٥٤. وأخيراً

قيام الحليفين الأوربيين فى الحرب العالمية الثانية (بريطانيا وفرنسا) بالتواطؤ مع إسرائيل فى حرب السويس ضد مصر عام ١٩٥٦. وكانت الولايات المتحدة لا تكف منذ بداية الخمسينيات عن ممارسة الضغوط على مصر وغيرها من الدول العربية للانضمام إلى الأحلاف العسكرية (وخاصة حلف "السنتو" المركزى والمسمى أيضاً "حلف بغداد") بدعوى مواجهة الخطر السوفيتى. وحينما رفض الرئيس المصرى جمال عبد الناصر التوقيع عام ١٩٥٤ على الانضمام لحلف بغداد، بدأت الولايات المتحدة حملة للإطاحة به، فقد كان الزعيم عبد الناصر بمثابة شوكة فى جنب القوى الغربية التى تخطط للهيمنة أو السيطرة على العالم العربى. إذ لم يكتف برفض الالتحاق بحلف بغداد، وإنما قدم أيضاً الدعم المادى والسياسى "لجبهة التحرير الوطنى" الجزائرية التى كانت تقود حرب التحرير الوطنى ضد الاستعمار الفرنسى. وردت الولايات المتحدة على ذلك برفض إقراض حكومة عبد الناصر لبناء السد العالى على النيل، والذى كان يمثل ضرورة حيوية للتنمية فى مصر. فكان الرد المصرى هو تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ لتدبير رأس المال الضرورى. ونتيجة لهذه الخطوة تحالفت قوات بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للهجوم على مصر. وقاومت مصر العدوان، وتدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى دبلوماسياً لإيقاف الهجوم على مصر. وهو ما رضخت له أخيراً حكومتا فرنسا وبريطانيا، كما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والعودة إلى حدود ١٩٤٨. ونتج عن انتصار مصر سياسياً فى هذه الحرب أن تجذرت المشاعر القومية العربية أكثر، وهو الموقف السياسى الذى اجتاح العالم العربى فى موجة مد هائل غطت على الشعارات والحركات السياسية المحلية أو الإقليمية الأخرى، بما فيها الشيوعية والإسلام السياسى. بيد أن مواجهة السويس قد أدخلت إلى الساحة العربية بعداً هاماً جديداً: هو الاستقلال الاقتصادى. وهكذا فإن المواجهات التاريخية فى الخمسينيات قد مهدت الطريق لمرحلة الديناميات الدرامية فى العالم العربى منذ الستينيات وحتى عام ١٩٩٣ حيث وقعت اتفاقيات أوسلو.

وهناك ثلاث حركات سياسية رئيسة قادت ونشرت أفكار القومية العربية. أولاها كانت الناصرية الشعبوية التى بنيت على الزعامة الكاريزمية وأيديولوجية الوحدة العربية التى رفع لواءها الرئيس المصرى جمال عبد الناصر. وثانيتها حزب البعث العربى الذى أسسه "ميشيل عفلق" فى سوريا، وثالثتها "حركة القوميين العرب" التى أسسها نشطاء فلسطينيون فى لبنان تحت زعامة "الدكتور جورج حبش". وقد جاء عام ١٩٥٨ بتطورين سياسيين هامين فى هذا

التيار، أثار أولها ردود فعل حماسية فى الدوائر الشعبية والسياسية والفكرية؛ ألا وهو وحدة مصر وسوريا تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة"، وتزامن ذلك مع الإطاحة بالحكم الملكى فى العراق، وهو ما شجع على تصاعد الآمال الشعبية العربية فى قيام وحدة عربية أكبر. أما التطور الآخر فلم يلاحظ إلى حد كبير وقتها، وهو تأسيس "حركة التحرر الوطنى الفلسطينى (فتح)" سراً. ودعت "فتح" إلى شن النضال المسلح ضد إسرائيل، مقتدية فى ذلك بالنضال الجزائرى المسلح فى حرب التحرير الوطنية من الاستعمار الفرنسى، والثورة الصينية، والثورة الكوبية، ومقاومة الشعب الفيتنامى للعدوان الأمريكى. وأنتج هذا التطور إدخال بعد رئيسى ثالث – وهو النضال المسلح- فى أيديولوجية وممارسة الحركات السياسية العربية منذ الستينيات وما بعدها. وقد أسهمت هذه الممارسة بشكل خاص بالمزيد من اطراد تدويل القضية الفلسطينية، خاصة من خلال اللجوء "للعمليات الخارجية" (مثل خطف الطائرات وغيرها). بيد أن تلك العمليات قد جلبت على المنظمة والشعب الفلسطينى المزيد من عداء الحكومات ووسائل الإعلام الغربية، بل وحتى المواطن العادى فى الغرب. كما لعبت أيضاً لصالح الدعاية الإسرائيلية التى تلقفتها لوصم النضال الفلسطينى بالإرهاب الذى يجب احتواؤه وتصفيته.

وشهدت الستينيات احتدام النضال من أجل تصفية الاستعمار فى جميع أنحاء العالم، وهو ما مثّل الموجة الثانية من نضالات التحرر الوطنى الجذرى، بعد أن اضطلع مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بتكوين "جبهة" عدم الانحياز من بلدان العالم الثالث. لقد أصبحت الثورة وعدم الانحياز – معاً- هما أيديولوجية العصر، وتجسد رمز الصورة الرومانسية والشعبية لثورة العالم الثالث فى الشخصية الكاريزمية الجسورة للثائر الكوبى "تشى جيفارا"، والذى دوى شعاره "ليكن شعارنا خلق فيتنامين وثلاث وكثير من الفيتنامات" (Amin, 1994, p 107). واكتسبت حرب التحرر الوطنى الفيتنامية فى العالم الثالث سمعتها "كحرب شعبية" حيث أظهرت حدود قوة الإمبريالية الغربية (الأمريكية وقتها) وأصبحت نموذجاً ومثلاً ملهما وأملاً عند كل الوطنيين الراديكاليين فى جميع أنحاء العالم. ومن ثم أضحى النضال المسلح من أجل التحرير أو التغيير السياسى هو "صيحة العصر" فى كل العالم الثالث ومن ضمنه البلدان العربية. وتلك كانت أيضاً الروح التى انطلقت منها حركة الفدائيين الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٨. وفى الواقع أصبحت هذه الحركة موضع اعتزاز ليس فقط فى العالم العربى، وإنما فى العالم الثالث أيضاً.

وبعد حرب السويس عام ١٩٥٦ بوقت قصير بدأ جمال عبد الناصر عملية تحول جذرى فى مصر. حيث كانت البداية تأميم رأس المال الأجنبى فى البلاد، وأتبعها بتأميم رؤوس أموال ومؤسسات البرجوازية المصرية، وشرع فى مرحلة ثانية من إصلاح زراعى أكثر جذرية، وأصدر الميثاق الوطنى الذى أعلن رسمياً تبنى طريق التنمية الممثل فى "الاشتراكية العربية" (وذلك لتمييزها عن اشتراكية أوربا الشرقية)، مقدماً برنامجاً يمثل رؤية الثورة العربية الحديثة. وأيا كانت أخطاء الناصرية فى عيون الشعوب العربية – وبالأخص هنا الشعب الفلسطينى– فقد كانت حركة تحررية وتقدمية. إذ تبنت الناصرية فى الحقيقة كل القضايا التقدمية والمعادية للإمبريالية فى جميع أنحاء الوطن العربى. كذلك فإن السياسات المصرية المؤيدة للحركة الفلسطينية والحركات السياسية المعارضة العربية ذات التوجه الوحدوى والمناهضة للملكيات (خاصة النظم الملكية المحافظة التابعة والموالية للغرب) قد أدت إلى قيام حرب باردة بين الدول العربية (Kerr, 1965) أى بين الملكيين المحافظين والجمهوريين القوميين الراديكاليين. وهى الحقيقة التى لعبت لصالح تنافس القوى الكبرى فى المنطقة، وكذلك إسرائيل.

وبعد الانفصال الذى وقع للجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٣ تولى السلطة فى سوريا نظام بعثى راديكالى. وفى الوقت نفسه نجح حزب البعث فى العراق فى الاستيلاء على السلطة من النظام القومى العربى للأخوين عارف، والذى تبنى النموذج الناصرى وكان موالياً لمصر. ورغم أن كلاً من الناصرية والبعثية كانت تتكلم اللغة نفسها وتعبر عن رؤيتين متشابهتين، فقد وقع التنافس بين الحركتين والدول المؤيدة لكل منهما، وهو ما أضر بالحركتين فى النهاية.

أما "حركة القوميين العرب" فقد تحولت إلى "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وشرعت فى إقامة فروع راديكالية مشابهة لها فى البلدان العربية المختلفة، وبخاصة اليمن الجنوبى. ولم تكن الروح القومية العربية الراديكالية لدى أجهزة الدول– فى الجزائر ومصر والعراق وسوريا – ثورية بالقدر الذى تخيلته قياداتها وأحزابها، رغم حقيقة أن هذه الدول قد تبنت سياسات خارجية تتواءم وتحرير العالم الثالث وضد الهيمنة أو التدخل الإمبريالى الغربى، وخاصة فيما يتعلق بدعم منظمة التحرير والشعب الفلسطينى دبلوماسياً وسياسياً.

لقد جاءت هذه الأنظمة القومية الراديكالية نتيجة لتدخل الجيش فى الحكم المدنى، كما اندفعت بسرعة نحو تطوير وتحديث أجهزتها الأمنية وقواتها المسلحة بوصفها السند المحورى

لسلطتها السياسية. وهو الشيء نفسه الذي فعلته النظم العربية الملكية. إذ لم يتوقف طوال السنوات التوتر بين دولة إسرائيل والبلدان العربية، بل تفاقم سباق السلح بشكل حاد، حيث قامت الدول الغربية بتسليح إسرائيل، واضطلع الاتحاد السوفيتي وكتلته بتسليح الدول الوطنية الراديكالية. فقد كانت هذه الدول – وغيرها من دول العالم- تتوقع حدوث مواجهة عسكرية أخرى مع إسرائيل. غير أنه في هذه المرة أدت الرطانة الزاعقة للدول القومية الراديكالية إلى يقين كل فرد في العالم العربي (وربما آخرين في العالم) بحتمية هزيمة إسرائيل بسبب ما تحقق من إعداد وتسليح جيد للجيوش العربية. وبعد حدوث سلسلة من المواجهات العسكرية الصغيرة على الحدود بين إسرائيل وكل من مصر وسوريا والأردن (وخاصة هجمات الفدائيين الفلسطينيين) وبعد صدام الاستراتيجيات عند شرم الشيخ على خليج العقبة، قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بضربة جوية إجهاضية واحتلت أراض في كل من البلدان الثلاث. ولم تدم الحرب أكثر من ستة أيام تمكنت خلالها إسرائيل من هزيمة جيوش مصر وسوريا والأردن واحتلال مساحات كبيرة من الأرض تضمنت شبه جزيرة سيناء، والضفة الغربية وقطاع غزة (وهما المنطقتان المتبقيتان من أرض فلسطين التاريخية واللتان كانتا تداران حتى ذلك الوقت من قبل الأردن ومصر) ومرتفعات الجولان السورية.

وأصابت صدمة الهزيمة شعوب وحكومات العالم العربي بالذهول وعدم التصديق. فقد أصبح الشرق العربي تحت رحمة سلاح الجو الإسرائيلي، وعجزت مصر وسوريا والأردن عن القيام بأية مقاومة للعدوان الإسرائيلي، ولم يكن لديها أي يقين حول ماذا تفعل. وبعد ستة أيام من الحرب جرى تفاوض غير مباشر لإيقاف إطلاق النار من خلال تدخل الاتحاد السوفيتي والدول الغربية، وهو ما توج فيما بعد بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ الذي دعا إلى السلام بين الجانبين العربي والإسرائيلي مقابل عودة الأرض المحتلة. ولقد أخفق هذا القرار – وغيره من القرارات المتلاحقة لمجلس الأمن مثل القرار ٣٣٨- في معالجة القضية الفلسطينية، وبالأخص مشكلة اللاجئين.

بيد أن مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في الخرطوم عقب حرب يونيو ١٩٦٧ قد أطلق ثلاث لاءات مدوية: لا للسلام مع إسرائيل، ولا للاعتراف بها، ولا للتطبيع معها. ولكن على الرغم من هذا الموقف الصلب، جاءت الممارسة اللاحقة في الاتجاه المضاد تماماً: التهدئة السياسية على المستويات الثلاثة، الداخلية والإقليمية والدولية. وبدءاً من قمة الخرطوم التي أنهت الحرب الباردة العربية، قبلت الدول القومية الراديكالية المساعدة المالية والقيادة السياسية

- الدبلوماسيه للمملكة العربية السعوديه، القوة النفطية الصاعدة، ومن ثم انتهى الحديث عن تحرير فلسطين عبر المواجهه المسلحه مع إسرائيل، وتم القبول بدبلوماسية "إزاله آثار العدوان الإسرائيلي"، أى استعادة الأراضى المحتلة مقابل القبول والاعتراف وإقامة السلم مع إسرائيل، ودون أية إشارة مباشرة إلى القضية الفلسطينية.

ولم تنطلق مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضى العربية إلا من الفدائيين الفلسطينيين ذوى النشاط السرى. مما اضطر قوات إسرائيل فى مارس ١٩٦٨ إلى عبور نهر الأردن ومهاجمة قاعدة للفدائيين الفلسطينيين فى تلال الكرامة على الضفة الشرقية للنهر. وصمد الفدائيون الفلسطينيون وقاتلوا - فى المواجهة - قوات العدو المتفوقة عليهم بكثير ولم يتبعوا التكنيكات المعتاده لحرب العصابات. واشترك فى المعركة الجيش الأردنى المرابط فى التلال القريبة وتم إجبار الإسرائيليين على الانسحاب. وقد أدى هذا النصر الصغير إلى زيادة شعبية قضية أولئك الفدائيين الذين كانوا مجهولين حتى ذلك الوقت، كما أبرز صورة فلسطين جديدة فى العربى، صورة الفدائيين الذين على أتم الاستعداد للتضحية بأرواحهم فى سبيل قضيتهم.

كما أدت معركة الكرامة إلى حفز وبعث الحيوية - على نحو مفاجيء ودرامى- فى الرأى العام العربى القومى والنشاط السياسى الشعبى. وانطلقت الأفكار والشعارات الثورية من المثقفين وقادة الحركة السياسية (وليس من أجهزة الدول) لتنتشر كما النار فى الهشيم فى جميع أنحاء العالم العربى. وانتعشت الآمال الثورية من جديد، مثلما طائر الفينيق الخالد، لتنفض عن نفسها غبار الهزيمة واليأس. وانبرى المثقفون يشرحون جسد المجتمع العربى ويصفون الحلول المختلفة لأدوائه. وتراوحت الحلول المقترحة: من تنوير المجتمع العربى إلى العودة إلى إسلام أصيل وربما أصولي. وهكذا فقد عاد الإسلاميون ليبرزوا أعلى صوتاً وأكثر نشاطاً. وفى الوقت نفسه التحقت بصفوف الفدائيين الفلسطينيين أعداد من جميع البلدان العربية، وقدموا لهم الدعم والمساندة. وأصبح الحديث اليومى عن إعادة البناء الثورية للمجتمع والكفاح المسلح وحتى الحرب الشعبية، مما طغى على أفكار الإسلام السياسى. وأصبحت "الثورة العربية" العلمانية وسيلة وغاية فى آن واحد. ولاح أن اللحظة الثورية قد حانت فى العالم العربى.

إلا أن هذه اللحظة الثورية تبخرت سريعاً رغم التأييد الذى قدمه كل الأفراد والقادة السياسيين والدول، بما فيها الأردن وملكها "حسين" (والذى صرح علناً: "كلنا فدائيون"). إذ سرعان ما دب وتطور صراع سلطة بين الفدائيين الفلسطينيين المتمركزين فى الأردن وبين

بطامها الملكى. وبدلاً من التفرغ للنضال ضد إسرائيل، وجد الفدائيون الفلسطينيون أنفسهم متورطين فى حرب مواقع بائسة ودفاعية ضد الجيش الأردنى الأفضل والأثقل تسليحاً. وفى سبتمبر ١٩٧٠ أطلق الملك هجوما شاملاً على قواعد الفدائيين فى عمان وألحق بهم الهزيمة بعد معركة شرسة سقط فيها العديد من الضحايا واستغرقت شهراً تقريباً، ومن ثم عرفت "بأيلول الأسود". ولم تتوقف الحرب الفلسطينية- الأردنية إلا بعد تدخل الرئيس عبد الناصر، ليكون هذا آخر نشاط يقوم به تقريباً قبل وفاته المفاجئة. وهكذا فإن اللحظة الثورية فى العالم العربى جاءت ومضت فى لمحة بارقة من التاريخ.

ولما وجدت قيادة الفدائيين الفلسطينيين نفسها معزولة فى لبنان تراجعت سريعاً عن الشعارات الثورية (وإن احتفظت بها بعض الأجنحة مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية). وسعت هذه القيادة أكثر وراء الاعتراف بها والاندماج فى منظومة الدول العربية، ولم يتحقق هذا الاعتراف الرسمى حتى القمة العربية فى الرباط عام ١٩٧٤.

إن عقد الستينيات فى العالم العربى – بكل حوادثه الجسام وتجاربه وحركاته العارمة والآمال الشعبية العريضة التى تولدت فيه- قد أخفق فى حل الإشكاليات الموروثة من الفترة الاستعمارية، كما أسفر عن الإخفاق فى التصدى للتحديات الجديدة أو المحافظة على قوة الدفع لأيديولوجية التحرير المعلنة، وبالأخص تحرير فلسطين. وبدلاً من ذلك استسلم العالم العربى لغواية الثراء النفطى، وأصبح الشعار السائد فى هذه المرحلة هو إفساح "الثورة" للطريق أمام "الثروة" وبدت الستينات كمرحلة مهدت الطريق للعقد التالى لها والذى اتصف باحتضار القومية العربية، وموجة الثورة المضادة، والحرب الأهلية فى لبنان، والغزو الإسرائيلى لهذا البلد المنكوب، والانحياز للغرب من جانب الدولة المحورية مصر، وتوقيع مصر لمعاهدة سلام مع إسرائيل، والليبرلة الاقتصادية مع – وباللمفارقة- المحافظة الاجتماعية وبعث الإسلام السياسى. كما حملت السبعينيات معها إنهاء التأميمات فى الاقتصاد، وخصخصة بعض مشروعات القطاع العام، واندماج أكثر ضار وغير متكافىء فى السوق العالمية. وأخلت الروح التحررية الجماعية الساحة فى السبعينيات للفردية الحوازية والنزعة الاستهلاكية وهجر السياسة والتشاؤمية السياسية العاجزة. وبوجه عام ترسخت ثقافة سياسية عربية متراجعة مازالت مهيمنة حتى اليوم رغم صعود الإسلام السياسى.

نقطة تحول:

منتصف السبعينيات

لقد ساهمت النضالات الوطنيه العربية والقضية الفلسطينية فى توليف منظومة للدول العربية من خلال جامعة الدول العربية ومؤتمرات القمة، على الرغم من التدخل الواسع من جانب قوى خارجية عن المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى. وكان واقع الحال فى السبعينيات أنه على الرغم من وجود تنوع كبير بين الدول العربية وفق عدد من العوامل فقد نشأ "نظام إقليمى عربى" تجمع أواصره مقومات الجغرافيا والثقافة والتاريخ وعوامل اجتماعية واقتصادية وتنظيمية وسياسية قوية نسبياً (Ismail, 1986 p 10-11). ومع أن العلاقات بين أعضاء "النظام الإقليمى العربى" (أو الشرق الأوسط) قد تأثرت بقوة بالتنافس بين القوى العظمى، إلا أنها حافظت على دينامتيها الخاصة. وهى الديناميةالتى أثرت فى الحقيقة فى أوقات سابقة على سلوك وسياسة القوى العظمى ونظم إقليمية أخرى مثل أفريقيا.

وقد لعبت الثقافة السياسية التحررية فى المنطقة العربية – والتى ارتبطت بالزعامة الكاريزمية القوية (للرئيس عبد الناصر) التى أرادت تعبئة الموارد العربية لتحقيق أهداف معينة فى السياسة الخارجية – لعبت هذه الثقافة دوراً هاماً فى نضال الستينيات ضد إسرائيل، وفى التطورات السياسية الإقليمية والدولية الداعمة للقضية الفلسطينية. ومن ثم فقد حقق الهدف المركزى للسياسة الخارجية العربية، وهو استعادة الحقوق الفلسطينية، تقدماً كبيراً فى تلك الفترة رغم هزيمة ١٩٧٦. ومن المفارقات أن هذه الهزيمة قد قادت الدول العربية نحو الاهتمام بالقضية الفلسطينية أكثر من أى وقت مضى. ونتيجة لهذا كان الإقليم العربى "متماسكاً وموحداً نسبياً حول القضية [الفلسطينية] ... [وقادراً] على مقاومة الضغوط الخارجية والتأثير فى النظم الإقليمية الأخرى (بل والنظام العالمى فى الحقيقة) بطريقة أكثر قوة" (Ismail, 1956: p. 13).

ومن ثم فقد كان العمل العسكرى المشترك، والنشاط الدبلوماسى المنسق، والمقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل، والحظر النفطى العربى قبل وبعد ١٩٦٧، وفى ١٩٧٠، و١٩٧٣.. كلها تمثل شاهداً هاماً على التماسك والتضامن العربى الجماعى والتركيز على الهدف المركزى للسياسة الخارجية وهو مقاومة/ احتواء إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية. واستند هذا كله إلى تعاون اقتصادى وسياسى ودبلوماسى بين الدول العربية. وباختصار يمكن القول إنه "مع زيادة التماسك العربى- أى مع تزايد إمكانية العمل العربى المنسق حول

الفصـــابا المشـــتركة- نضـــاعفت قـــوة الدول العربية مجتمعة تحت ظل هذا النظام، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي" (Ismail 1986 p 55)

وهكـــذا فإنه في أوائل السبعينيات – وحتى بعد وفاة عبد الناصر- "سمح الإجماع [النسبي] للعـــالم العـــربي حـــول القضية الفلسطينية، ورغبته في تنسيق وتعبئة الموارد- وخاصة الموارد النفطـــية- فـــي هـــذا الاتجـــاه، سمح للدول العربية بأن تمارس نفوذاً كبيراً على أوربا وأفريقيا" (Ismail, 1986 p 13) فـتطور الحـــوار العـــربي الأوربي حيث أصبحت المجموعة الأوربية أكثر اهـــتماماً بالشـــئون العربـــية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية. أما بالنسبة لأفريقيا فقد قامت معظـــم دولهـــا إبان الحرب العربية- الإسرائيلية ١٩٧٣ بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل وإقامـــة العلاقـــات مـــع مـــنظمة الـــتحرير الفلسطينية. وهو الموقف نفسه الذي اتخذه المعسكر الســـوفيتي. فقد كانت هذه الفترة هي نقطة الذروة في النفوذ الدبلوماسي والسياسي العربي. وفي عـــام ١٩٧٤ اعترفـــت جامعـــة الـــدول العربـــية بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها "الممثل الشـــرعي والوحـــيد للشعب الفلسطيني" (رغم اعتراض الملك حسين)، وفي العام نفسه حصلت المـــنظمة علـــى وضعية مراقب في هيئة الأمم المتحدة، ونالت اعترافاً دبلوماسياً سريعاً، خاصة فـــي أفريقـــيا وغـــيرها مـــن أقاليم العالم الثالث. وحلقت الآمال في تحقيق الأماني الفلسطينية. وجملـــة القـــول هـــنا أن المـــبادرة العسكرية المصرية -السورية المشتركة في حـــرب أكتوبر ١٩٧٣، واجـــتماع هذه المبادرة مع القوة الاقتصادية والمالية للدول العربية، قد فرضت القضية الفلســـطينية علـــى الأجندة الدولية واكتسبت اعترافاً متزايداً بالحقوق الفلسطينية وبشكل لم يسبق لـــه مثـــيل. فحـــتى الولايات المتحدة اضطرت في فترة إدارة كارتر (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى إيلاء فلســـطين والفلســـطينيين قـــدراً أولياً من الاهتمام، كما اتخذت بعض الخطوات الأولية في اتجاه "حل" الصراع العربي- الإسرائيلي (Arian, 1995).

ولكـــن هـــذا التوجه كان قصير العمر. فبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وإيقاف ضخ النفط كانت الفـــترة المتبقـــية مـــن عقـــد السبعينيات فترة تغير وتراجع كبيرين في الثقافة السياسية بالمنطقة العربـــية. إذ إن التغـــيرات البنـــيوية الـــتي أحدثتها الثروة النفطية ورحيل عبد الناصر وخروج مصـــر مـــن معادلـــة موازيـــن القوى، بوصفها البلد القائدة للتعبئة السياسية العربية، قادت إلى ظهـــور مـــا تســـمى القـــيادة "البراجماتية" والتشديد الزائد على الهوية القطرية للدولة أكثر من الهويـــة العربـــية، وكذلـــك التشديد على المصلحة الفردية المنفصلة. ولا شك أن منظومة الدول العربـــية قـــد عانـــت قبل حرب ١٩٧٣ من خط خاطئ (تعتبر تسمية "الحرب الباردة العربية"

أفضـل تسـمية له) ولكـنه كـان فـى سـياق ثقافـة سياسية قوية وحدوية وتحررية ومعادية للإمبرياليـة، ثم تحولت النظم القومية الراديكالية العربية إلى مهادنة مع النظم الملكية المحافظة بعـد هـزيمة ١٩٦٧ . وفى الحقيقة أن الثقافة السياسية القومية العربية المعادية للنظم الملكية قد وضـعت الملكـيات النفطـية وغيرها موضع تهديد من قبل المد القومى العربى، وهو ما جعلها تقـترب أكـثر من حاميتها فى الخارج – الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن هذه النظم الملكية اضـطرت إلـى التعاون والتنسيق وإسداد الدعم للنظم العربية الجمهورية التحررية بقيادة مصر عـبد الناصـر وأهـداف سياسـتها الخارجية، وخاصة القضية الفلسطينية. وهو ما تجلى بشكل خـاص – كمـا أسـلفنا– بعد حرب ١٩٦٧. وقبل أن يرحل عبد الناصر رئيس الدولة العربية المحوريـة ظلت منظومة الدول العربية تعمل بتماسك نسبى وحققت إنجازات هامة فى كثير من أهـداف السياسـة الخارجـية، ليس أقلها تدويل والاعتراف بالقضية الفلسطينية وتطويق وعزل إسرائيل.

إلا أن هـذا كلـه قـد تغير بعد رحيل عبد الناصر وصعود أنور السادات إلى السلطة. إذ بمقتضـى التبعـية السياسـية والاقتصـادية للغرب – والولايات المتحدة أساساً– نظرت الدول الملكـية المسـحة للـنفط والأردن والمغـرب ومصـر فى عهد السادات إلى الصراع العربى الإسـرائيلى والقضية الفلسطينية من خلال المنظور الأمريكى، أى كصراع إقليمى فرعى وليس كمواجهـة عربـية شـاملة (كما كان الحال فى عهد عبد الناصر) أو دولية. ومن ثم مالت النظم الملكـية المواليـة للغـرب إلى تجاهل – أو فى أفضل الأحوال إبداء الأسف– للدعم الأمريكى لإسـرائيل. ولمـا كانـت الـدول العربية قد أصبحت فى النصف الأخير من السبعينيات أكثر اهـتماماً بالحفـاظ علـى علاقـات جـيدة مـع الولايات المتحدة من مواجهتها بسبب القضية الفلسـطينية كقضـية عربية مركزية، فقد أزاحت تلك الدول هذه القضية إلى مؤخرة اهتماماتها. وفـى الحقـيقة أنـه بمقارنة الفترة التى أعقبت حرب ١٩٧٣ بالفترة التى سبقتها كانت الولايات المـتحدة محـل اتهـام سـديد فى أرجاء الوطن العربى كقوة إمبريالية تريد فرض إرادتها على المـنطقة، سـنجد أن الفترة التى تلت الحرب قد شهدت عملية تهدئة وانحياز سياسى واقتصادى إلـى جانـب الولايـات المـتحدة. وربمـا سهل من هذا التحول الدرامى ذلك التغيير السياسى المفـاجىء الـذى اضـطلع بـه أنور السادات من نقل تحالف مصر مع الاتحاد السوفيتى إلى الـتحالف مـع الولايـات المـتحدة، ومـبادرته الدبلوماسية الدرامية وإلقاء خطابه فى الكنيست

الإسـرائيلى، والدخـول فـى مفاوضـات كامـب ديفيد وما نتج عنها من عقد معاهدة سلام مع إسرائيل.

وربمـا يـرجع الأساس الذى انطلقت منه "براجماتية" السادات إلى عبد الناصر نفسه حينما قـبل عـام ١٩٦٩ مـبادرة روجـرز وزير الخارجية الأمريكية، وهى المبادرة التى جاءت فى وقـت يمـوج بالمشـاعر العروبـية القوية، كمسعى أمريكى التفافى لمعالجة الصراع العربى- الإسـرائيلى علـى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (الأرض مقابل السلام)، كما استهدفت أيضاً "تحقيق تسـوية مـع الأردن تتخطى المقاومة الفلسطينية" (Aruri, 1995: p 45). وقد ماتت مبادرة روجرز سـريعاً بسـبب رفض كل من إسرائيل والدول العربية لها. وذهبت "براجماتية" السادات بعيداً – كمـا سـرى "براجماتية" عرفات فيما بعد- إلى ما هو أبعد من الاستراتيجية التى استهدفها عبد الناصـر. فقـد بنيـت "براجماتية" السادات على فرضية زائفة هى أن تحالف الدول العربية مع الولايـات المـتحدة والابـتعاد عـن الاتحـاد السـوفيتى سوف يعزز مكانة العرب عند أمريكا ويكسـبهم ثقـتها إلـى الحـد الذى يبعدها عن إسرائيل. وهو ما لم يحدث كما نعرف، فقد ظلت السياسـة الأمريكـية منمسـكة بثوابتها، حيث واصلت تأييد إسرائيل وبصورة أقوى، وقوضت الـنفوذ السـوفيتى فـى المنطقة، وقوضت استقلال البلدان العربية.. وفى الوقت نفسه اكتسبت المزيد من النفوذ فى العالم العربى.

وقـد أدى الـتراجع السـريع للمكانة السياسية والدبلوماسية والاستراتيجية لمصر فى عهد السـادات وفـى النصـف الأخير من السبعينيات إلى موجات صدمة على المستويات ذاتها فى جمـيع أنحـاء المـنطقة. فقـد تم إخراج مصر من المعادلة الاستراتيجية بين العرب وإسرائيل وقوطعـت مـن بقية الدول العربية، واستفادت إسرائيل من هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لغزو وتدمـير لبـنان وإخراج منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من بيروت. ومما ساعد أكثر على هـذا الـتراجع فـى الوضع العربى: تلك القيادة "البراجماتية" الجديدة الموالية للولايات المتحدة والـتى اضـطلعت بهـا فـى المنطقة المملكة العربية السعودية (الملك خالد والملك فهد). وقد ازدادت دول الخلـيج العـربى اقـتراباً مـن الولايـات المتحدة بسبب ما بدا من تهديد الثورة الإسـلامية فـى إيـران لعروش حكامها. ومن ثم، مع مقدم الثمانينيات كانت المنطقة منقسمة – وبالأحـرى ممـزقة- حول كثير من القضايا الخلافية، ولم يوجه اهتمام كاف للقضية الفلسطينية المركـزية. فالـثورة الإيرانـية الـتى حملـت الوعـود بـتعويض خسارة مصر من المعادلة الاسـتراتيجية العربـية – الإسـرائيلية، سـرعان ما اتخذت صورة الخطر الذى يهدد الملكيات

النفطـــيه فـــى الخليج والعراق كذلك. وأصبحت هذه المسأله فى الواقع مبعث انقسام فى السياق المســـرفى العـــربى. فبيـــما أســـدت الملكيات النفطية العراق فى حربها مـــع إيران (بدأت عام ١٩٨٠)، لـــم يكـــن ذلك هو موقف سوريا التى مالت فى الحقيقة نحو إيران. وكانت هناك أيضاً قضـــايا أخـــرى أخـــذت فى اقتحام المشهد السياسى العربى طوال السبعينات وساعدت فى تأخر أولويـــة القضـــية الفلســـطينية، مـــثل حرب الأوجادين فى القرن الأفريقى والتمرد الكردى فى العراق والحرب الأهلية اللبنانية وقيام النظام الشيوعى الراديكالى فى اليمن الجنوبى.

مـــن كـــل ذلـــك يتضـــح أنـــه بمجـــرد رفـــع الحظر النفطى تدهورت بسرعة بالغة القوة الدبلوماســـية والسياســـية الـــتى كان العالم العربى قد حققها مؤخراً. وفى الوقت نفسه فإن ابتعاد مصـــر الســـادات عن الدور النعبوى الطليعى للأمة العربية وخروجها من المعادلة الاستراتيجية فـــى المـــنطقة (بـــل وعلى المستوى الدولى فى الحقيقة) قد أدى إلى تداعى التمزق السياسى فى العـــالم العـــربى، وانهيار الإجماع العربى حول أهداف السياسة الخارجية، ومن ثم نكسة خطيرة لمـــنظمة الـــتحرير والقضـــية الفلسطينية، حيث قامت إسرائيل بغزو لبنان وإخراج المنظمة من بـــيروت. بـــل والأســـوأ مـــن ذلـــك أن الدعم الشعبى العربى العام للشعب الفلسطينى والقضية الفلســـطينية- وبالطـــبع بالنســـبة للمـــنظمة- قـــد تبدد سريعاً أثناء الحرب الأهلية فى لبنان، بل ونعـــرض هـــذا التأيـــيد لمـــزيد من التراجع بعد الإخراج الإجبارى للمنظمة مـــن بيروت عام ١٩٨٢. واســـترك مع هذه النكسات: عدم الكفاءة والهزائم العسكرية المتكررة التى تعرضت لها المـــنظمة، والتـــبلور المـــتزايد لصور الفساد وسوء استخدام السلطة وسط الكوادر السياسية فى المـــنظمة، وهـــو مـــا أزاح بعـــيداً مركزية وبريق والحمية للقضية الفلسطينية ومصداقية قيادة المنظمة وسط الشعب العربى.

لقـــد ســـمح نمـــو حجم ونفوذ النخبة والنشاط السياسيين الفلسطينيين فى العالم العربى لهم بقـــيادة الجهـــود القومية العربية بل وحتى فى فترة الفورة النفطية، وصل هذا الوضع إلى ذروته عـــام ١٩٨٢، إلا أنـــه ســـرعان مـــا تبدد بعد ذلك. ففى لبنان بشكل خاص ربما تمتعت القضية والجماعـــة الفلســـطينية بدعـــم شعبى أكثر من أى مكان آخر، إلا أنهما فقدتا ذلك فيما بعد. وفى حقـــيقة الأمر أن عداء تحتياً أو جانبياً قد أخذ يتكون تجاه الوجود والنشاط الفلسطينى فى كل من لبـــنان والأردن نتـــيجة لحقـــيقة صراعات السلطة التى لم يمكن تجنبها بين الفلسطينيين والدول العربـــية المضيفة (Farsoun with Zacharia: P. 151-156). ولا شك أن صراعات السلطة فى هذين البلديـــن، وفـــى الكويـــت فيما بعد، قد كان لها أثر خطير ومدمر على الجماعات الفلسطينية فى

هــده الــبلاد، حيث أسهمت فى إرخاء ظلال سلبية على القضية الفلسطينية وتقلص تأييد الدوائر الرســمية والــرأى العــام علـــى السواء. وهو الأمر الدى أدى بدوره إلى تدهور مكانة القضية الفلســطينية بعـــد أن كانـــت القضية المركزية والمحورية فى الثقافة السياسية العروبية وأهداف السياسة الخارجية للدول العربية.

إن دروس السياســـة العربية سابقة الذكر ("فقدان" مصر فى المعادلة الاستراتيجية العربية – الإســـرائيلية، وتبعيتها للولايات المتحدة وانهيار دورها كدولة عربية طليعية، واستمرار العدوان الإســـرائيلى) تؤكـــد أهمـــية الدور المركزى لمصر فى قيادة العرب وعملية صنع السياسات فى الدول العربية (انظر :Ismail 1986, Korany and Dessouki eds 1984).

ورغـــم أن مصـــر كانت ولازالت تمتلك مؤسسة السياسة الخارجية (وبيروقراطيتها) الأكثر تطـــورًا وكفـــاءة فـــى الوطـــن العربى، فإن قرارات الرئيس السادات بدلت وغيرت السياسات الدبلوماســـية والسياســـية والاقتصـــادية وحتى الاجتماعية فى البلاد بدون إجراء أى نقاش داخل مؤسســـات الحكـــم أو وســـط الـــرأى العام. ذلك أن القيادة وعملية صنع السياسة فى نظم الحكم العربـــية كانـــت منذ عهد بعيد خاضعة لأهواء وميول القائد، وهى الحقيقة التى استوعبها جيدًا أيضًـــا أعـــداء وخصـــوم (بـــل وحتى أصدقاء) القضايا العربية – بما فيها القضية الفلسطينية– وعـــرفوا كـــيف يســـتفيدون منها. ومثلما كان للعمل الانشقاقى المنفرد الذى قام به السادات فى أواخـــر السبعينيات آثار مدمرة على العالم العربى والحقوق الفلسطينية، ينطبق الشئ نفسه فعليا علـــى أنشـــطة عـــرفات واتفاقيات أوسلو. ففى كلتا الحالتين اضطلع هذا النمط من القيادة بتكبيد القضية الفلسطينية الخسائر على المستوى الدولى.

تمزق منظومة الدول العربية
وتراجع القضية الفلسطينية

إذا كـــان التماســـك والتركـــيز الرســـمى للسياسات الخارجية لمنظومة الدول العربية علي القضـــية الفلســـطينية قد ساهم فى تدويل القضية وكسب الدعم الدبلوماسى والسياسى لها، فلاشك أن تمـــزق هـــذه المـــنظومة نفسها قد شجع على حدوث العكس. وقد أحدث هذا التدهور – كما سيوضـــح فـــيما بعد – تآكلاً خطيرًا فى القضية الفلسطينية. فقد اتحدت أعمال السادات مع تكاثر الصـــراعات العربـــية البينـــية والتهديدات المتصورة من جانب الجيران غير العرب، وبدءًا من النصـــف الأخـــير فـــى الســـبعينيات تداعـــت عملية تمزق سياسى، وتراجعت مركزية القضية

الفلسطينية بالنسبة لأهداف السياسات الخارجية والداخلية العربية. ومما يثير الإحساس بالمفارقة أن عملية التمزق السياسي هذه قد أحدث محراها في فترة تزايد فيها التكامل الاقتصادي بين بلدان المشرق العربي (تداول القوى العاملة ورأس المال والاستثمارات العربية البينية والمعونة الرسمية) وربما يمكن إرجاع ذلك إلى الزيادة الحادة، بل والمدهشة، في عوائد النفط. ففي حقيقة الأمر استمر التعاون بين الدول العربية في ميادين كثيرة غير المجال السياسي/ الدبلوماسي، بل ربما أصبح أقوى في فترة اندلاع التمزق والتنافر بين أهداف السياسات الخارجية للأقطار العربية. ومن الشواهد على ذلك الارتفاع الكبير في معونات التنمية بين الدول العربية (Ismail, 1986, Farsoun,1988).

ويبدو أن هذا التطور المتناقض يرجع أساسًا إلى استراتيجية وسياسة النظم الملكية النفطية التي اهتمت أساسًا بتنمية مجتمعاتها وحماية نظمها. كما أن تعاظم تحالفها مع الولايات المتحدة (والعراق) في مواجهة إيران بشكل خاص، أفضى إلى نشأة ترتيبات أمنية رسمية لهذا الإقليم الفرعي، وذلك في إطار "مجلس التعاون الخليجي". وعلى أساس ذلك جرى في السياسات الرسمية لهذه الدول- وغيرها - إعادة تعريف الصراعين العربي والفلسطيني- الإسرائيلي على أنهما صراع محلي أو منطقي. وهو ما كان له مضاعفات دولية خطيرة على القضية الفلسطينية والإقليم. وفي واقع الأمر أن أفضل دليل على كل من التمزق العربي وتدهور مركزية القضية الفلسطينية يكمن في حقيقة أن مؤتمر القمة العربي الحادي والعشرين الذي عقد في فاس (المغرب) عام ١٩٨١ قد أنهى أعماله دون اتفاق بسبب الخلافات المتعلقة بالسياسة العربية الموحدة الواجب اتباعها إزاء القضية الفلسطينية، ثم عادت القمة في سبتمبر ١٩٨٢ لاعتماد "خطة فهد" (وهي استجابة "لخطة ريجان" التي طرحت في نفس العام)، ونادرًا ما اجتمعت القمة كاملة بعدها. وفي قمة عمان ١٩٨٧ تأخرت بشكل واضح أولوية القضية الفلسطينية. ففي وقت كان الجنود الإسرائيليون يضربون التلميذات الفلسطينيات في الضفة الغربية على مسافة غير بعيدة من عمان، رأى القادة الذين حضروا القمة أن إيران التي تبعد ألف ميل شرقًا هي عدو العرب. وجاءت الإشارة إلى القضية الفلسطينية في ذيل البيان الختامي الصادر عن القمة. واقترح الأردن على الدول العربية المجتمعة تطبيع العلاقات مع مصر، التي قوطعت رسميًا وعلقت عضويتها في جامعة الدول العربية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٨. واستهدف الأردن من هذا الاقتراح أيضًا عزل سوريا وليبيا اللتين تؤيدان إيران.

لقـد سـاهم تمزق منظومة الدول العربية وضعف وتنافر وتغير السياسات الرسمية العربية تجـاه القضية الفلسطينية، فى إحداث انقسام خطير داخل منظمة التحرير الفلسطينية كان صدى ومظهـرًا لهـذا الموقـف العربى. فعلى سبيل المثال حينما انعقد المجلس الوطنى الفلسطينى فى عمـان عـام ١٩٨٤ قاطعه كل من الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وهما جماعتـا المعارضة الرئيسيتان والأثقل وزنًا. وانتهزت السياسة والأنشطة الدبلوماسية الأمريكية هـذه الفرصة لتحقيق المزيد من هذا التمزق الذى أضر بالقضية الفلسطينية والإقليم ككل. فمثلاً سـخر "زبجينيـيو بريجنسـكى" مستشار الأمن القومى فى إدارة كارتر مـن القيادة الفلسطينية قـائلاً: "بـاى بـاى مـنظمة الـتحرير"، وهو التصريح الذى جاء تعبيرًا عن تهميش المنظمة والإلمـاح إلـى انـتهاء دورهـا. ونتيجة للتطورات السياسية والعسكرية التى وقعت فى الإقليم الأكـبر (الشـرق الأوسط) أصيبت الولايات المتحدة بالانزعاج واعتبرت المنطقة بمثابة "قوس الأزمـات"، فكـان أن أعلـن مـا سـمى "مبدأ كارتر" (Aruri,1995·p 48-50) الذى اعتبر الخليج العـربى مـنطقة مصلحة حيوية للولايات المتحدة، ومن ثم فهى مستعدة للتدخل فيها بالقوة عند الضرورة.

وتنفـيذاً لهـذا الإعـلان أنشـأت الولايات المتحدة "قوات الانتشار السريع" لتكون جاهزة للـتدخل فـى الإقلـيم. كمـا حصلت على تسهيلات عسكرية وطورت الموجود منها فى بلدان المـنطقة: مصـر، عمـان، البحرين ، الصومال، كينيا وبحر العرب (قاعدة ديجوجارسيا). وقد أصـاب "طـارق اسـماعيل" حينما أشار إلى أنه "فى الخمسينيات ورغم مشروع حلف بغداد، ومـبدأ ايـزنهاور ، فشلت إلى حد كبير كل محاولات إقامه شبكة أمنية غربية فى المنطقة بسبب المعارضـة الإقليمية التى قادها ببراعة جمال عبد الناصر، ولكن النظام الممزق فى الثمانينيات جعـل هـذه المهمـة أسهل بكثير"(Ismail, 1986.P 64). فواقع الحال أن كلاً من التمزق السياسى العربـي وتهمـيش منظمة التحرير الفلسطينية قد أديا إلى إحباط الحوارين "العربى- الأوربى"و "العربى -الأفريقى" وتبديد الجهود السابقة التى بذلت فى هذا الصدد.

وهكـذا أسـلمت عواقب هذا التمزق العالم العربى إلى أوضاع الضعف والتبعية والخضوع إزاء الولايـات المـتحدة خاصة والغرب بشكل عام. وهو الوضع الذى حققت إسرائيل منه أكبر اسـتفادة ممكـنة، وتراجعـت فـى الثمانينيـات المكاسب العربية والفلسطينية التى تحققت فى السـبعينيات حتى وصلت إلى نهايتها فى عملية أوسلو، ورغم أن إسرائيل كانت المستفيد الأكبر مـن كـل هذه التطورات، فإن مكاسبها لم تتحقق أساسًا كنتيجة لمبادراتها الخاصة، وإنما كانت

نتــيجة طبيعـــة للتعسرات التى أحدثتها الهيمنة الأمريكية فى المنطقة. ومن ثم فحتى نفهم على نحــو كــامل الديناميــات السياسيه المحيطه دوليًا بقضية فلسطين يتحتم علينا قبلاً أن نلقى نظرة على السياسة الأمريكية بقصد تقييم أثرها على المنطقة ككل والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

إعاقة السلام :

السياسة الأمريكية

تجاه فلسطين والفلسطينيين

"إعاقــة الســلام" Obstruction of Peace هــو عنوان الدراسة الممتازة التى قام بها "نصير عــاروري" للسياســة الأمريكية تجاه المسألة الفلسطينية. وسوف أعتمد هنا فى هذا الجزء على الأطــروحات والأدلــة الــواردة فى هذه الدراسة، بيد أننى لا أستطيع فى هذا الحيز الضيق أن أكــون منصــفًا بما فيه الكفاية لذلك التحليل الواضح والضافى فى كتاب "عاروري". وفى البداية نقــول إنــه لا ينبغــى للمرء فهم القضية الفلسطينية فى السياق الدولى دون البحث مباشرة فى دور الولايــات المــتحدة. ومــن الممكن تقسيم التدخل الأجنبى فى الشئون العربية خلال القرن الماضــى إلــى أربــع مراحل تاريخية. أولاها مرحلة التدخل العثمانى (مع وجود مدخل أوربى غــير مباشــر) حتى عام ١٩١٧، ومرحلة التدخل الأوربى حتى عام ١٩٥٦ (حرب السويس)، ومــرحلة تدخــل القوتيــن الأعظــم مــن ١٩٥٤- ١٩٩١ (ويشــير التاريخ الأخير إلى انهيار المــنظومة الســوفيتية)، وأخــرًا مــرحلة التدخل الأمريكى من ١٩٩٠ حتى الآن. فلقد نشأت القضــية الفلســطينية فــى صــورتها الراهنه (بعد ١٩٤٨) مع تطور الولايات المتحدة والاتحاد الســوفيتى إلــى قوتيــن كونيتين. وعلى عكس الآراء الأمريكية السائدة جاء دخول السوفيت فى شــئون العــالم العــربى والشرق الأوسط نتيجة لاندفاع أمريكا نفسها نحو المنطقة. فمنذ الحرب العالمــية الثانــية والولايــات المــتحدة لــم تكف عن التدخل فى الشرق الأوسط والعالم العربى بصــور مخــتلفة. بــيد أنه على النقيض من فترة السيطرة الاستعمارية الأوربية (حيث مارست بريطانــيا وفرنســا ســيطرة سياسية مباشرة واحتلتا عسكريًا أراضى الدول العربية المستعمرة) كــان للقوتيــن الأعظــم بــنية تأثير غير مباشرة أكثر تعقيدًا ومحدودية على الدول المستقلة فى الإقليــم. وقــد مارست الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى نفوذيهما من خلال : تحالفات رسمية وغــير رســمية، الدعــم الدبلوماســى، الإمــداد بالسلاح، المساعدة الاقتصادية، وأخيرًا التهديد العســكرى. ورغــم أن نفــوذ القوتيــن الأعظــم على دول المنطقة كان محدودًا نسبيًا، إلا أن

تأثيرهما فى القضية الفلسطينية كان عميقًا ومحوريًا.

فمنذ الحرب العالميه الثانية كان للسياسة الأمريكية أثر كبير على القضية الفلسطينية سواء بشكل مباشرة أم من خلال سيطرتها (أو نفوذها) على المؤسسات الدولية. وقد اختلفت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط من إدارة لأخرى، وخاصة من حيث الرؤية الاستراتيجية للإقليم. فقد نظرت الولايات المتحدة إلى صراعات وقضايا ومشكلات المنطقة إما من خلال المنظور الكونى للحرب الباردة، أو من خلال منظور إقليمى نظر إلى مصادر عدم الاستقرار فى المنطقة فى إطار إقليميتها، ومن ثم محدودية نطاقها (Kerr, 1980, Doran, 1992).

ولقد تأسست المصالح الأمريكية فى المنطقة منذ عهد بعيد على عدة اعتبارات استراتيجية واقتصادية، واعتبارات سياسية مشتقة من الأوليين. تمثلت المصلحة الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة خلال الحرب الباردة فى احتواء النفوذ والتوسع السوفيتيين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تركزت المصالح الأمريكية على السيطرة – وليس مجرد النفاذ – على نفط الشرق الأوسط، بما فيه النفط العربى، حيث كانت حقول النفط فى الشرق الأوسط – ومازال – تمثل ثلثى احتياطيات النفط العالمية وأكبر قدرة إنتاجية. كما كانت المسألة النفطية قضية استراتيجية أيضًا. ويبرهن "سيمون بروملى" بشكل مقنع فى كتابه "الهيمنة الأمريكية والنفط العالمى" (Bromely,1991) على الأهمية المركزية للنفط العالمى بالنسبة للهيمنة الأمريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ إن المصلحة الأمريكية فى نفط الشرق الأوسط أبعد من اعتبارات السوق والمنافسة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى ، حيث تدخل أيضًا فى إطار الصراع بين القوى الرأسمالية، ومن ثم السيطرة الأمريكية على أوربا واليابان وبقية العالم غير السوفيتى. وهكذا فقد صيغ الموقف الأمريكى من الصراع العربي – الإسرائيلى والقضية الفلسطينية انطلاقًا من اعتبارين استراتيجيين : احتواء الاتحاد السوفيتى، والسيطرة على نفط الشرق الأوسط (أى النفط العربى والإيرانى).

إن الدعم الأمريكى لإسرائيل لم يكن أبدًا مسألة الاشتراك فى قيم واحدة أو التقارب الثقافى أو الديمقراطية الإسرائيلية، وهو ما يريد الخط الدعائى والرسمى للأيديولوجية الأمريكية – الإسرائيلية إدخاله فى أفهامنا. هذا وقد كان للتصورات غير المتعاطفة تجاه فلسطين والفلسطينيين فى الثقافة السياسية (ورسمياً) جذور عميقة وقديمة فى المجتمع الأمريكى (Christison, 1999) . ففى القرن التاسع عشر نجد فى أدب الرحلات الشعبى "مارك توين" مثلاً يصف فلسطين "بالأرض التى تبعث على اليأس والكآبة والفجيعة"، ويصف عرب

فلسطين بأنهم "سحادون حقراء بالطبعة والعريزة والتربية" (Christison 2000 P 3).

ولــم نخــتلف هذه الصورة في عقول صناع الساسة الأمريكية فى أوائل القرن العشرين، فمــثلاً "تكونــت كل الحصيلة المعرفية لدى "وودرو ولسون" عن فلسطين من ثلاثة أشياء : تلك الصــور الخاصــة بالعــرب" الحمقى"، تعاليم الكتاب المقدس التى تحدثت عن سكان الأراضي المقدســة من اليهود والمسيحيين وصمتت حيال العرب والمسلمين، ومشورة الأصدقاء والزملاء الساســيين مــن الصهاينة" (Christison 2000 P 3). وسار على المنحى نفسه الرؤساء الذين خلفوا "ولســون"، فمــن "فرنكلــن روزفلــت" إلــى "ترومان " و" ايزنهاور" و" جونسون" نجد أصداء الموقــف ذاتــه، خاصة بعد عام ١٩٤٨ حيث غاب الفلسطينيون عن الوعى السياسى الأمريكى. وكــان الــتعاطف مــن نصــيب يهــود أوربا الذين تعرضوا للهولوكست، وامتد موقف أمريكا الأخلاقــى ليشــمل الــيهود الناجين ولكنه أغفل تمامًا الفلسطينيين الذين حصل اليهود الأوربيون علــى وطــن علــى حســابهم. وهكذا فقد تطور شعور بالكراهية الشديدة تجاه منظمة التحرير الفلســطينية والفلسطينيين كشعب – وبشكل خاص بعد حرب يونيو ١٩٦٧– فى الثقافة السياسية الأمريكــية والعقــل الرســمى المشبعين بالرغبة فى تقديم الدعم المتزايد لإسرائيل بوصفها داود الصغير الذى يقاتل العملاق جولياث.

وبدايــه مــن عهــد إداره "ايزنهاور" نظرت الولايات المتحدة إلى الشرق الأوسط كمنطقة حــرجة لمواجهــة الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة. ويتضح ذلك من مساعى "جون فوستر دالاس" وزيــر خارجــية "أيزنهاور" للضغط على الدول العربية للانضمام إلى الحلف العسكرى – السياســى المــناهض للسوفيت (حلف بغداد أو "السنتو"). وأكثر من هذا اعتبر صناع السياسة الأمريكــيون – فــى قصــر نظــر بالغ – كل حركة قومية محلية حليفًا للشيوعية. وانطلاقًا من هذيــن الاعتباريــن رأت السياسة الأمريكية فى النظم الوطنية والحركات السياسية ذات التوجه العــروبى الوحــدوى ومنظمة التحرير الفلسطينية... أعداء لمصالحها الحيوية فى المنطقة. ومن هــنا أخــذت الولايــات المتحدة علي عاتقها مواجهة النظم الجمهورية القومية العربية، وحماية إســرائيل والــنظم الملكــية العربية المحافظة. كما تصدت أكثر للحركات المسماة بالثورية مثل مــنظمة الــتحرير الفلســطينية. والأسوأ من ذلك كان الإفصاح عن تبرير عنصرى لهذه الرؤية يتمــثل فــى وصــف "العرب" بالمتخلفين الذين تستحوذ عليهم وجدانيًا مشاعر الحقد والكراهية المرضــية تجــاه إســرائيل والغــرب، وأن هــذا الموقــف العــربى الأخرق والمتسم بالهوس الســيكلوجى هــو– فــى فكــر المدرسة الكونية الأمريكية Globalists – مصدر العداء لإسرائيل

وسبب الصراع العربى- السرائيلى. ومن تم فإنه وفقًا لهذا المنظور لا أمل فى إرساء السلم فى الإقليم، وبالتالى الاستقرار، مالم تكن لإسرائيل اليد العليا استراتيجيًا أو التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة. وتبنوا نفس نظرة قرنائهم الإسرائيليين بأن العرب لا يفهمون سوى لغة القوة. وبالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها فقد صار تعريفها بكل بساطة كمنظمة إرهابية بربرية، أما الفلسطينيون كشعب فقد تم تجاهلهم كلية.

لقد انطلقت مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية من رؤية المدرسة الفكرية الكونية لتحديد الهدف الأعلى لصناع السياسة الكونية فى احتواء (وإن أمكن : استباق أو مبادأة) الاتحاد السوفيتى وحلفائه (النظم القومية العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية)، وحماية حلفاء أمريكا (الدول العربية المحافظة وإيران وقتذاك وإسرائيل وتركيا)، والحفاظ على الأوضاع القائمة، وأخيرًا ضمان الاستقرار فى المنطقة. وقد أدى تطور السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة إلى ازدياد كثافة واتساع النفوذ الأمريكى فى المنطقة، حتى وصل الأمر إلى الحضور العسكرى الأمريكى فى التسعينيات (انظر Amri,1995 PP 31-57,Rubenberg,1986).

أما المدرسة الإقليمية فى مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية فقد كان "جورج بول" نائب وزير الخارجية فى إدارة "كارتر" هو أبرز ممثليها ((Foreign Affairs, 1979-80,and 1992) وقد ركزت هذه المدرسة على المصادر الإقليمية للصراع وعدم الاستقرار، ومن ثم احتل الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية مكانة أكبر فى مبادراتها السياسية. وقد كانت رؤية الإقليميين بإيجاز أن الاستراتيجية الأفضل للولايات المتحدة من أجل احتواء أو استباق الاتحاد السوفيتى وضمان المصالح الأمريكية، وحماية حلفاء الولايات المتحدة فى المنطقة... تكمن فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى وتسوية المشكلة الفلسطينية.

وقد أشارت رؤيتهم - فى أحد معانيها - إلى أن الاتحاد السوفيتى هو المستفيد من الصراع ومن الدعم الأمريكى القوى لإسرائيل، ومن ثم فإن حل أو احتواء الصراع العربى- الإسرائيلى سوف يفضى بشكل طبيعى إلى احتواء الاختراق السوفيتى للمنطقة. وإذا أضفنا إلى ذلك عوامل استخدام سلاح النفط والتضامن العربى وتركيز السياسة الخارجية للأقطار العربية على القضية الفلسطينية فى السبعينيات، لفهمنا مسعى إدارة "كارتر" لتبنى لغة تبدو أكثر توازنًا والاضطلاع ببعض الجهود تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى والقضية الفلسطينية.

وفى الحقيقة أن الرئيس "كارتر" قد مضى إلى ما هو أبعد من ذلك حينما صرح فى

حطـــاب الفـــاه فـــي مدينه "كلنتون" - ولاية "ماساتوستس"- عام ١٩٧٧ بضرورة أن يحصل الفلســطينيون علـــي وطـــن خـــاص بهم. ولكن هذه الرؤيه والمنظور كانا قصيرى العمر حيث جـــرت فـــي المـــنطقة أحداث فى الفترة ٧٨-١٩٨٠ (الثورتان الشيوعيتان فى إثيوبيا واليمن، الـــثورة الإســـلامية فى إيران، الغزو السوفيتى لأفغانستان) اجتمعت معًا لتبدد المنظور الإقليمى لصـــالح المـــنظور الكونـــى. بـــل إن مصممى المقترب الإقليمى أنفسهم- مثل وزير الخارجية "ســـيروس فـــانس" ونائبه "جورج بول"- قاموا بالتراجع عن هذا المنظور، وفى ظل إدارة كارتر ذاتهـــا، وكانـــت المحصـــلة هـــى زيـــادة التصعيد العسكرى فى المنطقة، ولقوا في ذلك تشجيع ومســـاندة "زبجنيو برجنسكى" مستشار الأمن القومى وهو من أنصار الحرب الباردة المتصلبين. ولكـــن كمـــا بيـــن "عـــارورى" (Aruri.1995 P 48-50, 255-259) نرى "كرستس" أيضًا أن "جيمى كارتـــر عجـــز كلـــية عـــن المضي قدمًا في محاولاته لانتهاج سياسة انفتاحية على الفلسطينيين (بســـبب ضـــغوط السياســـيين واللوبـــى وانتقادات وسائل الإعلام).. وانهزم كارتر بفعل إطار مرجعى نظر إلى الفلسطينيين كمجرد إرهابيين" (Christison,2000 P4).

ومـــن هنا يتضح أن مضاعفات السياسات التى انتهجها أنصار المدرسة الكونية فى مؤسسة السياســـة الخارجية الأمريكية (في مواجهة المدرسة الإقليمية) كان لها أثرها الكبير على القضية الفلســـطينية والفلســـطينيين. وقد كانت حرب يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول بالنسبة لصعود توجهات المدرســـة الكونيـــة وسط صناع القرار فى السياسة الخارجية الأمريكية. وحصلت هذه المدرسة علـــى زخـــم كمـــى فـــى فترة نيكسون- كسنجر، واستعادت التقدم فى النصف الثانى من عهد إدارة كارتـــر، ثـــم وســـعت ركائزها ونفوذها المؤسسى بشكل متواصل فى ظل إدارتى ريجان وبـــوش. وشكلت إسرائيل عنصرًا رئيسيًا فى الحسابات الاستراتيجية لأنصار المدرسة الكونية: فإســـرائيل تمـــثل قلعـــة محلّية في مواجهة التوسع السوفيتى فى الإقليم وكذلك الحركات القومية والراديكالـــية العربـــية. وتطـــور قدمًـــا وتعمـــق التحالف الاستراتيجى والعسكرى بين أمريكا وإســـرائيل على أيدى إدارة بعد أخرى. ونتيجة لهذا أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الوطنية أعداء لأمريكا طالما ظلت فى العقل السياسى الأمريكى أعداء لإسرائيل.

ويمكـــن تعـــداد أربعة عوامل هامة ساعدت على هذه العملية. أولها تمزق التضامن العربى علـــى مســـتوى الـــدول، ثانـــيًا الدور النشيط الذى لعبته إسرائيل لدفع الولايات المتحدة في هذا الاتجـــاه، ثالـــثًا صـــعود مسئولين موالين لإسرائيل (بل وحتى "لليكود") فى الإدارات الأمريكية المتعاقـــبة، ورابعًـــا تزامـــن مـــع العاملـــين الأخيرين عدم اعتراف الكونجرس بشرعية منظمة

التحرير والشعب الفلسطيني (Amiri,1995 PP 285-310). ونمت إزاحة من أطلق عليهم "أنصار العرب في الإدارة الامريكية. حيث تولى مسئولون موالون لإسرائيل على طول الخط معظم إدارات وزارة الخارجية. ولقد تسبب هذا الموقف الأمريكي المناوئ للقضية الفلسطينية فى الحيلولة خلال العقدين الماضيين دون تحقق إجماع دولي وراء قرارات الأمم المتحدة وروح القانون الدولي، حيث تم تبني الأجندة الإسرائيلية التوسعية الاستعمارية كما لو كانت سياسة أمريكية خالصة. ومن ثم أصبحت الولايات المتحدة تمثل عائقًا دبلوماسيًا لكل مقترحات السلام، وسعت بدأب إلى عزل وعدم الاعتراف بشرعية منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها (والقضية الفلسطينية كذلك) من كل المنابر والتجمعات الدولية.

وفى هذه الفترة، وبالتحديد فى عهد إدارة ريجان، أصدر الكونجرس قانونًا يصف منظمة التحرير الفلسطينية بالمنظمة الإرهابية، وحظر على ممثلي الإدارة الأمريكية أن يجروا أى اتصال مع مسئولين فى المنظمة. وهو الوضع الذى تلخصة "كريستسن" على حقيقته حين كتبت :

"خلال الثمانينيات قام رونالد ريجان، الذى اعتبر القضية الفلسطينية مجرد أحد جراح التاريخ التي مازالت تنز، ويجب أن يترك لإسرائيل أمر علاجها، قام ببناء سياسة موالية لإسرائيل ومعادية للفسلطينيين على طول الخط، حيث سار وراء إسرائيل فى كل موقف ومكان، فذهب وراءها إلى لبنان، واستعان باللوبي الموالى لإسرائيل لمساعدته فى التفاوض مع الكونجرس حول بعض التشريعات الهامة، وأهدر فعليًا فرصًا عديدة لبدء مفاوضات سلام، ووقع على خطاب بضمان السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية، وأشرف بنفسه على حملة منسقة قام بها وحلفاؤه السياسيون لإنكار الوطنية الفلسطينية بل وحتى إنكار وجود شعب فلسطيني" (Christison,2000 P 4).

ولم تتغير كثيرًا صورة المنظمة والفلسطينيين، ولا السياسة الأمريكية تجاههما، فى عهد خلفه جورج بوش، اللهم إلا بعد اندلاع حرب الخليج الثانية حيث قادت تحالفًا دوليًا ضد العراق. وقد كان هذا بمثابة اختراق جديد من نوعه لكل من منظمة التحرير والقضية الفلسطينية. إذ تزامنت حرب الخليج عام ١٩٩١ مع انهيار الشيوعية والاتحاد السوفيتي، وبروز الولايات المتحده كقوة عظمى كونية وحيدة وتتمتع بهيمنة ساحقة على الشرق الأوسط ومعظم العالم العربي. وننتقل الآن إلى فترة التسعينيات.

بناء الهيمنة الأمريكية
والهيمنة الإسرائيلية
على العالم العربى

اتسم عقد التسعينيات بعملية تغير سريعة فى السياسة الأمريكية تجاه المنظمة والقضية الفلسطينية: من إعاقة السلام في الشرق الأوسط إلى سياسة بدء "عملية سلمية" عربية وفلسطينية – اسرائيلية وفق الشروط الأمريكية- الإسرائيلية. وهناك أسباب وعوامل عديدة ومتباينة وقفت خلف هذا التغير في السياسة الأمريكية – الإسرائيلية من عام ١٩٩١ ، وخلف قبول الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية لها : وهى حزمة من العوامل السياسية والاقتصادية معًا.

فمن الناحية السياسية تتبع جذور السياسات الخارجية العربية المنفردة الجديدة من التطورات السياسية – الاقتصادية التى حدثت فى عقد الثمانينيات. فقد تزايد تمزق الإجماع العربى بفعل الحرب العراقية – الإيرانية التى استغرقت الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٨٨. كما أنه مع الانخفاض الحاد الذى حدث أواسط الثمانينيات فى عائدات النفط، وتصاعد مديونية الدول العربية للمؤسسات المالية الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولى) والبنوك العالمية والحكومات الغربية، أصبحت كل دولة مستغرقة داخليًا تمامًا فى معضلاتها الاقتصادية والسياسية. وباستثناء سوريا وليبيا باتت أغلبية الدول العربية – بما فيها مصر والعراق والنظم الملكية المنتجة للنفط فى الخليج العربى – أكثر اعتمادًا على الولايات المتحدة من أى وقت مضى فى ضمان أمن نظمها وبقائها الاقتصادى.

وفى نفس الفترة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية مشلولة ومهمشة، إذ أقصيت قيادتها إلى تونس بعيدًا عن قاعدتها الطبيعية على أرض فلسطين وجوارها، وتشتت قواتها العسكرية بين اليمن ومناطق أخرى. "وتدنت أوضاع المنظمة إلي بيروقراطية معزولة وهرمة أنتجت عدم كفاءة بسبب سوء الإدارة والأوتوقراطية والفساد والمحسوبية وانكماش الموارد والإفلاس السياسى" (Farsoun with Zacharia, 1977 P 208) كما أن المجتمعات الفلسطينية فى الشتات تركت فى الحقيقة خلال هذه الفترة دون أى رعاية نظرًا لأن معظم المؤسسات التى تمولها المنظمة، وطالما أشرفت على خدمة الفلسطينيين، دخلت فى حالة ارتباك أو لم تعد تعمل بالمرة.

وكان اندلاع الانتفاضة عام ١٩٨٧ ضد الاحتلال الإسرائيلى فى الضفة الغربية وقطاع غزة بمثابة إحياء لمنظمة التحرير الفلسطينية أعطاها أملاً جديدًا. فعلى عكس أوضاع المنظمة

جاءت الانتفاضة مذهلة بشجاعة وتكتيكات نشطائها الذكية وتغطية وسائل الإعلام العالمية لوقائعها يوميًا، مما كان له صدى في صورة تأييد دولي قوي. وقد غير هذا سريعًا من الرأي العام الغربي، بما فيه الأمريكي، تجاه الفلسطينيين. فيومًا وراء يوم تراجعت النظرة إليهم كإرهابيين لصالح النظر إليهم كشعب تحت الاحتلال ويناضل من أجل هدف واحد : التخلص من الاحتلال وإقامة دولة وطنية مستقلة. وبدأت تتشكل في وسائل الإعلام الغربي صورة الفلسطيني تحت الاحتلال كداود الصغير في مواجهة جوليات الإسرائيلي، وهي الحقيقة التي أزعجت الإسرائيليين ومؤيديهم في الغرب. كذلك فإن صلابة وصمود الفلسطينيين في انتفاضتهم قد فرضت نفسها على الرأيين العامين الغربي والعربي بقدر ما جذبت الاهتمام الحكومي. وعلى أية حال فإنه على الرغم من نشأة تعاطف مع الشعب الفلسطيني- ربما لأول مرة في التاريخ الفلسطيني الحديث- ظلت منظمة التحرير الفلسطينية مقاطعة من الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب، حتى أن "مارتن انديك" أحد أفراد اللوبي الموالي لإسرائيل، ومستشار كلينتون للأمن القومي مستقبلاً (في شئون الشرق الأوسط) وسفيره إلى إسرائيل نظّر في مقالة له لفكرة "السلام (ممكن) بدون منظمة التحرير الفلسطينية" (Foreign Policy, Summer 1990, PP.30-38).

وعلى الرغم من الأمل الجديد الذي بعثته الانتفاضة في نفوس الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير، فإن التعاطف ورأس المال السياسي اللذين ولدتهما دوليًا قد بددهما المنظمة في سياق واقعتين هامتين غيرتا مسار الشرق الأوسط لأجيال قادمة، وهما سقوط الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية. وقد تورط عرفات في تأييد غزو العراق للكويت. ولم يتسبب هذا فقط في إثارة حفيظة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي من الدول المؤيدة والممولة منذ وقت بعيد للمنظمة، وإنما أدى أيضًا إلى طرد مئات الألوف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت وغيرها من بلدان الخليج، مما دمر حيواتهم المستقرة ومصالحهم الاقتصادية. وبدلاً من استثمار الانتفاضة سياسيًا، ساعد عرفات على المزيد من نزع شرعية منظمة التحرير الفلسطينية - والقضية الفلسطينية بالتالي - بتأييده للرئيس العراقي صدام حسين.

وخرجت الولايات المتحدة منتصرة بعد الحرب المدمرة وغير المتكافئة التي خاضتها ضد العراق لتواجه بنقد دولي لمعاييرها المزدوجة في التعامل مع احتلالين مختلفين في المنطقة - الاحتلال العراقي للكويت والاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وأجزاء من لبنان وسوريا - فتحركت بعجلة لاستكمال فرض هيمنتها على المنطقة. ولم تكن تلك الانتقادات هي الباعث

الوحيد على هذا التحرك، وإنما بعل – وهذا هو الأهم – الفرصة التى لاحت جلية فى خضم حرب الخليج. فقد كان الحافز الإمبريالى الأمريكى هو العامل الأكبر وراء كل ذلك .(Farsoun,1992)

وجرت الجهود الأمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط وفق شروط مصالحها (وكذلك مصالح إسرائيل) من خلال الدعوة إلى إحياء ما تسمى "عملية السلام" (بدأتها إدارة بوش ولقيت اهتمامًا خاصًا من وزير الخارجية "جيمس بيكر") وطرح مقترحات ومبادرات ومشروعات اقتصادية تضم البلدان العربية والسلطة الفلسطينية مع وضع مركزى لإسرائيل. وقد وافق كل من إسرائيل (على مضض)، والدول العربية التى فى حالة حرب رسميًا مع إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينيه على الاشتراك فى مؤتمر مدريد للسلام خارج إطار الأمم المتحدة وتحت رعاية الولايات المتحدة وروسيا الضعيفة، ولم تكتف حكومة الليكود بالاشتراك على مضض (نتيجة للضغط الأمريكى) وإنما أصرت أيضًا على عدم اشتراك منظمة التحرير بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني. ورضخ عرفات لتهميشه وتهميش المنظمة باشتراك وفد من الأراضى المحتلة (يتم اختيار أعضائه بواسطة الولايات المتحدة أساسًا) ليمثل الشعب الفلسطينى، وليست منظمة التحرير، ويتفاوض مع إسرائيل كجزء من الوفد الأردنى وليس بشكل مستقل. واستمرت هذه الظاهرة التفاوضية رسميًا لمدة عامين تقريبًا (١٢ جولة تفاوض) ولم تنته إلا عام ١٩٩٣ حينما وافق ياسر عرفات المحبط على اتفاق جرى التفاوض عليه سرًا مع إسرائيل فى أوسلو من خلال وساطة الحكومة النرويجية. وكان هذا مفاجأة لكل من وفد المفاوضين الفلسطينيين فى واشنطون، والدول العربية، بل وحتى الولايات المتحدة، فجميعهم لم يكن لديه أى علم بقناة التفاوض الخلفية هذه بين الفلسطينيين وإسرائيل، بل ولا حتى بمحتوى اتفاقيتى أوسلو.

ورغم دهشة الولايات المتحدة وعدم سعادتها أول الأمر بهذا التحول المستقل فى الأحداث، إلا أنها سرعان ما وقفت وراء اتفاقيات أوسلو إلى حد قيامها بتنظيم الاحتفال الرسمى بالتوقيع عليها في ساحة البيت الأبيض، وبحضور عرفات ذلك الزعيم الإرهابى الذى لم تنقطع اللعنات الموجهة إليه فى الماضى، بوصفه هذه المرة رجل الدولة الفلسطينى المعاد اكتشافه مؤخرًا. ويتجلى التحول المصاحب فى مواقف الدول العربية فى الممارسات السعودية؛ فهى لم تحضر فحسب كمراقب فى مؤتمر مدريد، وإنما شهدت أيضًا توقيع اتفاق أوسلو فى ساحة البيت الأبيض. فضلاً عن هذا دفعت لروسيا المفلسة فاتورة محادثات السلام

التى عقدت فى موسكو.

وحسنما ورثت إدارة كلينتون "عملية السلام" من إدارة بوش فقد استمرت فى نفس الطريق ولن مع إسداء دعم أكبر لإسرائيل. ورغم أن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطينى فى فلسطين التاريخية قد حصلا على الاعتراف الدولى بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وكشريك شرعى فى عملية السلام، فقد سمحت إدارة كلينتون لإسرائيل بوضع الأجندة والجدول الزمنى وشروط عملية السلام (Aruri,1995 PP 191-217).

ونظرًا لأن اتفاقيات أوسلو جاءت على هوى وصالح أمريكا وإسرائيل، فقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور تعبئة الموارد اللازمة لمشروع سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية، وكذا الممول الرئيسى لنفقات الانسحاب الإسرائيلى. بل إنها زودت إسرائيل أيضًا على سبيل "الحلوان" بتكنولوجيا عسكرية راقية ومعونة اقتصادية سنوية. ودعمت الولايات المتحدة إسرائيل بقوة فى كل جولات التفاوض اللاحقة وعملية تطبيق اتفاقيات أوسلو (٢) والخليل وطابا بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، حتى بالنسبة لمفاوضات "واى ريفر" التى بدت للمراقب من الخارج كمفاوضات ضغط خلالها الرئيس بيل كلينتون على رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو للتوصل إلى نوع من الاتفاق، كانت أساسًا إعادة للتفاوض حول ما تم التوقيع عليه بالفعل قبل ذلك. إن أسلوب وتكتيكات المسئولين فى إدارة كلينتون فى الوساطة والتقريب بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في المفاوضات – خاصة مفاوضات "الوضع النهائى"– كانت من نوع "الحياد المدروس... رفع الأيدى، وعدم القيام باختراقات، وعدم اتخاذ موقف مطلقًا، وتلك فى جوهرها سياسة تحقق صالح إسرائيل تمامًا" (Christison,2000:p6) حيث تعطيها وضع الأفضلية على الفلسطينيين الذين يتفاوضون من موقع ضعيف. ومن الملاحظ أن العقل الأمريكى الرسمى مازال كما هو ولم يتغير فيما يتعلق برؤيته للصراع العربى – الإسرائيلى والقضية الفلسطينية، ومازال سادرًا في تبرير مواصلة الدعم الأمريكى القوى لإسرائيل. "ففى الشهر الماضى فقط ألقى صمويل برجر مستشار الأمن القومى خطابًا رئيسيًا تحدث فيه عن "جيران إسرائيل الذين يهددون وجودها" وعن "عدم مشروعية العداء العربي لإسرائيل"(Christison,2000 P 5).

نستطيع أن نقول باطمئنان إن اتفاقيات أوسلو وما لحقها من اتفاقيات ومعاهدات سلام وبروتوكولات اقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل برعاية وتمويل الولايات المتحدة قد غيرت بالفعل أوضاع المنطقة لبضعة أجيال قادمة. لقد مهد الطريق إلى أوسلو : معاهدة

السلام المصرية- الإسرائيلية، انهيار الاتحاد السوفيتي، انتصار أمريكا على العراق، ضعف واطراد تمزق الإجماع العربي حول السياسة الخارجية، وتهميش وأخطاء منظمة التحرير الفلسطينية (Farsoun with Zacharia,1997,PP 253-296) صفوة القول أن التغير الخطير والمناوئ في الوضع الاستراتيجي، سياسيًا واقتصاديًا، في المنطقة العربية والشرق الأوسط في أوائل التسعينيات قد أدى إلى هذا المنعطف غير المنصور قبلاً بالنسبة لأماني ومصائر العرب والفلسطينيين.

ولعل الأمر الأكثر مغزى بالنسبة للشعب الفلسطيني أن قبول إسرائيل والغرب بتمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني قد تم على حساب حقوقه الأصيلة. إذ إن عرفات ومنظمة التحرير قدما تنازلات كثيرة، مثل تأجيل التفاوض حول الحقوق الرئيسية (حق العودة - التعويضات - الحدود - القدس .. الخ) والقبول بالتعاون مع إسرائيل في قمع كل قوى المعارضة كثمن لعودة غزة وإقامة سلطة للحكم الذاتي الفلسطيني هناك وفي مدن الضفة الغربية. ومنذ توقيع اتفاقيات أوسلو ١٩٩٣ لم تلتزم إسرائيل بها مطلقاً. وقد وجدت السلطة الفلسطينية نفسها في متاهة ومستنقع من التفاوض حول المفاوضات وإعادة التفاوض حول الاتفاقات السابقة. لقد تم تمزيق الضفة الغربية وقطاع غزة بالمستوطنات الإسرائيلية، ومن ثم تحولا إلي كانتونات معزولة وغير متصلة فيما بينها، وتتمتع فيها السلطة الفلسطينية بالحكم الذاتي المحدود.

ونشأت السلطة الفلسطينية كسنادة لإسرائيل، كنظام فاسد وتسلطي لا يمارس الحكم خارج المدن الفلسطينية المختنقة سكانها. لا ننكر أنه بإقامة الكانتونات الفلسطينية - على جزء فقط من الأراضي المحتلة - قد حصلت السلطة الفلسطينية على الاعتراف الدولي، ولكن هذا جاء على حساب فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني.

خاتمة :

إن فلسطين تعتبر من البؤر المركزية للسياق الدولي في العصر الحديث، بالضبط مثلما كانت في العصرين القديم والوسيط. فالهجوم الأوروبي- الأمريكي الحديث على فلسطين لم يستهدف فقط البلد في حد ذاتها، وإنما استهدف - أساسًا - المنطقة كلها من خلال فلسطين. وبعد أن تبنى العالم العربي فلسطين كقضية ورمز لمناهضة الاستعمار والإمبريالية فقد احتشد لمقاومة السيطرة الأجنبية أو التدخل في المنطقة. وقد استغرق هذا النضال الكبير والمتصل ما يقرب من القرن منذ الحرب العالمية الأولى. وقد زاد الصراع حدة بالطبع بعد الحرب العالمية

الثانيـة الـتى جاءت حصيلتها مختلطة كما أوضحنا آنفًا، ولكنه انتهى بالفعل تقريبًا حينما أقدم قـادة النضال الفلسطينى والمدافعون عنه، على التنازل عن حقوق شعبهم فى اتفاقية غير عادلة مع الدولة ذاتها- إسرائيل - التى انتهكت هذه الحقوق.

فخلاصـة الأمـر عمليًا أن "عمليـة السـلام" الفلسطينية- الإسرائيلية قد أعادت "تعبئة" الاحـتلال الإسـرائيلى للضـفة الغربية وقطاع غزة (Arun, 1995 PP 217-232)، ولكن هذه المرة برضوخ وتعاون السلطة الفلسطينية الشرعية (في عيون العالم الغربى وإسرائيل).

ومـع "إعـادة التعبـئة" تلك وتعاون السلطة الفلسطينية مع الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسـطينية، تجـرى أيضًـا عملـية إعـادة اسـتعمار العالم العربى بواسطة الولايات المتحدة وبرضـوخ وتعاون الحكام العرب. فالعالم العربى من الناحية الاقتصادية ضعيف ومثقل بالدين، ومـن الناحـية السياسـية تابع- بل وحتى خاضع - للقوى الأجنبية، والولايات المتحدة بالذات. والمعضـلة الراهـنة الـتى تواجهها الدول العربية التابعة والمهددة هى مدى "مصداقية الالتزام الأمـريكى تجاهها، خاصة إذا أخذ فى الاعتبار مصير شاه إيران، ومن ثم فهى تريد تطمينات متواصلة" (Gause,1994:P 121).

ولهـذا فـإن هذه النظم العربية والسلطة الفلسطينية حريصة على الالتزام المستمر بمواقف الحكومـة الأمريكـية علـى أمـل الاحـتفاظ بالتأييد الأمريكى وتعزيزه. ولعل مظاهر الحماس الشـديد مـن جانـب النظم العربية والسلطة الفلسطينية للعمل لصالح الولايات المتحدة، هو ما يقـف وراء اتهـام بعـض المراقبيـن بأن العرب "يركعون" أمام أمريكا والقوة الأمريكية. ومن ضـمن ذلـك القبول- إن لم يكن احتضان وتمجيد - السياسة الأمريكية المناوئة وغير المتعاطفة مـع قضـية فلسـطين، وخاصة فيما يتعلق "بالوضع النهائى". وعلى الرغم من اتساع الحركات الإسـلامية السياسـية المعادية لأمريكا (وللغرب بشكل عام) فى المنطقة، فإن "أى رواسب تردد وسـط الحكـام (في الخليج العربى) إزاء التطابق الكامل مع الولايات المتحدة - بسبب ولاءاتهم العربـية الأوسـع أو بسبب الروابط الأمريكية الإسرائيلية- فإن هذا كله نحى جانبًا أثناء حرب الخلـيج" (Gause,1994 P 140) وينطـبق الشـئ نفسـه علـى نظم عربية أخرى - غير نفطية- أصـبحت تابعـة للأمريكان. ومن ثم فقد كان "السلام الأمريكى" يفرد جناحيه فوق العالم العربى وهو يدخل القرن الحادى والعشرين. ورغم هذا كله فلم يكتمل الأمر بعد.

فمـا زال هـناك إخضاع سوريا وتصفية أو القمع التام لنظامى العراق وليبيا، وربما أيضًا الشـئ ذاتـه ينـتظر - وهذا هو الأهم - الرأى العام العربي. فمع تكتيك "رفع الأيدى" أو عدم

الـــتدخل الأمريكى فى المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فإن الولايات المتحدة سوف تحتفظ بأيديهـــا مـــرفوعة إلى حد كبير عن شرق المتوسط - فيما عدا مصر - حيث تترك هذه المنطقة تحـــت الســـيطرة الإســـرائيلية. بـــيد أن الاهتمام سيظل منصبًا بالأساس على النفط ودول شبه الجزيـــرة العربـــية المنـــتجة لـــه، وإلى جانب ذلك سيظل اهتمام الولايات المتحدة بمصر حيث تعـــترف بمركزيـــتها ودورهـــا المحـــورى وقدرتها السياسية فى العالم العربي. أى أن "السلام الأمـــريكى" سيتضـــمن" سلامًا إسرائيليًا" على جزء من الإقليم العربى. إنها عملية هيمنة مشتركة تتبدى مظاهرها الآن بالفعل، ولكنها لم تتم فصولاً بعد.

إن الـــبرنامج الحـــالى للسياســـة فى العالم العربى والشرق الأوسط قد بدأت فى التجلى منذ توقـــيع اتفاقـــيات أوســـلو. وأصبحت الأجندة السياسية أو الإستراتيجية هى "السلام" مع إسرائيل وأمـــريكا. ولكـــن الســـؤال سيظل بالنسبة لسوريا بشكل خاص هو "أى نوع من السلام؟". سلام يبـــنى علـــى شروط السيطرة الإسرائيلية أم سلام عادل تستعيد بمقتضاه سوريا (وكذلك الشعب الفلســـطينى) حقوقهمـــا؟ ولهـــذا السبب فإن "مسارى السلام" السورى - الإسرائيلى واللبنانى - الإســـرائيلى مـــازالا راكديـــن والقضايا الرئيسية غير محلولة. وفى الوقت ذاته تضغط الولايات المـــتحدة وإســـرائيل باتجاه تطبيع العلاقات بين إسرائيل ومعظم البلدان العربية الأخرى، انطلاقًا مـــن أن التطبـــيع هو العملية المحورية التى سوف تسمح لإسرائيل بترجمة هيمنتها السياسية - العســـكرية علـــى جـــيرانها العرب وعرب آخرين إلى مكاسب اقتصادية وقوة إمبريالية حقيقة. وبـــدون التطبـــيع مـــع فلســـطين الممزقة والمحولة إلى كانتونات، ومع البلدان العربية الأخرى، ســـوف تـــبقى إســـرائيل "كأســـد فى القفص" تظل قوته على البطش قوية، ولكن فقط من خلال أســـاليب غـــير مباشرة للاختراق والسيطرة على أجزاء كبيرة من العالم العربى. فبدون التطبيع لا تمـــتلك إســـرائيل ســـوى التهديد بالقوة كسلاح لردع كل من الأصدقاء والخصوم العرب على السواء.

يعتـــبر التطبـــيع والانفـــتاح الاقتصـــادى للـــدول العربية على إسرائيل مطلبًا بالغ الحيوية لمســـتقبل إسرائيل، على الأقل لجيلين قادمين. وتعد هذه العملية حبل النجاة لمستقبل اسرائيل فى عـــالم يكتســـب بشكل متزايد طابع الاقتصاد والتحول الاقتصادى، بدلاً من المواجهات السياسية - العســـكرية. وفـــى حقـــيقة الأمر تملك إسرائيل اقتصاداً قويًا ومعافى بشكل عام، إلا أنها رغم امـــتلاكها لمـــيزات معيـــنة فـــى سوق التكنولوجيا الراقية والسلاح فإن قدراتها أدنى بكثير من الاقتصـــادات الأوربـــية- الأمريكـــية الأقوى والأكثر تنوعًا، بل حتى بالنسبة لاقتصادات شرق

آسيا ورغم المشكلات الحالية التى تعانى منها الأخيرة. ومن ثم تظل "السوق الطبيعية" لإسرائيل هى العالم العربى وإقليم الشرق الأوسط الأوسع. وتدرك إسرائيل هذا جيدًا كما يتضح من كتابات قادتها (Peres 1995) ومن جهودها التى لا تهدأ لتطبيع العلاقات وإقامة أنشطة اقتصادية مشتركة مع بلدان عربية بعيدة عن حدودها، مثل الكويت وعمان والمغرب وموريتانيا.

والشئ نفسه تحرص عليه أمريكا حيث تركز فى تأييدها لحملة التطبيع الإسرائيلية على طرح خطط اقتصادية تستهدف "شرق أوسطة" العالم العربي من أجل إدماج إسرائيل فى سوق "شرق أوسطية" مشتركة ومشروعات تعاونية أو مشتركة وشبكة خدمات اقتصادية منسقة، فى مواجهة مشروعات التكامل العربى سواء على المستوى الإقليمى أم الإقليمى الفرعى. وفى كل هذا نعتبر المساعدة المالية والخطط الاقتصادية والدعم الدولى للسلطة الفلسطينية أمرًا ضروريًا لنجاح مشروع أمريكا "الشرق أوسطى" ومسعى إسرائيل وراء التطبيع.

فمن المخطط لفلسطين متعاونة ومقسمة إلي كانتونات – فى خطط ومنظورات الولايات المتحدة وإسرائيل – أن تصبح جسر إسرائيل الأمثل للعبور إلى العالم العربى. وبإيجاز نكرر التأكيد على أن تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل يمثل بالنسبة للأخيرة حبل النجاة الذى سوف يساعدها على التحول عن طابع اقتصاد الحرب الذى طبع اقتصادها منذ تأسيس الدولة.

وهكذا فإن نضال العرب من أجل قدر من الاستقلال وصياغة مستقبلهم بأنفسهم، وضد الخضوع للقوى الأجنبية، ينطوى أساسًا على مناهضة التطبيع مع إسرائيل والمشروعات التى تباركها أمريكا من أجل "شرق أوسط جديد" يحل محل "العالم العربى". ومناهضة التطبيع لا ينبغى أن ينظر إليها كموقف أو نشاط يتحتم على المسئولين العرب والرأى العام العربى القيام به دعمًا للقضية الفلسطينية. بل هى علي العكس من ذلك تمامًا، فمناهضة التطبيع مشروع ضروري يتوافق ومصلحة كل بلد عربى يرفض مواطنوه أن تخضعهم أو تستغلهم القوة الإسرائيلية. ولما كانت الدول العربية الضعيفة والمدينة والمهددة أمنيًا ليست فى وضع يساعدها على مقاومة الضغوط الأمريكية أو الإسرائيلية للدخول فى التطبيع، فإن مقاومة هذه العملية قد بدأت من جانب الحركية الشعبية العربية : من خلال منظمات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، والضغط على الحكومات.

ونشأت تلقائيًا بالفعل ثقافة سياسية معارضة للتطبيع مع إسرائيل، وذلك فى بلدان عربية عديدة مثل : مصر والأردن وغيرهما، وكذلك فى المجتمعات الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى الشتات. وإن هذه الثقافة والروح السياسية الجديدتين يجب أن تتحولا إلى مشروع عربي عام، ليس فقط لأن هذا سوف يساعد فى مقاومة الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية على المنطقة، ولكن لأنه أيضًا سوف يعطى الشعوب العربية مشروعًا للتعبئة حوله. خاصة وأن هذا يلمس مباشرة قضايا "الخبز والزبد" والتوظيف والأمن الاقتصادى لرجل الشارع العربى المعتاد.

كما أن مشروع مناهضة التطبيع سوف يساعد فى فضح إفلاس القيادة الفلسطينية وتنازلاتها غير المبدئية لإسرائيل، كما يبرز حقيقة جماعية المصير العربى. إن وقوف الدول والشعوب العربية معًا قد يكون قادرًا على مقاومة السيطرة والإخضاع الجديدين، أما المضى فرادى فلا معنى له إلا الاستسلام.

وبينما تطرد عملية الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية على العالم العربى، وبدرجة كبيرة فى الأبنية السياسية- الدبلوماسية – العسكرية وتأتى الجوانب الاقتصادية في المقام الثانى، فإن الدول الأوربية وبعض القوى الصناعية – الاقتصادية الأخرى تحاول كسب موضع قدم – إن لم يكن النفوذ – فى العالم العربي. وقد تتأثر هذه الخصومة المحتملة ليس فقط بحوادث سياسية فى المنطقة أو العالم، وإنما سوف تتأثر أيضًا بالطريقة التى ستنتهجها العولمة لاختراق وإعادة هيكلة والاشتراك فى الأنشطة الاقتصادية المحلية لدول المنطقة، بما فيها فلسطين. إن إمكانية قيام هذه الخصومة بين دول كبرى سوف يمنح الدول والشعوب العربية فرصة الاستفادة من التناقضات المحتملة على المستوى الدولى. ولكنه كما كان الحال فى فترة ما بعد الحرب العالمية وعلى أيدى جمال عبد الناصر، فإن هذا الجهد يجب أن يتأتى من قيادة عربية مستنيرة ورئيسية. ولما كان هذا غير منظور فى الأفق القريب فإن المشاعر الشعبية العربية المعادية للإمبريالية (بما فيها الثقافة الإمبريالية) والتى مازالت موجودة وسط الشعوب العربية على الرغم من انقساماتها، هي منطلقات ينبغى تشجيعها والارتقاء بها وتمكينها من تطوير قنوات ضغط على النظم المحلية.

وإذا تم إخماد هذه الجهود، فإن نضالات الشعوب العربية من أجل الديمقراطية وحرية الحركة والاجتماع سوف تقوم بحاجة إلى تدعيم أكثر من أى وقت مضى.

Selected References

Al-Qasimi, S M , *The Myth of Arab Piracy in the Gulf* (London Routledge, 1986)

Amin, S , *Re-Reading the Postwar Period An intellectual Itinerary* (New York Monthly Review Press, 1994)

Anderson, B , *Imagined Communities. Reflections on the Origin an Spread of Nationalism* (London Verso 1983)

Aruri, N , *The Obstruction of Peace The U S , Israel and the Palestinians* (Monroe, ME Common Courage Press, 1995)

Ashrawi, H , *This Side of Peace A Personal Account* (New York Simon & Schuster, 1995)

Ball G , The Coming Crisis in Israeli-American Relation," *Foreign Affairs*, 58, No 2 (Winter 1979-80)

Ball, G , Ball,G W and D B Ball, Passionate Attachment America's Involvement with Israel 1947 to the Present (New York W. W Norton, 1992).

Batatu, H , *The Egyptian, Syrian and Iraqi Revolutions* (Washington, DC· Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1984)

Bromley, S , *American Hegemony and World Oil* (University Park, Pennsylvania State Univer99sity Press, 1991)

Brown, L C , *International Politics and the Middle East. Old Rules, Dangerous Game* (Princeton Princeton University Press, 1984)

Christison, K *Perceptions of Palestine* (Berkeley University of California Press, 1999)

Christison, K , "Perceptions of Palestine and their Influence on U S Policy," in *Special Report*, (Washington The Center for Policy Analysis on Palestine, 2000)

Cockburn, A and L Cockburn, *Dangerous Liaison The Inside Story of the U S.-Israel Covert Relationship* (New York HarperCollins, 1991)

Dawn, C E , *From Ottomanism to Arabism Essays on the Origins of Arab Nationalism* (Urbana, Il University of Illinois Press, 1973)

Doran, C F , "The Globalist-Regionalist Debate," in P Schraeder, ed , *Intervention into the 1990s: U.S Policy in the Third World* (Boulder, CO Lynne Rienner, 1992)

Farsoun, S , "Palestine and America's Imperial Imperative," *Middle East International*, August 7, 1992, 16-17

Farsoun, S , "Oil, State and Social Structure in the Middle East," *Arab Studies Quarterly*, Vol 10, No 2 (Spring 1988), 155-175

Farsoun, S with C. Zacharia, *Palestine and the Palestinians* (Boulder CO Westview Press, 1997)

Finkelstein, N , *The Rise and Fall of Palestine* (Minneapolis University of Minnesota Press, 1996)

Gause, F G III. *Oil Monarchies Domestic and Security Challenges in the Arab Gulf States* (N Y Council on Foreign Relations, 1994)

Hudson, M. C , *Arab Politics The Search for Legitimacy* (New Haven, CT Yale University Press, 1977)

Hudson, M C , *Middle East Dilemma The Politics and Economics of Arab Integration* (New York. Columbia University Press, 1999)

Indyk, M , "Peace Without the PLO," *Foreign Policy*, Summer 1990, 30-38

Ismail, T , *International relations of the Contemporary Middle East* (Syracuse· Syracuse University Press, 1986)

Issawi, C., ed , *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago University of Chicago Press, 1966).

Kazim, A , *Historic Oman to the United Arab Emirates, From 600 A D to 1995*, Ph D Dissertation, American University, Washington, DC, 1996

Kerr, M , *America's Middle East Policy Kissinger, Carter and the Future*, IPS Papers, No 14, (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980)

Kerr, M , *The Arab Cold War. A Study of Ideology in Politics* (Oxford Oxford University Press, 1965).

Khoury, P. S , *Syria and the French Mandate The Politics of Arab Nationalism*, 1920-1945 (Princeton: Princeton University Press, 1987)

Peres, S. Picard, E , "Arab Military in Politics From the Revolutionary Plot to the Authoritarian State," in A. Dawisha and I. W Zartman, eds , *Beyond Coercion· The Durability of the Arab State* (London· Croom Helm, 1988)

Owen, R., *The Middle East in the World Economy* (London· Methuen, 1981)

Owen, R., *State, Power & Politics in the Making of the Modern Middle East* (London Routledge, 1992).

Richards, A. and J Waterbury, *A Political Economy of the Middle East* (Boulder, CO Westview Press, 1990).

Rubenberg, C., *Israel and the American National Interest* (Urbana: University of Illinois Press, 1986).

Said, E W., *Peace and Its Discontent: Essays on Palestine in the Middle East Peace Process* (New York: Vintage Books, 1996)

Sharabi, H., *Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century* (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1962).

Sharabi, H., *Neo-Patriarchy* (Oxford Oxford University Press, 1988)

٢- فلسطين فى السياق الدولى:
القدرة الذاتية كمدخل نحو علاقة جديدة
بين قضية فلسطين والنظام الدولى

د. عبد العليم محمد

يدخـل العـرب القرن الحادي والعشرين، وقد داهمتهم موجة التغيرات العاصفة، التى أعلنـت بدايـتها فى نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات، ولا تزال حتى الآن قوية ومؤثـرة، ورغـم أن هـذه التغـيرات قـد اتخـذت طابعًا عالميًا، أى أنها امتدت لتطال حضـارات وثقافات وشعوباً وأقاليم مختلفة، فى أرجاء المعمورة، إلا أن نصيب العرب من حصـاد هذه التغيرات كان كبيرًا وقويًا، بل والأكثر من ذلك أن العالم العربي، بدا على نحو خـاص فـى حـرب الخلـيج ضد العراق كما لو كان حقل تجريب ومعمل لولادة وخروج بعض هذه التغيرات إلى حيز النور والوجود.

لـم يمـتلك المـثقفون العرب أو النخب العربية الرسمية أو غير الرسمية رؤية واحدة لطبـيعة هـذه التغـيرات وآثارها، ولا استراتيجية واحدة لكيفية التعامل معها، وتحقيق ذات الأهـداف الوطنـية والقومية فى هذا السياق الدولى الجديد، إذ بينما رأى البعض فى التغير العـالمى الراهـن فرصـة للاندماج واللحاق بالنظام الدولى فى هيئته الجديدة لتحقيق بعض أهدافـنا، علـى الأقـل تلك المتمثلة فى الحد الأدنى، والتنازل عن الأهداف الطموحة على قـاعدة اخـتلال موازين القوى لغير صالحنا، يرى البعض منا أن طبيعة التغير الراهن غير مؤاتية لنا، وقد تذهب بأهدافنا، المتواضعة منها والطموحة.

رأى الـبعض فـى هـذه التغيرات نهاية كل شئ تقريبًا، الوطنية والقومية والاشتراكية والسـيادة والهوية والحروب، فى حين رأى البعض الآخر أن طبيعة هذه التغيرات تدفع بنا نحـو صـحوة جديـدة قومـية أو إسـلامية أو كليهما، ونحو معايير جديدة للبعث الوطنى والقومى.

وهـذا المشـهد العـربى المتمثل فى الانقسام بين المثقفين والنخبة، حول طبيعة وكيفية الـتعامل مـع التغـير العالمي الراهن، ربما لا يقتصر على العالم العربى، بل تشهده أقاليم أخـرى غير غربية، ذلك أن حصاد وآثار هذا التغير لا تصب فى اتجاه واحد أحد حتمى لا مفـر مـنه، بـل يـتخذ تأثـيرها مسالك شتى واتجاهات مختلفة، أعنى بذلك أن هذا التغير بطبيعـته يدفـع فـى اتجـاه العالمية والكوكبية، عبر تأثير وسائل الإعلام والاتصال والبث

المباشر والشركات العملاقة متعدية الجنسية أو متعددة الجنسية، كما أنه يدفع فى الوقت ذاته، في اتجاه نحت الخصوصيات الإقليمية والقومية والثقافية والحضارية.

والأهم من ذلك فى تقديرى أن العرب قد دخلوا القرن الحادى والعشرين بميراث القرن العشرين وتركته الثقيلة، خاصة ما تعلق منها بقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلى، وحينئذ يبدو كل حديث عن دخول القرن الحادى والعشرين، سواء تمثل فى مقالات صحفية أو تصريحات رسمية نوعًا من تعزية الذات ومواساتها وطمأنتها، وأيضًا نوعاً من الخطاب الإيديولوجى الذى يخفى مرارة الواقع والوقائع.

دخل العرب القرن الحادى والعشرين، ولدى الغالبية منهم إحساس بأن الظلم التاريخى الذى عانوه وخاصة ما تعلق بقضية فلسطين، لن يشهد نهاية مبهجة، بل على العكس يُطالبون بالتصالح معه والاعتراف به أو على الأقل نسيان جذوره والحقوق المترتبة على ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فإن العرب قد نظروا للتغير فى النظام الدولى بحذر وريبة، ذلك أن هذا التغير قد دعم مواقع أعدائهم وخصومهم، وتحديدًا إسرائيل، وأضعف أحد مراكز القوة العربية – العراق – وفرض على العديد من بلدان العالم العربي القيود فى مجال التسلح والتكنولوجيا، في الوقت الذى تمكنت اسرائيل من تطوير قدراتها الهجومية والنووية والفضائية، وبدا المشهد العالمى آنذاك وفى القلب منه اسرائيل، وكما لو كانت المستفيد الأول من حصاد وآثار هذا التغير.

والحال أن العقل العربى والذاكرة العربية لم يكونا بحاجة لمجهود كبير، لاستدعاء مجرى التغير فى النظام الدولى وآثاره على العرب وقضاياهم، والقيام بربط ومقارنة التغير الراهن ومجراه، بتلك التغيرات التى حدثت منذ ما يفوق نصف القرن. ففى مجرى الحرب العالمية الأولى وقبل أن تضع الحرب أوزارها حصلت الحركة الصهيونية على وعد بلفور عام ١٩١٧ بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين، وكانت آنذاك تحت الانتداب البريطانى، وما إن خرج العالم الحر منتصرًا من الحرب العالمية الثانية حتى تكرس واقع استيطانى يهودى فى فلسطين، وتلاه فى عام ١٩٤٨ إعلان قيام دولة اسرائيل، وبدء مأساة الشعب الفلسطينى.

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن للعالم العربى حساسية خاصة إزاء التغير فى السياق الدولى وإزاء النظام الدولى ذاته القديم منه والجديد، ذلك أن قضية فلسطين ولدت منذ البدء كقضية دولية ولم تقتصر منذ البداية علي أطرافها المباشرين، أى اليهود والفلسطينيين، بل دخلت فيها أطراف وقوى دولية عديدة، لأسباب مختلفة من بينها أن

المسألة اليهودية كانت بطبيعتها وتاريخها وجغرافيتها دولية "غربية"، وأن القوي الغربية في النظام الدولى تبنت مطلب الحركة الصهيونية لأسباب استراتيجية وسياسية وحضارية لا نتسع المقام لتحديدها.

ومن ثم لعب النظام الدولى دورًا أساسيًا وهامًا في تحديد مجريات الأمور والصراع في المنطقة عبر أدوات الدبلوماسية المختلفة ومن خلال الهيئات التى تمثل عصب النظام الدولي وهيكله، عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة؛ حيث فوضت الأولى المملكة المتحدة البريطانية بموجب صك الانتداب المبرم، أن تعمل بوصفها الدولة المنتدبة على فلسطين على إقامة وطن قومي لليهود، كما أصدرت هيئة الأمم المتحدة "الجمعية العامة" قرار التقسيم في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، أى تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وتحديد وضعية دولية لمدينة القدس، كما قبلت لاحقًا عضوية إسرائيل بها.

تطور الصراع العربى الإسرائيلي بسبب الطبيعة العنصرية التوسعية العدوانية للظاهره الاسرائيلية، ليكتشف العرب أنهم إزاء صراع مركب وممتد يضم أطرافه المحليين المباشرين: اليهود والحركة الصهيونية والفلسطينيين وأطرافاً إقليمية، الدول العربية مصر والعراق وسوريا والأردن ولبنان، والقوى الدولية المؤثرة فى النظام الدولى بصورته القديمة وصورته الحالية.

بيد أن الاكتفاء بتقرير الظلم التاريخى الذي لحق بالعرب وبقضية الشعب الفلسطينى عبر، ومن خلال، النظام الدولى والسياق الدولى بمتغيراته وتوابته لا يفعل إلا أن يحول بيننا وبين الفهم العميق لمجريات الوقائع والحادثات، لأنه يفتح أمامنا نافذة لتزيح عن كواهلنا القدر الكبير من المسؤولية الذى نتحمله النظم والسياسات والنخب التى سيطرت على مقاليدها ورسم معالمها، لأنه يجنبنا مشقة نقد هذه السياسات وحصادها فى الواقع ونتائجها في الممارسة.

ذلك أنه في الفترة من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ تميز المشهد العربى بغياب فلسطين، وكان على العالم الخارجي أن يتعامل مع أطراف عربية مختلفة المصالح والارتباطات والمواقف، إزاء القضية الفلسطينية ذاتها، بل يمكن القول إن العالم العربى لم يكن يعرف على وجه التحديد ماذا يريد من العالم الخارجى سوى الكف عن تقديم العون والدعم العسكرى لإسرائيل.

وبعد عام ١٩٦٧ اختزلت الأهداف العربية فى إزالة آثار العدوان، وهو هدف لا يحل قضية فلسطين ولا يتطرق إلى صلب وجوهر الصراع العربى الاسرائيلى.

وعندما فرضت المقاومة الفلسطينية نفسها على الساحة العربية تركز الاهتمام حول

القضــية الفلســطينية، وكان على المجتمع الدولى أن يتعامل مع جذور الصراع، وأن يأخذ فــى الاعتــبار موقــف الشعب الفلسطينى، وهكذا دخلت موضوعات تتصل بتمثيل الشعب الفلسطينى وحكومته فى قلب دائرة الاهتمام الدولى على مستوى الدول والمنظمات.

ومــع ذلــك فــإن غياب فلسطين فى البداية وعودتها، واختزال أهداف النضال العربى علــى الــنحو الذى أسلفنا بعد ١٩٦٧، ليسا كافيين لتفسير نصيب العرب من مسؤولية ما لحــق بهــم وبقضــية فلســطين، إذ ثمــة ما هو أعمق، ما يتصل بالرؤى والاستراتيجيات والمدركــات لطبــيعة التحدى الإسرائيلى الصهيونى، حيث إنه لا يخفى أن هذا التحدى لم يخلــق علــي الصــعيد العــربى اســتجابة بمستواه، وظلت مصادر قوة اسرائيل ومصادر اســتمرارية هــذه القوة، كما كانت سرا مستغلقا لا يمكن كشفه، وكان غياب الإرادة الفعلية المــنظمة وجديــة الــرد على هذا التحدى، أحد معالم الاستراتيجية العربية والسياسات التى تطبقها.

تســتمد اســرائيل قوتهــا من مصدرين: الأول أوروبي أمريكى يضمن تفوق اسرائيل الاســتراتيجي والتقــنى والعلمى؛ أما الثانى فيتعلق بالمسألة اليهودية، والتى تمثل لإسرائيل مصــدر الشــرعية والحمايــة والــرعاية والمســاندة والــتعاطف والجباية المالية والتنظيم الــيهودي العــالمى الذي يتكفل بتحقيق هذه الأهداف مجتمعة، ويضاف إلى ذلك الديناميكية الخاصة التى طورتها إسرائيل.

ولا نعــنى بذلــك أن مصــادر قوة إسرائيل كانت بعيدة عن الخطاب العربى السائد بل كانــت مدرجــة ضمن بنود هذا الخطاب الدعائية، ولكن من قبيل إبراء الذمة وليس بغرض أن تــتحول إلــى عناصر استراتيجية وسياسات جادة تتمكن من الرد على هذا التحدى، كما أنهــا لــم تــتحول فــى الواقــع إلى خطة عمل لخلق مصادر قوة للعرب فى مواجهة القوة الإســرائيلية، بــل في بعض الأحيان أصبحت مبررًا للتفوق الاسرائيلى النوعى والعجز عن تحقيق معادلة جديدة فى الموقف الإقليمى والدولى.

لقــد أفضــى قــيام إســرائيل فى فلسطين إلى وضع العالم العربى فى محور الاهتمام الدولــى، وأصــبح العرب جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجية الغربية منذ أن أصبحت اسرائيل إحــدى دول المــنطقة، غير أن هذا الاهتمام الدولى قد تمخض عن ضغوط خارجية تمارس علــى إرادة الــدول العربــية، وتدخلات غربية تسهم فى تحديد مضمون السياسات العربية إزاء اســرائيل، حيــث جســدت إســرائيل رمزًا لاستمرار الاستعمار الاوروبى والاحتلال، وهو ما جعل الصدام مع اسرائيل صداما مع الدول الغربية التى تضمن سيادتها وتفوقها.

وإذا كــان الــنظام الدولــى قد كشف بوضوح خلال ما يفوق نصف القرن عن انحياز

القــوى المؤثــرة فــيه لصــالح إســرائيل والصهيونية، على حساب قضية فلسطين والظلم الـــتاريخى الـــذى لحــق بشـــعبها، فإن نصيب هذه القضية من الناحية القانونية كان كبيرًا، ونعـــنى بذلك مجموعة القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمـــن ومخـــتلف المـــنظمات والهيـــئات الدولية، وقبل ذلك كانت عصبة الأمم قد ضمنت ميـــثاقها بـــنودا تخـــص فلسطين، فى المادة ٢٢ من الميثاق لعام ١٩١٩، حيث وضع ميثاق العصـــبة فلسطين ضمن فئة الانتداب " أ "، والتى هى أرقى فئات الانتداب، واعتبر الميثاق أن الشـــعب الفلســـطينى، هـــو الـــذى حلف الدولة العثمانية فى السيادة على إقليم فلسطين، ووضـــع لممارســـة هذه السيادة شرط قيام الدولة القائمة بالانتداب، بتقديم المشورة والنصح فى هذا المجال، وهو شرط لم يكن مستعصيًا.

واعترفـــت معـــاهدة لوزان فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٢٣ أن الشعب الفلسطينى شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى هو شعب حر مستقل.

أمـــا هيـــئة الأمـــم المـــتحدة فلديهـــا مســـؤولية خاصة قانونية وتاريخية نحو الشعب الفلســـطينى، وقـــد اعترفت بذلك بإشارتها فى توصياتها الحديثة، إلى القرار رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين.

وقـــد غطـــت قـــرارات الهيئة الدولية كافة ومعظم جوانب القضية الفلسطينية؛ القدس، اللاجئيـــن، النازحيـــن، حـــق الشـــعب الفلســـطينى فى تقرير المصير وحقوقه غير القابلة للتصـــرف. وانتظمـــت هـــذه القـــرارات فـــى مـــدى زمنى وتاريخى لاحق تطور القضية ومســـتجداتها ونـــتائجها بـــدءا بالقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ والقرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨، الخاص باللاجئيـــن وحـــق العـــودة، وذلـــك بصـــرف النظر عن حق هيئة الأمم المتحدة فى التدخل للتوصية بتقسيم إقليم فلسطين، إلى دولة عربية وأخرى يهودية.

شـــكلت هيئة الأمم المتحدة لجنة خاصة معنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصـــرف، من ٢٣ دولة وذلك منذ أكتوبر عام ١٩٧٥.

وتمحـــورت قـــرارات الأمـــم المتحدة حول تأكيد بعض مبادئ القانون الدولى الحديث، وعلـــى نحـــو خاص حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والخاضعة للاحتلال، وممارسة هـــذا الحـــق بكافة الوسائل الدبلوماسية والديمقراطية بل والقوة المسلحة، استثناء من الحظر العـــام لاســـتخدام القـــوة والحرب فى العلاقات الدولية، وكذلك مبدأ استمرارية الدولة والذى يعنى أن الاحتلال لا يلغى السيادة ولكنه يوقف مباشرة مظاهرها.

فـــى هذا السياق يمكننا أن نثير السؤال التالى: كيف أمكن لإسرائيل رغم هذه القرارات الدولـــية المـــتراكمة، أن تستمر فى تجاهلها وعدم تطبيقها أو الانصياع لها؟ والإجابة تبدو

فــي الــتفرقة الممكنة بين طبيعة هذه القرارات والمبادئ القانونية الدولية التى أكدتها، وبين الواقــع السياســي والاستراتيجي، فهذه القرارات تتعلق بمثل ومبادئ وقيم يحرص المجتمع الدولــي علــى ترسـيخها وسـريان مفعولها فى العلاقات الدولية، أما الواقع فإنه يخضع للمصــالح والــتوازنات وعلاقــات القوى الفعلية، والفجوة بين الاثنين لاتزال كبيرة وقائمة الآن وربما فى المستقبل أيضًا.

إلا أن ذلــك لا يعــنى أن هذا الرصيد من القرارات لا يساوى شيئًا أو أنه عديم القوة، طالمـــا لا يمكــن تطبـيقه، بل على العكس من ذلك فإنه يمثل مصدرًا للشرعية والقانونية، بدلــيل مسارعة اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقب وأثناء الانهيار في نظام القطبية الثنائــية، والتغــير العاصف، الذي صاحب ذلك، بإلغاء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية لأنه ينتقص من مشروعية إسرائيل وبدينها أخلاقيًا وإنسانياً.

وهــذه القرارات يمكن أن تمثل مصدرا للتعبئة والفاعلية، فى حالة تغير موازين القوى واتجــاه العالم نحو التعددية القطبية، التى يتنبأ بها كثير من المحللين، خاصة دخول الصين مــرحلة الــتأهل لمكانــة القطــب الدولى، ورفضها الاعتراف طوال عقد التسعينيات بنظام أحــادى القطبــبة، ومــا يترتب عليه من تقليص للسيادة وتقنين التدخل فى الشئون الداخلية للــدول، وازدواجــبة المعايــير. وتســتند الصين فى ذلك إلى حصيلة التحديثات العسكرية والاســتراتيجية والنووية التى قامت بها مؤخرًا، ومعدل نمو اقتصادى بلغ فى بعض سنوات التسعينيات نحو ١٠% وتمكنت من إنجاز عودة هونج كونج إلى الوطن الأم.

علــى ضــوء مــا تقــدم يمكننا أن نخلص إلى أن إنجاز تقدم ذى معنى وذى قيمة فى قضــية فلســطين يســتند فى المقام الأول إلى التأثير فى السياق الدولى المؤاتى لإسرائيل، والمــنحاز لهــا، بمعــنى أن يتمكــن العرب من بناء ودعم شبكات عالمية للتأثير فى مواقع اتخاذ وصنع القرار الغربى إعلاميًا واقتصاديًا وسياسيا.

وهــذا التأثير المطلوب لن يكون ممكنًا دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة علــى الصــعيد الإقلــيمى، عبر دعم القدرات العربية واستيعاب طبيعة التحدى المفروض، ورســم معــالم استراتيجية واحدة وواضحة، وذلك عبر دعم القدرات الصناعية والاقتصادية والعســكرية العربــية، وتغليــب الأهــداف القومية على المصالح الضيقة، ومقرطة الحياة السياســية فــى الدول العربية، وتعبئة مواردنا الاقتصادية الفعلية والممكنة، وتطوير قدرات العطاء الممكن والكامن.

ورغــم أن ذلك يبدو مطلبًا بعيد المنال، إلا أن استعادة الخبرة العربية الحديثة تؤكد أنه فــى متــناول الأيدى، وليس فى إطار المستحيل، فقد أثبت العرب فى حرب اكتوبر ١٩٧٣

قدرتهم على استخدام النفط كسلاح فى المعركة وحدث تحول فى المواقف الدولية إزاء العرب و القضية الفلسطينيه.

كما أن دخول المفاوضة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية مسرح الأحداث الاقليمية والعالمية، قد فرض نفسه على الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، وأصبح الرقم الفلسطيني في معادلة الشرق الأوسط غير قابل للتجاهل، وبالأمس القريب غيرت انتفاضة الشعب الفلسطيني المشهد الإقليمي ولفتت انتباه العالم، واسرائيل من ضمنه، لضرورة البحث عن حل سياسي لتآكل جدوى استخدام القوة المسلحة في قمع شعب يطمح للحرية و الاستقلال.

وتحقيق هذا الهدف لا يتأتى إلا عبر إدراك نمط التفاعل بين سياسة اسرائيل والسياسة الغربية في المنطقة العربية، ذلك أن مشروع اسرائيل التوسعية والتسلطية جزء لا يتجزأ من مشروع السيطرة الغربية على العرب، ويتطابق مع حاجات هذه السيطرة وآليتها، ولو لم نفهم حقيقة وأبعاد هذا التفاعل فلن يكون بمقدورنا أن نستوعب التحدى المفروض.

ومؤدى ذلك أنه بقدر ما يتمكن العرب من إحداث تغيير فى علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغيرون من طبيعة علاقة إسرائيل ذاتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب في بلورة استقلالية وإرادة واضحة، بقدر ما يستطيعون التأثير في هذا التحالف الثنائي بين إسرائيل والغرب.

تعقيبات ومناقشات

د. أحمد برقاوى:

يـبدو أن القول فى القضية الفلسطينية قد استنفد، فمن الصعب على أى مجتهد أن يأتى بقـول حديـد. فلـدى قراءة ورقة د. فرسون التى قام من خلالها بجولة تاريخية مهمة فى تـاريخ القضـية، نصل إلى حقيقة يبدو أن القيل الأيديولوجى قد غطاها قليلاً، ألا وهى أن (اسـرائيل) نشـاز تاريخى بامتيار. وأقصد بكلمة نشاز تاريخى بامتياز، أنها لا تنتمى تقنيًا، حغرافـيًا، لغويًـا، أو ثقافـيًا، إلى المنطقة، ولبست مشكلة ناتجة بالصرورة عن حال الواقع العربى، وبالتالى هى (عقبول) بالمعنى الدقيق للكلمه، وليست إطلاق الظاهرة.

ومـن نافل القول الحديث عن أنها ظاهرة أوربية لأن هذه المسألة أصبحت على درجة شـديدة مـن الوضـوح. ولكـن اسـرائيل التى ظلت أوربية منذ نشأتها – وبالطبع كذلك الظاهـرة الصـهيونية، هـى ظاهرة أوربية – بدأت شيئًا فشيئًا تفوق وظيفتها الأوربية، بعد أن تحول ميزان القوى الامبريالى إلى الامبريالية الامريكية.

والآن بعـد أن سـعت أوروبا بتنظيم نفسها مرة أخرى لإيجاد موطئ قدم فى المنطقة الشرق العربى ككل – تطرح الآن فكرة العدل بالنسبة للقضية الفلسطينية.

فكرة العدل أوربيا تقوم على أنه يجب أن يكون هناك للفلسطينين دولة خاصة بهم.

وفكـرة العـدل الاوربية – بمعزل عن هذه الكلمة الأثيرة لدى الآخرين وتحمل حمولة أيديولوجـية – تعـنى أن مصـالح أوروبا التى تسعى الآن لإيجاد قدم لها فى المشرق، هى الـتى تدفعهـم لطـرح فكـرة العدل الاوربى، وفكرة العدل الاوربى – بالمناسبة – هى أن اسرائيل موجودة بالفعل، وبالتالى لا يبقى إلا فلسطين التى يجب أن تكون لها دولة.

هـذه الفكـرة – فكرة العدل – تبقى على العلاقة الخاصة بالامبريالية الاوربية، وعندما أتحـدث عـن أوربـا وأمريكا لا أتحدث فقط عن دول، أتحدث عن طابع إمبريالى عولمى للعالم. ليست المسألة مسألة جغرافية إطلاقًا.

أمـا بالنسـبة للولايـات المتحدة الامريكية، فمن نافل الحديث أن اسرائيل هى جزء لا يتجزأ من السياسة الامريكية، والسياسة الامريكية لا تخفى إطلاقًا مصالحها فى المنطقة.

اسـمحوا لـى أن اقرأ النص التالى نقلاً عن مارتن انديك. يقول: "حدد الرئيس كلينتون الخطـوط العريضـة لسياسـته حيال الشرق الأوسط. سياسة خارجية محورها الديمقراطية، سياسـة خارجـية تعـزز مصالح الأعمال الامريكية فى الخارج. سياسة أمريكية تعمل مع أصـدقائنا وحلفائـنا فـى الشـرق الأوسـط، من أجل حماية مصالحنا فى الشرق الأوسط

ومواجهة الأنظمة الراديكالية العلمانية والدينية على حد سواء. وتحتوى مقاربة إدارة كلنتون بالضرورة على عناصر ثابتة وعناصر متغيرة. والثبات ناجم عن حقيقة بقاء المصالح الامريكية دون تغيير، على الرغم من التطورات الدراماتيكية التى عصفت بالساحة العالميه فى الأعوام الماضية. فما يزال التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار مقبولة، يعتبر من مصالحنا الثابتة، ولنا مصلحة ثابتة فى تبادل الصداقة مع الدين يريدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية فى العالم العربى. وما زلنا نملك مصلحة ثابتة فى المحافظة على أمن اسرائيل وبقائها ورضائها. ولأن العلاقات السلمية بين سكان المنطقة تعزز تلك المصالح، كانت لنا مصلحة ثابتة لتسوية عادلة ودائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربى الاسرائيلى". انتهى كلام مارتن إنديك.

هذا الخطاب لو جردناه من الجانب الايديولوجى، الذى هو الديموقراطية والحل العادل والحل الثابت والشامل، لو جردناه من هذا الإهاب الايديولوجى الذى يلبسه، نحصل على عناصر أساسية. أولاً بقاء المصالح الامريكية دون مساس. العدو الأول لهذه المصالح - كذا - هو النظام الراديكالى، علمانيًا كان أم دينيًا. وهذه مسألة كبيرة الأهمية، بمعنى أنه لكى تستمر المصالح الامريكية ثابتة، لابد من وجود نظام سياسى عربى ثابت، ليس راديكاليًا، بالمعنى القومى أو بالمعنى الدينى. ما هو النظام الذى ليس راديكاليًا؟

لاستمرار هذه المصالح يجب أن تلغى شروط نشأة المناخ الراديكالى، وهذا هو الأخطر، بمعنى الحيلولة دون نشأة نظام راديكالى علمانى قومى أو إسلامى، وبالتالى لابد من الاختراق الدائم الثقافى والسياسى وأشكال الاختراقات الأخرى التى بحوزة الامبريالية الامريكية. لكن من وجهة نظرنا فإن أهم شرط لإنتاج المناخ الراديكالى هو الصراع العربى - الصهيونى. وهذا صحيح بمعنى من المعانى. إذن لابد من تسوية هذا الصراع.

بكلمة أخرى: إن استمرار المصالح يقتضى استقرارًا، والاستقرار يتطلب حلاً. والحل يجب أن يدرج بالضروره على ثابت أساسى هو المحافظة على أمن اسرائيل وبقائها ورفاهيتها. إن أوربا تطرح فكرة العدل. والولايات المتحدة تطرح فكرة الاستقرار فى المنطقة ، بالمعنى الأمريكى للكلمة. الاستقرار الذى يتطلب حلاً للصراع، ويفرض بالضرورة حدًا أدنى مما تسميه اسرائيل بالتنازلات.

إذن من الصعب أن تتحقق أية تسوية، مهما كانت طبيعتها محققة لمصالح الولايات المتحدة الامريكية، دون تقديم جزء من حقوق الطرف الذى يجب أن تتحقق معه.

هنا برزت على السطح مشكلة التسوية الاسرائيلية، على الرغم من أن هذه التسوية

هـــى بتمـــن ضئيل من التنازلات. أيضًا هذا يخلق لدى اسرائيل مشكلة تقديم هذه التنازلات. لأن التنازلات من شأنها أن تنعكس أيديولوجيا على المجتمع الاسرائيلى.

لكـــن حـــتى الآن نحـــن فى إطار التحليل. فإسرائيل قامت بنفى الشعب الفلسطينى نفيًا كلـــيا، اى لا وجـــود لـــه، مـــن فكره الارض بلا شعب، إلى فكرة تنازلات من أجل ما هو منصور ككل.

هـــذا الـــنفى تحول إلى اعتراف على المستوى القومى، بعد أوسلو. لكن هذا الاعتراف علـــى المســـتوى القومـــى، يتضـــمن رفضًا: رفض مشكلة اللاجئين، رفض للدولة، رفض للقدس، رفض لمناقشة ازالة المستوطنات.

وبالـــتالى هـــذا الاعـــتراف الشـــكلى يقابلـــه رفض كامل للحقوق - فكأنه عمليًا ليس اعـــترافًا. وهكذا اعتراف شكلى دون اعتراف مقابل بأى حقوق تاريخية، وبالتالى لن تحدث التســـوية أى تغـــيير أيديولوجـــى للصهيونية. بالعكس، إن ما يجرى من تسوية الآن يحدث تحـــولا فـــى البنـــية الأيديولوجية للوطن العربى، بحيث أن جزءاً من مفاهيم التسوية، من خـــلال تداولهـــا الدائـــم كالواقعية وروح العصر والعقلانية والتنمية ... إلى آخره، قد فقدت دلالـــتها الحقيقـــية، لقاء دلالات أيديولوجية فجة. بحيث من الصعب إذا أطلقنا كلمة عقلانية أن تكـــون الدلالـــة فـــي الخطـــاب السياســـى العربى هى ذاتها دلالة العقلانية فى مفهومها الفلسفى أو السوسيولوجى.

والتـــناقض الـــذى يظهـــر الآن، وهـــو تـــناقض مهم من خلال رؤيتنا للواقع السياسى العـــربى، أن هـــناك حركتـــين متنافضـــتين. حركة نابذة للتسوية وهى تتنبأ بحركة الشعب، وحـــركه ناجـــره للتســـوبة وهـــى فـــى حلقة السلطة. وفى ظنى أن هذا التناقض ليس قليل الأهمـــية كمـــا يعـــتقد البعض، لأن رفض التسوية شعبيًا سيخلق - فيما أعتقد - بالضرورة تغـــيرات علـــى مستوى بنية السلطة السياسية، إلا إذا اعتقدنا أن بنية السلطة السياسية فى الوطن العربى ثابتة كل الثبات.

واســـمحوا لـــى بكلمة صغيرة من وحى كلام د.بركات: إن البنية المجتمعية العربية - كمـــا أعـــتقد - تتقدم فى تناقض مع بنية السلطة فى الوطن العربى. بحيث أن البنى - سمها التقلـــيدية وليســـت الوســـيطة أيضـــا -العائلـــية والعشـــائرية والطائفية، فى ظل التغيرات الاقتصـــادية المجتمعـــية ، تتفكك، ولكن هذه النبى التقليدية القديمة أنتجت السلطة السياسية فـــى الوطـــن العـــربى، على شاكلتها. والسلطة السياسية لا تستطيع أن تتخلى عن بنيتها... لأنهـــا إذا تخلت عن بنيتها استجابة لبنى مجتمعية، فإنها بالتأكيد ستتحلل سياسيًا. ومن **هذه** الـــزاوية، فإن أهم مظهر من مظاهر السياسة الرسمية للسلطة فى الوطن العربى، **هو العمل**

دائمـــا على إعادة إنتاج البنى التقليدية المجتمعية، عبر أشكال متعددة من السلوك، حتى لو تطلـــب الأمر حروبًا أهلية. هذا التناقض المجتمعى هو تناقض سياسى أيضًا على مستوى حـــل القضية. وما يبدو حاليا من خلاف شكلى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ليس خلافًا حقيقـــيًا. بالمناســـبة لا يمكن أن يكون هناك خلاف حقيقى بين الولايات المتحدة وإسرائيل. هـــذا لا يعـــنى أن إسرائيل كما يعتقد البعض تسير سياسة الولايات المتحدة الامريكية. لا الولايـــات المتحدة الامريكية هى التى تهيمن وتقبض وتحدد، لكن إسرائيل حليف دائم، أداة دائمـــة غـــير قابلة للتغير.. لأن كل تغير فى اسرائيل هو تغير فى وظيفتها وهو ما يعنى بالتالى تغيرًا فى أشكال وجودها، ويمكن أن تتحول فى النهاية إلى عدم مطلق.

مـــن خـــلال العرض السابق فإن جملة المفاهيم المستخدمة الآن – من خلال التطور التاريخى ومن خلال تحليل المشكلة – هى مفاهيم زائفة.

مفهـــوم الحـــل العـــادل مفهـــوم زائـــف. لا يمكن أن يكون هناك حل عادل للقضية الفلســـطينية إطلاقًا، لأن الحل العادل فى النهاية يعنى زوال دولة وعودة الشعب. لا يمكن أن يكـــون هناك حل شامل ولا يكون حلاً حقيقيًا .. العقل أو الخيال يقع فى مأزق لتصور ما هو مصير.

علـــى المستوى الفلسفى، فإن النشاز التاريخى لا يمكن أن يستمر طويلاً، التاريخ ينتقم لنفســـه إن آجلاً أم عاجلاً. نشاز التاريخ قد يستمر طويلاً، لكن عدم الاستمرار – بدوره – يتطلـــب تلك الإرادة الفاعلة التى لا تخلق شيئًا من العدم. تكشف عن الامكانيات القابعة فى قلـــب الـــتاريخ العربى. وما يحول دون كشف هذه الامكانيات القابعة تلك العناصر التى تهـــدد هـــذه الارادة الحرة: السلطة السياسية فى الوطن العربى، الهيمنة الاوربية الامريكية علـــى الوطـــن العـــربى، وفى شكل أضعف العلاقات التقليدية فى الوطن العربى. لأنه – بالمناسبة – يمكن أن نجد فى الثقافة التقليدية أن حجم العداء لاسرائيل يفوق الثقافة الحديثة لـــدى الـــبعض. يجـــب ألا نستهين بهذه الثقافة التقليدية وتوظيفها فى خدمة الكفاح العربى الانسانى.

أ.جميل مطر

استمتعت بقـــراءة الورقتين المقدمتين من سميح فرسون وعبد العليم محمد، وستكون تعليقاتى موجزة قدر الإمكان. وسأبدأ بورقة عبد العليم لأنها ورقة شديدة الإيجاز.

طـــبعاً أتفـــق مع مجمل التوجه فى ورقة عبد العليم، واختلافى معه حول مسائل تبدو هامشـــية ولكـــنها فـــى الحقيقة مهمة. عبد العليم ليس وحده الذى يعتقد أن النخب الرسمية

العربية لا تمتلك رؤية واحدة للعالم. فالرأى الشائع بين عدد كبير من المثقفين العرب، بل وغير العرب، يقول إن الحكام العرب يختلفون فى "رؤيتهم للعالم" اختلافات شاسعة. ويبنون على هذا الرأى اقتناعات أو نتائج كثيرة، أهمها بطبيعة الحال، هو الخلافات الدائمة أو المتقطعة بين الحكام العرب، وتبدل السياسات، والهزائم السياسية والعسكرية المتعددة والتخلف الاقتصادى، بل والحضارى أيضاً.

اختلفت مع هذا الرأى لأكثر من سبب، السبب الأول هو الأهم. فالتجربة التاريخية عبر عشرات، بل أتجاسر وأقول مئات السنين، تشير إلى أن حكام هذه المنطقة، عرباً كانوا أم فرنساً أم أتراكاً عثمانيين، كانوا "بارعين" فى فهم ما يسمى بالسياسة الدولية أى بالعلاقات بين الدول العظمى فى أى عصر من العصور. لن أعود للتفصيل فى السياسات الخارجية التى مارسها مماليك مصر منذ أيام أحمد بن طولون وحتى استلام محمد على السلطة، والتى تبين بكل جلاء أنهم كانوا شديدى الوعى بتوازنات القوة فى حوض المتوسط بين الدويلات الأوربية كالبندقية وأراجون، أو السياسة الخارجية التى اتبعها محمد على باشا وسلالته ومن بعده حكومة الثورة فى مصر وسلالتها. ولكننا نعرف أيضاً عن العثمانيين وكيف كانوا واعين لتوازنات القوة الأوروبية. وكذلك الفرس حتى بعد أن نشبت الثورة الإسلامية. ففى كل هذه الأحوال كانت النخبة الحاكمة متسعة أم ضيقة واعية جداً للأوضاع الدولية، وكانت شديدة الحرص على التعامل بكل ذكاء مع مختلف الأطراف بما يحقق لها مصالحها. وليس غائباً عن المتخصصين فى الشرق الأوسط هذه القاعدة فى السياسات الخارجية لحكومات المنطقة التى تقضى باستدعاء الدول الكبرى للتدخل فى شئون المنطقة، كلما كان ذلك متاحاً، بمعنى آخر فإن ما يقال الآن عن أن دولاً خليجية استدعت أمريكا لحمايتها باعتبار هذا الاستدعاء عملاً استثنائياً، أو مخالفاً للاتجاه العام فى المنطقة، هو فى الحقيقة تقليد شرق أوسطى يعود إلى عشرات إن لم يكن مئات السنين. لم يخجل منه الحكام الأقدمون ولا أظن أن المعاصرين من الحكام ترددوا حين قرروا استدعاء أمريكا أو غيرها من الدول العربية للاقامة طويلاً أم قصيراً فى بلادهم، أو حين قرروا استعداء القوى الأجنبية على الخصوم من الجيران.

أهمية هذه القاعدة بالنسبة لموضوعنا اليوم هى أنها تفسر قضية فلسطين، أو تدويل الصراع مع فلسطين. فإلى جانب كل الأسباب الموجهة التى طرحها فرسون أعتقد أن واحداً من أهم الأسباب هو أن أطراف النزاع، عرباً ويهوداً، تعمدوا تدويلها إذ أراد كل جانب أن يكسب إلى صفه الدول العظمى، فإن تعذر كسب جميعها، ركز على بعضها، وإن تعذر ذلك أيضاً افتعل مشكلة إقليمية ليتسنى له استدعاء إحداها، هذا لا يعنى بحال

من الأحوال أن الدول العظمى كانت زاهدة، أو غير راغبة فى أن يكون لها نفوذ فى المنطقة، أو أن تضاعف نفوذها باستغلال الصراع، أو أنها لم تكن محبذة التدويل. ما حصل فى واقع الأمر هو أن الأطراف الإقليمية كانت دائماً مستعدة لاستدعاء التدخل الأجنبى، أى الدولى، هكذا تقول أو قالت الخبرة الأوروبية واستعارتها التجربة الأمريكية. وفى نفس الوقت كانت الدول الأوروبية، ثم الأمريكية، موجودة بالفعل، بالنفوذ أو بالاحتلال أى بالوجود غير الشرعى، ولم يكن ينقصها إلا الاستدعاء ليصبح وجودها شرعيا.

لذلك، ولأسباب أخرى وردت فى الورقتين، ولدت القضية الفلسطينية، قضية دولية. وما كان يمكن أن تولد، وتكبر، قضية ثنائية أو إقليمية، فقط، فلا الموقع، ولا الثقافة السياسية لحكام المنطقة ومنهم الحكام الاشكناز القادمين من أوروبا، ولا طبيعة المستوطنين، ولا طبيعة مجتمعات اليهود الأغنى والأقوى فى الخارج، ولا الحربان الاوروبيتان، ولا طبيعة المرحلة السياسية حيث كان السعى للاستقلال الوطنى مهيمناً. لا شىء من هذا وغيره كثير، كان يسمح لأن تولد القضية الفلسطينية وتستمر قضية اقليمية أو ثنائية. أما كيف أصبحت قضية إقليمية، هنا أيضاً كل ما جاء فى ورقة فرسون فى هذا الشأن يستحق الاهتمام. ولا أجد اضافة مهمة أضيفها. فالمؤكد تاريخياً، كما قال فرسون، أن بريطانيا بالذات لم تترك فرصة منذ العشرينيات، وخلال الحرب، إلا واستغلتها لتستدرج حكام العرب إلى القضية رغم ما ثبت من أن فهمهم لموضوع هجرة اليهود إلى فلسطين كان ناقصاً، ورغم ما تأكد من أن كثيراً من حكام العرب كانوا يعرفون عن العالم الخارجى أكثر مما كانوا يعرفون عن الإقليم الذى يعيشون فيه.

وأظن أن المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على طبيعة العلاقة المباشرة التى كانت قائمة بين الحكام العرب وعاصمة المركز فى الاستانة. هذه العلاقة – التى حاول محمد على باشا – الحد من تأثيرها حيث أخضع لنفوذه أقاليم عربية ليتحدث باسمها عند الباب العالى، جعلت النخبة الحاكمة المصرية على علم أوفر من كثير من النخب الحاكمة العربية فى شمال أفريقيا، بل وفى المشرق ذاته، بتطورات الأوضاع فى تلك الأقاليم. وفى العصر الامبراطورى البريطانى – الفرنسى حدث نفس الشىء، أو شىء مماثل. فقد قسمت المنطقة العربية إلى أقاليم تابعة لفرنسا وأخرى تابعة لانجلترا، وحاولت باريس ولندن أن يفرضا نفسيهما مصدراً وحيداً للمعلومات عن العرب. فما كان يريد معرفته حاكم عربى عن قطر عربى آخر كانت لندن أو باريس هى التى تمده بالمعلومات. هكذا تشكل الوعى الرسمى العربى عن قضية فلسطين. فالمعلومات عن الأوضاع اليهودية والعربية فى

فلسطين كانت تصل العواصم العربية عن طريق المبعوثين الامبراطوريين، وجلسات المفاوضات كانت تعقد في لندن. وكادت العواصم العربية تعتمد كلياً على العاصمتين في صنع القرار الخاص بفلسطين. ومع ذلك لم تكن العاصمتان على نفس القدر من الاهتمام بتعريب قضية فلسطين، بل من الواضح أن بريطانيا كانت الأشد اهتماماً، أو كانت فرنسا عازفة في معظم الأحيان عن الزج بنفسها، وبعربها، في قضية فلسطين، بدليل أن أدوار أقطار شمال أفريقيا في هذا الصراع لم تتبلور تماماً إلا بعد فترة غير قصيرة من الحصول على الاستقلال من فرنسا.

ولم يكن العرب رصيداً صافياً لقضية فلسطين. فقد شجعت الدول الغربية دولاً عربية على التدخل في شئون الفلسطينيين بما يخدم أهداف الغرب، فضلاً عن أن الحكومات العربية وجدت في الساحة الفلسطينية مصدراً غنياً للنفوذ في العلاقات العربية. وتشابكت التدخلات العربية، والتدخلات الغربية بغطاء عربي، والتدخلات السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة أيضاً بغطاء عربي. تشابكت فيما كاد يشبه "مصغراً" للنظام الإقليمي العربي داخل الساحة الفلسطينية. وبالفعل كان "النظام الاقليمي الفلسطيني" في أكفأ أحواله عندما كان النظام الاقليمي" العربي في وضع جيد، مثل الفترة التي أعدت لحرب ١٩٧٣. وكان في أسوأ أحوال في الفترة التي دخل النظام العربي مرحلة الانفراط والتشتت، عندما اشتغل كيسنجر في رحلاته الحكومية لتحقيق هذا الانفراط في أعقاب اتفاقات فك الاشتباك.

استغل الغرب تعريب القضية لتمرير أهدافه من الصراع وضمان أمن إسرائيل، وما زال يفعل ذلك. فالبريطانيون استدعوا ملوك السعودية والعراق ومصر بضغط على الفلسطينيين لإطفاء ثورتهم في أواخر الثلاثينيات، والأمريكيون يستخدمون الآن معظم النخب الحاكمة في العالم العربي للضغط على الفلسطينيين وعلى السوريين وعلى اللبنانيين. لا شيء كبيراً تغير، ولا أظن أن شيئاً عظيماً سوف يتغير في الأجل المنظور. وقد لفت فرسون نظري إلى موضوع نموذج التحرير حيث أشار إلى عصر الثورة الفيتنامية وتأثيراتها. نحن لسنا في عصر يقدم نماذج تحرير. في الستينيات كانت هناك نماذج في الثورات الوطنية ضد البرتغاليين في أفريقيا وضد الأمريكيين في فيتنام. ولم تكن على كل حال نماذج مثالية بسبب اختلاف الظروف كلية، ومنها أن الغرب كان يصفي امبراطوريته طواعية او تحت ضغوط أمريكية ومن الوطنيين. الوضع في فلسطين اختلف ويختلف. اختلف وقتها من حيث الموقع والبيئة والظروف السياسية للدول المتاخمة للفلسطينيين وانقساماتهم.. الخ. ولذلك لجأ الفلسطينيون إلى أسلوب مبتكر.. وهو خطف الطائرات.

ويختلف الوضع الآن بالنسبة لاختلاف النماذج بأكثر مما كانت تختلف وقتها. فنماذج التجربة الراهنة أمرها بالغ الغرابة. نحن أمام نموذجين: نمودج التحرير بالدين كما فى الشيشان، ونموذج التحرير بالعرب كما فى كوسوفو وتيمور الشرقية. ألا يلفت النظر إلى أن المقاومتين الوحيدتين الفاعلتين ضد إسرائيل هما حرب الله فى لبنان وحماس فى فلسطين؟ أما القيادة الفلسطينية فأظن أنها اختارت النموذج الكوسوفى التيمورى. أى التحرير بالغرب، رغم ما فى هذا النموذج من تناقض فى الألفاظ Contradiction in Terms، وكما لجأ الفلسطينيين إلى خطف الطائرات كوسيلة نضال، نراهم يلجأون الآن إلى تقليل المطالب الوطنية كوسيلة مفاوضات.

يثير فرسون قضايا تستحق الاشارة إليها تأكيداً لاتفاقى معه عليها. منها على سبيل المثال وليس الحصر، أن المقاومة العربية استمرت مائة عام. وأعتقد أن هذه العبارة صحيحة بل وممتازة، لأننا فى غمرة هزائم وحلقات فشل ننس واقع أننا مفككون سياسياً، ضعفاء اقتصادياً، متأرجحون ثقافياً وحضارياً، منفرطون كأمة، متخاصمون اجتماعياً. مع ذلك قاومنا لمدة مائة عام غزوة صهيونية وإسرائيل مؤيدة من قوى كبرى، ومن الدولة الامبراطورية "الأوفوى" فى كل تاريخ الامبراطوريات. صحيح أن إسرائيل تزداد قوة، وتزداد ثباتاً، ولكنه صحيح أيضاً أنها لم تحقق بعد الدرجة الأمثل كدولة آمنة مطمئنة. ولن تحقق. وهذا فى حد ذاته رصيد ايجابى يحسب للجانب العربى الممزق المفكك التابع الضعيف، ويستحق فى حد ذاته دراسه موضوعية.

كذلك يثير فرسون مسألة عودة الاستعمار فى المنطقة على أيدى أمريكا، وهذه المرة برضاء الحكام. ولكننا لسنا وحيدين فى هذا الشأن. فأمريكا بحكم وضعها شبه الامبراطورى – تمتد هيمنتها إلى كل مكان فى العالم، وتفرض إرادتها على مستويات شتى. تفرضها على الصين كما تفرضها على الاتحاد الأوروبى كما تفرضها على العرب وعلى روسيا وعلى أمريكا اللاتينية. قولى هذا لا يعنى أننا مثل غيرنا فلنرض بحالنا، ولكن يعنى أن العالم يمر فى مرحلة امبراطورية، وهى مرحلة لها قواعدها ودساتيرها وأساليب عمل تختلف عن غيرها من المراحل التى مر بها العرب. وعلى كل حال ليست هذه الامبراطورية الأولى التى يخضع لها العرب أو يتعاملون معها، فقد عاشوا فى ظل امبراطوريات عثمانية وفرنسية وبريطانية، وحصلوا على خبرات كافية، وباستثناء الامبراطورية العثمانية، أى – الامبراطورية الاسلامية – لم تكن العلاقة بين الأقاليم العربية والمركز الامبراطورى دائماً علاقة شديدة التبعية أو استطاع المركز محو إرادة الأقاليم.

ولكــن مـــا لم يرد فى الورقة هو أن المحتوى الثقافى / الحضارى فى هذه العلاقة، أى العلاقــة بــين المركز والأقاليم، أهم كبيراً من المحتوى الاقتصادى أو السياسى الذى قامت عليــه العلاقـــه فـــى الامـــبراطوريات الســـابقة. هنا نحن أمام علاقة صدامية على مستوى الحضـــاره والـــثقافه. وأقول صدامية لأن المركز الامبراطورى أدرك أن الأقاليم العربية فى الامـــبراطورية ســـتقاوم الهيمـــنة الحضـــارية الغربية من موقع دينى – قومى. ولديها، أى المـــنطقة العربية، أرصدة قوة فى هذا الصدام أقوى كثيراً من أرصدة القوة التى كانت لديها عندما واجهت الغزو الاقتصادى السياسى للامبراطوريات الأوروبية.

الصـــراع مـــا زال مستمراً، وسيستمر فى اشكال متعددة. وإسرائيل لن تستقر فى أمان حـــتى وإن توفـــرت لهـــا كـــل الاتفاقات الثنائية الممكنة. إن مجموع الاتفاقات الثنائية التى عقدتهـــا وســـتعقدها إســـرائيل مـــع الدول العربية لا يعادل بالضرورة سلاماً، أى سلام، إلا الـــنوع مـــن الســـلام القائم حالياً مع مصـــر ولكن أتوقع سلسلة من الهجمات الأمريكية بالغة العـــنف ضـــد الشـــعوب والمجـــتمعات العربية بهدف ترويضها باعتبارها الرافضة للتطبيع وللقبول بمعادلة مجموع الاتفاقات الثنائية يعادل السلام.

.

د. حسن نافعة :

لدى إحساس بوجود قدر كبير من جلد الذات فى هذه الجلسة.

طـــبعًا اســـتمتعت بورقـــة د. فرســـون جـــدًا، وهى ورقة دسمة وطويلة وثرية.كذلك اســـتمتعت بورقـــة د. عـــبد العلـــيم وهى ورقة مركزة وعميقة وتدخل فى صلب الموضوع مباشرة.

إنمـــا كانـــت لـــدى مشـــكلة مع ورقة د. فرسون، لأنه تحدث عن كل شئ تقريبًا: عن الـــتاريخ والجغرافـــيا وعـــن الثقافة وعن الحرب والسلام، عن العرب والاسلام، عن النفط والصـــراع الدولـــى.. وكـــل قضية من هذه القضايا تحتاج لكتاب، وعندما تحاول أن نصنع أطـــروحة مـــن هذه الاجزاء، فإنها عملية صعبة جدًا. لكنه نجح ببراعة في أن يعطينا فكرة متماســـكة. ومـــع ذلك أتصور أن قضية فلسطين فى النظام الدولى مازالت تحتاج لمزيد من الدراســـة، لأننا نحتاج لنقطة تركيز تعيد طرح الإشكالية. القضية الفلسطينية دولية ببعديها: ســـواء المســـألة اليهودية وطبيعتها وعلاقة الحركة الصهيونية بالنظام الدولى ككل، أو بشقها الفلســـطينى ســـواء فـــى بعده المحلى أو فى علاقته المتشابكة – سواء فى العالم العربى أو بالعالم الاسلامى.

وتصـــورى أن الفكـــر العربى مازال لم يحسم عددًا من القضايا الجوهرية. مازال يدور

بيننا نقاش حول كيف استطاعت الحركة الصهيونية أن توظف النظام الدولى لصالحها طوال الوقت. ورغم تغير النظام الدولى، استطاعت أن تستفيد من النظام ثنائى القطبية، كما استفادت من النظام أحادى القطبية وبالتالى هل هى براعة فى الحركة الصهيونية أم هى خيبة للحركة العربية؟ حتى عندما أقول إن القضية فى جوهرها هى قضية استعمار، تكون لدى إشكالية أن حركات التحرر فى كل أنحاء العالم نجحت، وحصلت على استقلالها- حتى من الاستعمار الاستيطانى الذى كنا نقول إنه غير قابل للحل. تجربة جنوب أفريقيا نجحت، ولم تبق إلا المسألة الفلسطينية. هل يرجع ذلك لخصوصية المسألة اليهودية؟ لخصوصية الحركة الصهيونية؟

أم هناك شئ ما آخر؟ هذه اشكالية يتعين علينا أن نحلها. هل المسألة ترجع إلى طبيعة المشروع الصهيونى فى ذاته أم تعود لسوء الادارة العربية لعلاقتها بالنظام الدولى؟ هل تتعلق بقصور ذاتى فى بنيتنا الثقافية؟ فى بنيتنا السياسية؟ فى طريقتنا فى نسج علاقتنا الدولية أم هناك شئ آخر؟

توجد طريقة للتفكير فى العالم العربى تقول إن الصهيونية أداة فى يد القوى الاستعمارية تحركها كيف تشاء، ولكن هذا الطرح لا يفسر كل شئ. وهناك طرح آخر يستدل بأنه فى فترات معنية يحدث تناقض ولو تكتيكى، ولو مرحلى بين الاثنين. عندما صدرت الورقة البيضاء مثلا سنة ١٩٣٩ كان واضحًا أن ذلك تم بحكم المصالح البريطانية فى لحظة من اللحظات مع هبوب بوادر الحرب العالمية الثانية، ومن ثم حدث خلاف. حدث تناقض فى المصالح.

وفى سنة ١٩٥٦ فى ظل تنامى حركة القومية العربية، وفى ظل عالم غريب بالنسبة للولايات المتحدة، اضطرت إلى الضغط على اسرائيل لكى تنسحب.

إذن يمكن أن تكون هناك مراحل ولحظات تبدو فيها المصلحة المباشرة للمشروع الصهيونى مختلفة عن المصلحة المباشرة للدولة التى تكون فى قمة النظام الامبريالى والتى لها مشروع للسيطرة والهيمنة على المنطقة.

ثم بدا فى كلام د. سميح عن النظام الدولى الجديد أنه لا يتحدث إلا عن القوى الغربية والولايات المتحدة. حتى فى آخر الصفحات وهو يتكلم عن التطبيع، قال فى جزئية صغيرة، إن مصالح الولايات المتحدة لن تتطابق بالضبط مع مصالح أوربا، وبالتالى نحن لسنا فى حاجة لنستفيد من هذا التناقض، لكن نحتاج إلى زعامة مثل جمال عبد الناصر، نحن ننتظره. هذا نوع من التفكير يدل على أن استراتيجيتنا أو فهمنا واستيعابنا لعلاقة المشروع الصهيونى بالنظام الدولى وأى استراتيجية نتبنى، مسألة غير واضحة. هناك شق

آخــر أيضًــا ملــئ بالاشــكاليات، وأتصور أننا لم نحسمها تماما، فيما يتعلق بكيف التقت الحــركة الوطنــية الفلســطينية بالمشــروع القومــى العــربى؟ وأيضًا هناك بعد إسلامى للموضــوع. ما هى حدود العلاقة بين الوطنى والقومى والاسلامى؟ فى مرحلة من المراحل يخــتفى القضــية الفلســطينيه تمامــا تحت ادعاء المسئولية القوميه، وأن من يتحدث باسم المشــروع القومــى يتحمل مسئولية تحرير فلسطين، وبالتالى ليس هناك دور أو حركة وأى حديــث عــن الوطنية الفلسطينية التى تعتبر نوعًا من الهرطقة، هل هذا صحيح؟ وفى لحظة تاريخــية أخــرى يــبرز الــبعد الفلســطينى وكأن المفروض أن يصبح القائد فيقال : هل سأحارب بدلاً من الفلسطينيين؟ الفلسطينيون هم الذين يتحملون هذه المسئولية.

ومــن يــتحدث باسم القومية؟ لدينا إشكالية، موقف البعث: أن تكون هناك قيادة قطرية وقــيادة قومية. ويكون هو نفس الحزب، ويقبل الخلافات حول أسلوب الحل، حول التصور. لمــاذا؟ مــن أيــن تأتى كل هذه الاشكاليات؟ وما هو المطلوب؟ اليوم مثلاً وأنا أتحدث عن إدارة عملــية التســوية، هل أعتبر من يتحدث باسم الفلسطينيين: منظمة التحرير الفلسطينية أو الســلطة الوطنــية الفلســطينية، ويتعيــن على الدول العربية أن تقف خلف ما تتبناه من مواقــف. كل هذه إشكاليات لى فيها وجهة نظر بالطبع، إنما ما تزال هناك حاجة لمزيد من التفكير الرائق الهادئ لكى نتبنى استراتيجية.

أنــا مع كل الذى قاله د. سميح مثلاً حول رفض التطبيع تماما. وكنت مع كل العناصر الوطنــية فــى مصر التى رفضت هذا، وما زلت حتى هذه اللحظة متمسكاً به تماما – لكن بصــراحة، هــل تستطيع استراتيجية رفض التطبيع أن تخلق مشروعًا كما يقول د. سميح؟ هــل يمكــن تحويــل رفض التطبيع لمشروع للمقاومة؟ أعتقد أنه شعار أكثر منه شيئاً آخر. هــو أمل، هو طموح، لكن لا يمكن أن يتحول لسياسة أو استراتيجية، وإذا حاولنا أن نحوله لسياسة واستراتيجية نحتاج لقدر أكبر من التفكير المتعمق والهادئ.

د. إيمان يحيى :

الحقــيقة أن وجــود المثقفين الفلسطينيين من الولايات المتحدة – وهى موقع متقدم فى المعســكر الغــربى – داخل هذه القاعة، وهم يحملون مسئولية استشراف المستقبل ومحاولة نســج مشــروع مواجهــة جديد، هذا فى حد ذاته باعث لأمل كبير لدى كثيرين من المثقفين العرب، وخاصة فى مصر. ولذلك أحييهم على مجيئهم.

يــبدو أن المســتقبل – كمــا ســمعت من بعض المتحدثين – به بعض المفاصل ونقاط الارتكــاز الأساســية الــتى يكاد يجمع عليها الحاضرون. أولها: أن المواجهة مع المشروع

الصـــهيونى فـــى المـــرحلة القادمة هى مواجهة شعبية، أكثر منها مواجهة أنظمة بشكل أو أخـــر، لذلـــك فإنـــنا إزاء مرحلة ما بعد ما يسمى بالتسوية. بالتالى ستتبع علاقات ومحاولة فرض رؤى ثقافية وسياسية وغبره محاولة هز قناعات ثقافية داخل المنطقة.

أعـــتقد تلـــك المواجهـــة الشعبية ستبرز دور المثقف فى هذه المرحلة. دور المثقف فى هـــذه المرحلة أكبر من دور السياسى. نحتاج إلى ثبات المثقف أكثر من مرونة السياسى فى مرحلة كهذه.

هـــذا ينقلـــنا لثوابـــت كما قال بعض المتحدثين، مثل ثوابت ثقافية، ثوابت تقليدية. وإذا كانـــت البـــنى التقليدية التى واجهت المشروع الصهيونى قد فشلت، فإنها كلها لم تعترف به ولم تعترف بحل نهائى.

وهـــناك ثقافـــات تقليدية تتيحها تلك البنى، هى الأساس اليوم فى مواجهة هذا المشروع الصـــهيونى. نجـــد المحللين الاسرائيليين يرون أن مواجهة التطبيع ومقاومته – فى الأساس – ترتكـــز علـــى بعـــد ثقافى، والبعد الثقافى يرتكز على بعد دينى قوى. ولذلك هم يفكرون، بل وبدأوا بالفعل فى محاربة هذا البعد الثقافى.

أمـــا مســـألة هـــل اســـرائيل أداة بالكـــامل فـــى يـــد الامبريالية أم أن هناك نوعًا من الاســـتقلالية؟ فهـــى مســـألة تحـــتاج فعلاً – مثلما قال د.حسن نافعة – إلى كثير من التأمل. وأعـــتقد أن مـــن المفيد أن يتواجد معنا هنا أساتذة أكاديميون من الولايات المتحدة الامريكية يعملـــون بالسياســـة، ولا شك أن لديهم رؤية عبر عشرات السنين التى عاشوها هناك حول هذا الموضوع.

بالنســـبة للنفط ودوره. هل النفط كان دائما مدعاة لأن تصبح اسرائيل هى الأداة أم أنها فـــى بعـــض الأحيان استغلت المسألة بشكل جيد، ومن الممكن أن تصبح المصالح الامريكية فـــى نفـــس الوقـــت رافعـــة لمحاولة تحديد أو تقليل الدعم الامريكى الاسرائيلى. وهذا كان واضحًا فى ١٩٧٣.

هـــذا يجـــرنا فعلاً إلى السؤال عما إذا كانت القضية دولية أو غير دولية. أنا أميل إلى رأى د.عـــبد العلـــيم محمد، أن المسألة الفلسطينية منذ البداية هى مسألة دولية لأنها مرتبطة بالمســـألة الـــيهودية. والمســـألة الـــيهودية هى مسألة دولية منذ البداية. لكن هناك فرقاً بين إدراك الصـــراع والمتغيرات العالمية وبين الاستغلال للتناقض بين تلك المتغيرات. قد تكون النقطة الحاكمة هى إدراكنا لتلك المتغيرات.

نقطـــة أخيرة. ورقة د. عبد العليم محمد ورقة جيدة جدًا، وتتكلم عن النظام وتحوله من نظـــام ثنائـــية قطبـــية إلـــى نظـــام أحادى القطبية، وكيف استغلت الصهيونية العالمية تلك

المتغيرات.

كنــت أتمــنى أن يسترسل ويستشرف المستقبل، فكلنا نتكلم عن النظام أحادى القطبية، ولكــن هــل يحمــل المســتقبل لنا نظامًا آخر. ولذلك فإن اسرائيل اليوم لا تعتمد فقط على علاقــتها بالولايــات المــتحدة، وإنما بدأت تنسج علاقات مع الصين - القوة المقبلة قريبًا - وبــدأت تنســج تحالفات وتجد أرضًا واسعة لها لنسج علاقات فى أفريقيا. ولذلك كان يجب الإشارة بشكل أو بآخر لمستقبل تلك العلاقات.

أ. فاروق العشرى :

إذا نظــرنا لطرفى المعادلة وهما اسرائيل والفلسطينيين سنجد أن اسرائيل استطاعت أن تفــرض نفســها فى المجال الدولى منذ البدء، بدرجة قوية وواضحة، واستطاعت أن تكسب الشــرق والغــرب ســواء تحت دعوى التخلص من المشكلة اليهودية وحلها أو تقديم نفسها كــأداة فــى يــد القوى الاستعمارية فى المنطقة. وبدأ الاثنان يسعيان لبعضهما البعض لتحل المشــكلة، وفرضــت اسرائيل فى المنطقة. إلى أن سارت الأمور إلى العلاقة الخاصة مع أمريكا. وفى رأيى أن العلاقة بين اسرائيل وأمريكا، قد مرت بمرحلتين واضحتين تمامًا.

فحــتى ١٩٦٧ وإدارة جونســون كانــت اسرائيل تقوم بدور الوكيل فى المنطقة للدفاع عــن مصــالح أمــريكا بالدرجة الأولى، وتعتبر مثل قاعدة أو امتداد لها فى المنطقة. وبعد ١٩٦٧ وفــى ظــروف حــرب ١٩٧٣ وصلت اسرائيل إلى علاقة الشريك مع أمريكا الآن، وهــذا تطــور استراتيجى مهم جدًا فى العلاقة وكشف عن نفسه بوضوح فى التحالفات التى بينهما.

وبالنســبة لمقولــة العيش المتكافئ بين الاسرائيليين والفلسطينيين والتى طرحت كشكل مــن أشــكال الحــوار، فإن هذا مستحيل تماما من منطلق ايديولوجى صهيونى فى عقيدتهم الــتى تفرض نفسها بشكل واضح جدًا فى اسرائيل وفى تعريف الاسرائيلى وفى الثقافة، بل وفــى الديانة التى وصلت إلى المسيحية نفسها وفصائل كثيرة جداً للتعاطف معهم - خاصة الانجيليين.

فــى رأيــى أن هناك مهاماً عاجلة ومصيرية تفرض نفسها فى هذه المرحلة، والصراع طويــل وســيمتد. لا أمل فى الحكام بصورة واضحة، وتكاد تكون الشعوب العربية جميعها قــد حســمت هذه المسألة تماما، ألا أمل فى الأنظمة، ولا انتظار لبطل يأتى من الغيب كى يحقق الوحدة، ثم التحرير.

وبالــتالى انتقلــت المسئولية إلى الشعوب، وهذه قضية تفرض نفسها كل يوم وتفرض

مهامــا عاجلــة حــدًا. وعلـــى المثقفين بالدرحة الأولى قياده القافلة بوضوح وبوعى. نحن نواجــه أخطــر تهديــد وهــو الاستعمار الثقافى أو ثقافة العولمة لتمكين اسرائيل والوجود الصــهيونى فـــى المــنطقة. رأيى أن الاستسلام فى مقاومه التطبيع خط دفاعى أول، وعلى رأسه عملية الثقافة.

الــنقطة الثانــية، يجــب علـــى كل شعب عربى أن يقوم بدوره، وينتزع ديمقراطيته لتشــارك الشــعوب فــى تقرير مصيرها. وستختلف الموازين تماما عن الواقع الردئ الذى نعيشه انتظارًا لقرارات الحكام التى تؤخذ من وراء الشعوب.

إن الممارســات الاســرائيلية والامريكــية نفســها فــى المنطقة مع مشروعات الشرق أوســطية ســوف تفــرز تناقضــات كبيرة فى المنطقة ستمس الشعوب ومصالح الشعوب، وسيزداد العداء أكثر مع اسرائيل وليس التناسق.

وفـــى رأيـــى أن جيلاً أو جيلين قد يستغرقهما الصراع بمثل هذه الوسائل إلى أن نتملك مزيدًا من أدوات القوة، لكن التعايش مع اسرائيل بمخططها هذا فمن المستحيل.

أ. عبد الرحمن خير :

فـــى الاســبوع الماضى كنت فى مؤتمر العمل العربى فى شرم الشيخ، وكان زير عمل الســلطة الفلســطينية نائباً لرئيس فريق الحكومات فاستغل ذلك للدعوة لعقد المؤتمر القادم. وأقــر ذلــك فريق الحكومات، ثم أتى ليطرحها فى المؤتمر العام، فلم يجد من يسمعه.. وهو مؤتمــر بيــن حكومــات وأصحاب الأعمال وهو مؤتمر كبير، أهم محفل، ٢٢ دولة عربية ... إذن هــناك شــكل مــن الــرفض مازال موجودًا على المستوى الرسمى حتى ولو كان ضعيفًا، إلى جانب المستوى الشعبى...

وبالمقــابل فــإن مقاومــة التطبــيع تكاد تتحول فى بعض الأحيان لمحاكم تفتيش.. إلى جانــب مقاومــة التطبيع، أرى أن نعمل على تنمية عوامل القوة، وهذا أيضاً الشئ المرادف لمقاومــة التطبــيع الــتى أســتطيع بها أن أواجه هذا الخلل الخطير فى العلاقات مع العدو الصهيونى.

نقطــة ثالــثة حول علاقات اسرائيل الممتدة من الصين إلى هنا، إلى هنا. إن اسرائيل فــى علاقــتها تركــب الحصان الامريكى باستمرار، وهى طوال عمرها لم تكن لها القدرة علـــى إدارة هــذه العلاقــات، وإذا قامت تكون واهية.... إنما الأمريكان هم الذين يخدمون علــيها بالدرجــة الأولـــى والمــثل فـــى معركتــنا مع (الهستدروت). فحينما كانت القوى الاســتعمارية مسيطرة فى افريقيا، كان الهستدروت مسيطرًا على الحركة النقابية الافريقية.

وبمجرد أن انقشع الاستعمار، ضعف تأثيره.

د. محمد السعيد ادريس:

نشكر د. برقاوى على ملاحظته الهامة جدًا فى تحليله لدقائق النظم الحاكمة العربية.

أحاول أن أضيف إلى حديث د. عبد العليم حول القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية. من أجهضها؟ ربما تكون هناك ضغوط أمريكية أو تحولات للمجتمع الدولى، لكن الحكومات العربية بالتحديد هى التى أجهضت هذه القرارات. وأذكر هنا حادث مؤتمر مدريد. قبلت الحكومات العربية التى دعيت لهذا المؤتمر بإلغاء المرجعية الدولية لمشروع التسوية الجديد، وقبلت بأن تكون الولايات المتحدة هى بالتحديد الدقيق مرجعية التسوية. رفضت مرجعية الأمم المتحدة والاتحاد الاوربى واستبعدت الجامعة العربية.

ومن هنا أضيف لكلام أ.جميل مطر بأن العرب لهم ريادة فى أشياء كثيرة جدًا، ومن أهم هذه النواحى الريادية، أنهم أول من بادر بتقديم الولايات المتحدة كى تقوم بدور التدخل الدولى، عندما أبعدوا الشرعية الدولية وقبلوا أن تتولى الولايات المتحدة مقاليد الأمور وتحدد ما هو ممكن وما هو غير ممكن. أقروا للولايات المتحدة بالسلطة المنفردة بالتدخل فى إداره الصراع وإدارة الشئون الدولية.

د. سيد عوض:

أريد أن أناقش أننا نعانى من منهج الاستدراج. نحن نستدرج لمناطق معينة، وتكاد تكون بالنسبة للغير ولنا كنوع من تكوين الوعى أو عدم تكوين الوعى- هل بالفعل أصبح الخيار العسكرى كأنه لم يكن؟ هل العرب لا يستطيعون مواجهة اسرائيل بالخيار العسكرى؟

ترسيخ الاعتقاد أن السلام خيار استراتيجى، وأن الحل العسكرى غير وارد فى المعادلة السياسية، هذه أيضًا مسألة تحتاج إعادة نظر وإعادة بحث. نحن نعانى من تعطيل العقل. يرسخ فى ذهننا أننا لن نستطيع فعل أى شئ بدعوى الواقعية وبدعوى العقلانية. وننساق بلا وعى وبمصالح معينة وأفكار محددة، إلى أن نقول – المقاومة إرهاب.

أيضًا من الاشياء التى نقع فيها أن نردد المفهوم بدون إجماع عليه. أى نحن نتكلم عن التطبيع، لم نتفق حتى الآن ما هو المقصود بمقاومة التطبيع. قد تكون سلبية فى مرحلة معنية، وإحدى أدوات إنتاج القوة لكن ما المقصود بالتطبيع؟ هل أرفض شرعية وجود اسرائيل أم أستخدم نفس مفردات الخطاب الرسمى العربى بإزالة آثار العدوان؟ إذا

فلت إن النطبيع هو إحدى الادوات التى تؤدى للسلام العادل والشامل وتحقيق السيطرة الفلسطينية على كامل أراضيها فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف. إن تحاور الذى حدث فى ١٩٤٨ بوقعنى فى خطأ. اذا قلت أنا أعترف بشرعية اسرائيل، ماذا نريد من اسرائيل بعد ذلك؟ عندما أقيم سلامًا وأقر أن اسرائيل دولة غير عنصريه، لا نازيه، لا مغتصبه، لا كذا ... وأقول إن الشعب الاسرائيلى موحود والشعب الفلسطينى يأتى عليه قول لا ينفع : لأن هناك أرضاً وهناك كياناً يريد أن يتوسع. فالمسألة هى أنه يجب أن نعيد النظر فى بعض الاشياء ونحدد المفاهيم. ما المقصود بمقاومة التطبيع؟ هل مقاومة التطبيع رفض لشرعية الوجود الاسرائيلى؟ بإزالة آثار العدوان.. إذن أنا أدعم المفاوض، وأقول له انتبه من كذا أو كذا.

الشئ الذى أريد أن أثيره أيضًا، أننا نتكلم عن الشرق أوسطية ولا نتكلم عن الدول المتوسطيه، والانسان يصبان فى التطبيع. ما يحدث باسم الأمم المتوسطية فى التطبيع أخطر من موضوع الشرق أوسطية. كل أوربا تتحرك لدفع كل القوى السياسية للتطبيع مع اسرائيل وتعفى اسرائيل من كل الالتزامات. آخر شئ هو الاتفاقية الاوربية تجاه الأرض المحتلة. إعلان الاتفاقية ينص – حتى بهذا المنطق – على أن حدود اسرائيل هى حدود ما قبل ٤ يونيو. وبالنسبة للموقف من إقامة المستوطنات أوروبا تتراجع عنه، ومعنى ذلك أنها تقر أن هذه المستوطنات جزء من حدود الدوله العبرية.

المسأله الاخيرة، والتى أشار إليها د. عبد العليم، وهى مسألة هدر الامكانيات... الانظمة العربية ومن يروجون لها ويصوغون أفكارها، أهدروا فرصة اتفاقية جنيف الرابعه. فى هذا المؤتمر الأخير. كان من الممكن لولا المقايضه السياسية – أن يصل القرار الأمم المتحدة بحذر ويدخل حيز التنفيذ. أول من تراجع هى الأنظمة العربية.

أ. أحمد عبد القوى زيدان:

أحيى ورقة د. عبد العليم محمد لما جاء فيها من تحليل عميق بالفعل للوضع العربى. لكنه ركز على أن المشروع الصهيونى هو بالأساس أداة للامبريالية، لكن لا يجب أن نغفل خصوصية المشروع الصهيونى وكفاءة الصهيونية فى استثمار الضعف العربى وفى استخدام الامبريالية الاوربية لتحقيق المشروع. مشروع – حلم منذ مائة سنة، أصبح واقعًا، وواقعًا مستبدًا، لا يأتى هذا فقط لأنه أداة من أدوات الامبريالية، لأنه كثيرًا ما تكون الادوات غير قادرة أن تحقق إذا كان المشروع ليس لديه كفاءة وقدرة استغلال للضعف العربى من ناحية، ولا استخدامه من ناحية أخرى.

تعليقاً على أ. جميل أنه متفائل، وتفاؤله ليس له مبرر فى تحليله السياسى، فتحليله السياسى يؤدى إلى أن العالم العربى عالم يستدعى القوات الامريكية ضد نفسه، وهذا يدل على الضعف البنيوى، الناتج عن ضعف الإنسان وضعف قدرات العالم العربى ومنذ التاريخ الوسيط، كان العقل الاسلامى، يستدعى الأجنبى فى لحظات الضعف العربى. إذن هذا المجتمع الضعيف البنية إنتاجيًا وثقافيًا والذى يستدعى الآخر الاجنبى، لا يبرر أن اتفاءل به تمامًا إلا إذا كان هذا التفاؤل نوعًا من الايديولوجيا، يمكن فى هذا الوقت أن أقبله على أساس أنه أداة للنضال.

بالنسبة للتركيز على التطبيع الثقافى فى مصر، أستدعى المثل الذى يقول (اترك الفيل واضرب ظله) بمعنى أن الخطوره الحقيقية هى خطورة التطبيع السياسى، خطورة تطبيع الانظمة. ورغم أنى أقف ضد التطبيع الثقافى، فيجب ألا تكون القضية هروبًا من الموقف الحقيقى ضد التطبيع الأكثر خطورة الآن.

أحد المشاركين:

بعض المقترحات العملية:

أولاً : التركيز على البعد الثقافى باعتبار أنه ركيزة فى حركة المقاومة، لمناهضة المشروع الاسرائيلى للاستطيان. وفى هذا من الممكن أن يبدأ الأكاديميون الفلسطينيون بالتحديد فى محاولة تعرية المشروع العنصرى الاسرائيلى فى كتابات الأطفال وفى الخطاب السياسى للاحزاب. لأن هؤلاء الاطفال الذين يربون بعقلية عنصرية هم قادة المستقبل وهم الذين سيهددون المنطقة وشعوبها. وبالتالى هذا الموضوع ينبغى أن نعطى له بعدًا ثقافيًا أساسيًا..

بالنسبة لتعظيم الامكانات المتاحة لدينا: إننا نحاول أن نستعيد المجال القانونى فى إطار قرارات الشرعية الدولية وفى هذا لدينا قضية دينية وروحية هامة جدًا وهى القدس. كيف نوظف ونستخدم وضعية القدس فى نضالنا، فى إطار أنه نضال ثقافى سياسى لمواجهة المخطط الاسرائيلى بشأن القدس العاصمة الأبدية لها. وأيضًا فى استخدام المتغير الجديد – الفاتيكان وحركة الكنائس فى منطقة الشرق الأوسط.

أخيراً بالنسبة للعولمة بكل مآسيها، هناك أيضًا تناقضات ثقافية. فى أوروبا الآن وكندا وآسيا – هناك حالة من المقاومة الثقافية. لماذا لانحاول أن نعظم فعلاً ثقافياً عربياً لمواجهة هذه العولمة الامريكية أعامل به أولادى – أولادنا وشبابنا تسيطر عليهم الثقافة الامريكية.

الجزء الأخير، هو كيف نفعل البعد الدينى. فكرة المقاومة الدينية. والدين سواء ببعده

الإســـلامى أو المســـيحى يحتاج لنظرة واقعية موضوعية فى التعامل معه. أى كيف نعظم فعـــل المقاومة فى جنوب لبنان. باعتبار أن هناك مقاومة اسلامية. وكيف نحوله أيضًا على مســـتوى المجتمعات إلى حوار داخلى، لمحاولة جعل الدين عنصر حركة وتغيير ومقاومه بدلاً من أن يكون عنصر هدم وصراع داخلى.

أحد المشاركين:

مـــن الواضـــح أن هـــذه الـــندوة تحاول أن تقترب من مفهوم واحد للخطاب السياسى العـــربى، وأعـــنى بـــه الخطاب السياسى الشعبى الناتج عن هذه القوى. هناك اختلاف فى الأطـــروحات والـــبرامج ورؤوى الصراع. فبالنسبة للصهيونية أنا أراها ارتباطاً بالمفاهيم الاجتماعـــية والسياســـية ورؤية الآخر من خلال المفهوم الغربى. وبالتالى المجتمع الغربى هـــو المهـــد الحقـــيقى للصهيونية بمعناه الاستعلائى أو الإحلالى واتخذت مسألة اليهود أو المســـألة الـــيهودية آلية لحشد سياسى فى اتجاه تحقيق وطن أسموه بالقومى، أسموه عودة لأرض الميعاد وكذا وكذا. ولكن لتحقيق هدف سياسى.

وبالـــتالى إذا نظـــرنا للكيان الصهيونى على أساس أنه أداة سياسية لها دور وظائفى ينـــتهى عـــند حد معين فى الصدام. فإن هذه قضية ممكن أن توحد البرنامج فى اتجاه لهذا الغرب ورؤيتنا لأطراف العدو كل بممارساته.

وبالـــتالى، الامبرياليـــية هى الراعى للمشروع الغربى فى مواجهة المشروع الاسلامى ومشروع النهضة والمشروع العربى فى قلبه.

لـــم يـــبدأ المشروع الصهيونى الأخير، بمعنى وجود هذا الكيان من فراغ، وإنما جاء اســـتكمالاً لمشـــاريع قديمة سابقة انتهت بفشلها وبانتصار الأمة عليها. وبالتالى يتجدد هذا المشروع بأثواب وبأشكال أخرى.

ومن هنا أدعو إلى تحديد الموقف من الامبريالية الامريكية فى هذه المرحلة. وبمقدار مـــا نؤثر على المصالح الامريكية فى الوطن العربى، بمقدار ما نفك هذا الارتباط. بمعنى التخلى عن هذا المشروع واندحاره إلى الخلف.

القضـــية الثانـــية، عندما ذهب العرب فرادى إلى مدريد، كان هذا بمثابة إعلان قبول عربى رسمى بالهيمنة الدولية وبالشروط الامريكية والاسرائيلية.

د. أشرف البيومى :

أولاً : أعـــترض علـــى بعـــض ما قيل. إن حركة مقاومة التطبيع فى مصر لم تجر

محـــاكم تفتـــيش، وكـــل بيانات وكتابات المثقفين الذين قادوا معركة مقاومة التطبيع موجودة إمـــا فى الصحف أو محلات المواجهة وأتحدى ترديد هذه المقولة. يمكن لروزاليوسف أن تكتـــب أشـــياء مـــن هذا القبيل. لكن أتحدى القول بأن جماعة من المثقفين الذين قادوا حركة مقاومة التطبيع أجروا محاكم تفتيش لأحد.

النقطة الثانية: عندما نقول متوسطة. فعلاً نحن نقصد الاثنين.

الـنقطة الثالـــثة: أنـــا الحقيقة أحمد الله لأننى لست أستاذًا للعلوم السياسية. أنا لا أفهم المعضـــلة الشـــديدة فـــى حكاية حسم قضية من التابع لمن؟ الصهيونية أم الامبريالية. توجد ثنائـــية فـــى التفكـــير مذهلـــة:فـــى القضية فلسطينية أو قومية؟ أمريكا تابعة للصهيونية أو الصـــهيونية تابعـــة؟ بالطـــبع مـــن بداية المعركة كانت الصهيونية تابعة بالكامل للامبريالية الامريكـــية، ولكـــن طبعًا الآن دخلت شبكة من المصالح وبعض التطابقات. ولكن حسم هذه الأمـــور لـــيس مســـألة رأى شخصى. نتفق على الأقل على مقاييس للحكم على هذا الأمر: دور اســـرائيل الامـــبريالى فـــى افريقـــيا وآسيا. حجم اسرائيل الاقتصادى. حجم اسرائيل العلمـــى. حجـــم اســـرائيل المصـــرفى. التحكم فى المصارف الامريكية. لا يصح أن نأخذ مقولات شعبيه ونجعلها كأنها مقولات علمية.

مـــن قـــراءاتى – وأنـــا أقـــول لكم لست سياسيًا أو اقتصاديًا – من الواضح تماما أن الامبريالـــية هـــى الأصـــل والصـــهيونية هـــى الفرع، ولكن هذا لا يمنع أن هناك مصالح مشـــتركة تـــتولد وأصبحت بعض الطبقات تتطابق.أما مقاومة التطبيع أو التطبيع الذى نقوم بمقاومـــته – الحكومـــة تقاومه لأسباب تكتيكية – هذه استراتيجية. مقاومة سلبية فى عصر هـــزيمة، وبالـــتالى هـــى مرتبطة بالضرورة بعصر الديمقراطية. المتظاهرون فى معرض الكـــتاب أو المعـــرض الصـــناعى – إلـــى آخـــره بعضهم اعتقل، بعضهم ضرب وبعضهم محاصر. والعملية مرتبطة جذريًا بمعركة الديمقراطية.

عـــندما تـــنجح جزئـــيًا معـــركة مقاومـــة التطبيع شعبيًا، نكون نجحنا أيضًا فى معركة الديمقراطـــية. وهذا هو الكلام الذى كان يقوله د. حليم بركات. القضية الاقتصادية مشتركة مع القضية الديمقراطية، مع القضايا الوطنية ومقاومة التطبيع.

والقـــول بـــأن مقاومـــة التطبيع شعار أكثر منه سياسة غير صحيح. هناك ناس تضحى مـــن وقـــتها. وشباب يضحى من وقته وأقاموا بعض المؤتمرات واتخذوا قرارات. ولكن هل نحـــن راضـــون بهـــذا المســـتوى مـــن مقاومـــة التطبيع؟ بالتأكيد لا – لأنه مرتبط بقضية الديمقراطية.

د. عبد العليم محمد:

أود أولاً أن أشــكر الأســاتذه المعقبين د.حسن نافعة وأ. جميل مطر ود. أحمد برقاوى وقد استفدنا من هذه التعقيبات.

أتفــق مــع أ.جمــيل مطر أن حكام الشرق الاوسط بوجه خاص ومصر بالتحديد على درايــة واســعة بمــا يحدث فى العالم ولديهم فنون وثقافة فى التعامل مع قوة ثالثة، بل وفى بعــض الاحيان احتوائها جزئيًا وحرفها عن عديد من أهدافها. هذه بالفعل خبرة اكتسبتها فى هذه المنطقة وربما اسرائيل تفوقنا فى هذا.

الــنقطة الثانــية. أود أن أقــول إن الخيار العربى الرسمى القائل بأن السلام هو خيار اســتراتيجى صــحيح، ولكــن الخــيار العسكرى لا يمكن الاستغناء عنه. لأن قراءة الخبرة التاريخــية تؤكــد أن دورة الحــرب والســلام متلازمــتان عبر التاريخ. بمعنىأنه كم من المعــاهدات وقعــت فــى تــاريخ البشرية ولكن أيضًا كم من الحروب قامت. بل فى بعض الأحــيان كانــت هــناك بعض المعاهدات التى خططت لحروب قادمة نظرًا لأنها تضمنت شروطًا متعسفة على أصحاب الحق.

د. سميح فرسون :

أولاً أشكر كل الحاضرين على الحماس الذى رأيناه .

الــنقطة الأولــى . ســأل د. حســن .. هــل يمكن لمقاومة التطبيع أن تكون مشروعًا للمقاومة وحدها؟

أنــا قلــت إن التطبــيع يــندمج أو هناك اندماج متشابك فى قضايا عديدة. مثل الحبر والملــح. الاشــياء الاقتصادية للشخص العادى. معركة الديمقراطية ومعركة الثقافة الذاتية. كلــه متشــابك ومندمج، ويمكن لاستراتيجية أن تكبر أو تنمو من خلال الاندماج. والاندماج لــه ضــرورة. إن الشــخص العــادى لديه تفكير فى السياسة الخارجية له علاقة بالسياسة الداخلــية. فالاندمــاج والتشــابك يمكن أن يكون محورًا للتنامى ضد التطبيع أو حركة ضد الاستعمار الجديد.

بالنســبة للاســتعمار الثقافى، لابد أن ندرس أساليبه وقنواته وآلياته. تحدث البعض عن القول بأن المقاومة صارت إرهابًا. هذا النوع من التفكير – أسميته تعليب الوعى العربى.

الفصل الثالث

قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع اسرائيل

رئيس الجلسة / د. أحمد صدقى الدجانى

اســمحوا لى أن أبدأ بالاعراب عن سعادتى بانعقاد هذه الندوة وعن اعتزازى بالجهتين اللتيــن نصــافرنا على عقدها. وأبدأ بصندوق القدس - مركز تحليل السياسات فى واشنطن فهــى فرصــة حقــيقة أن نلــتقى بعمل من أعماله الطيبة، وجميعنا يتابع هذه الأعمال، وأن تكــون المناســبة فرصــة لقــاء إخوة أعزاء من أعلام أمتنا جاءوا للقاهرة لنسعد بلقائهم. يعطونــنا نموذجًــا لمــا يمكن أن نقدمه للأمة فى عالمنا المعاصر، من خلال إدراك دوائر بنائه المختلفة، التى بمجموعها تشكل هويته.

والحــق وأنــا أتحدث أشعر على الصعيد الشخصى بأننى شرفت بالتعامل مع إخوتى مند أكثر من عقدين من السنين على صعيد العمل لقضيتنا وقضية الأمة بعامة.

ولمركــر الــبحوث العربية فضل كبير فى هذا، وتحية لأخى أ. محمد حلمى الشعراوى مديــر عام المركز، والواقع أننى بحكم إقامتى فى القاهرة أشرف بالتواصل معه، فأجد دائما تناولــه القضايا الدقيقة الحساسة. والمركز فى قضية فلسطين والوطن العربى لقاؤه متصل. فتحية من القلب.

نحــن علــى موعــد مع هذا الموضوع الكبير الذى هو عنوان ندوتنا: فلسطين والوطن العــربى فــى القــرن الحــادى والعشــرين، أو العــالم العربى كما جاء فى الدعوة. وكلا المصــطلحين له دلالــته. هذا يعبر عن نظرة تريد الواقع والآخر يعبر عن نظرة فيها البعد العقيدى ولكننا نتمسك بعنوان الندوة.

الوقفــة ضرورية، وهى الآن فرصة من خلال عدد من علمائنا يعطوننا نظراتهم سواء فــى الاوراق الــتى بيــن أيديــنا أو فى التعليقات. نحن اليوم نناقش قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع اسرائيل.

أقــف أمــام الموضــوع وأتمــنى أن نخرج من جلستنا برؤية أوضح وأشمل لها. هو موضــوع طــرح علينــا بقــوة منذ مطلع التسعينيات، مع بداية عملية التسوية التى أسماها راعــيها "عملية السلام الشرق أوسطية". التاريخ سيحكم إلى أى مدى ترد فيها كلمة السلام. مــند أن ســبلور هــذا المشــروع، إذا بنا نرى معالم نظام يجرى فرضه، هو نظام الشرق أوســطية. يهمــنى كما سنسمع اليوم، أن نتذكر معًا ما جرى خلال هذا العقد. الفكرة تطرح ورجــال الأمــة العربــية وقفــوا أمامها. أنا من الذين يدرسون التاريخ ويهتدون بعلم تاريخ الافكــار. ولــذا دعونا نستذكر كيف تمت العملية، هناك نفر وقفوا أمام الموضوع، وأعطوه حقــه وكــانوا روادًا، وهم من مختلف المدارس- أنا هنا أشير لأخى أ. فهمى هويدى الذى كــان مــن اوائــل الذيــن تصدوا لهذا الموضوع منذ أن طرح. وأشير إلى نموذج الأهالى

وأخـــى أ.عــبد الغفــار شكر. وأشير إلى نموذج الخليج وإلى أخى العزيز عبد الله النيبارى الذى يشرفنا اليوم. وأشير وأسير.

الواقــع أن عددًا من الأقلام قد سلط الضوء - فإذا باستجابة الأمة تحدث على المستوى الفكــرى بدايــة. وأنا أراجع اليوم الكتيب الصغير (فى مواجهة نظام الشرق أوسطية) الذى أصــدرته عـــام ١٩٩٣ وأشـــير فـــى مقدمته إلى الندوة الكبيرة التى عقدها مركز دراسات الوحــدة العربــية فـــى ربيع ١٩٩٣. وأشير كيف كانت الصورة معتمًا عليها إلى درجة أنه صـــدر فـــى صـــفحة الاهرام المعنية بوزارة من الوزارات صفحة كاملة تفصل التطبيع فى قطـــاع معيـــن، ولكـــن مـــا إن حدثـــت الهبة، لم يتكرر الحديث فى تلك الصفحة عن هذا الموضـــوع، وإنمـــا صارب تحت الارض، إلى أن جاء أخى العزيز أ. عريان نصيف اليوم ليسلط لنا الاضواء عما تحت الأرض.

تكونـــت الفكـــرة وانتقلـــت من صعيد أهل القلم إلى صعيد العمل السياسى وشتان بين المنظريـــن، وأنـــا أحب هذه النقطة - أن نأخذ نصفى الكأس. شتان بين المنظر عام ١٩٩٤ حيـــن عقـــد المؤتمـــر الاقتصـــادى فـــى الدار البيضاء، ثم فى عمان ١٩٩٥ ثم فى القاهرة ١٩٩٦ الـــذى عقد بزخم أقل، ثم بالدوحة - إذا به يحدث ما يحدث، ثم يتعطل عامين وإذا بنا الآن نرى الوضع.

مـــيزة هـــذه الـــندوة وتوقيت هذا البحث أننا أمام هجمة جديدة فى الموضوع نفسه ذلك لأن الولايـــات المـــتحدة صـــاحبة هـــذا الرأى فى هذا المشروع، رأتها مناسبة بمجئ باراك وهلم جرا، لكى نعيد ماتسميه قوة الدفع وتطرحه.

مـــن هـــنا نحن مجندون مستنفرون لنعرف أمتنا بالحقيقة من خلال هذه البحوث ولنتابع - لمـــاذا؟ لكـــى نصل بالولايات المتحدة الامريكية وسنصل، بفضل جهود كثيرة بعضها من داخـــل الولايـــات المـــتحدة الامريكـــية ومن أمريكيين من مختلف المشارب، إلى أن تراجع سياســـاتها فـــى المنطقة، وإلى أن ترى أنه لابديل عن أن تأخذ فى الاعتبار مصالحنا كاملة وإلا ســـتتفاقم الأمـــور. أمـــا عدونا فإننا نعرف طبيعته ونعرف أنه مستعمر مستوطن تابع. وســـتأتى اللحظة التاريخية التى يفرض عليه فيها المراجعة، وأحد الاختبارات الرئيسية هو هـــذا الموضوع، موضوع نظام الشرق الاوسط. أتحدث عن المشاركين اليوم. أخى أ.حسام رضـــا ببحـــثه القيم للغاية عن النوبارية كنموذج لمخططات التطبيع الزراعى، والذى يذهب للاســـكندرية - شـــأن كثيرين منا فى مرحلة الصيف - يقف أمام المشروع ويتساءل، حتى هو يرى الاعلانات فى الطريق كأن بعضها يحمل إشارة لشركات اسرائيلية.

أخـــى أ. عـــريان نصـــيف يـــتحدث عن التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى، وحين

قــرأت هــده الورقـــة حمـــدت أمتنا التى فيها الباحث الذى يستطيع أن يصبر على متابعته بـــدأب. ويــبدو أن الوحـــود فى الأقاليم يساعد على ذلك. نحن على موعد كذلك مع أخى، أ.حســس معلوم فى ورقته بالغة الأهمية أيضًا حول الموضوع نفسه. وسنحـــــظى بتعقيبى اخـــى د. اشرف البيومى وأخى د. محمود عبد الفضيل.

وأشـــير إلى أن د. محمود كان له دور خاص على الصعيد الفكرى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى، ومازال دوره يوميًا فى طرح القضايا الفكرية.

أنـــا أقول هذا لأن أهل الفكر يصابون كثيرًا بالاحباط ويتصورون أن الامور لا تسير .. لا. إن مـــا يـــزرعونه ينمر، وأنا أتطلع لجيل جديد من الباحثين كلهم يتابعون، وما تكتبونه يقرأ وبعناية ويأتى من يتابع، هذه أمة حية. ورحلة الصراع فيها طويلة.

١- التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى
الحالة – المخاطر – المقاومة

أ. عريان نصيف

منذ توقيع معاهدة "كامب ديفيد" وظهور ذلك التعبير المراوغ "التطبيع"، أصبحت فرصة واسعة أمام العدو الصهيونى لاختراق المجتمع المصرى. ولا شك أن المجال الزراعى كان له الأولوية – فى المخطط الاسرائيلى- لهذا الاختراق، لأهميته الحيوية من ناحية، ولتوافر امكانات التسلل إليه وحصاره، من ناحية أخرى.

فمن حيث أهميته: فهو يعنى بالنسبة لمصر، ليس فقط الناتج الغذائى المباشر بل أيضاً حوالى ٦٠% من إجمالى الدخل الصناعى القائم على الزراعة (كالغزل والنسيج والسكر) أو المرتبط بها (كالسماد)، ويمثل العاملون به ما يقرب من ٣٠% من مجموع القوى العاملة المصرية، بالإضافة إلى ما يلحق به من مياه النيل، الحلم القديم للحركة الصهيونية حتى من قبل قيام كيانهم العدوانى العنصرى على أرض فلسطين.

ومن حيث توافر إمكانات اختراقه:

– فالرئيس السادات، كان يعتبر أن الأرض المصرية والزراعة المصرية، من الممكن أن تكون هدية بسيطة للعدو الصهيونى، فى سبيل قيام عملية السلام المزعومة للدرجة التى تجعله – وفقا لما أكده المهندس حسب الله الكفراوى الوزير الأسبق للأستاذ محمود المراغى الكاتب الصحفى- يتصل به تليفونيا ويبلغه بالقرار التالى بالنص "شارون عندى حابعتهو لك علشان تديله منطقة كركر والمثلث" [1] ومنطقة كركر فى أسوان، والمثلث هو الأرض المصرية التى تربط بين ثلاث محافظات هى الجيزة والفيوم وبنى سويف.

– والدكتور يوسف والى وزير الزراعة، له رؤيته الخاصة المعلنة منذ أن كان لا يزال مستشاراً لوزير الزراعة عام ١٩٨٠، والتى تتلخص فى أن الزراعة المصرية – من وجهة نظره – لن تتطور إلا من خلال ثلاثة محاور:

المحور المصرى / الأمريكى

المحور المصرى / الأمريكى / الإسرائيلى.

المحور المصرى / الإسرائيلى / العربى.

ولهــذه الأهمــية للقطــاع الــزراعى المصرى، ووفقاً للإمكانات الميسرة - على أعلى مســتوى- للتســلل الصــهيونى إلــيه، ابتدأ منذ أواخر السبعينيات الاختراق الاسرائيلى - الواسع والمكثف- لكافة أصعدة وسياسات الزراعة المصرية.

الموز الويليامز .. وكشف المستور

رغــم أن عملـــة ما يسمى التطبيع الزراعى، ابتدأت فاعلياتها منذ توقيع معاهدة كامب ديفــيد، إلا أنهــا لــم يتم الإعلان والإعلام الواضح عنها إلا منذ عام ١٩٩٤. ولقد تفجرت القضــية مــن خــلال الجلســة الساخنة لمجلس الشعب يوم ٥ فبراير ١٩٩٤، حيث تحدث بوضــوح الدكــتور والــى - فــى مجال دفاعه عن تدهور السياسات الزراعية التى أثارها نــواب المعارضـــة - مؤكــداً أنه تحكم مصر [٢] منذ عام ١٩٧٨ معاهدة مع إسرائيل من أجــل نقــل التكنولوجــيا وزيادة الإنتاج الزراعى- مدللاً على الاثار الإيجابية العظيمة لهذا الــتعاون، بما يتمتع به الشعب المصرى من أكل التفاح الإسرائيلى والموز الويليامز الكبير، اللذيــن نمــتد زراعاتهمــا بــبذور إسرائيلية وبرعاية خبراء إسرائيليين على طول الطريق الــزراعى بيــن القاهــرة والاســكندرية ... وتوالت - بعد ذلك- صور الإعلام، التحدى، للاختراق الإسرائيلى للزراعة المصرية.

* د. يوســف والــى، يصرح - فــى لقائــه مـــع بعض القيــادات الإسرائيليـــة فى ١٩٩٤/٢/٨بــأن [٣] أجــيال الــيوم الــتى شــاهدت العلم المصرى يرفرف وبجواره العلم الإســرائيلى، تــدرك أن مصــلحة مصر العليا هى أساس التعامل مع إسرائيل وأن التعاون العربى لا يغنى عن التعاون بين دول الشرق الأوسط كمصر وإسرائيل وتركيا.

* ويــتم الإعــلان لأول مرة - وفى أماكن بارزة وواسعة من الصحف القومية- عن الاجــتماع "الــدورى" للجنة الزراعية المصرية/ الإسرائيلية الذى عقد فى المدة من ١٠/٧/ إلــى ١٩٩٤/٢ بالقاهــرة [٤]، وعــن قــراراته التى تعتبر من أخطر ما تم اتخاذه - بشأن العلاقــات الزراعــية المصرية/ الإسرائيلية- لفتح زراعة وأرض ومجتمع مصر أمام العدو الصــهيونى، والــذى تداعت بناء عليه كل صور اختراق بل وهيمنة إسرائيل على مقدراتنا الزراعية.

ولعــل ذلــك يتضــح بجلاء من الإشارة إلى بعض قرارات هذا الاجتماع الموقعة من الدكتور والى المسئول الأول عن الزراعة وأمين عام الحزب الحاكم فى مصر:

١- نتســع مســتقبلا دائــرة الــتعاون بيــن مصــر وإسرائيل فى المجالين الزراعى والتجارى.

٢- يركــز الــتعاون علــى الاســتثمار فــى المجــال الــزراعى من خلال السياسات "التخصيصية".

٣- بــرنامج تدريــب مشــترك لتدريــب ١٠٠٠ خــريج مصرى سنوياً (فى إسرائيل ومصر).

٤- يــتم بعــث ٤٨٠ خــريج، ١٢٠ قيادة زراعية، ٩٠٠ مزارع- خلال عام ١٩٩٤- إلى إسرائيل لتعليمهم خبرات التقدم الزراعى الإسرائيلى.

٥- إقامة مزرعة إرشادية فى منطقة غرب الدلتا على مساحة ١٠٠٠ فدان.

٦- العمــل علــى زيادة التمويل الأمريكى للمشروعات الثلاثية (الإسرائيلية/ الأمريكية/ المصــرية) "فــى ضــوء الــدور الذى يلعبه القطران (مصر وإسرائيل) فى تشجيع التعاون والسلام فى منطقة الشرق الأوسط".

٧- إقامــة قســم للغــة العــبرية فــى كل وزارة مصرية لترجمة الصحف والنشرات والمجــلات الإســرائيلية للاستفادة مما يكتب فيها وفقا لاختصاص كل وزارة، بالإضافة إلى "عمل قنوات الاتصال اللازمة".

٨- بالإضــافة إلــى الاجــتماعات الدورية - كل ٦ شهور مرة فى إسرائيل ومرة فى مصــر- لهــذه اللجنة العليا المشتركة التى تشكلت منذ عام ١٩٨٦، تشكل لجنة مشتركة من خــبراء الــزراعة بالبلديــن- تجتمع أيضاً كل ٦ شهور تبادليا فى مصر وإسرائيل- لمتابعة الــبرامج التنفــيذية لأوجــه الــتعاون وتقيــيم نتائج ما يتم تنفيذه من مشروعات ولاقتراح البرنامج الجديد للمرحلة التالية.

وتوالت صور التطبيع الزراعى:

الأراضى المصرية نهب للصهاينة

تملكا واستثماراً

* من خلال استراتيجية تعمير سيناء:

عــندما تقــدم د. محمــد ابراهــيم سليمان وزير التعمير، إلى لجنة الإسكان والتعمير بمجلــس الشــعب فى ١٩٩٤/٢/٧، بمشروعه الذى يقضى بتخصيص ٥٠% من الأراضى المستصــلحة بســيناء والخاصة بالمشروع القومى لتنمية سيناء للمستثمرين الأجانب، صرخ بعــض أعضــاء اللجنة - رغم أنهم من قيادات الحزب الحاكم- فى وجه هذا الاتجاه الذى لن يؤدى إلا إلى هيمنة إسرائيل مرة أخرى على سيناء [٥] .

- فالنائب فؤاد هجرس يؤكد "إن هذه الخطة ستعطى لإسرائيل فرصة ذهبية لكى تسيطر على سيناء، وتحتلها بأسلوب اقتصادى بعد أن فشلت فى ذلك عسكرياً، وسنكون نحن بأنفسنا- وبشكل قانونى- الذين نعطيها هذا الحق".

- والنائبة جليلة عواد (نائبة جنوب سيناء) تناشد المسئولين "أرجوكم لا تسمحوا للأجانب بأن يأتوا إلى سيناء ويستثمروا أموالهم فيها، لأن أموال الصهاينة سوف تتدفق بغزارة لأن لهم هدفاً أكبر وهو السيطرة على سيناء".

ومما كان يؤكد إدراك هؤلاء النواب لمخاطر هذا المشروع، أنه تضمن- ضمن ما تضمن- الغاء قرار سابق لمجلس الوزراء كان ينص على "عدم السماح للأجانب بإقامة المشروعات التنموية فى سيناء بحكم أن لها طبيعة خاصة بالنسبة للأمن القومى المصرى".

.... وللأسف، فلقد صدر القرار النهائى بهذا الشأن الخطير- من خلال اجتماع اللجنة العليا لتنمية سيناء يوم ١٩٩٦/٤/٢٣ برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء آنذاك – ويقضى بتخصيص ٥٥% من أراضى سيناء لمشروعات "الشركات الاستثمارية" (٦) .

*من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات المصرية/ الإسرائيلية:

مثل البروتوكول المنعقد بين د. والى ونظيره الإسرائيلى "يعقوب تسور" فى ديسمبر ١٩٩٢، والذى ينص على إقامة إسرائيل لمجتمعات زراعية فى الأراضى المصرية المستصلحة – بمعرفة خبراء إسرائيليين وعمالة مصرية – وخاصة فى مساحة ٥٠ ألف فدان فى سيناء.

بالإضافة إلى المشروعات التى تم الاتفاق عليها فى اجتماع اللجنة الزراعية العليا المشتركة فى فبراير ١٩٩٤ والسابق الإشارة إليها.

* ومن خلال عمليات الاستثمار والتملك المباشرة:

- كاستثمارات "الشركة الإسرائيلية/ المصرية/ العربية للاستثمار و التخطيط والتنميه" (مقرها الرئيسى فى أمريكا وفرعاها فى بير سبع والقاهرة، والتى أعلن مستشارها نهاد سعيد رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين والعرب بالخارج فى أكتوبر ١٩٩٣ "أنها قد تشكلت بعد مباحثات مدريد للسلام، وأنه لا مشكلة تواجهها بخصوص المقاطعة العربية لإسرائيل، حيث إن التعاون دائم ومتواصل بين الشركات العربية والإسرائيلية تحت العباءة الأمريكية" (٧) .

وقد قام وفد من أعضائها الإسرائيليين يضم عدداً من المشاركين فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ بزيارة السويس، للإعداد لمشروعاتهم.

– ومثل مشروعى "زراعة الصحراء فى النوبارية" واستصلاح ٢٠٠ ألف فدان "شرق العوينات" اللذين تقدم بهما د. والى إلى مؤتمر الدار البيضاء التطبيعى، وأرسل وفداً من رجال الأعمال المصريين إلى القدس يوم ١٩٩٤/١١/٤ لإجراء الاتفاقات النهائية بشأنها" (٨) .

– ومثل قيام شركتى "زراعيم وحيفا كيمب كال" الإسرائيليتين شراء مساحات من الأرض الزراعية بالاسماعيلية – عن طريق شركة "تكنوحرين" الوكيلة عنهما فى مصر– لإقامة مشروعات زراعيه وصناعية وتجارية عليها فى منطقة أبو صوير".

القذف بالشباب المصرى
إلى أحضان الصهيونية

بناء على الاتفاقيات التطبيعية بين وزارة الزراعة المصرية والإسرائيلية فلقد تم – وخاصة منذ عام ١٩٩٢– إيفاد عشرات الآلاف من الشباب المصرى، سواء من الخريجين (٩) ، أو الحائزين لأراض مستصلحة (١٠) ، إلى الكيان الصهيونى، بحجة تدريبهم على الزراعة المتقدمة الإسرائيلية.

واستخدمت فى ذلك كافة وسائل التهديد كحرمان الخريجين المشتركين فى جمعيات الاستصلاح والاستزراع، من الأرض التى قاموا بإعدادها للزراعة إذا رفضوا السفر، أو الترغيب باستغلال الظروف المادية والاجتماعية الصعبة للشباب المصرى فى هذه المرحلة مثل الوعد بتيسير عملية التوظيف بعد التخرج –٢٠ دولار عن كل يوم من أيام الرحلة أو ٥٠٠ دولار دفعة واحدة – جوازات سفر خاصة تسمى "جواز خاصة بمهمة رسمية" – ترتيب زيارات سياحية لهم داخل إسرائيل فى المناطق التى يطلق عليها "مواقع الترويح والتسلية" بما أوصل عدد طلبة وطالبات كليات الزراعة الذين تم تسفيرهم إلى إسرائيل من ٩٢–١٩٩٧ وفق تقديرات إحصائية إلى أكثر من ١٧٠٠ شاب وفتاة.

الخبراء المصريون
يتعلمون الزراعة من إسرائيل

الكثيرون من خبراء الزراعة فى مصر من قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية وشركات استصلاح الأراضى وأساتذة الجامعات وباحثى المراكز العلمية

وخبراء الطب البيطرى، قامت وزارة الزراعة- فى العقدين الأخيرين- بإرسالهم فى بعثات متوالية ومتواصلة إلى إسرائيل، حتى يتعلموا فنون وعلوم الزراعة

وكمجرد أمثلة على هذا النشاط التطبيعى

- الوفد الزراعى الكبير الذى ضم ٦٦ من قيادات وزارة الزراعة والشركات الزراعية والاستصلاحية وأساتذة كليات الزراعة برئاسة المهندس فؤاد أبو هدب رئيس مشروعات التعمير والتنمية الزراعية، الذى سافر إلى القدس فى أوائل مايو ١٩٩٣- عقب العدوان الإسرائيلى الوحشى على الشعب العربى بفلسطين ولبنان- بحجة الاطلاع على المعرض الإسرائيلى للتكنولوجيا الزراعية[١١] .

- الوفد الزراعى الكبير، المكون من ١٣٠ من القيادات الزراعية فى مصر، الذى سافر إلى إسرائيل يوم ١١ مايو ١٩٩٦، ولم تمض أيام قليلة على توديعنا لجثث وأشلاء أكثر من مائة شهيد من ضحايا مذبحة "قانا" وحدها.

أما الهدف – المعلن- لهذه التظاهرة فى هذا التوقيت، فهو شديد التهافت، إذ كان- أيضا – زيارة المعرض الزراعى المقام بالقدس.

ومع تصاعد موجة الغضب الشعبية تجاه هذا التصرف شديد التحدى للمشاعر الوطنية والإنسانية، قام الدكتور والى بنفى الخبر [١٢] .

نعم.. لم ينكر تدبيره وتنظيمه لسفر هذا الوفد، فهذا واقع.

ونعم... لم ينكر ذهاب الوفد إلى "القدس" بالذات (بما فى ذلك من تكريس لدعاوى إسرائيل باعتبارها عاصمة لكيانها العنصرى)، فلقد ذهب فعلاً.

ولكن سيادته قد نفى – بكل حزم- أن يكون الوفد قد سافر على طائرة إسرائيلية تتبع شركة العال، مؤكداً أن سفر الوفد كان على طائرة مصرية وطنية.

- لجنة قيادات الطب البيطرى التى سافرت إلى تل أبيب فى أوائل يونية ١٩٩٥، بعد أن تمت مأساة وفاة وعمى مئات المصريين ونفوق آلاف المواشى بناء على إصرار وزارة الزراعة على استيراد لقاح خاص بحمى الوادى المتصدع لتبادل الخبرة مع نظرائهم الإسرائيليين [١٣] .

ولقد تنامى هذا النشاط التطبيعى، للدرجة التى "أقلقت" بعض الدوائر الحكومية المسئولة، حيث ورد فى مذكرة لوزارة التموين والتجارة الداخلية بهذا الشأن [١٤] "إن قطاع الزراعة هو أهم مجالات التعاون الفنى بين مصر وإسرائيل، حيث توفد وزارة الزراعة المصرية سنوياً عدداً كبيرا من الخبراء والمهندسين الزراعيين للتدريب فى إسرائيل".

وخبراء من إسرائيل لتعليم المصريين الزراعة

وفقاً للعديد من البروتوكولات والاتفاقيات ومقررات اللجنة الزراعية المصرية/ الإسرائيلية، فلقد تم فتح أبواب مصر – على مصراعيها – أمام الخبراء الصهاينة.

ولا شك أنهم – حتى وإن كانوا خبراء زراعيين حقاً – فإن لهم دوراً رئيسياً آخر، في مجالات أخرى، ومدمرة لمجتمعنا المصرى وأمنه القومى.

وكمجرد نماذج لهذا التواجد "الخبروى" الصهيونى الدائم أو المؤقت:

* الاتفاق على زيارة ٥٠٠ مهندس زراعى اسرائيلى لمصر كل ثلاثة شهور.

* الوفد الكبير الذى يمثل ١٠٧ شركة اسرائيلية والذى كان يمثل أغلبية أعضاء المؤتمر الذى أقامته الغرفة التجارية الألمانية بالقاهرة يومى ٦، ٧ ديسمبر ١٩٩٤، حول السياسات الزراعية والعلاقات التجارية.

* الخبراء الذين وفدوا إلى مصر – فى بدايات عام ١٩٩٤ – لإنشاء مزرعة إسرائيلية نموذجية بين العلمين والاسكندرية على مساحة ٢٠٠ هكتار [١٥] .

* الخبراء الإسرائيليون المستدامون بمشروع "الجميزة" فى وسط الدلتا.

* الخبراء الإسرائيليون المتواجدون بالمشروعات المشتركة (المصرية/ الإسرائيلية/ الأمريكية) كمشروعات: التنمية الزراعية بشرق العوينات، بنك الجينات النباتية بمشتهر، مركز التدريب على زراعة الصحراء بمريوط، الإنتاج السمكى بالبردويل، مركز سلالات التقاوى والأغنام ومسح النباتات الصحراوية اللازمة للرعى فى سيناء، مشروع التشجير، بنك المعلومات الزراعية، مركز التدريب على زراعة أصناف حديدة من القطن، مشروع التدريب على زراعة الفستق فى مصر ... الخ.

* الخبراء الإسرائيليون الذين يعملون لصالح مشروعات استثمارية خاصة: مثل مشروع تربية البقر المصرى، المقام بين مليونير مصرى كان يتمتع بالحصانة البرلمانية وبين رجل الأعمال الصهيونى شاءول روزنبرج، وشركة تاهال الإسرائيلية، ومثل مشروع زراعة الموز الويليامز... الخ.

والكارثة... آلاف المصريين
يبنون المستوطنات الإسرائيلية

مع تردى الأوضاع الاقتصادية وارتفاع معدلات الفقر (والفقر المدقع) وتنامى نسبة البطالة بين المصريين، وخاصة الأجيال الشابة، ومع الانغلاق الفعلى لأبواب العمل والرزق فى البلاد العربية، ومع "التبشير" السياسى والإعلامى بما يسمى "التطبيع" مع

إســـرائيل والســـلام والأخـــوة بينها وبين مصر، ومع التسهيلات والإعراءات - المحسوبة جـيداً- الــتى تعرضـــها إســـرائيل ويروج لها القلة من أنصار التطبيع، ومع فتح وزارة الزراعة المصرية باب الزيارات والرحلات للشباب المصرى إلى إسرائيل،

.. مـــع كــل ذلك، كان من الطبيعى - مع الأسف الشديد- أن تتجه حركة المئات من المصـــريين نحو إسرائيل.. حيث الحلم بالعمل وبالأجر وبالجنس (بزواج أو بدونه).. ومن المؤلـــم أن يتزايد عدد هؤلاء الضحايا المضللين إلى ١٥ ألف مصرى عملوا فى إسرائيل فـــى الفـــترة مـــا بين عامى ١٩٩٤، ١٩٩٦ (١٦) ، وهذا الرقم الإحصائى - الذى رصدته أجهـــزة الأمن - هو رقم تقريبى، قد يكون الواقع قد تجاوزه لأن المصريين الذين يرحلون للعمل بإسرائيل يسافرون بتأشيرات سياحية.

ويقـــف مـــئات المصــــريين فى الصباح يومياً فى إيلات (مفر تجمعهم)، وفى انتظار الإسرائيليين الذين يطلبون عمالا باليومية فى أعمال النظافة أو البناء، وقد يكون عملهم فى بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة على أنقاض بيوت أشقائهم الفلسطينيين.

إسرائيل تدمر عمداً الصادرات المصرية

ومصر تستورد منها الكرنب والأرز

- وصـــل حجم التبادل التجارى بين مصر وإسرائيل فى الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٣ وفقاً لتقارير الجهاز المركزى للإحصاء إلى أكثر من ٤ مليار جنيه.
- وفقـــاً لإحصـــاءات عام ١٩٩٥، فلقد صدرت مصر إلى الكيان الصهيونى بترولاً خامـــاً قيمـــته ٥٠٣ ملـــيون جنيه، واستوردت منها حوالى ١٢٣ سلعة زراعية، تشمل - بجانـــب مستلزمات الإنتاج التى ثبتت أضرارها على المحصول والتربة وصحة الإنسان- كميات كبيرة من الكرنب والخس والبط والإوز والسمك.
- يـــتم هـــذا فى الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل عمليات قرصنة على الصادرات الزراعـــية المصرية- من خلال توكيل شركة زيم الملاحية الإسرائيلية بمصر- باستخدام كافة الوسائل بما فى ذلك الإتلاف المتعمد للخضر والفواكه المصرية المصدرة (١٧) .

بل مصر أكثر تفوقاً بمراحل كبيرة
عن إسرائيل فى المجال الزراعى

حجـة المطبعيـن الحاصـة بالتقدم الزراعى الهائل فى إسرائيل، وأهمية أن نستفيد به ونـتعلم مـنها، مـردود عليها، سواء من قيادات زراعية مصرية مسئولة، أو حتى ممن تم إيفادهم لإسرائيل للتدريب على هذا التقدم وتطبيقه فى مصر.

* فمؤتمـر الاقتصـاديين الزراعيين العرب – المنعقد فى ٢، ٣ فبراير ١٩٩٤ برئاسة د. أحمـد جويلـى وزيـر التموين والتجارة السابق – يؤكد من خلال البحوث العلمية التى قدمت فيه أكذوبة التفوق الإسرائيلى على مصر فى المجال الزراعى.

* والمهـندس سـعد هجـرس، رئيس لجنة الزراعة والرى بمجلس الشورى، يقرر ما يلـى [١٨] : "ثمـة حقـيقة واضـحة- وإن كانت غير واضحة فى عيون البعض- وهى أن الـتقدم الـزراعى والـتفوق البحثى والتكنولوجى للزراعة المصرية، أقوى بكثير مما حققته إسـرائيل. ولعلنا نذكر أن بلداً أحدثت تنمية زراعية خلال أربعة عقود، لا يمكن أن تبلغ ما بلغـته مصـر مـن عـرافه وخبرة زراعية عبر آلاف السنين، فضلاً عما تملكه من قاعدة علمـية يحمـل لواءهـا أكثر من عشرة آلاف من رجال العلم والبحوث الزراعية من حملة الدكتوراه بالإضافة إلى ما يقرب من ربع مليون مهندس زراعى".

* والمـزارع عـبد الرحمـن على حسن القاضى – عضو جمعية الإصلاح الزراعى بـاللاهون- الفـيوم يقرر فى بساطة بعد أن عاد من الرحلة التى بعثته فيها وزارة الزراعة إلـى إسـرائيل [١٩] "قمت بزيارة إسرائيل واستغرق ذلك شهراً وذلك للتعرف على الزراعة عـن طـريق الوسـائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة. وهناك – خلال هذه الرحلة- رأيت المـزارع المكشـوفة والمغطاة داخل الصوب وشاهدت محصول الطماطم وجميع المحاصيل والخضـر، وخرجـت من زيارتى بأن الموجود هناك لا يزيد على الزراعة فى مصر شيئاً. ولكن أثير غضبى وحزنى بفعل ما رأيته من احتلال إسرائيل للأماكن المقدسة".

* والباحـث الزراعى اسماعيل عبد الحميد رضوان، يقول بعد عودته مـن إسـرائيل [٢٠] "لـم أنـبهر- كما انبهر البعض- بالمعجزة الإسرائيلية فى الزراعة. فمعظم ما شاهدته خـلال رحلـتى إلـى إسرائيل لم يكن مفاجأة لى. حيث أننى أعمل بمركز بحوث الصحراء وهـو مسـتودع الخـبرات التقنية العالمية الحديثة فى كل المجالات بدءاً من الرى الحديث ومـروراً باسـتنباط المحاصـيل الصـحراوية المقاومة للجفاف والملوحة، وانتهاء بالهندسة الوراثية".

* اهدار المحاصيل والتربة وصحة الإنسان:

الطماطم

لــم تكــتف وزارة الــزراعة المصــرية بالــبذور الإسرائيلية التى تتسلل إلى الزراعة المصــرية –رخيصة الثمن ولكن ضعيفة الانتاجية المحصولية – بل قامت أيضاً بالتصريح رسـمياً مـن خـلال النشـره الإرشادية ٣١٧ لسنة ١٩٩٧ بزراعة التقاوى الإسرائيلية من أصــناف "أوبــت، تــى فى ٧، ٨٤" مما لم يؤد فقط إلى إهدار المحصول والخسارة الكبيرة للــزراع – كمــا حــدث فى موسم ١٩٩٨، نتيجة ما حملته هذه البذور من فيروس أدى إلى تجعــد الأوراق أو عــدم الإنــبات أصــلاً– ولكــن أيضاً والأكثر خطراً، الإضرار بصحة المســتهلكين. فصــنف (أوبــت) معــروف علمــياً أنه يصاحبه استخدام هرمون "تومست" المحظــور دولــياً، وصنف (تى فى) يستلزم الرش بمبيدات جهازية تسبب اصابة المستهلك بالسرطان.

البطاطس

مــع انتشــار زراعة تقاوى البطاطس المستوردة من إسرائيل فى موسم ١٩٩٦، كانت النتيجة:

- ضرب المحصول كمنفذ غذائى هام ورخيص نسبياً للمواطنين.
- الحسارة الكبيرة لزراع هذا المحصول.
- إفســاد الــتربة، ممــا دفع وزاره الزراعة فى موسم ١٩٩٧ إلى إصدار قرار بمنع زراعــة الــبطاطس فى الكثير من المواقع الرئيسية لزراعتها، نتيجة ما لحق بالتربة فى هذه المواقع من تلوث.

الخضروات

أكــدت بحــوث مركز المعلومات والتوثيق بالمركز القومى للبحوث عام ١٩٩٤، على خطــورة الكثير من أصناف مستلزمات الإنتاج لزراعة الخضر، الواردة من إسرائيل، على النبات وصحة الإنسان.

ولكــن المسئولين بوزارة الزراعة، لم يعيروا هذه الأبحاث العلمية أى اعتبار، بل على العكــس قــاموا فــى عام ١٩٩٥ بنقل ومجازاة المهندس صلاح عبد المنعم – عضو لجنة الفحــص بميــناء نويــبع– عــندما نــبه إلى خطورة عدم الفحص الجاد لهذه الشحنات من المستلزمات الزراعية المستوردة من إسرائيل.

الفواكه

دخلت الأسواق المصرية هرمونات إسرائيلية محظور استخدامها، وأهمها "الهرمون البودرة" الذى سمحت الوزارة للجمعيات الزراعية بمناطق الزراعة البدوية بالتعامل فيه، والهرمون السائل "تومان" الذى يدخل مصر مهرباً من إسرائيل. تؤدى هذه الهرمونات إلى كبر حجم الثمرة (الخوخ، الفراولة ... الخ)، ولكن بارتفاع كمية الماء مع انخفاض نسبة المادة السكرية. بالإضافة إلى أن لها – كما يحذر د. عزت شهدى مدير منطقة وسط الطيبة– "دوراً أساسياً وفعالاً فى إصابة مستهلك تلك الفاكهة بالأمراض، بدءاً من النزلات المعوية حتى السرطان والفشل الكلوى".

*** الاختراق الإسرائيلى للصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها:**

صناعة الغزل والنسيج

فى الوقت الذى تجتاز فيه صناعة الغزل والنسيج فى مصر أزمة حادة وعميقة يهددها بالانهيار كصناعة وطنية استراتيجية (نصف مليون عامل وأسرهم، ٣٠ مصنع عام وكبير، ٢٠ ألف مصنع خاص وصغير، ٣ مليار جنيه قيمة تصديرية سنوية) فإنه– تحت دعاوى التطبيع– يفتح المجال أمام الاختراق الإسرائيلى اليها، بما قد يؤدى إلى الإجهاز عليها،

– سواء بإنشاء مصانع وشركات إسرائيلية لهذه الصناعة فى مصر، مثل شركتى "دلتا إيجيبت"، "تيفرون".

– أو بشراء مؤسسات مصرية قائمة، مثل شركة النيل لحليج الأقطان، التى اشتراها الملياردير الأمريكى الصهيونى "فارمون".

– أو بنقل مؤسسات إسرائيلية فى هذه الصناعة إلى مصر، كما أعلنت الإذاعة الإسرائيلية فى يوليو ١٩٩٧.

– أو بإقامة مشروعات مشتركة بين شركات إسرائيلية وبعض المستثمرين المصريين، تم الإنفاق عليها من خلال مؤتمر عمان الاقتصادى التطبيعى عام ١٩٩٥.

– بالإضافة إلى فتح العديد من منافذ التوزيع والتوكيلات بمصر للمنتجات النسجية الإسرائيلية.

صناعة السماد

بينما يصرخ الفلاحون المصريون من أزمة السماد والارتفاع الكبير فى أسعاره وعدم توافره – رغم وفره انتاجه المحلى وجودته– فى مواسم احتياج الزراعة إليه، فإن سياسات التطبيع مع العدو الصهيونى تتيح الفرصة الذهبية للشركات الإسرائيلية لتقتحم هذا المجال الصناعى المصرى الهام إنتاجا وعمالة، كإنشاء شركة "توجرين" الدولية الوكيلة عن شركة "حيفا كميكال" الإسرائيلية لصناعة الأسمدة، مما كان موضع كشف من المرحوم لطفى واكد نائب رئيس حزب التجمع وعضو هيئة البرلمانية، فى مجال الرد على بيان الحكومة لعام ١٩٩٥.

* لحوم ودواجن إسرائيلية لمصر
غير صالحة للاستهلاك الآدمى

فى الوقت الذى انهارت فيه صناعة الدواجن المصرية وتم إغلاق أغلب مزارع تربيتها، مقابل تضخم ثروات كبار مستوردى الدواجن وخاصة الإسرائيلية، فإن المشاكل الحقيقية فى مجال الثروة الداجنة لم تبدأ – كما يصرح د. صلاح عبد الكريم الأستاذ بكلية الطب البيطرى، عام ١٩٩٥– إلا بعد التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، حيث دخلت إلى مصر أمراض لم "تكن نعرفها إلا فى الكتب".

والصفقة الكبيره من الدواجن الإسرائيلية المذبوحة– التى دخلت مصر عام ١٩٩٧– كان قد سبق لمكتب التمثيل التجارى المصرى فى بروكسل التحذير من أنها مريضة وأن لحومها تسبب اضراراً صحية خطيرة للمستهلكين.

وبينما كان رئيس الهيئة البيطرية يشيد – أمام الوفد الإسرائيلى فى اللقاء الذى تم فى شرم الشيخ فى يونية ١٩٩٤– بالنتائج الإيجابية العظيمة التى لحقت بالثروة الحيوانية المصرية نتيجة التعامل مع إسرائيل فى هذا المجال، صرح الدكتور يسرى خميس الأستاذ بكلية الطب البيطرى بأن "انتشار العديد من الأمراض الخطيرة بعد استيراد المواشى الإسرائيليه، ليس ببعيد عن عملية اختراق الصراع البيولوجى لسوقنا فى الثروة الحيوانية".

وعلى الرغم من تحذير إدارة "التمثيل التجارى– التابعة لوزارة التموين– فى شهر يوليو ١٩٩٨ من دخول شحنات من لحوم إسرائيلية مذبوحة مصابة بأمراض خطيرة، وعلى الرغم من الخطاب "السرى جداً" الصادر من رئيس هذا الجهاز إلى مراقبة الأغذية فى الموانى المصرية بهذا الشأن، فإن مافيا التطبيع والتربح على حساب صحة وحياة الشعب تمكنت من تسريب جزء كبير من هذه الصفقة الملوثة.

*** إشعاع نووى، وتلوث بيئى، وتنمية نبات البانجو**

الإشعاع النووى الإسرائيلى يتسرب إلى منطقة وسط الدلتا

على الرغم من النتائج العلمية الخطيرة – نتاج بحوث متواصلة لعدة أعوام أجراها د. طـــارق النمر رئيس معمل أبحاث التحليل الإشعاعى بكلية علوم طنطا وفريق الباحثين معه – علـــى الكواشف الحيوية (من أسمدة وأطعمة وتربة ونبات) وتأكيده وفقاً لذلك لاكتشاف غـــاز الكوبالـــت المشع فى عينات بعض المحاصيل الزراعية الغذائية بمنطقة وسط الدلتا (الكوســـة، اللفت، والبامية) ومدى الأخطار الشديدة الناجمة عن ذلك على المواطنين ومن بيـــنها الإصـــابة بالســـرطان[٢١] ، وأرجـــع ذلك إلى قيام نشاط نووى إسرائيل قريب من المنطقة.

وعلـــى الـــرغم – ثانـــيا– من تأكيد أحد علماء هيئة الطاقة النووية – من خلال بحثه المنشور عام ١٩٩٦ فى مجلة "العلم" التى تصدرها الهيئة – على أن إسرائيل تقوم بإجراء تفجيرات نووية فى صحراء النقب أدت إلى ارتفاع نسبة الإشعاع فى منطقة وسط الدلتا.

وعلـــى الرغم – ثالثا– من التقرير الهام الذى أعده أحد أجهزة الأمن السياسى بالوجه الـــبحرى فـــى عام ١٩٩٨، عما تلاحظ له من ارتفاع نسبة المصابين بالأمراض الخطيرة وخاصة السرطان بمعدلات كبيرة، بين أبناء منطقة وسط الدلتا،

.... على الرغم من كل ذلك وحرصاً على سياسة التطبيع – فللأسف تحولت كل هذه البحوث والتقارير الهامة..... إلى مجرد أوراق أكاديمية.

إسرائيل تلوث البر والبحر وتسمم الأسماك، فى سيناء

قـــام محـــافظ شـــمال ســـيناء بإبلاغ وزيرة شئون البيئة فى عام ١٩٩٨، بأن إسرائيل مصـــرة – رغـــم كل الاحتجاجات التى قدمتها المحافظة – على تلويث البيئة بقيامها بإلقاء مخلفات الصرف الصحى للكتل السكانية الإسرائيلية المجاورة للحدود المصرية – وخاصة مستعمرة "غوش قطيف– فى أراضى سيناء.

وكان قد سبق لإسرائيل – كما أعلن المهندس على الحجاوى رئيس الجمعية الأهلية لحمايـــة البيـــئة بالمحافظة – أن قامت بالصرف الصحى فى منطقة خليج العقبة، مما أدى إلـــى فســـاد الهمـــاء وتسمم السمك وتلوث الصخور والشعب المرجانية، فى محاولة منها لإهدار الثروة السمكية النادرة والتميز البيئى الذى تتمتع به المحافظة.

هرمونات إسرائيلية للإسراع بنمو "البانجو"

كسف مصادر مسئوله بالإدارة العامه لمكافحه المخدرات بوزاره الداخلية عن إمداد اسرائيل لزراع المخدرات بسيناء باسمدة وكيماويات تحتوى على هرمونات تساعد على سرعه نمو النباتات المخدرة (البانجو) المنزرعة فى سيناء.

أكدت هذه المصادر فى أغسطس ١٩٩٩، أن هذه الهرمونات – طبقا لاعترافات المتهمين– تساعد على نمو هذه البيانات بمعدل يصل إلى ٣ سنتيمترات يوميا، وذلك بغرض تيسير عملية جنى "المحصول" قبل رصد أجهزة الأمن له.

المقاومة

مع تنامى جريمة التطبيع الزراعى وتجاورها لأى حدود كان لابد أن يتوازى معها نمو حركه وطنية شعبية رافضة لها متصدية لتوجهاتها.

التصدى الوطنى لحماية مياه النيل

منذ أن أعلن أنور السادات عام ١٩٧٨ عن تطوعه لمد إسرائيل بمياه النيل وأمله أن تصبح كمياه زمزم تروى كل المؤمنين بالديانات السماوية، تجدد – مرة أخرى – الحلم الصهيونى القديم تجاه مياه النيل.

ومارست إسرائيل والولايات المتحدة والمؤسسات الاقتصادية الدولية/ الأمريكية بل ودوائر مؤثرة فى الأمم المتحدة، الكثير من صنوف الضغوط والمؤامرات بهذا الشأن.

ولقد كان افتصاد الشعب المصرى فى حمايه نيله ومياهه سبيل نمائه وحياته معركة وطنية متميزة، شارك فيها:

- جماهير الفلاحين والشعب المصرى.
- الأحزاب والقوى السياسية والديمقراطية والنقابية الوطنية.
- عقل مصر ووجدانها المتمثل فى مفكريها ومثقفيها.
- العلماء المصريون من خبراء المياه والرى – من داخل وزارة الموارد المائية ومن خارجها – الذين تصدوا بصلابة وحسم للتآمر الصهيونى/ الأمريكى بهذا الشأن، مؤكدين أنهم – وفى مقدمتهم العالم الوطنى الكبير الراحل د. عبد الهادى راضى ود. محمود أبو زيد رئيس مركز بحوث المياه ثم الوزير الحالى [22] – أبناء مخلصون لمدرسة الرى المصرية الوطنية فى مختلف عهود مصر الحديثة.

وهزمت المؤامرة وارتفع الشعار المصرى الوطنى الثلاثى:

- لا نقطة واحدة من مياه النيل للعدو الصهيونى.
- لا للتدخل الأمريكى فى إدارة المياه بمصر.
- لا لحصحصة مياه النيل أو إدارتها أو تسعيرها.

المقاومة المتواصلة للقوى السياسية والديمقراطية والعلمية لعملية التطبيع الزراعى مع العدو الصهيونى

ولقد اتخذت تلك المقاومة صوراً واشكالاً وأساليب كثيرة، منها:-

* رفض الكثير من العلماء المصريين البارزين فى المجال الزراعى، ليس فقط زيارة الكيان الصهيونى، بل أيضاً المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، طالما يتم ذلك من خلال تصاريح صادرة من مكاتب وسفارات العدو الصهيونى، ومنهم:

- المرحوم الدكتور محمد أبو مندور، الأستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة.
- الدكتور فاروق الباز، عالم الجيولوجيا والبحوث المائية العالمى.
- الدكتور إمام الجمسى، وكيل معهد الاقتصاد والزراعة.

* رفض الكثير من الخبراء وأساتذة الجامعات للمشاركة فى البحوث الزراعية المشتركة والمصرية/ الإسرائيلية/ الأمريكية، رغم ضخامة مكافآتها.

* الموقف الحازم من جانب وزارة البحث العلمى عام ١٩٩٧، من مشروع الاتفاقية المقدم من إسرائيل بالمشاركة والتفتيش على المراكز والمعاهد الخاصة بدراسة الهندسة الوراثية.

* الدور المتعاظم لأحزاب المعارضة فى هذا المجال النضالى الوطنى، والحملات المتواصلة لصحفها فى الكشف والتصدى لظاهرة وحركة التطبيع الزراعى.

دور اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع

تضم هذه اللجنة الوطنية الفاعلة فى قيادتها وحركتها ممثلين لاتحاد الفلاحين المصريين، والنقابة العامة (تحت التأسيس) للفلاحين، ضمن باقى الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الديمقراطية والاتحادات والنقابات العمالية والمهنية والفنية والجامعية ومراكز البحوث والشخصيات العامة، التى تتشكل منها.

وتقوم بدور كبير فى دعم حركة مقاومة التطبيع الزراعى وكنضال تخصصى فى إطار المقاومة العامة للتطبيع والصهيونية.

أمانة اللجنة العربية لمقاومة التطبيع فى المجال الزراعى

وهـى عـبارة عن التشكيل المصرى فى اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعى، تلك اللجـنة الـتى تأسسـت فـى ديسمبر ١٩٩٦ – على هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسـلام– والـتى ضمت مندوبين من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع الزراعى والمائى فـى كـل مـن: مصر وسوريا والعراق واليمن ولبنان والأردن وفلسطين وليبيا والمغرب، بالإضافة إلى الاتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

ولقـد قامـت هـذه الأمانــة –المشكلة من ممثلى أحزاب الناصرى والتجمع والعمل واتحـاد الفلاحيـن المصـريين والـنقابة العامة – تحت التأسيس – للفلاحين، بالعديد من الأنشطة فى مجال التصدى للتطبيع، ومنها:

١–إصـدار تسعة أعداد من نشرة "الفلاح العربى"، التى تقوم – بقدر الممكن والمتاح– برصـد وكشف عمليات التطبيع الزراعى من ناحية، وإبراز النضالات والتوجهات الوطنية والقوميه الساهضة للتطبيع فى هذا المجال الحيوى، من ناحية أخرى.

٢–المشـاركة الفاعلـة فـى العديد من الندوات والمؤتمرات المعادية للتطبيع مع العدو الصـهيونى، سـواء بالقاهـرة أو الأقالـيم، وتقديم البحوث والدراسات وأوراق العمل عن المخاطر الاقتصادية والسياسية للتطبيع الزراعى.

٣–إقامـة حـركة ارتـباط وثيقة بالقوى الوطنية المصرية والعربية المناهضة للتطبيع الـزراعى مـن الأحـزاب والقـوى السياسـية والديمقراطية والقيادات الفلاحية والزراعية والعلماء والاقتصاديين والباحثين والإعلاميين والقانونيين.

٥–إصـدار كـتاب "مخاطر التخريب الصهيونى فى المياه الزراعة"– تأليف المهندس حسام رضا عضو أمانة اللجنة عام ١٩٩٨.

٦–عقد ندوة تحت شعار "لا للتطبيع الزراعى والمائى" عام ١٩٩٧، بحزب العمل.

٧–نشـر أعضـاء أمانــة اللجـنة لكثير من المقالات والموضوعات والأخبار الخاصة بالتطبيع الزراعى ومقاومته، فى العديد من الصحف والدوريات والنشرات.

٨–وأخـيراً، فإن الأمانة فى سبيلها لتأسيس وإشهار "الجمعية المصرية لمقاومة التطبيع والتبعـية فـى الـزراعة والغذاء" كضرورة موضوعية لدعم انتاجنا لزراعى وحماية شعبنا وصيانة أمننا القومى.

بعض مصادر الوقائع

١-الأهرام	٢٥ بناير
٢-الأهرام	٦ ففرابر ١٩٩٤
٣_الأهرام	٩ فبراير ١٩٩٤
٤-الاهرام	١٢ فبرابر ١٩٩٤
٥-الأهرام	٩ فبراير ١٩٩٤
٦-الأهرام	٢٤ أبريل ١٩٩٦
٧-روز اليوسف	٢٥ أكتوبر ١٩٩٣
٨-الأهرام	٥ نوفمبر ١٩٩٤
٩-الأهرام	١٢ فبراير ١٩٩٤
١٠-التعاون	١٠ مارس ١٩٩٥
١١-الأهرام	٨ مايو ١٩٩٣
١٢-الاهرام	١٨ مايو ١٩٩٦
١٣-روز اليوسف	١٩ يونية ١٩٩٥
١٤-روز اليوسف	١٤ أبريل ١٩٩٧
١٥-أخبار اليوم	١٩ فبراير ١٩٩٤
١٦-روز اليوسف	٦ مايو ١٩٩٦
١٧-الأهرام	١٢ أكتوبر ١٩٩٧
١٨أخبار اليوم	١٢ فبراير ١٩٩٤
١٩-التعاون	١٠ مارس ١٩٩٥
٢٠-الأهرام	٢٢ أكتوبر ١٩٩٤
٢١-روز اليوسف	-يناير ١٩٩٧
٢٢-التعاون	٢١ ديسمبر ١٩٩٩

٢- النوبارية
نموذج لمخططات التطبيع الزراعى

أ. حسام رضا

لم يكن من الممكن أن تقدم دراسة أبعاد وخطورة التطبيع الزراعى كما قدمته دراسة مشروع التوطين بالنوبارية والذى أعلنته وزارة الخارجية الإسرائيلية عبر موقعها على شبكة الإنترنت.

وتناولت الدراسة - التى تم إعدادها بواسطة وزارة الزراعة المصرية وقسم التعاون الدولى بوزارة الخارجية الإسرائيلية (الماشاف) حسبما أشارت - منطقة الشرق الأوسط التى تمر بتغيرات سياسية وإعادة بنيان اقتصادى جديد، وتركيب اجتماعى، نتيجة عصر جديد يتطلب تنمية الموارد البشرية فى المنطقة، ورأت الدراسة أن التكامل السياسى والاقتصادى والثقافى فى منطقة البحر المتوسط هى "فرصة لبناء حوار إقليمى من أجل التعاون التنموى والعمل المشترك الذى سوف يضمن لمنطقة البحر المتوسط أن تصبح منطقة استقرار وتجارة". وتشير الدراسة إلى أن هذا الحوار قد أتى ثماره فى زيارة السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية، وتأكد هذا الحوار فى اجتماع اللجنة المصرية - الإسرائيلية فى مايو ١٩٩٦ والتى وجهت اهتمامها إلى:

- تنمية الموارد البشرية.
- التركيز على دور القطاع الخاص فى عملية التنمية.
- الحد من التفرقة وعدم المساواة بين القطاعين الريفى- والحضرى.
- تحسين الخدمات الاجتماعية والتعليمية.
- توفير احتياجات سكان منطقة المشروع.
- حماية البيئة والموارد الطبيعية.
- ضمان تعزيز وضع المرأة كعنصر أساسى فى سياسات التنمية.

وقد تضمنت خطة مشروع توطين أسر الخريجين فى منطقة النوبارية بغرب النوبارية:

- التنمية الزراعية - التنمية الريفية - التكنولوجيا الزراعية.
- إدارة الأعمال - تخطيط المجتمعات - علم الكمبيوتر.
- تطوير التدريب على إدارة المشروعات الصغيرة.

وتحـت عـنوان "مـناطق التوطين الريفى فى مصر"، تم استعراض جهود مصر فى عملـيات استصلاح الأراضى منذ عام ١٩٤٥ وأنه تم استصلاح ٢,٤ مليون فدان حتى عام ١٩٨٥، وأنــه حــتى عــام ١٩٩٩ تــم استصلاح ٣ ملايين فدان فى المناطق الصحراوية شــرق وغرب النيل، وسيتم تخصيص ٣٠% من الأراضى المستصلحة لخريجى الجامعات والمــدارس الفنــية الــثانوية، وأن عشرة الآف خريج سوف يحصلون على سكن وخدمات أساســية داخــل قــرى خططت لكى تستوعب كل منها ما بين ٥٠٠-١٠٠٠ خريج، وهذه القــرى بهــا طــرق مرصــوفة ومــزودة بالبنية الأساسية من مدارس وتسهيلات صحية ومساجد.

وتحدثــت الدراســة أنــه عــند تنفيذ هذا البرنامج سيتم التركيز على التنمية الزراعية والريفــية والتكنولوجــيا الزراعــية وإدارة الأعمــال وتخطــيط المجتمع وعلوم الكمبيوتر وتنســيق المشــروعات وإدارة الأعمــال الصغيرة، وأن القطاع الزراعى وبصورة متزايدة أصــبح أكثر تحرراً وتوجهاً نحو آليات السوق، وأن هذه السياسات قد حققت نتائج إنتاجية باهــرة، حيــث بلغت إنتاجية الحبوب مستويات قياسية فى منتصف التسعينيات، وتم تحقيق منجزات كبيرة فى مجال تحقيق الاكتفاء الذاتى.

وتناولــت الدراسة التعاون الزراعى المصرى - الإسرائيلى منذ الثمانينيات مشيرة إلى أن أولــى الخطــوات تمثلــت فــى تأسيس البحث العلمى الزراعى المشترك، والذى قامت وزارة الــزراعة الأمريكــية بتوفير التسهيلات المالية اللازمة له تحت اسم مشروع التعاون الإقليمى بالشرق الأوسط.

وعــددت الدراســة الجهــود المصرية - الإسرائيلية المشتركة فى مزرعة شركة "نوبا ســيد" والــتعاون فى بحوث الأراضى القاحلة، والبحوث البيطرية، ومشروع تربية الدواجن عاريــة الرقــبة، ومشــروع الــتطوير الحيوى للمخلفات الزراعية، والبحوث فى المكافحة الحــيوية لأمــراض النبات، كما تتم دراسة لتوطين الخريجين فى أسوان، بالإضافة لذلك تم تدريــب ١٦٠٠ خريج فى إسرائيل و ١٠٠٠ فى مريوط بواسطة الإسرائيليين، علاوة على وجــود مستشــار زراعــى تــم تعيينه لمنطقة النوبارية لمدة عامين لتوفير العون الفنى فى مــزرعة شــركة نوبــا سيد للاستشارات الفنية وبرامج توطين الخريجين، وتقوم الدنمارك بدعــم مشــروع التدريــب ماليا عبر اتفاق ثلاثى تم توقيعه بين الدنمارك وإسرائيل ومصر تحــت اسم مشروع ILO فى نوفمبر ١٩٩٣ وتم تخصيص مبلغ ١,٢ مليون دولار من أجل استكمال البرامج الدراسية والزيارات الميدانية للخريجين المصريين فى إسرائيل.

وصـــدقت اللجـــنة الزراعية المصرية – الإسرائيلية على صياغة تنفيذ برنامج متكامل مـــن المشـــروعات مـــن أجـــل تنمـــية القطاعات الإقليمية فى النوبارية، وشملت مكونات المشروع:

– مركـــز تدريب فى مريوط: وتعهدت إسرائيل بتدبير الميزانية المطلوبة له فى حدود ١,٥٣ مليون دولار.

– مشـــروعات التدريـــب المشتركة: عقدت برامج دراسية لتجديد المعلومات الزراعية فـــى مصر، كما تعقد برامج دراسية إضافية فى إسرائيل لأفراد الإرشاد الزراعى والعاملين المتخصصين فى مشروعات التوطين فى مصر وتقوم على رعاية المشروع الدنماركى.

– مشـــروع قرية بلال: خطط هذا المشروع من أجل توطين ٢٠٠ من أسر الخريجين، ويجـــرى التنســـيق والمشـــاركة بين الماشاف والهيئة المصرية العامة للتمويل من المصادر الدولية بمبلغ قدره ٨,٣٥٥ مليون دولار من أجل التطوير الكامل للمشروع.

– دراســـة جدوى على ٢٠ ألف فدان بالنوبارية واعتمد المشروع على توطين ٣ الآف مـــزارع فـــى مـــنطقة الـــنوبارية، وتمـــت الدراســـة بجهد مشترك من جانب الهيئة العامة لمشـــروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية والأقسام الأخرى لوزارة الزراعة المصرية إلى جانـــب الماشـــاف والجهـــات الفنية المشاركة له والمركز الدولى من أجل التنمية الزراعية ومركز دراسات التنمية DSC.

– إدارة المكافحـــة المـــتكاملة فـــى إنـــتاج القطـــن L C A C وهو مشروع مشترك بين إســـرائيل ومصـــر وأثيوبـــيا وزيمـــبابوى ويـــتم تمويله من الصندوق المشترك للسلع التابع للاتحاد الأوروبى CFC.

– اللجـــنة المصـــرية الإسرائيلية المشتركة لأنشطة الغابات: ويهتم بتبادل الخبرة الفنية والأصـــول النباتـــية، وقد بدأ نشاطه بإنشاء غابة فى منطقة سرابيوم بالإسماعيلية على مياه الصرف المعالج، وفى أسوان وشرق العوينات.

– تربـــية الدجـــاج عـــارى الرقبة، وتم هذا المشروع بناء على مشروع بحوث ثلاثى مصـــرى المـــانى إســـرائيلى G. IARA واعـــتمد على سلالة مصرية تتحمل درجة الحرارة العالـــية – النـــركس– وســـمى الصـــنف الـــناتج ساسو وتقوم بإنتاجه شركة قطاع خاص مصرية.

– المركـــز الدولـــى للتدريب والتنمية: وتم إنشاؤه فى عام ١٩٦٩م، وهو مجهز بشكل جـــيد للتدريـــب وتقديم الخدمات الإرشادية وتسهيلات وقاعات ومكاتب إدارة ومعهد لتدريب ٥٠٠ خـــريج، وقـــام المشروع باستخدامه فى استضافة متدربين ومدربين من البلاد النامية،

واعتبر أداة تدريب دولية إقليمية مختصة بتبادل المعلومات والأفكار خارج دائرة التدريب الرسمية بالإضافة إلى كونه يلعب دوراً في التبادل الثقافي والفكري بين الشعوب.

– شبكة معلومات إقليمية: ويتضمن البرنامج تطوير شبكة المعلومات الإقليمية التابعة من قاعدة المعلومات الأساسية من الهيئة العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية، على أن يتم إنشاء شبكة معلومات زراعية بين المراكز الرئيسية للجامعات المصرية ومركز التدريب في مريوط، وترتبط هذه الشبكة مباشرة مع الأنظمة المشابهة في منطقة الشرق الأوسط لتسهيل التفاعل بين المؤسسات المنخرطة انخراطاً فعالاً في التنمية الإقليمية.

– مركز الأعمال الصغيرة وتطوير المشروعات: ويتضمن البرنامج تطوير العمالة الصغيرة في مناطق الوطن الريفي وذلك بتقديم التدريب للمنظمات المحلية وكذلك الخدمات الاستشارية، على أن يقوم المركز الدولي في مريوط بتطوير المشروعات المشتركة للأعمال الصغيرة في كل من مصر وإسرائيل والبلدان الأخرى في المنطقة.

– مراكز تنمية الأعمال الصغيرة SBDC: وتركز هذه المراكز على تنمية الموارد البشرية من خلال برامج تدريب مصممة من أجل مجموعات معينة تشمل خريجي الجامعات والنساء والشباب والمتعطلين.

– مشروع قرية بلال: وهو يعمل على تنمية القرية ومساحتها ١٠٠٠ فدان وبها ٢٠٠ أسرة، ويستهدف البرنامج أن يقوم سكان القرية بصياغة النظم الإدارية والقانونية لإنشاء تعاونيات وجمعيات منتجين، وتقوم الهيئة المصرية العامة لمشروعات استصلاح الأراضي بتقديم المساعدات الفنية والإدارية والبرامج الدراسية، وتشمل مقومات المشروع على التصميم المعماري للقرية والخدمات المحلية والاجتماعية، وأن يشمل الإنتاج الفاكهة والخضر والأعلاف والحبوب وإنتاج الألبان والأغنام والماعز وإنشاء مزرعة سمكية.

– مشروع RD ويعمل في إنتاج الغاز الحيوي، واستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وأنظمة التخلص من الفضلات.

– خدمات الإنتاج: ويتم إنشاء مركز للإنتاج والخدمات، لخدمة قرية بلال والقرى المجاورة وتشمل هذه التسهيلات:

*مجال الخدمات والإصلاح — *تسهيلات لعمليات التسويق والنقل

*تصنيع الألبان وتخزينها. — *منافذ لبيع التقاوي والمبيدات للمزارعين

*التصنيع الزراعي وعمليات ما بعد الإنتاج — *مركز للأغذية الحيوانية

*سوق ومركز — *محطة للإمداد بالمياه.

- المعمار الصحراوى: ويعمل على تقديم نماذج سكنية لقرية بلال تصلح كمساكن صحراوية منخفضة التكاليف وتم ذلك بالتعاون بين فريقى تصميم مصرى / اسرائيلى، وقامت الخبرة الاستشارية الإسرائيلية بالإشراف المعمارى على التنفيذ!!! وتم تدبير موارد تنفيذ النموذج الخاص بالمعمار الصحراوى بواسطة اتفاق ثلاثى بين مصر وإسرائيل والدنمارك.

واقترحت إسرائيل قيام مشروع مشترك بين الهيئة المصرية العامة لمشروعات الاستصلاح والتنمية الزراعية وقسم التعاون الدولى الإسرائيلى "الماشاف" لرفع مستوى دخول خريجين مختارين من منطقة النوبارية وطلبة كلية الزراعة بالإسكندرية، وأن يتم تعميم برامج دراسية لتدريب المشاركين ليصبحوا مدربين فى الحقول، وذلك لكى ينقلوا المفاهيم والمهارات إلى القيادات الزراعية.

ويعمل المشروع على تطوير إدارة موارد الأرض (تربة- مياه) وتنويع الأصناف المحصولية من أجل رفع الإنتاجية المحصولية فى الأراضى القاحلة والصحراوية واستخدام تكنولوجية الزراعة المتحكم فيها بالكمبيوتر.

- البرامج الدراسية المهنية: وتقدم البرامج الدراسية وتهدف إلى تنمية الخدمات الاجتماعية وتوفير أساس التنمية الريفية الشاملة، ويجرى تنفيذ البرنامج من خلال مركز مربوط للتدريب، ويشمل البرنامج مشاركة عدد من المتدربين المختارين المتفق عليهم!! فى برامج دراسية مصممة خصيصاً يتولاها الماشاف فى إسرائيل!

- برامج دراسية فى التنمية الريفية: وهو برنامج تدريب مصرى- إسرائيلى مشترك يعمل فى مجال (تنمية مناطق التوطين الريفى) وهدف البرنامج تدريب المهنيين المصريين على تجهيز برامج التنمية الإقليمية فى إطار الأهداف القومية، ويعمل البرنامج على وضع التفاعلات بين القطاعات (الزراعية- الصناعية- الخدمات) فى الاعتبار، وتحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى تخطيط التنمية. وينقسم البرنامج إلى مرحلتين، مرحلة نظرية تقوم على الدراسة فى الفصول الدراسية والزيارات الميدانية ويتم تنفيذها فى إسرائيل، ومرحلة العمل فى الحقل وتنفذ فى مصر.

- برامج دراسية متخصصة: وذلك فى علوم المحاصيل - إدارة المراعى والغابات- تربية الحيوان- تنمية وإدارة موارد المياه للزراعة على المطر- استخدام موارد المياه المالحة وشبه المالحة فى الزراعة الحقلية- الأرصاد الجوية الصحراوية- تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

–إدارة وممارســة إنــتاج الخضر والفاكهة فى نظام الصوب والحقول المكشوفة، نظم الــرى بالتنقــيط، التعاون فى نطاق القرية، وينصب هذا البرنامج على الجوانب الاجتماعية للتنمية فى الأراضى الجديدة.

– المعمار الصحراوى: وتعقد أنشطة التدرب فى هذا المجال فى مصر وإسرائيل.

–بــناء المجــتمع: ويخــتص التدريـــب فى هذا المجال بتنمية الموارد البشرية وذلك بتصميم مشروعات تشمل برامج لرفع الدخل من خلال البرامج التالية.

** التعلــيم فى مناطق التوطين ويشمل ذلك إدارة المجتمع المحلى – خدمات الأسرة– إدارة المــنظمات غــير الحكومــية– التدريب والإشراف على معاونى المهنيين– التعليم فى مراحل الطفولة المبكرة – تنمية المجتمع ومنظمات التعاون الريفى.

وتشــمل هــذه الــبرامج التعليمية حضانات رعاية الرضع – الأطفال من العام الثانى– التعلــيم قبل المدرسة– التعليم الأساسى– التعليم الثانوى والأندية الاجتماعية– تعليم الكبار– رعاية المسنين.

تدريـــب المختصـــين فى التعليم المحلى –برامج دراسية فى مختلف التخصصات مثل الفــن –الموســيقى– الألعــاب الرياضــية– برامج وحلقات دراسية للمديرين والشخصيات القيادية– برامج تدريب الإداريين.

** دور النساء فى عمليات التنمية: وفى هذا المجال يتم عقد برامج دراسية حول:

– تنظيم وإدارة المشروعات الصغيرة للمجتمعات المحلية الصغيرة.

– تدريب القيادات النسائية على تنمية المجتمع المحلى.

– مشروعات زيادة الدخل فى المجتمع الريفى.

خلاصة:

النوبارية نموذج لاختراق وطن

تــربط دراســة تطويــر مشــروع توطين الخريجين المصريين فى النوبارية الأهداف العامــة للسياســات الإســرائيلية والغربــية فى المنطقة، فلقد ربطت الدراسة ما بين منطقة الشــرق الأوســط وشمال أفريقيا ومجموعة برشلونة المتوسطية – الجناح الجنوبى لأوروبا وحلــف شــمال الأطلــنطى، وهــذا الربط يستهدف تعميق التغيرات السياسية والاقتصادية لصـــالح القطـــاع الخاص – خصوصاً العالمى – وإعادة التركيب الاجتماعى فى ظل إعادة توزيـــع الثروة فى البلدان العربية وضمان هيمنة الطبقة الجديدة على المقدرات السياسية فى الـــبلدان العربـــية وذلك من أجل قبول إسرائيل وضمان استمرار اتفاقيات التسوية التى تتم،

وذلك من أجل إحداث تكامل سياسى واقتصادى وثقافى فى المنطقة تقوده إسرائيل، وأن ذلك كله يتم عبر استخدام المعونة الأمريكية كأداة ضغط لتنفيذ هذه السياسات، والتطبيع الزراعى ما هو إلا أداة لتنفيذ هذه السياسات وتجربة ناجحة لإمكان تنفيذها فى باقى الدول العربية خصوصاً التى ليس لها علاقات بإسرائيل وكذلك فى الدول النامية وخصوصاً التى لا تفضل التعاون مع إسرائيل بشكل مباشر.

والتطبيع الزراعى هو فى مضمونه يتجه إلى الموارد البشرية والقطاع الخاص والخدمات الاجتماعية والتعليمية ودور المرأة فى المجتمع مما يؤكد اتساع نشاطه ليتسع لمفهوم التطبيع الريفى ثم ليشمل الوطن كله، حيث أن اللجنة المصرية -الإسرائيلية للتطبيع الزراعى سمحت لنفسها أن تتخطى كل المؤسسات والوزارات الوطنية.

ونظراً لتركيز كل هذه الأنشطة فى القطاع الريفى والذى يصل إلى ٥٥% من المجتمع المصرى وتزيد فيه مستويات الفقر عن الحضر وتزيد فيه معدلات البطالة، فقد كان من الطبيعى أن تركز إسرائيل على إقامة دورات تدريبية فى إسرائيل لخريجى الجامعات والنساء والشباب والعاطلين من أجل خلخلة القيم الثقافية والاجتماعية فى قطاعات الشباب والمرأة والمتعطلين وخريجى الجامعات.

كما تركز إسرائيل على البنية الاجتماعية والثقافية فتركز على تدريب القيادات المحلية والتعاونية فى المجتمعات الأهلية والتعاونيات بواسطة قسم التعاون الدولى الإسرائيلى (الماشاف) وذلك لاختراق هذه القطاعات.

وفى مجال التعليم فإن إسرائيل قد وصلت إلى حد تجهيز برامج تعليمية لمناطق التوطين وكأنها تحولت إلى مناطق منعزلة عن باقى الأراضى المصرية، وشملت هذه البرامج مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم قبل المدرسى، والتعليم الأساسى والثانوى، وتعليم الكبار. وتجهيز هذه البرامج يخدم الأفكار الإسرائيلية حول مستقبل المنطقة وثقافة ما يسمى بالسلام وتجريد الفرد من انتمائه للوطن. وتأتى خطورة هذه القضية مما دار من معركة حول تصريحات بيريز فى مؤتمر دافوس حول المطالبة بالتنسيق بين دول المنطقة فى مجالات التعليم والاستثمار والطاقة والمياه دون انتظار لما تسفر عنه عملية التسوية على اختلاف مساراتها، ويؤكد ذلك مدى اهتمام إسرائيل بصياغة عقل الأجيال الجديدة لصالح وجودها فى المنطقة، وأن العملية قد دخلت حيز التنفيذ عبر مخططات التطبيع الزراعى.

وأشارت إسرائيل إلى نتائج البحث العلمى المشترك بين مصر وإسرائيل والذى وفرت له وزارة الخارجية الأمريكية الموارد المالية. وتمثل ذلك فى توفير مستشار

رراعـــى فـى إسرائيلى لشركة نوبا سيد لإنتاج التقاوى وكان من نتيجة ذلك تصفية الشركة وشـــراء مســـتثمر ســـعودى لـــ ٤٠% من أسهمها وقد قام المستثمر بطرد الآف المزارعين مـــن أراضـــيهم مؤخـــراً (العربى ٢٠٠٠/١/٢٨) والمعروف أن شركة نوبا سيد كان يرأس مجلس إدارتها فؤاد أبو هدب رئيس الجانب المصرى في اللجنه المصرية - الإسرائيلية.

وبالنســـبة للتدريب الذى تركز عليه إسرائيل كثيراً فقد قامت الدنمرك بتوفير اعتماداته المالـــية وقـــد قـــام العديـــد مـــن المهندسين الذين سافروا إلى إسرائيل بإخطار لجنة التقييم الدانمركـــية أنهـــم لـــم يســـتفيدوا مـــن هذه السفرية التى اضطروا إليها نتيجة الضغوط من قيادتهم وخوفا من تأثيرها على حياتهم الوظيفية.

كمـــا تهـــتم إسرائيل بنقل تجربة النوبارية إلى المناطق الحدودية الأخرى. فقامت لجنة مصـــرية برأســـة فـــؤاد أبو هدب ومصطفى سكين بزيارة أسوان وتوشكى وشرق العوينات لهـــذا الغرض مؤخراً (يناير ٢٠٠٠) وذلك من أجل اختراق هذه المنطقة الحدودية والأمنية حيـــث حاول شارون وبموافقة السادات الحصول على منطقة وادى كركر- والتى توجد بها محطـــة كهـــرباء السد العالى- للاستصلاح الزراعى، ورفض السادات بعد عرض للوزير حسب الله الكفراوى، ويأتى رجال التطبيع الزراعى لتكرار المحاولة!!

واســـتهدفت إســـرائيل مـــن مشـــروع قرية بلال لتوطين ٢٠٠ أسرة فى الف فدان أن تكـــون تجربة لكى يتم تنفيذ برنامج التوطين الريفى فى غرب النوبارية لاستصلاح عشرين ألـــف فـــدان لتوطين ٣ الآف أسرة خريج. وبعد نجاح مخططات إسرائيل فى هذا البرنامج والـــذى قامـــت بتوفـــير دعم مالى له من المؤسسات الدولية وبرنامج المعونة الأمريكية فى حـــدود ٨,٣٥٥ ملـــيون دولار، فإنهـــا تستهدف تنفيذ مخطط وافقت الحكومة المصرية على تنفـــيذه تحـــت اسم ترعة الحمام أو ترعة النوبارية لرى ١٥٠ ألف فدان وتوطين ٣٠ الف أســـرة، وبشـــرف علـــى إقامـــة القرى والجمعيات والأسواق وبرامج التعليم: قسم التعاون الدولى الإسرائيلى "الماشاف".

-كمـــا قامـــت إســـرائيل بالســـعى لـــتطوير قاعدة معلومات الهيئة العامة لمشروعات الاستصـــلاح والتنمـــية الزراعـــية وربطهـــا بالمركز التدريبى فى مريوط وكليات الزراعة المصـــرية ومراكـــز الـــبحوث المصرية، وذلك تمهيداً لربطها مع الجهات المناظرة لها فى الـــدول العربـــية وربط ذلك كله بمركز التعاون الدولى الإسرائيلى، وذلك من أجل توفير كل المعلومـــات والأبحاث المتاحة عربيا لدى إسرائيل للتعرف على الأبحاث المتميزة والباحثين العـــرب المتميزيـــن من أجل إغرائهم للانتقال إلى مراكز البحوث العلمية الغربية لاستحالة انتقالهم إلى إسرائيل، ولتعطيل استفادة المنطقة العربية من عقولهم.

- كمـــا قامــت إســرائيل بإدارة مشروع للمكافحة المتكاملة فى إنتاج القطن بين مصر وأثيوبــيا وريمـــبابوى وتـــم تمويله من المعونة الأوربية مستفيدة من الأصناف فائقة الطول المصـــرية والـــتربة والمـــياه فـــى كـــل مـــن أثيوبيا وزيمبابوى ومخترقة للدول الأفريقية وأسـواقها، ونجحــت فـــى تسويق نفسها كدولة متقدمة علمياً وبحثياً تحتاجها الدول النامية، مـــن كـــبراها مثل مصر إلى الدول الأخرى مثل أثيوبيا، ولإقامة جسور تفيدها فى علاقات أخـــرى مـــثل تهريـــب الفلاشا والاستفادة من المياه فى أثيوبيا إلى إمدادات السلاح للفرقاء المتحاربين فى ريمبابوى وروانداو كينيا وغيرها.

- وكذلـــك فقـــد أقامت مشروعات بحثية مشتركة فى مجال الغابات والإنتاج الحيوانى والبـــيطرى لتـــبادل الأصــــول الوراثـــية، ولكن كان التبادل دوما فى اتجاه واحد فحصلت إســـرائيل على الصنف الشركسي المتحمل للحرارة العالية، والماعز النوبى المشهور بولاده الـــتوائم، والطمـــاطم الأدكـــو التى تتحمل الملوحة حتى ٦٠٠٠ جزء فى المليون. ولم نسمع أبـــداً عـــن حصـــول مصـــر على أى أصول وراثية من إسرائيل اللهم إلا الفأر النرويجى وحشرة صانعة الأنفاق فى المواح وغيرها من الأمراض والحشرات.

- وتســـعى إســـرائيل لاستخدام مركز التدريب فى مريوط فى الاتصال واختراق الدول العربـــية وخصوصاً التى ترفض التعاون مع إسرائيل مثل ليبيا والسودان والعراق وسوريا، وذلـــك بالاتصـــال المباشـــر بالأفراد المتدربين وكذلك لجمع المعلومات عن هذه الدول تحت مظلة نقل الخبرات والأفكار.

وبعـــــد:

إذا كانـــت إســـرائيل قد أوضحت من خلال دراسة مشروع النوطين بالنوبارية أفكارها حـــول التطبـــيع الزراعى وربطه بأهدافها العامة المرتبطة بالأهداف الاستراتيجية الأمريكية خاصـــة، فمـــن خـــلال هذا المشروع يتضح مدى تكامل المخططات الزراعية والاجتماعية والثقافـــية والتعليمـــية الـــتى تـــنفذها إســـرائيل علـــى أرض مصر من أجل تحقيق هدف اســـتراتيجي مـــن التطبيع عامة، وهو تأمين استمرار وجودها فى المنطقة وذلك عبر الدور الأمريكى المؤكد على وجودها والمحافظ على مصالحها.

٣- الاقتصاد السياسى للتسوية
اقتصادات دول الطوق العربية.. والقرار السياسى تجاه التسوية

أ.حسين معلوم

تقــــديــم

تمــر المــنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط فى الوقت الراهن بواحدة من فترات الانــتقال التاريخية الكبرى على كافة الأصعدة، سواء فيما يتعلق بتطور نظمها الداخلية أو بــتطور علاقاتها الإقليمية والدولية فى ظل المتغيرات العاصفة التى يمر بها العالم فى كافة المجــالات والتغــيرات الموازية فى المنطقة التى تعد فى جانب منها تعبيراً عن التغيرات الدولية وصدى لها.

وفــى هــذه المــرحلة الانتقالــية الحاسمة، كما فى أى مرحلة انتقالية كبرى، تجرى عملــيات إعادة تشكيل للعلاقات والتوازنات الإقليمية والدولية سياسياً واقتصاديا وعسكريا، فــى ظــل حالة من السيولة الإقليمية والدولية التى يمكن أن تتيح للدول القادرة على قراءة التغــيرات الدولــة والإقليمــية بشــكل صحيح، والقادرة على تحديد الخيارات المطروحة أمامهــا، التفاعل مع هذه التغيرات بأفضل شكل إيجابى وفعال.. يتيح لها الاستفادة منها بما قد يمكنها من إجراء تغييرات جوهرية فى وضعيتها إقليمياً ودولياً.

ورغم أن العلاقات السياسية بين أى دولتين تشكل أحد المحددات للعلاقات الاقتصادية بيــنهما، فمــن البــديهى انه إذا تصادمت الإدراكات السلبيه المتبادله بينهما، فإن العلاقات الاقتصــادية بينهما ستكون فى حدها الأدنى، فى حين يمكن أن يتغير الأمر كثيراً فى حالة وجــود إدراكــات إيجابية متبادلة تفتح المجال أمام تلمس فرص التطوير الفعلى للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين بدون عوائق إدراكية وانطباعية.

ينطــبق هذا بشكل واضح، على الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة المليئة بالتغيرات والفــرص الإيجابــية، وأيضــاً باحتمالات التدهور والتهميش... والواقع أنه، فى ظل هذه الأوضــاع، تشهد المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، حركة موازاة على الصعيد الاقتصادى فى إطار سعى دولها للتفاعل بالشكل الذى ترى أنه يحقق مصالحها مع التغــيرات الاقتصادية الإقليمية التى تحملها التسوية السلمية للصراع العربى -الإسرائيلى، والمتغــيرات الأكــثر شــمولاً فــى البيــئة الاقتصادية الدولية والتى تؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكل دول العالم.

وتضم كل من دول الطوق العربية (مصر وسوريا ولبنان والأردن. والكيان الفلسطيني). و"اسرائيل" في إطار المؤثرات الإقليمية والدولية بما يجعل العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وكل من دول الطوق العربية، كعلاقة مستقبلية محتملة في سياق عملية التسوية، مرتبطة بهذه المؤثرات، إضافة إلى ارتباطها بالتفاعلات الخاصة بين الطرفين.

ونحاول في هذه الدراسة، الاقتراب من الملامح العامة للإجابة عن تساؤل مركزي: ما هو المدى الذي يمكن أن تساهم به الأوضاع الاقتصادية في دول الطوق العربية، على القرار السياسي تجاه التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي، واحتمالات هذا التأثير على مستقبل هذه التسوية؟!

دول الطوق والاقتصاد السياسي للتسوية

يعتبر "البعد الاقتصادي" للتسوية... من أهم الأبعاد المطروحة في ترتيبات السلام القادمة، إذ إن الاتفاقات والمعاهدات السياسية (بما في ذلك التبادل الدبلوماسي) والترتيبات الأمنية (تخفيض القوات، مراقبة التسلح، تحديد "المناطق العازلة" منزوعة السلاح) لا تكفي – من وجهة النظر "الإسرائيلية"– لتحصين "السلام" على المدى البعيد، إذ إن "السلام" على أساس المعاهدات السياسية والترتيبات الأمنية هو نوع من "السلام البارد" في العرف "الاسرائيلي"، بينما إرساء هذا "السلام" على قاعدة عريضة من الترتيبات الاقتصادية والمعاملاتية (بما في ذلك إعادة هيكلة العلاقات والتشابكات الاقتصادية) بين إسرائيل وبلدان المنطقة العربية، يفضي إلى نوع من "السلام" الحي والديناميكي (Warm Peace).

ويعتبر البعد الاقتصادي للتسوية مداعبة لحلم صهيوني قديم تحدث عنه تيودور هرتزل في روايته السياسية "اليوتوبية" (Alteu Land)، حيث أشار إلى أهمية قيام "كومنولث" عربي – يهودي بين "إسرائيل" والاقتصادات العربية، حيث يتم خلق مصالح اقتصادية متبادلة تسمح بدخول "إسرائيل" في النسيج الاقتصادي العربي لتصبح بمثابة "سنغافورة الشرق الأوسط" [١] .

وبالتالي، يبدو أن الاستهداف الأساسي لـ "إسرائيل"، في الأجل المتوسط، من أجل تنفيذ هذا الحلم على أرض الواقع، هو استخدام دول الطوق كمعبر إلى باقي البلدان العربية، خاصة في الخليج، إلى جانب ما تقوم به من اتصالات سرية وعلنية بعدد من هذه البلدان، إلى أن تتمكن من بناء علاقات مباشرة معها جميعاً.

لــذا، فإنـــه مـــن المهم، وكما سبقت الإشارة، الاقتراب من الأوضاع الاقتصادية لدول الطــوق العربية (. "المعبر"، في الاستهداف "الإسرائيلي")، خاصة وأن هذه الأوضاع تمثل، في الإطار العام، الحلقات الاقتصادية المحيطة بالاقتصاد "الإسرائيلي".

١ – الاقتصاد الفلسطيني (.. الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي)

مـــن الواضـــح أن الكيان الفلسطيني هو أول وأضعف الحلقات الاقتصادية المحيطة بـــ "إســـرائيل".. فهـــو، من جهة، ما زال كيانا منقوصا، وسوف يستمر لوقت طويل يجاهد من اجـــل اســـترداد أرضه السليبة، ناهيك عن امتلاك حقوق السيادة الاقتصادية على ما يسترده مـــن أراض، أيـــا كان قدر السيادة السياسية والأمنية التي سوف تتاح له.. كما أن اقتصاده مـــن جهـــة أخـــرى، ظـــل قرابة الثلاثين عاماً تحت السيطرة الصهيونية [٢] فمشكلته، إذن، ليســـت التطبـــيع وبـــناء العلاقات مع الاقتصاد "الإسرائيلي"، بل هي على العكس من ذلك: الانســـلاخ عـــن ذلـــك الاقتصاد، ووضع أسس إقامة اقتصاد وطني، بغض النظر عن نوع وحجم العلاقات التي يرغب في بنائها مع "إسرائيل".

والواقـــع، أن السياســـة الاقتصادية التي انتهجتها "إسرائيل" إزاء الأراضي الفلسطينية، فـــي الفـــترة ما بين عام ١٩٦٧ وعام ١٩٩٣، كانت تستهدف بوضوح تحويل تلك الأراضي إلـــى ســـوق تكـــون حكراً على المنتجات "الإسرائيلية"، واستبعاد أي منافس غير "إسرائيل" محلـــيا كـــان أو أجنبـــياً، وقـــد أتاحت السياسة المسماة بسياسة "الجسور المفتوحة"، والتي وضـــعها وبدأ تطبيقها موسى دايان، تصدير الفائض من المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى اســـواق عربـــيه، وبتصدير الايدي العاملة الفلسطينية، إلى بلدان الخليج بصفة خاصة، بغية تحقـــيق تدفـــق لـــرأس المال إلى الأراضي الفلسطينية التي أصبحت بذلك قادره على شراء الســـلع "الإســـرائيلية"، ونتيجة لهذه السياسة احتلت الأراضي الفلسطينية المركز الثاني بين أســـواق التصـــدير الرئيســـية بالنســـبة لــــ "إسرائيل"، بعد المجموعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) [٣].

هـــذا الوضـــع غـــير الســـوي، ساعد على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني أقل نمواً من اقتصـــاد "إســـرائيل"، فمســـتوى التصنيع فيه متدن جداً، ومحصور في إنتاج قائم على كثافة العمالـــة ومنـــتجات تعتمد على تكنولوجيا غير متطورة ... وبالإضافة إلى ذلك، لا تستخدم الهيـــئات الصـــناعية فـــي معظمها سوى قلة قليلة من العمال. أما القطاع الزراعي فقد أخذ بالتقنـــيات الحديثـــة سريعاً، لكنه بقي، مع ذلك، محدوداً بالكميات المتاحة من المياه، وتعكس بنـــية كـــلا القطاعيـــن الصناعي والزراعي القيود التي وضعت في طريق نموها في حقبة

الاحتلال، ولا تشمل البنية الأساسية الاقتصادية إلا مؤسسات مالية من الطراز حديث النشأة. أما معظم المرافق فضعيفة كالصرف الصحي، والكهرباء، والنقل، والاتصالات، والطرق، والمواصلات.. أو لا وجود لها أصلا كالموانيء والمطارات الحديثة.

ومن ثم تحلق الحكم الذاتي الفلسطيني إطار العمل الخاص بالنشاط الاقتصادي من العدم تقريبا، كما يواجه ضرورة تنمية جميع قطاعات الاقتصاد، خاصة إذا ما لاحظنا أنه خلال فترة الاحتلال، تحطمت البنية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، بحيث لابد من انقضاء وقت طويل وتدبير موارد مالية طائلة، [٤] وهو ما يعني أن الاقتصاد الوليد سوف يظل لأمد طويل شديد الاعتماد على الخارج، وهو ما نعول عليه "إسرائيل" لتضمن إعادة بنائه على نحو مكمل، (وليس متكاملاً، لأن التكامل علاقة تبادلية) لاقتصادها.

قد يقال إن الفلسطينيين اعتادوا العمل في المهجر، وأنهم استفادوا من فترة الفورة النفطية، حيث هاجرت أعداد كبيرة منهم إلى الخليج، غير أن أزمة الخليج الأخيرة قد أدت إلى نتائج سلبية بالنسبة إليهم والأهم من ذلك أن طبيعة العمل تختلف: ففي الخليج كان الفلسطينيون حاملي وناقلي خبرة، أما في الأراضي المحتلة فإنهم يكتسبون مهارات جديدة لا يوفرها لهم العمل في أي بلد عربي. ومع ذلك فإن هذا يحدث في مهن ذات مهارات متدنية، حيث تقتصر المهن ذات المهارات الرفيعة والأجور المرتفعة على اليهود، وبخاصة المهاجرين من الفنيين والمهنيين.

ويترتب على هذا الارتباط بالاقتصاد "الإسرائيلي" تقلص نطاق السيادة الاقتصادية الفلسطينية، مما يحول الاقتصاد الفلسطيني إلى فناء خلفي لا يملك إلا التخصص في الصناعات التي تريد "إسرائيل" أن يتخصص فيها، ويظل البشر فيه مهددين بالبطالة، إذا لم ينسحب الكيان الوليد للرؤية الصهيونية.

هذا يعني: "أن فلسطين ستستقبل سنوات مثقلة بالمشكلات، وتقف الإجراءات الإسرائيلية، وفي مقدمتها الإغلاقات المتكررة، كقاسم مشترك وراء التخلف في القطاعات التنموية كافة، مع تفاوت في الدرجة"... هذا ما يؤكده أول ملف للتنمية البشرية في فلسطين (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قطاع غزة)، وهو الملف الصادر في أواخر يوليو ١٩٩٧، والذي وضعته وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية وبرنامج "الأمم المتحدة الإنمائي – مساعدة الشعب الفلسطيني".

ويدلل الملف على تبيان هذه الصورة (القاتمة)، من خلال تأكيده على أن: "البيانات المتوافرة تكشف تنامي الفجوة بين الدخل القومي الإجمالي للفرد ونصيبه في الناتج المحلي المتحقق، وكذلك تدني الاثنين معاً في العام ١٩٩٦"، كما أشار الملف إلى تقرير المنسق

الخاص للأمم المتحدة لعام ١٩٩٦ الذى كشف: "أن الناتج القومى الإجمالى الحقيقى الفلسطينى سجل انخفاضاً بنسبة ٢٢,٧ فى المائة، فى فترة ١٩٩٢- ١٩٩٦ موضحاً أن "الانخفاض نتج بشكل رئيسى عن فترات الاغلاق الكامل التى فرضتها إسرائيل على المناطق الفلسطينية خلال الفترة ذاتها" [٥] .

ما هو، إذاً، نوع الترتيبات التجارية الممكنة بين الاقتصادين "الإسرائيلى" والفلسطينى؟.. إن الاتفاق المؤقت بين إسرائيل والفلسطينيين ينشىء فى الأساس اتحاداً جمركياً تعتبر بمقتضاه كافة الحواجز على تجارة السلع لاغية فوراً فى معظم الحالات، ولاغية فى غضون عدة سنوات بالنسبة لعدد قليل من المنتجات الزراعية، وفى الواقع يمنح هذا الاتفاق للفلسطينين، مع الإبقاء على سياسة التعريفة الإسرائيلية كسياسة خارجية مشتركة علاقتها للاقتصادين، وتمتع الفلسطينيين باستثناءات محدودة لبعض السلع بغية تشجيع تجارتهم مع البلدان العربية ولا سيما الأردن ومصر.

ومن ثم، لا نبالغ إذا قلنا إن التعامل الاقتصادى العربى مع الاقتصاد الفلسطينى فى المرحلة المقبلة إن هو إلا تعامل مع "إسرائيل" على نحو أو آخر.

٢- الاقتصاد الأردنى (.."الانفتاح" على إسرائيل)

هناك دعاوى أطلقت بأنه من المفيد تكرار نموذج البنيلوكس، وهو التجمع الأوروبى الذى بدأ بثلاث دول صغيرة (بلجيكا ولكسمبورج وهولندا)، فشجع باقى دول أوروبا الغربية على الدخول فى تكامل اقتصادى حقق ازدهاراً للاقتصاد الأوربى، وساعد فى الوقت نفسه على إحلال السلام بين من قادوا العالم إلى حروب طاحنة.. وثالث الثلاثة فى البنيلوكس "الشرق أوسطى" إلى جانب "إسرائيل" وفلسطين، هو الاردن [٦] الذى بادر منذ اللحظة الأولى فأعلنه سلاماً حاراً، أكده بإصدار قانون أنهى به المقاطعة، رغم الإجماع العربى، بين أنصار التطبيع ومعارضيه، على أن يكون إنهاء المقاطعة بقرار جماعى عربى، وبعد استقرار السلام العادل الذى يكون العرب قد استردوا فيه حقوقهم المغتصبة.

هذا الموقف الأردنى، بإنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل"، ليس موقفاً طارئاً لاعتبارات سياسية، وإنما جاء بناء على اتفاقية التعاون التجارى والاقتصادى المبرمة بين الأردن و"إسرائيل".

وقد حددت هذه الاتفاقية (المنشورة فى الصفحة ٤١٢٨ من عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم ٤٠٩٣ فى تاريخ ١٩٩٥/١١/٣١) الأسس التى تستند إليها العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما، فنصت المادة الرابعة من الاتفاقية على أن "يتم التعاون

التجارى والاقتصادى بين الطرفين بناء على أسس التجارة الاعتيادية بين شركاء الأعمال في كلا البلدين، واستناداً إلى أحكام القوانين والأنظمة المطبقة فى البلدين والاتفاقية الحالية وبناء على العقود التى تم انجازها بين الأطراف الاعتبارية والقانونية فى البلدين".. وهذا يعنى إطلاق يد التجار من كلا البلدين لإبرام العقود التجارية من دون رقابة جدية من الحكومتين إلا التزام التجار أحكام القوانين والأنظمة والاتفاقية.

ونظراً لأن البلدين يتجهان إلى الخصخصة وإنهاء القطاع العام، فإن اقتحام رأس المال "الإسرائيلى" للأسواق الأردنية أسد فعلاً من اقتحام رأس المال الأردنى الأسواق "الإسرائيلية" بعشرات المرات، بحكم قوة الرأسمال "الإسرائيلى" وخبرته الدولية وضعف الرأسمال الأردنى وخبرته المتواضعة فى السوق الخارجية مقارنة مع "إسرائيل"، ولأن الحكومة الأردنية تبحث فى تطوير تشريعاتها الاقتصادية وتحديث قانون الشركات وقانون الاستثمار فى شكل خاص. يضاف إلى ذلك أن قانون الشركات الأردنى سارى المفعول لا يمنع الأجنبى من أن يكون شريكاً فى مختلف أنواع الشركات الأردنية، كما أنه يتيح للشركات الأجنبية تعاطى أعمالها فى الأردن، خصوصاً فى المنطقة الحرة، مما يتيح "للإسرائيلى" المجال لأن يكون شريكاً فى شركة أردنية، كما يتيح للشركات "الإسرائيلية" ممارسة نشاطها فى الأردن (٧) .

وسمحت المادة الخامسة من الاتفاقية: "لإسرائيل والأردن أن تكون كل منهما معبراً للأخرى استناداً لأحكام القوانين والأنظمة المطبقة فى بلديهما، وذلك بإدخال المستوردات والصادرات تحت وضع الإدخال المؤقت من دون فرض رسوم جمركية أو ضريبة القيمة المضافة او رسوم المكوس أو ضريبة المشتريات أو أى رسوم أخرى لها أثر مماثل".. وتنص المادة التاسعة عشرة من الاتفاقية على: "تشجيع الاستثمارات وعوائدها من كل طرف فى مناطق الطرف الآخر ومعاملتها معاملة عادلة ومنصفة طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها لدى الطرف المستثمر فيه".

ونظراً لذلك، ونظراً لضعف راس المال المحلى الأردنى ولعدم إقدام أصحاب رؤوس الأموال الأردنية على الاستثمار لسبب أو لآخر، فإن المستثمرين "الإسرائيليين" سيجدون تربة خصبة للاستثمار فى كل القطاعات الاقتصادية فى الأردن.. ولن يعتمد المستثمر "الإسرائيلى" كثيراً على استهلاك السوق المحلى الأردنى إنما على التصدير إلى أمريكا والدول الاوربية والعربية من الدرجة الأولى، أى التعامل المباشر مع "إسرائيل" خاصة أن جامعة الدول العربية ألغت المقاطعة من الدرجة الثانية.

وهكــذا، فــإن خطورة الموقف الأردنى تأتى من أن الأردن (مثل لبنان) كان من أكثر الــبلدان العربــية اعتماداً على العلاقات الاقتصادية العربية، تصديراً واستيراداً، بحيث أنه كــان يــتعرض للانــتعاش والانكمــاش بســبب توالى موجات اليسر والعسر على الوطن العــربى، وهــو مــا دفعــه إلى أن يكون سباقا فى تنفيذ مراحل السوق العربية المشتركة، مــتقدماً علــى الاقتصــادات التى ترفع رايات الوحدة العربية. لقد عانى الأردن كثيراً من الــتدهور الــذى أصــاب الاقتصادات النفطية منذ منتصف الثمانينات، وبالتالى فإنه لم يكن يقتصــر فــى تســيير أمــوره الاقتصادية على علاقاته الخارجية، بما فيها هجرة كثيفة منه وإلــيه، بــل كــان بسبب ضعف موارده، لا سيما بعد التوسع "الإسرائيلى"، وشدة الاعتماد على معونات عربية نضبت وتراجعت، خاصة بعد موقفه فى أزمة الخليج [٨] .

هــذا الموقــف الاردنى يضعنا أمام معادلة صعبه، تتضمن خيارين كلاهما مر: الأول، أن يــتم التصــدى له عربــياً، ويطــبق عليه ما يتم تطبيقه على الاقتصاد "الإسرائيلى" من تحجــيم للعلاقــات، خاصة فيما يتضح أنه مرتبط بالتعاون "الأردنى- الإسرائيلى"، وهو ما يعــنى اســتمرار الحجــج الــتى غطيت بها عملية التطبيع.. الثانى، الاستمرار فى علاقات عاديــة معه، بل وأن يستبقى، عربياً عضواً فى سوق مشتركة، يئس هو من جدواها، بحيث يــتحقق لـــ "إسرائيل" هدفها المرحلى، وهو أن يكون العبور إلى البلدان العربية من خلال معــبرى الأردن وفلسطين، لتواصل بناء علاقات مباشرة يمكن الإعلان عنها وتوطيدها فى المرحلة التالية.

٣- الاقتصاد اللبنانى (المنافس المالى الضعيف)

إذا كــان لبــنان، منذ أمد بعيد، يمثل نقطة العبور للسلع والحروب، فإن ما يراد له أن يلعــبه الآن، فــى إطار كافة الظروف والملابسات الدافعة لعملية تسوية الصراع "العربى- الإســرائيلى"، مــنذ مؤتمر مدريد ١٩٩١، هو أن يكون نقطة مرور "السلام" وعلى ما يبدو، فإن مستقبل لبنان تحدد بمحاولة ربط السوق المالى العربى بـــ "إسرائيل".

إن الــتطورات الــتى حدثــت مؤخراً فى النظام المالى العالمى، وفى هياكل الأسواق المالــية، والقواعد التى فادتها الجماعة الأوربية عن طريق مقررات "بازل" التى جعلت من القطــاع المصــرفى قطاعــاً تحــتكره مؤسســات عالمية ضخمة.. (هذه التطورات) تحقق ظاهــرياً شــروط مــلاءة اقتصــادية، بينما هى فى جوهرها تفرض على العالم، وبخاصة الــدول النامــيه، خضــوعاً لمــا تمليه الرأسماليه العالميه، وقد ترتب على هذا أن تراجعت قــدرات المؤسســات المالية العربية التى سمح لها بالعمل فى الخارج، وقت أن كانت هناك

حاجـه إلى تدوير الأموال العربية، وقد ضربت لبنان حتى تهرب الأموال العربية منها إلى الأسـواق العالمـيه، بـل إن أذرع تلك الأسواق امتدت إلى الأموال العربية فى عقر دارها مـن خلال سوك "الأفشور"التى ظنت البحرين أنها سوف تنعش اقتصادها، فما أن تراجعت الفوائـض حـتى رحلـت تاركه البحرين تبعى استسلامها لاندماج تبعى للأسواق العالمية، وهـى حـتى اليوم عاجزة عن استرداد ما فقدته، لأن اقتصادها محدود الحجم "لا يقف على قدمـيه إلا فـى ظـل تكامل إقليمى، لا توفره منطقة الخليج حتى عبر الجسر الذى ربطها بأرض السعودية".

القطـاع المصـرفى اللبنانى، إذن، وحسب تصريح للسفير الأمريكى فى "إسرائيل" (٥ يولـيو ١٩٩٥)، كـان ولا يزال الشغل الشاغل لـ "إسرائيل"، نظراً لما يتمتع به هذا القطاع مـن تجربة عريقة، وثقة عالية برجال الأعمال المصرفيين اللبنانيين (٩) ويكفى أن نشير فى هـذا المجـال إلى أن الودائع فى المصارف قد ازدادت من أربعة مليارات إلى ثلاثة عشر ملـيار دولار أمريكى (١٩٩٥) مما يعنى أن المصداقية بلبنان وبنظامه المصرفى ثابتة، بل ومـتزايدة بالـرغم مـن الأحـداث الأليمة التى مرت به، هذا الأمر يؤرق "إسرائيل" التى ترغـب فـى أن تحـتل هذا المركز المتقدم، خصوصاً وأنه إذا ما حل "السلام" فإن مصرفاً للتنمـية فـى الشـرق الأوسط قد ينشأ، وبرأسمال كبير، وقد تقدم الدول الصناعية مساهمة هامـة، وقـد يكـون له دور هـام فى عملية تمويل التنمية والبناء والأعمال لدول المنطقة، وطـبعاً وفـق شروط لم تعلن أسسها بعد. إلا أنه إذا كان هذا المصرف سيحل بدوره محل بـنك الإنشـاء والتعمـير الدولـى، فإن ذلك يعنى رقابة وشروطاً، قد لا تكون دائماً تخدم الـتوجه الاسـتقلالى لـدول المـنطقة. وقـد يكون هذا المصرف مهماً لـ "إسرائيل" لأنه سـيفرض علـى الـبلدان العربية النفطية التى تودع بعض أموالها فى لبنان أن تحولها إلى هذا المصرف.

هـذا يعنى باختصار، أن النظام المصرفى اللبنانى، رغم تعثره فى أدائه خلال مرحلة معينة، لا يزال يشكل أخطر المنافسين للنظام المصرفى "الإسرائيلى".

والملاحـظ أنـه ضـمن أهم مؤشرات الأداء الاقتصادى الدالة على "ضعف" الاقتصاد اللبـنانى، يـأتى عجـز الميزان التجارى، إذ يعانى الميزان التجارى للبنانى من عجز مهم وبـالغ التأثـير، إذ تغـذى السـلع والخدمات المستوردة الدورة الاقتصادية فى الدول التى يسـتورد منها لبنان، وهذا يتضافر مع كلفة العمالة الأجنبية المكثفة وكلفة الوسطاء الأجانب فـى مشـاريع إعـادة الأعمـار، مما يجعل أهم بنود الإنفاق وأكبره خارج البلاد ويضعف انعكاسـاته علـى الدورة الاقتصادية الداخلية. لقد بلغت قيمة مستوردات لبنان خلال الأشهر

الأحد عشر الأولى من العام ١٩٩٦ حوالى ٦٨١٢ مليون دولار. ومع نهاية العام تجاوزت ٧٥٠٠ مليون دولار مقابل، ٩٣٤ مليون دولار للصادرات اللبنانية، مما يعنى أن العجز فى الميزان التجارى يبلغ حوالى ٥٨٧٨ مليون دولار، وفى تصنيف المستوردات استحوذت الآلات والأجهزة الكهربائية على ١١٩٥ مليون دولار، ومعدات النقل والسيارات على حوالى ٧٩٧ مليون دولار، والمنتجات المعدنية على ٦٤٠ مليون دولار، والجدير ذكره أن الاتحاد العربى للصناعات الغذائية أشار إلى دخول لبنان مرحلة الانكشاف الغذائى أيضاً، وأصبح يعتمد على الخارج، بصورة أكبر لتوفير احتياجاته الغذائية حيث يبلغ استيراد اللحوم، مثلاً حوالى ٢٥٠ مليون دولار سنويا (١٠) .

وهكذا يبدو أن ثمة إشكاليات أساسية تعود إلى طبيعة وبنية الاقتصاد اللبنانى، وهذه كانت قبل الحرب وما زالت مستمرة حتى الآن، ومن أبرز هذه المشاكل اعتماد الاقتصاد اللبنانى على الخدمات مقابل ضعف القطاعات الأخرى الزراعية والصناعية، وأن النمو الاقتصادى الذى كان سائداً، كان مرتبطاً بالخارج وليس ناتجاً من الوضع الداخلى.

ويضاف لذلك سوء توزيع الدخل الوطنى واقتصار المدخول على نسبة صغيرة من اللبنانيين، بالإضافة للتفاوت الحاصل فى التنمية بين مختلف المناطق اللبنانية.

٤- الاقتصاد السورى (مقايضة الأرض بالتطبيع)

لا شك أن الاقتصاد السورى يخضع لضغوط شديدة، ليس فقط من أجل "مقايضة الأرض بالتطبيع.. الشامل"، بل أيضاً للتخلى عن الدور السورى فى لبنان، حتى تسهل صياغة مستقبل لبنان على النحو المطلوب ومما يضاعف من صعوبة موقف سوريا أنها محاصرة من الشرق بالعراق وما يدبر له، ومن الشمال بتركيا بسيطرتها على مصادر المياه التى تتدفق على المشرق العربى، وبمشاريعها المعروفة لحل أزماتها الاقتصادية على حساب جيرانها، ومغالاتها فى خلع الرداء الشرقى أملا فى الانضمام إلى الأسرة الأوروبية.

بيد أن الجدير بالملاحظة، هنا، أن الاشكاليات الأساسية التى يعانى منها الاقتصاد السورى، لا تعود إلى الضغوط الخارجية وحسب، بل إضافة إلى ذلك، ترجع إلى العديد من العوامل الداخلية. لقد أدت الحماية الجمركية وقانون الاستثمار الشهير، القانون رقم ١٠/١٩٩١ (الذى منح امتيازات "رأسمالية" فى ظل تشريعات "اشتراكية" نافذة تقيد حرية الاستيراد)، إلى إغراق السوق المحلية فى الأعوام الأربعة ٩٣-١٩٩٦، بالبضائع والمواد الاستهلاكية التى كانت غير متوفرة لأعوام طويلة، ناهيك عن أن الأسعار السائدة لا

تتناسب فى معظم الأحيان مع الرواتب والأجور، حيث يبلغ متوسط مرتب الموظف فى الدولة ٧٠ دولاراً شهرياً، وفى الوقت نفسه يتوافق مع تضخم سنوى يتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ فى المائة. هذا من جهة.

من جهة أخرى، فإن السياسة الاقتصادية، على ما يبدو، لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير سعر الفائدة على النشاط الاقتصادى بالإضافة لسعر صرف الليرة السورية والاحتياطى النقدى السورى، حيث يتم تجميد النقد المتداول إلى الكتلة النقدية من ٦٣ فى المائة عام ١٩٩٠، على حوالى ٥٥ فى المائة عام ١٩٩٥، فأسعار الفائدة السورية لا زالت ثابتة منذ ١٩٨٠، هذا بالإضافة إلى تجميد سعر صرف الليرة السورية من خلال إجراءات إدارية وهو ما أدى إلى تواجد أربعة من أسعار صرف الليرة السورية (١١) .

من جهة ثالثة، لا يمكن وصف مشكلات الاقتصاد السورى بأنها مشكلات نقص فى الموارد فقط، ولكن أهم شىء هو أن تمويل موازنة حكومية لا يمكن الركون إليها، فأرقامها تقديرية تعتمد على ارقام الموازنة السابقة، ومسرفة لشراء مستلزمات كمالية من المستوردات العامة بالاستدانة من البنك المركزى، عبر إصدار سندات على الحكومة تستعمل لتغطية نقدية تطرح للتداول بدلاً من تمويل الموازنة من واردات الدولة، حيث ارتفعت مديونية الحكومة والقطاع العام التراكمية (الدين العام) على المصرف المركزى من ١٧,٠٨٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٧٩ إلى ٥٠,٢٨ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦، وهذا ما يدفع الفعاليات الاقتصادية والمجتمع بصورة عامة للتجاوب بمزيد من الاستهلاك والهدر، وخاصة الكماليات التى لها تأثير سيىء على الميزان التجارى (١٢) .

هذه الجهات الثلاث ساهمت، ولا شك، فى ارتفاع العجز فى الميزان التجارى (نتيجة انخفاض التصدير)، من ٤٠ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالى ٤٧ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٤، حيث ارتفعت قيمة المستوردات من ٢٦,٩ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٠، إلى حوالى ٥٣ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٥. كذلك فإن الحكومة لم تشجع الصناعات المنتجة التى لها قاعدة تصديرية واسعة، وهذا جلى فى تراجع قيمة القروض المصرفية، وعدم تمويلها للاستثمارات المحلية (١٣) .

٥- الاقتصاد المصرى (التطبيع البطىء والهامشى)

ضمن أهم البنود التى اشتملت عليها معاهدة "السلام بين مصر وإسرائيل"، والتى تتعلق بالعلاقات بين البلدين وكيفية تطويرها، هو البند الخاص بالعلاقات الاقتصادية. وقد نص هذا البند على ما يلى:

"تتعهد مصر و إسرائيل بالالتزام بالتالى:
- الاعتراف الكامل المتبادل..
- إلغاء المقاطعات الاقتصادية
- الضمان بأن يتمتع، تحت سلطة كل من الأطراف، مواطنو الأطراف الأخرى، بحماية الإجراءات القانونية المتوجبة..
- يجب على الموقعين استكشاف إمكانيات التطور الاقتصادى فى إطار من اتفاقيات السلام النهائية، بهدف المساهمة فى صنع جو السلام والتعاون والصداقة التى تعتبر هدفاً مشتركاً لهم"(١٤).

ومن الواضح، أن هذه الفقرة قد علقت مساهمة كل من مصر "وإسرائيل" فى "صنع جو السلام"، على مسألة أساسية، وهى "إلغاء المقاطعات الاقتصادية" بينهما.. أى تطبيع العلاقات فى ما بين الدولتين. هذا وإن كان يطرح التساؤل حول الهدف بناء على هذا الشرط.. فهو، فى الوقت نفسه، يستدعى بالضرورة الاقتراب من ثلاثة قضايا رئيسية: أولها، الملامح العامة التى يتسم بها الاقتصاد المصرى.. وثانيها، المقارنة بين الاقتصادين المصرى و"الإسرائيلى" بناء على مؤشرات الأداء نسبة إلى كل منهما.. وثالثها، المضمون الفعلى لخبرة تطبيع العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، على مدى عشرين عاماً مضت.

فى ما يتعلق بالملامح العامة للاقتصاد المصرى، فإن أهم ما يأتى فى هذا الشأن، أن هناك تأثيرات عديدة ومتنوعة على بنية الاقتصاد المصرى عموماً والميزان التجارى على وجه الخصوص، تضع قيوداً عديدة على حركة متخذى القرار الاقتصادى فى المجتمع، خاصة وأن عجز الميزان التجارى يتزايد عاماً بعد آخر، إذ وصل إلى ٧,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥/٩٤، مقابل ٧,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣.. أضف إلى ذلك، ما يعانيه الاقتصاد المصرى من أزمة فى المديونية الخارجية. فإجمالى الديون الخارجية يقدر بحوالى ٤٠,٦ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٩٣، منها ديون طويلة الأجل تقدر بـ ٣٧,٢ بليون دولار، وتصل نسبته إلى ٧٠,٥ من إجمالى الناتج القومى، وحوالى ١٧٠,٨% من قيمة الصادرات، وهو ما يعبر عن المدى الذى وصلت إليه هذه الديون رغم إعادة جدولتها، خاصة وأن نسبة الدين الميسر تقدر بحوالى ٣٧% من إجمالى الديون (١٥). ومع تسليمنا الكامل بأن ميزان المدفوعات، كان قد حقق فائضاً خلال السنوات الثلاث (٩٢-١٩٩٥)، إلا أن المسألة كانت رهناً بعوامل عديدة وظروف غير طبيعية شهدتها المنطقة عموماً، وهو ما أشار إليه البنك المركزى المصرى فى تقريره (١٩٩٥)، مؤكداً أن الفائض الكلى

فــى مــيزان المدفوعــات يعتمد على موارد ترتبط بالظروف السياسية والتغييرات التى قد تطرأ عليها، أكثر من اعتماده على الأوضاع الاقتصادية.

الجدير بالملاحظة، هنا، هو تزايد الاستهلاك الخاص فى المجتمع، والذى وصل إلى ٨٠% من الناتج المحلى، هذا مع اتجاه معدل نمو الاستهلاك الحكومى إلى انخفاض ليصل إلى ١٤% من الناتج المحلى، وظل معدل الادخار عند ٧% فقط من الناتج.. وربما يعود ذلك، فى أحد عوامله إلى المكانة التى يحتلها "الجانب النقدى" فى الاقتصاد المصرى، إذ احتل هذا الجانب الصدارة، من حيث قدرته على مواجهة الاختلال بين الادخار والاستثمار، وأهمل كثيراً الجانب "السلعى" مما أدى إلى استمرار انخفاض معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى، والذى هبط من ٢,٥% عام ١٩٩٠، إلى ٢,٣% عام ١٩٩١، وإلى ٠,٣% عام ١٩٩٢، وترتب على ذلك استمرار الانخفاضات فى القطاعات السلعية وتناقص قدرة هذه القطاعات على الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى المتزايد وتحقيق فائض مناسب للتصدير إلى العالم الخارجى (١٦) .

إلا أننا رغم ذلك يمكن أن نلحظ التطور الهام الذى ظهر على الصادرات السلعية المصرية والتى حققت طفرة فى عام ١٩٩٥/٩٤ فارتفعت إلى ٤,٦ بليون دولار، مقابل ٣,٣ بليون عام ١٩٩٤/٩٣، هذا فضلاً عن تطور حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية وتزايد حجمها النسبى، حيث أصبحت تمثل ٥٦% من إجمالى الصادرات السلعية ككل، بعد أن كانت لا تزيد على ٤٧% بل والأهم من ذلك أنها أصبحت قادرة على تمويل حوالى ٨٠% من واردات مصر الاستهلاكية، بعد أن كانت قاصرة على ٥٣% مما يرفع من حدود الأمان فى أوضاع الميزان (١٧) .

أما فى ما يختص بالمقارنة بين الاقتصادين المصرى و"الإسرائيلى" فيبدو واضح مدى التفاوت بينهما – من حيث مؤشرات الأداء الاقتصادى– وتأثير هذا (التفاوت) على المركز النسبى لكل منهما:

فبالنسبة إلى "الناتج المحلى الإجمالى"، يحتل الاقتصاد المصرى المركز السابع – من حيث حجم الناتج المحلى الإجمالى– بين دول "الشرق الأوسط"، بينما يحتل الاقتصاد "الاسرائيلى" المركز الرابع رغم الفارق الكبير فى عدد السكان بين مصر وإسرائيل (١:١٠).. أما بالنسبة إلى "الديون الخارجية"، فهى تشكل إحدى معضلات الاقتصاد المصرى ورغم انخفاضها من حوالى ٤٠ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، إلى ٢٩ بليون دولار فى عام ١٩٩١، إلا أنها ما زالت حتى بعد تخفيضها مرتفعة بالقياس إلى الدخل القومى. أما الدين الخارجى فى "إسرائيل" الذى يبلغ ٢٤ بليون دولار فى عام ١٩٩٠، فإن

تلنــبه (أى حوالــى ١٧ بلــيون دولار) منها هى دبون لأصدقاء "إسرائيل" فى شكل سندات "إسرائيلية" بتسهيلات سخية (١٨) .

وإذا مــا افترضــنا مــن "بنية الناتج المحلى"، نجد "تخلف" هذه البنية مقارنة ببنية الناتج "الإســرائيلى".. فهــيكل الــناتج المصرى يظهر انحيازاً للزراعة، بينما يظهر هيكل الناتج "الإســرائيلى" انحــيازاً للصــناعات التحويلــية المتقدمة. إذ يبلغ نصيب الزراعة فى الناتج القومــى "الإســرائيلى" نحــو عشــر نصــيبها فى مصر (٢:٢٠)، أما نصيب الصناعات التحويلــية فــى "إســرائيل" فقد كان ضعف نصيبها فى مصر (١٦:٣٣) ناهيك عن ارتفاع حصــة الصــناعات الإلكترونــية فى بنية الناتج الصناعى "الإسرائيلى" إلى ٨٢% لا تزال الصــناعات الخفــيفة والمنســوجات تهيمن على بنية الناتج الصناعى المصرى.. بناء على ذلــك، يــنحاز هــيكل القــوى العاملــة فى مصر إلى الزراعة (٤٦%)، بينما لا يعمل فى الصــناعة إلا أقل من خمس قوة العمل المصرية (١٨%)، وبالمقارنة فإن أعلى نسبة للقوى العاملــة الصــناعية فــى "الشرق الأوسط" تعمل فى "إسرائيل" (٣٨%)، وتنتمى نسبة مهمة منها إلى ذوى الكفاءات الفنية العالية والمهارات المتقدمة (١٩) .

وأخــيراً.. وعــبر تلمس الملامح الخاصة بــ "هيكل الصادرات والواردات"، نجد أنه، فــى مــا يــتعلق بمصــر، هــيكل دولــة نامية ثلث وارداتها من الغذاء وثلثاه آلات وسلع صــناعية، وهيكل صادراتها يقوم على تصدير النفط (٤١%) والسلــع الصناعيــة الخفيفة (٣٩%) والمنســوجات (٢٧%) بيــنما هيكل الصادرات والواردات "الإسرائيلية" هيكل دولة مــتقدمة قــام علــى مقايضــة سلعة مصنعة بسلع أخرى وقليل من الطاقة والمواد الأولية، ويخلــق هــذا الاختلاف فى هيكل التجارة تناقضاً شديداً بين التجارة الخارجية للبلدين، ليس فــى صالح مصر، ذلك أن مصر تحتاج إلى الصادرات "الإسرائيلية" لأنها تستورد مثيلاتها مــن الــدول الصــناعية المتقدمة، ولكن "إسرائيل" لا تحتاج من الصادرات المصرية سوى البترول (٢٠) .

أمــا فــى مــا يمكن أن تتيحه خبرة تطبيع العلاقات بين مصر "وإسرائيل" من التعرف علــى المضــمون العملــى لهذه المسألة.. فلا يخفى أن المستوردات "الإسرائيلية" من مصر إلــى "إسرائيل" خلال السنوات الأربع: ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ كانت متواضعة على التوالى: ١٤ ملــيون دولار، ثــم ٧,٣ مليون، ثم ١٠,٩ مليون سنة ١٩٩٣، وتحسنت فى سنة ١٩٩٤ فوصــلت إلــى ٢٣,٢ ملــيون دولار، وهــى ضئيلة إذا ما نظرنا إلى إجمالى مستوردات "إســرائيل" الــتى هــى حوالــى ٢٤ بليون دولار عام ١٩٩٤. أما صادرات "إسرائيل" إلى مصــر خلال السنوات الأربع ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ فكانت على التوالى: ٥,٧ مليون دولار

عـــام ١٩٩١، تحســـنت إلى ٦,٧ ملون، وأصبحت ٩,٦ مليون عام ١٩٩٣، ثم قفزت عام ١٩٩٤ لنصـــل ١٠,٧ ملـــيون دولار أمـــريكى، وهـــى أيضاً فيم ضئيلة حداً إذا ما قارناها بمحســـل الصـــــادرات "الإســـرائيلة" لســـنة ١٩٩٤، الـــتى هى حوالى ١٧ مليار دولار أمريكى [٢١].

كـــل هذا، إن دل على شيء، فإنما يدل على أن محاولة التطبيع "الإسرائيلية" المصرية تسير ببطء شديد، بل يمكن وصفها بأنها "هامشية".

اقتصاديات دول الطوق ومستقبل التسوية

هـــل تؤثـــر الأوضاع الاقتصادية لدول الطوق العربية، على القرار السياسى، فى هذه الدول، تجاه التسوية؟!

هـــذا هـــو التســـاؤل الأساسى، الذى حاولت هذه الدراسة الاقتراب من الملامح العامة للإجابـــة علـــيه، وذلـــك من خلال محاولة رصد واقع الطوق العربية، بناء على أوضاعها الاقتصـــاديه.. خاصـــه وأن هذه الأوضاع، تبعاً للسياق العام للدراسة، تبدو أقرب إلى قبول تســـوية الصـــراع "العـــربى- الإســـرائيلى"، بمضامينها الاقتصادية وملامحها العامة، من منظور قوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (.. إضافة إلى "إسرائيل").

ولكـــن يـــبقى التســـاؤل حـــول الإمكانـــية التى تستطيع بها هذه الأوضاع الاقتصادية، تحســـين تلك التسوية بما يضمن – كحد أدنى- الحفاظ على المصالح العربية.. من عدمه.. قائماً.

وبالاقـــتراب من هذه الأوضاع (الاقتصادية) التى تتسم بها دول السوق العربية، يمكن وضـــع اليد على عدد من العوامل التى تتقاطعها تلك الاقتصاديات، والتى يمكن أن تساهم فـــى رســـم توجهـــت التحرك العربية تجاه التسوية، وبالتالى فى التعرف على الاحتمالات المـــرجحة لهـــذه الأخـــيرة.. هـــذه العوامـــل ثلاثة: الأول القبول الضاغط، والثانى التباطؤ المرن، والثالث المواجهة الحذرة.

(١) القبول الضاغط (الكيان الفلسطينى)

لا شـــك أن الكـــيان الفلسطينى يعانى من مشكلات لا قبل لسلطة الحكم الذاتى بها، من حيـــث ضـــخامتها.. إذ إن الوضـــع الاقتصـــادى الفلســـطينى العـــام هو أضعف الحلقات الاقتصـــاديه المحـــيطة بـــ "إسرائيل"، إلى الدرجة التى يمكن اعتباره معها اقتصاداً ما يزال تابعـــاً للاقتصـــاد "الإسرائيلى".. خاصة فى ظل الضعف الشديد الى تتسم به بنيته الأساسية

من جهة، ومن جهة أخرى، فى إطار الاعتماد الهائل على الخارج كنتيجة منطقية لفترة الاحتلال "الإسرائيلى" الطويلة.. ومن ثم، فإن الاقتصاد الفلسطينى، كاقتصاد وليد، سوف يعانى، ربما لسنوات طويلة، من تخلف فى القطاعات الإنتاجية.

أضف إلى ذلك. أن التحكم "الإسرائيلى"، عبر إجراءات الإغلاقات المستمرة للأراضى الفلسطينية، و"حصارها"، يمثل، ولا شك، استهدافاً محورياً من جانب "إسرائيل" ليس فقط فى اتجاه إعادة بناء الاقتصاد الفلسطينى بحيث يكون "مكملاً" للاقتصاد "الإسرائيلى"، خاصة فى ما يتعلق بالعمالة غير الماهرة (إشكالية "إسرائيل" الأساسية)، وليس وحسب فى اتجاه التحكم فى، أو السيطرة على، التوجه الفلسطينى تجاه التسوية، بالمفهوم الذى تتبناه "إسرائيل".. ولكن، إضافة إلى هذا وذاك، فى سياق تشكيل هذا الاقتصاد ليمثل "بوابة مرور" للمنتجات "الإسرائيلية" إلى الاقتصادات العربية الأخرى.

هذا، وإن كان يعنى الضغط على الاقتصاد الفلسطينى، لتحويله، كما سبقت الإشارة، إلى "فناء خلفى" للاقتصاد "الإسرائيلى".. "فناء" لا يملك إلا التخصص فى الصناعات التى تريد "إسرائيل" أن تتخلص منها، ويظل البشر فيه مهددين بالبطالة إذا لم يستجب الكيان الوليد للرؤية "الإسرائيلية" فى التسوية: فإنه، فى نفس الوقت يشير إلى الاحتمال المرجح بالنسبة إلى التوجه الفلسطينى، وكيفيته، للتسوية.

هذا الاحتمال، فى ما يبدو، يتمثل فى "القبول الضاغط" لما تراه "إسرائيل" مناسباً.. هو "قبول"، نتيجة لعدم امتلاك المقدرة فى الاعتماد على وضعيته الاقتصادية الراهنة.. و"ضاغط"، على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، وتقليصها إلى أدنى حد ممكن، أو ربما اقل من الممكن.. وبالتالى، فهو "ضاغط" أيضاً، على الفلسطينيين، من حيث المستوى المعيشى اليومى (فى الداخل)، ومن حيث مدى قدرة هؤلاء الفلسطينيين على قبول "التنازل" إلى هذا الحد (فى الداخل والخارج معاً).

وهو ما يدفع إلى القول بأنه فى الوقت الذى يمثل فيه "القبول الضاغط" احتمالاً مرجحاً نسبة إلى الوضع الاقتصادى العام.. فإنه، فى نفس هذا الوقت، يبدو أن هناك احتمالاً آخر، يتقاطع مع ذلك الاحتمال، إنه الاحتمال الخاص بتنامى "انتفاضة فلسطينية"، ربما تمتد إلى خارج إطار الكيان الفلسطينى، إلى البلدان العربية.

(٢) التباطؤ المرن (الأردن ومصر)

لعل الإعلان الأردني، منذ اللحظات الأولى لتوقيع معاهدة السلام "الأردنية-الإسرائيلية" (١٩٩٤)، بأن "السلام" مع "إسرائيل" هو سلام حار، يمثل، في حقيقته، الاندفاع (الأردني) إلى إنهاء المقاطعة والانفتاح على "إسرائيل".

ونظراً إلى ما تؤكده هذه المعاهدة من التركيز على أسس التجارة "الاعتيادية" بين شركاء الأعمال في كل من البلدين، بما يعنيه ذلك من إطلاق يد التجار لإبرام العقود التجارية من دون رقابة جدية من الحكومتين.. وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية التي يتسم بها الاقتصاد الأردني، والتي تشير إلى كونه اقتصاداً أضعف كثيراً من نظيره "الإسرائيلي".. في ضوء هذا، ونظراً إلى ذلك، يمكن القول أن اقتحام رأس المال "الإسرائيلي" الأسواق الأردنية، سيكون أشد "فعلاً" من نظيره الأردني عندما يتوجه إلى "إسرائيل"، على الأقل، نتيجة لقوة الأول (رأس المال "الإسرائيلي") وخبرته الدولية.

وإذا ما أخذنا هذا الاعتبار، في الإطار العام للوضعية الاقتصادية الأردنية.. يمكن القول بأن رأس المال "الإسرائيلي" سوف يجد تربة خصبة في الواقع الأردني، للاستثمار -ربما- في كافة القطاعات الاقتصادية هناك.. وهو ما يشير إلى إمكانية التأثير "الإسرائيلي" في الاقتصاد الأردني، بشكل قد يؤثر على السلوك السياسي تجاه التسوية.

قطعاً، لن يكون هذا التأثير سريعاً إلى الدرجة التي يمكن أن يتحقق بها في سنوات قليلة.. ولكن، لا يمكن صرف النظر عن ما يمثله ذلك من ربط "إسرائيل" لفئات أردنية عديدة، ربما ترى مصلحتها في مزيد من التطبيع والانفتاح، والقبول بالحد الأدنى من النتائج التي يمكن أن تترتب على التسوية.. وهو ما يؤكد من جديد أن الاحتمال المرجح هنا هو "المرونة" في قبول التسوية.

غير أن ما يمكن أن يدفع إلى "التباطؤ" في هذا القبول، وبالتالي يصبح التعامل مع التسوية من هذه الزاوية، زاوية "التباطؤ المرن"، هو المدى الذي يمكن أن يذهب إليه "الإسرائيليون" في التعامل مع الفلسطينيين في الخارج، من منظور الاقتراح الذي تردد كثيراً، وما يزال، ونقصد به اقتراح أن يتم تحويل الأردن إلى "الوطن البديل" لفلسطينيي الخارج.

أما بالنسبة إلى مصر وعلى العكس من الأردن.. فإن الوضع الذي تتسم به، في ما يخص التطبيع مع "إسرائيل"، ورغم كونها أول دولة عربية تعقد اتفاقاً للتسوية مع "إسرائيل".. هذا الوضع هو ما أطلق عليه "الاسرائيليون" طويلاً تعبير "السلام البارد"، وما نطلق عليه هنا، في هذه الدراسة، تعبير "التطبيع الهامشي".

هــذه الســمة تجعــل من التوتر فى العلاقات "المصرية- الإسرائيلية" سمة دائمة، إلى الدرجــه الــتى يمكــن أن تهدد هذه العلاقات ذاتها.. بيد أن العامل المؤثر، هنا، فى كل من مصــر و"إســرائيل" يتمــثل فى الضغوط الأمريكية -الغير متساوية قطعاً- على الطرفين.. ونتــيجة للأوضــاع العامــة للاقتصــاد المصــرى، والموقع المحورى الذى تحتله المعونة الأمريكــية فــى "قلــب" هــذا الاقتصــاد، يصــبح من المنطقى أن نتوقع أن الاحتمال هنا سيتمحور حول "التباطؤ المرن" فى الموقف المصرى من عملية التسوية.

يــبدو ذلــك واضــحاً، إذا مــا لاحظــنا أن الضغوط الأمريكية، من خلال المعونة لا تســتهدف فقــط "تطويــع" الموقــف المصرى ليصبح أكثر مرونة.. ولكن تستهدف، أيضاً، تفعــيل الــدور المصــرى فى اتجاه لعب دور "الوساطة" فى ما بين "العرب وإسرائيل"، من أجــل إنجــاز الحــد الأدنـــى من عملية التسوية، وهو جلوس الأطراف المختلفة إلى طاولة المفاوضات.

(٣) المواجهة الحذرة (لبنان وسوريا)

لعلــه مــن نــافل القول أن الاقتصاد اللبنانى، وبالتحديد القطاع المصرفى داخله، هو الشــغل الشــاغل لـــــ "إســرائيل" لمــا يتمتع به هذا القطاع من مميزات (الخبرة العريقة، كمــثال)، تجعلــه يمكــن أن يكــون منافســاً لنظيره "الإسرائيلى".. هذا رغم تعثر القطاع المصــرفى اللبــنانى فــى أدائــه، نتــيجة الحرب الطويلة التى دارت رحاها على الأرض اللبنانية.

هــذا يوضـــح أهــم أسباب الاعتداءات "الإسرائيلية" المستمرة على لبنان، ومحاولاتها الدءوبــة لتحطيم أقصى ما تستطيع من بنيته الأساسية، خاصة فى منطقة الجنوب، تلك التى تحــاول "إســرائيل" فصــلها عن الجسم اللبنانى، لعوامل كثيرة، أهمها: المياه، وإقامة حاجز بيــنها وبيــن لبــنان يعفــيها من تكلفة مواجهة المقاومة اللبنانية، والتحكم، من خلالها، فى طــريقة أداء الاقتصــاد اللبــنانى عــبر تشــكيلها لتمــثل البوابة الاقتصادية لمرور السلع والخدمات من وإلى "إسرائيل".

هكــذا يعــانى الاقتصاد اللبنانى من إشكاليات الضغوط "العسكرية الإسرائيلية"، ناهيك عـــن إشــكالياته الهيكلــية الكامنة فيه.. وهو ما يؤكد عدم قدرته على التحمل طويلاً للتكلفة الاقتصــادية الــناتجة عــن هذه الاشكاليات الهيكلية، والضغوط -العسكرية- "الإسرائيلية". فــإذا مــا أضــفنا إلى ذلك، ما يمكن أن يثيره الاقتراح "الإسرائيلى" "لبنان أولاً" من تصدع علــى الســاحة، السياســية والاجتماعية، اللبنانية.. يمكننا القول إن الاحتمال المرجح هنا،

خـــلال السنوات القليلة القادمة، هو الاستمرار اللبناني في "المواجهة" لما تحاوله "إسرائيل" من فصل لبنان عن سوريا، وبالتالي إجباره على التسوية بمفهومها".

مـــا يدفع إلى هذا الاستمرار، كاحتمال مرجح، هو وجود عاملين يدفعان إليه: الأول: التواجد السوري المكثف في وسط لبنان وشماله، وتحكمه، من ثم، في التطورات السياسية اللبنانية.. والثاني، التواجد الفعلي للمقاومة اللبنانية في الجنوب، بما تقدمه من نموذج رائع أمام الرأي العام اللبناني والعربي.

ولعــل نقطــة التقاطع في ما بين هذين العاملين، لا تتمثل فقط في الدفع إلى أن يكون احـــتمال "المواجهـــة"، مواجهة الشروط "الإسرائيلية" في التسوية، هو الاحتمال الأرجح.. ولكـــن، في نفس الوقت، تصبغه بـــ "الحذر" الذي سوف يتنامى بعد أن بدأت أولى بشائره مـــن خـــلال تعالي بعض الأصوات اللبنانية، في الدعوة إلى التعامل مع خيار "لبنان أولاً"، تعاملاً جدياً من قبل اللبنانيين.

أما في ما يتعلق بسوريا.. يبدو أن نفس الاحتمال، احتمال "المواجهة الحذرة"، سيكون هـــو الاحـــتمال المـــرجح في التعامل السوري مع عملية التسوية وشروطها "الإسرائيلية" خاصـــة، فـــي إطـــار ما يتعرض له الاقتصاد السوري من ضغوط شديدة من أجل حمل ســـوريا علـــى "مقايضة الأرض بالتطبيع".. وفي ظل التشدد السوري في ما يخص هضبة الجولان باعتبار أنها "أرض سورية محتلة" لا تخضع سيادتها للمناقشة.

بـــيد أن احـــتمال "المواجهـــة الحذرة"، بالنسبة إلى كل من لبنان وسوريا يتوقف على المـــدى الـــذي يمكـــن أن يصل إليه "الإسرائيليون". بخصوص إمكانية القيام بـــ "مغامرة عسكرية"، ضد أي منهما.. وهي الإمكانية التي تعتمد على طبيعة العمليات العسكرية التي ســـوف تقوم بها المقاومة في جنوب لبنان، وآفاقها.. خاصة وأنه من المعروف أن سوريا تدعم "حزب الله"، إضافة إلى مساندتها لـــ "حركة أمل".

وإذا كـــان لـــنا أن نتوقع هنا، فإننا يمكن أن نتوقع أنه كلما ازدادت "المواجهة" (حتى ولـــو كانـــت "حذرة")، كلما ازداد الخيار "الإسرائيلي" في القيام بعمل عسكري ضد سوريا تحديداً.. وهو العمل الذي لا بد وأن يكون محكوماً بعوامل كثيرة أهمها التدخل الأمريكي، فـــي حالـــة نشوبه، بالتحكم فيه وإدارته بالشكل الملائم لإنجاز حد أدنى من التسوية في ما بين كل من سوريا ولبنان، وبين "إسرائيل".

وهكذا...

يـــبدو أن الملامح العامة لعملية التسوية بين دول الطوق العربية و"إسرائيل"، تدفع في اتجاه احتمالات ثلاثة:

- القبول الصاغط بالنسبة إلى الكيان الفلسطيني.
- التباطؤ المرن بالنسبة إلى مصر والاردن.
- المواجهــة الحــذرة بالنسبة إلى لبنان وسوريا، مع إمكانية أن تتحول بالنسبة على هذه الأخيرة،إلى "مواجهة عسكرية محدودة" مع "إسرائيل".

الهوامش:

١-محمود عبد الفضيل، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق الأوسطية..."، ص ص ١٢٨ -١٢٩.

٢-بهذا الخصوص، يمكن الرجوع إلى:

فضل النقيب، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠-٣٢.

٣-انظر:

جان ميشيل دومون، "التجارة بين الأراضي الفلسطينية والاتحاد الأوروبي"، التنمية والتقدم، العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، نوفمبر تشرين ٢- ديسمبر كانون أول ١٩٩٦)، ص ٦.

٤-ناداف هاليفي، "العلاقات التجارية بين إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني: خلفية وأهداف"، التنمية والتقدم، العدد ٦٨ (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، نوفمبر/ تشرين ٢- ديسمبر/كانون ١ ١٩٩٦)، ص ١١.

٥-الحياة (لندن: ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٩٧)، ص٧.

٦-في ما يتعلق بخيار البينيلوكس (The Benelux option) "الشرق أوسطي"، نشير هنا إلى اثنتين من الدراسات الهامة، إحداهما التي عرفت باسم "تقرير هارفارد" الذي شارك في إعداده اقتصاديون إسرائيليون وفلسطينيون وأردنيون، فضلا عن أمريكيين (يونيو/ حزيران ١٩٩٣)، أي قبل أقل من ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق المبادىء "الفلسطيني- الإسرائيلي".

أنظر:

Joseph A. Califanom Jr, (Chairman of the Board), Securing peace in the Middle East· project on Economic Transition.b The Institute for social and Economic policy in the Middle East, John F. Kennedy School of Government Harvard University, Cambridge Massachusetts U.S.A, Hune 1993.

أما الدراسة الثانية، فهي تلك الصادرة عن "معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى"، في العام ١٩٩١. أنظر:

Patrice Clawson and Howard Rosen, The Economic Consequences of Peace for Israel, the Palestinians and Jordan (Washington, D C· the Washington Institute for Near East policy, 1991).

٧-إبراهــيم ابــو رحمة، اسس التعاون التجارى والاقتصادى بين الأردن وإسرائيل"، الحياة (لندن: ٢ يوليو/ تموز ١٩٩٧)، ص ٧.

٨-إبراهيم ابو رحمه، المصدر نفسه، ص ٧.

٩-تصريح للسفير الأمريكى فى إسرائيل، النهار (بيروت: الخميس ٦ يوليو/ تموز ١٩٩٥) ورد في:

عــبد الهــادى يمــوت، سوق عربية مشتركة أم سوق اوسطية؟ (بيروت: منشورات ندوة الأربعاء، ١٩٩٦)، ص ١٠٦.

١٠-الوطن العربى، العدد ١٠٥٠ (١٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٧)، ص ٣٦.

١١-نبــيل الســمان، "القــانون ١٠ (١٩٩١) والنتائج الإيجابية والسلبية التى ترتبت عليه"، الحياة (لندن: ٢٠ يونيو/ حزيران ١٩٩٧)، ص ١٩.

١٢-نبيل السمان، المصدر نفسه، ص ١٩.

١٣-المصدر نفسه، ص ١٩.

١٤-عبد الهادى يموت، سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق، ص ٤٦.

١٥-أنظــر: الــتقرير الاســتراتيجى العــربى ١٩٩٦ (القاهرة: الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ٤٨٩

١٦-التقرير الاستراتيجى العربى، المصدر نفسه، ص ٤٧٩.

١٧-المصدر نفسه، ص ص ٤٨٩-٤٩٠.

١٨-راجــع: محمــد إبراهيم منصور، "الاقتصاد المصرى والخيار الشرق أوسطى"، ورقة مقدمـــة إلى مؤتمر قسم الاقتصاد (١٤-١٦ مايو/ آيار ١٩٩٤)، الذى عقد تحت عنوان: التعاون الاقتصـــادى فــى الشــرق الأوسط (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلــوم السياسي، ١٩٩٤)، ص ٢٠.

١٩-محمد ابراهيم منصور، المصدر نفسه، ص ٢١.

٢٠-المصدر نفسه، ص ٢٢.

٢١-عبد الهادى يموت، سوق عربية مشتركة...، مصدر سابق،

تعقيبات ومناقشات

د. محمود عبد الفضيل :

قرأت الاوراق وليست هناك مشكلة حولها حيث إن التوصيف كامل ومهم ومفزع كما سمعتم. لكن القضية تحتاج لقدر من التأمل المستقبلى لمفهوم التطبيع. التوصيف موجود ولن توقفه قوة رسمية. كل هذا معروف للجميع وللرسمى وغير الرسمى. المشكلة: كيف نتعامل مع هذا الوضع؟ هذه قضية جوهرية.

أريد أن أتحدث أولاً عن الرؤية الصهيونية أساسًا لموضوع التطبيع أو إدارة الموارد الاقتصادية للمنطقة وأقول إنها قديمة وليست من اختراع بيريز فى كتابه الشرق الأوسط الجديد. ولو عدنا لكتابات هرتزل الأولى نجده يتكلم عن كومنولث فى المنطقة تلعب فيه اسرائيل دورًا كبيرًا، فهذه قصة قديمة.

وهناك تصريحات لجولدا مائير بعد ١٩٥٦ تقول دعونا من الحروب التى لن تأتى بنتيجة. يجب أن ندخل فى عمليات سلام واستثمار مشترك.

هذا مخطط قديم ومركزى فى الفكر الصهيونى، أما الحروب فلمجرد تسوية الوضع الاسرائيلى، وبعد ذلك يدخلون فيما نسميه خطأ التطبيع- وحقيقة هو تضبيع.

إن نظر بيريز كمهندس لهذه الفكرة يقف وراءه جزء كبير جدًا من الجاليات الاسرائيلية فى الخارج - باستثناء نيويورك - هناك مصالح اقتصادية للدياسبورا الاسرائيلية فى بلجيكا وبلاد أخرى. ولذلك هم يؤيدون خط بيريز وخط الشرق أوسطية لأنهم يريدون أن يدخلوا ويعودوا باستثمارات. وفعلاً بدأوا يعودون إلى تونس وغيرها - بعكس المجموعة التى كانت مع الليكود فى نيويورك.

أريد أن أقول إن هذا له امتدادات خارج اسرائيل لأسباب اقتصادية. إن هذه الفئات المرتبطة برأس المال المالى العالمى، تريد أن تدخل المنطقة من خلال البوابة الاسرائيلية وفيها مصالح كثيرة متداخله.. حتى الصراع الذى يدور فى الخارج له انعكاسات على هذا الموضوع.

القصه الخاصة بهذا التطبيع جديرة بالتأمل، لأنها بدعة فى تاريخ الشعوب التى تحاربت من قبل. لا توجد بلاد فى العالم تربط عملية الهدنة أو توقيع اتفاقيات سلام بالتطبيع والغزو الثقافى والاقتصادى- لم يحدث. بالأمس زار وزير الدفاع الامريكى كوهين فيتنام لأول مرة بعد خمس وعشرين سنة للبحث عن المفقودين. أى هناك فترة لا توجد دولة فى العالم أنهت حالة حرب ودخلت مباشرة بهذا الشكل. والمثل الذى كان

يضرب، ويصربه بيريز باستمرار، حول فرنسا وألمانيا، أنهما بلدان تحاربا لمدة طويلة قد تكون قرنًا، ثم في النهاية تأسس الاتحاد الاوربى والسوق الاوربية المشتركة. هذا مثل فاسد تماما في القياس والمشابهة بسبب بسيط أنه حينما بدأ التعاون الاقتصادى بين الاثنين لم تكن دوله منهما تحتل الأخرى، ناهيك عن طرد شعب بأكمله. هذا القياس لا يستقيم بحكم التاريخ.

فلا يوجد في تاريخ العالم – وأتحدى أن يعطى أحد مثلاً – تفرض فيه هذه الأمور قسرًا على هذا النحو. ولذلك أريد أن أقول : إن الاقتصاد يهمهم جدًا قبل الجغرافيا وغيرها. يهمهم جدًا الدخول للسيطرة على المقدرات الاقتصادية والفكرية في المنطقة.

ولذلك نحن نرى كما قال د. نصير عاروري أمس بعض المنظمات غير الحكومة تشكل أدوات لهذه العملية، سواء كوبنهاجن أو غيرها. قرأت اليوم مقالة كتبها أمين المهدى في صحيفة "الحياة" يقول إن الذين يناهضون التطبيع في مصر وغيرها – هم أنصار اليمين الاسرائيلى المتعصب الذين لا يريدون أن يكون هناك تعاون بين الشعبين. هكذا وصلت الأمور للتنظير في هذه المدرسة.

طبعًا بيريز أوضحها. لا يمكن لإسرائيل أن تسيطر على المنطقة عسكريًا مهمًا أوتيت من قوة، وقال: هذه الأسلاك الشائكة لن تنفع بدليل أنهم دخلوا بيروت وخرجوا منها قسرًا وخرجوا من جنوب لبنان قسرًا. فما الشأن بالنسبة لسوريا؟ مفهوم الأمن الاسرائيلى، يدعو للسيطره الفكرية والاقتصادية والسياسية لاسرائيل على المنطقة، وإن لم تكن مجمل المنطقه، فعلى الأقل المشرق، سلخ المشرق تمامًا وعزل مصر وتفتيت فكرة التجمع الاقتصادى العربى أو أية وحدة عربيه بأى شكل من الأشكال. هذا واضح تماما في كل المخططات الموجودة. فالصراع حول المشرق صراع أساسى، واسرائيل تؤمن تماما بالانسحاب الأحادى، لإرباك الخريطة ومحاولة خلق وضع قلق في لبنان بفصله عن المسار السورى. ثم تنفرد بسوريا بعد ذلك في ظل عزلتها، والعراق ضربت كما هو معروف.

فالصراع الحقيقى هو حول كيف يمكن السيطرة السياسية والاقتصادية والفكرية على المشرق؟ ومن هنا كان موضوع المحادثات متعددة الاطراف.

إن جيمس بيكر – هو أحد الذين صمموا مدريد على أساس المسارين الثنائى والمتعدد، ولديهم أن المسار متعدد الأطراف هو الأهم لأنه هو عجلة الهيمنة ولا أريد أن أقول التطبيع. لأن التطبيع كلمة يقصد بها باطلاً. إن المشروعات المقدمة في المتعددة، كلها من تصميم أمريكى إسرائيلى منذ البداية، وحضروا لها تحضيراً طويلاً منذ عشر

سنوات، مثل الطرق والشبكات والسياحة و.. والعرب حينما يحضرون هذه الاجتماعات، بالكثير يضيفون همزة أو فصلة، أو هامشاً، إنما لا علاقة لهم بإنشاء النص من أساسه. وهذا أخطر شئ.

ولذلك الإصرار الملح لعقد اجتماع موسكو واعتبار المؤتمر الاقتصادى على أنه من أولويات السياسة الخارجية الامريكية. معروف أن الضغوط التى تمت على مصر لحضور اجتماع موسكو كانت مكثفة والضغوط التى تبذل الآن للمؤتمر الاقتصادى الذى من المفروض أن يعقد فى مصر وأهم شئ أن إسرائيل لا تلتزم فى الثنائية بشئ ولا شئ مقدس، لكن المتعدد هو المقدس وهم غير ملزمين بأى تاريخ. إنما لابد أن يعقد المؤتمر فى موعده ولابد ينعقد المتعددة فى مكانها. وعندما اجتمعوا فى موسكو اتفقوا على كل شئ، إلا لجنة اللاجئين. هذه القضايا فإنه للتأجيل. وطبعًا من تصميم المتعدد، ستجد فيه لجنة للمياه ولجنة للتسمية والتكامل الاقتصادى ولجان أخرى. لكن لو تأملتم لجنة اللاجئين ونزع السلاح هذه ستجدونها لجانا موجودة لذر الرماد فى العيون ولا يحدث فيها أى تقدم. إنما الاشياء التى فيها تقدم باستمرار موضوع المياه وموضوع التعاون الاقتصادى، طبعا التعاون الاقتصادى أهم.

إن مصممى العملية السلمية – كما يرونها – يصرون على تسريع المتعددة وإبطاء الثنائية. بما يجرد العرب أولاً من أية ورقة تفاوضية ويضع العرب أمام حصار دولى. وهم تنازلوا عن فكرة الشرق أوسط الذى طرحه بيريز – كنوع من الحلم الغير قابل للتحقيق، واعتمدوا الآن النهج الليكودى باعتبار أنه سيكسب الأمن والسيطرة معا، كانوا يرون من البداهة ما يطرحه بيريز من تنازل عن الارض والأمن مقابل بعض المكاسب. يرون أن ضعف العرب الآن يبرر أن يكسبوا الاثنين معا. لأن لديهم اختراقات فى المغرب كبيرة ثنائية ولديهم اختراقات كبيرة فى الخليج. والاردن سلخت الآن من الإطار الاقتصادى العربى. وفى الاطار الأمنى ستجدون المثلث الذى يقوم فى الإطار الأصلى من الاردن، اسرائيل، تركيا. وتلاحظون فى الفترة الاخيرة أن تركيب هذا المثلث أمنيا واقتصاديا قائم. ومن الصعب استعادة الأردن فى ظروف طبيعية.

وهذا طبعًا له انعكاسات على طبيعة الدولة الفلسطينية إذا نشأت أو كونفيدرالية. يتبقى عزل سوريا عن لبنان ومحاولة السيطرة على مقدرات لبنان، عندما تحدث تسوية يأتى بعدها ضعف الكيان اللبنانى، ثم عزل لسوريا سهل. والعراق كما تعلمون – بعد نظام صدام – سوف تدخل بلاسك التسوية فى إطار الترتيبات الاسرائيلية للمشروع، وأنا أعرف بعض الاصدقاء من المعارضة العراقية – بعضهم مات – قيل له بعد الأحاديث

الــتى كانــت تــتم فـــى الاذاعـــات يغلق الميكروفون ويقولو ان له: هل تقبلون نوطين الفلسطينيين؟

فالمشـــرق كلـــه تحت هذا التهديد المباشر. لست قضية تطبيع. قضية سيطره كاملة. فهـم الآن لا يـسريدون إنشــاء الــنظام الشرق أوسطى كاملاً، لكن هم الآن يشيدون جزءًا جزءًا. ومصر طبعًا تعزل، وهى طبعًا نلمس أنها ليست شريكة فى النظام الشرق أوسطى الجديد بعد المؤتمر الأول، لكن القيود التى تقيد الحركة فى مصر هامة.

زيارة حسنى مبارك لبيروت لها أهمية واحدة – الخروج عن نهج كامب ديفيد وليست كامـــب ديفيد. إن مصر لا شأن لها بما يحدث فى المنطقة. فلابد من تعظيم هذا. وفى هذه الظـــروف أعتقد أن مقاومة ما يسمى التطبيع أو ما يسمى الهيمنة الاسرائيلية ضرورة لأن التســـوية القائمــــة فى الظروف الراهنة لا يمكن أن تفضى إلا إلى سيطرة كاملة، اقتصادية وفكرية ونفسية. وأعتقد أن الحرب النفسية من أخطر الأدوات التى تستخدمها اسرائيل.

الـــذى أريـــد أن أقوله إن مقاومة ما يسمى التطبيع ضرورة وفرض عين فى المرحلة القادمـــه لأن هذه هى إدارة الحرب بأساليب جديدة فعلينا أن ننتبه، والرأى العام عليه دور كبـــير، أعتقد أن الرأى العام فى مصر وفى بيرزيت وفى بيروت – حتى لو على مستوى الطـــلاب – قد قلب بعض موازين القوى، فلا نستهان بهذا الجانب وتطوير هذا الشكل من أشـــكال المقاومــــة، لـــيس فقـــط للتطبيع – المقاومة العامة للتسوية ونتائجها. وأذكر بهذه المناســـبة قـــول الشـــيخ مهـــدى شمس الدين: دعوا الحكومات توقع على الورق، ودعوا الجماهير والمنظمات الشعبية تناضل على الأرض. أعتقد أن هذا هو الشكل الملائم.

أما كل هذه السلبيات التى ذكرت فلن يوقفها – سواء فى القطاع الزراعى أو غيره – إلا وجـــود تـــيار جديـــد يعى تبعات التسوية وماذا تقود إليه التسوية، لأنه لن يكون هناك سلام.

د. أحمد صدقى الدجانى :

لعلـــك تـــتفق معـــنا يا د. محمود فيما قلناه قبل ذلك أن معرفة الحقائق وتعميمها هى الخطوة الأولى، وهى بالغة الاهمية. وشتان بين الصورة التى كانت فى ورقتنا عام ١٩٩٢ وبين ما هى عليه اليوم.

كمـــا ترون الصورة تكتمل. وهى تذكرنا بركائز هذا المشروع الشرق أوسطى الذى طـــرح علينا أول ما طرح فى كتاب أصدره مركز الاهرام تحت عنوان (ماذا بعد عاصفة الخلـــيج – رؤية مستقبلية للشرق الأوسط). ويومها كتب بيريز مقالة عنوانها (عصر جديد

لا يطـــيق المتخلفيـــن ولا يحكمه الجهل) ويومها طرح المجالات الثلاثة فى النظام الشرق أوســـطى: زراعـــة وحاســـب آلى وصندوق مالى. ويومها طرحت المجالات الحسسة فى المفاوضات متعددة الأطراف : مياه واقتصاد وسلاح ولاجئون وأنظمة حكم – بمعنى. كل بلد عربى كيف يدار الحكم فيه.

يهمـــنى فـــى المناقشـــه أن نركز على المقاومة. فكل شاب من هؤلاء ذهب للكيان الاســـرائيلى، نرى بماذا خرج؟ وما هى عجيبه مستقبلاً؟ ويكفى أن نشير إلى رمز مر به د.محمـــود ويجب أن نقف أمامه طويلاً. شباب جامعة بيرزيت يحملون الحجارة، ويعطون هذا الرمز، يعبرون عن المقاومة بأشكالها. رؤية هذه الصورة تساعدنا على تحديد أساليب المقاومة.

د. أشرف البيومى :

بضع نقاط أحب أن أوكد عليها:

الـــنقطة الأولـــى : قضيه منهج التفتيت Atomization هى منهج مقصود ومفيد للقوى المهيمنة سواء الخارجيه – أقصد بالتحديد امريكا وإسرائيل – أو داخلية – أعنى حكوماتنا القمعية البوليسية.

مـــن مـــنهج التفتيت أقدم نموذجين فقط. مثلا قضية التعليم الجامعى. إن وزير التعليم العـــالى عـــندما يـــتكلم عن قضية التعليم العالى، يريد أن يتحدث عن أزمة الكتب، الفصل الدراســـى الأول والفصـــل الدراســـى الـــثانى، الطلـــبة والطالبات، بيت الطالبات، الكادر الجـــامعى. ولكـــن لا يريد أن يتحدث عن علاقة التعليم الجامعى بالمؤسسة الاقتصادية – علاقة التعليم الجامعى بالثقافة السياسية للطالب المصرى، وهكذا.

التفكـــير فى القضية العربية أصبح مشهودًا. كنا نؤمن بأن اسرائيل مشروع امبريالى. وكلمـــة إمـــبريالى هـــذه ليست خاصة فقط للتقدميين. هى كلمة علمية. مشروع امبريالى لاســـتغلال المنطقة – سواء المصادر الطبيعية أو المصادر البشرية أو الاسواق – وجعلها موضـــع تحكـــم مستمر لمصلحة المهيمن، الذى كان انجلترا فى وقت من الاوقات. ولذلك فـــإن تجـــزئة الأمة العربية وتفتيتها وتخليفها، هدف أساسى لاستطاعة القوى المهيمنة أن تســـتمر فـــى هـــذا الاســـتغلال لمصـــلحتها. ولهذا تتم تجزئة القضايا عمدًا.. أى القضية الفلســـطينية أو القضية العراقية أو القضية الكويتية. والحمد لله أن عدداً من المثقفين العرب يرفضـــون رفضًـــا قاطعًا هذا المنهج التفتيتى التجزيئى. ولعل نفس الشئ، بالنسبة للقضية العربـــية فقد كانت الامبريالية أساساً من جوانبها، فإذا اختزلت هذا الجانب، تصبح القضية

وكـــأن اسرائيل دولة عادية موجودة، فى المنطقة - كما يقول بعض المثقفين - مثل فرنسا والمانيا ونتصالح - وتكون عملية التطبيع كلمة طبيعية.

بعـد ذلـك هناك اختزال آخر: القضية ليست عربية، القضية فلسطينية، ونحن نصفق وشـدوا حـيلكم ونحن نؤيدكم - إلى آخره. وبالتالى تخرج مقولات، نقبل ما تقبله المنظمة ونـرفض مـا ترفضه المنظمة. وبالنسبة للمقوله الأولى، اختزال الجانب الامريكى، تكون أمـريكا الشـريك الكامل فى السلام ويكون تحييد أمريكا له معنى، وتصبح هى منافسات بين اللوبى، ونبالغ فى حجم اللوبى الصهيونى، حتى نبرر.

لا نـتكلم عن اسرائيل، تكلم عن العراق وضرب العراق وقتل أطفال العراق، هذا لا علاقـة لـه باسـرائيل، نزع السلاح النووى الغير موجود أصلا فى العراق وقتل نصف ملـيون طفل فى العراق بهذه الحجة، فى الوقت الذى تمتلك اسرائيل أكثر من مائتى رأس نووية تهددنا ونحن جالسين هنا.

الـنقطة الثانـية : ضرورة التمسك بالأصول ومقاومة الثقافة الاستسلامية الجديدة. إذ يـبدو أنـه لابـد أن نؤكد بعض الاصول مثل كون الأرض كروية. الصهيونية عنصرية وعدوانـية - أى إرهابية - وأنا لا أقول هذا الكلام للخطابة، هذا تحديد علمى: الصهيونية مذهب عنصرى، مذهب إرهابى، ومذهب استعمارى استغلالى جشع يريد أن يأخذ ما ليس له حتى يستثمره لمصلحته فكيف القبول بهذا؟ إن مانديلا عندما استمر فى السجن لم يقولوا عـنه مـتطرفاً أو لا يقـبل الواقعية. قبول الواقع الصهيونى هو الهزيمة بنفسها، فلابد من التأكـيد أن المثقف الذى يريد أن يعمل فى هذا المجال هو رفض قاطع للصهيونية. ولذلك نحـن فـى عملـنا ضـد التطبيع لا نقوم بعمل سياسى، وهو ليس ورقة من الاوراق التى تسـتخدم وتحجب فى وقت من الاوقات مثلما تفعل الحكومة المصرية. ولكن الذين يعملون فـى مجال مقاومة ما يسمى بالتطبيع هم جزء من مقاومة الصهيونية العنصرية وهم جزء من التحرر.

هـدف الصـهيونية هزيمة العقل العربى، وبالتالى إشاعة الثقافة الاستسلامية. الكلام الجديـد الآن - ولا أسـتطيع أن أتحـدث عـنه بإسهاب - أن المقاومة المسلحة إرهاب، الغضـب تطـرف، الاستسلام سلام، المجتمع المدنى هو المنظمات الغير حكومية - التى أغلبها حكومى والتى أغلبها مخترق - هنا أهمية الدراسات التى قدمت هنا واستفدت منها بالكـامل... أحد الاشياء المهمة فى الدراسة الزراعية دور الدانمارك والنرويج، هذه الدول تسـتخدم فى عملية الاختراق لأنها وجه أقل بشاعة وحدة من أمريكا والمجالات التى تعمل فيها هذه المنظمات عديدة. من ضد حقوق الانسان، من ضد التعليم، من ضد الديمقراطية؟

أمريكا ستعلمنا الديمقراطيه. أمريكا التى تعاملت مع أبشع الفاشيين فى العصر من بينوشيه إلـى آخـره هى التى ستعلمنا الديمقراطية !!! فالمنظمات الغير حكومية ومنظمات أخرى هـى للاختـراق. وأهـم من ذلك لاحتواء المثقفين. حتى لو كان بين هذه المنظمات الغير حكومية البعض الجيد، لأن هذا الجيد يستخدم لتمرير الغالبية السيئة.

النقطة الثالـثة : كلمة تطبيع خطأ، لأنه لا علاقة طبيعية مع مذهب مثل العبودية، لا علاقـة طبيعـية مـع مذهب عنصرى مرفوض، مهما كنا مهزومين، ومهما اختل ميزان القـوى، نحن فى حالة هزيمة حقيقية ونحن نرفضها، لأن إيماننا – ليس العاطفى– يحوز المـنطق ... إيمانـنا المـنطقى أن هناك قوى موجودة فى هذا المجتمع لم تستثمر – هى نحـن. لـيس نحن فقط فى هذه الغرفة – على أهمية من فى هذه الغرفة – ولكن الشعب. والشـئ العجيـب أن المخططين الامريكيين مثل بريجنسكى يعرفون ويدركون هذا الخطر الكامن فى الطاقة الشعبية الموجودة أكثر مما ندرك.

إذن المطلـوب ليس تطبيعًا – هذه هيمنة إمبريالية وأحد روافدها الهيمنة الصهيونية، العميلة للامبريالية المتواجدة هنا فى هذه المنطقة وهى إسرائيل.

بالنسـبة لمناقضة المشروع الشرق أوسطى بكافة الطرق – كيف نناقضه؟ انظر مثلا للدراسـة ندوة مخططات التعاون بين اسرائيل والدول العربية من التطبيع للهيمنة. البعض يسـفه حركه التطبيع مع أن لجنة التطبيع الحزبية تقوم بعمل مهم، اللجنة الشعبية لمكافحة الصـهيونية تقوم بعمل مهم. أحيانا مظاهرات، أحيانًا وقوف أمام بيريز فى ماريوت. حتى نواجـه ليس بيريز فقط ولكن أحد المثقفين المصريين الذى قادته ساقاه وقدماه وعقله وقلبه إلى أحضان بيريز.

فـإذا لابـد من إعطاء الأمور حجمها الحقيقى. نحن غير راضين عن حركة مقاومة التطبـيع. وأنـا لا أريـد قراءة بعض المقالات لبعض المثقفين المصريين الذين يسفهون حركة مقاومة التطبيع. ولكن حركة مقاومة التطبيع وحركة مقاومة الصهيونية حركة شعبية – هـى لم تصبح شعبية بعد – ولكن عندما تصبح شعبية، نكون إذن انتصرنا فى معركتين – معركة مواجهة الصهيونية ومعركة الديمقراطية.

النقطة الرابعة : الكلام الذى قيل فى مجال الزراعة له أهمية. شاعر مصرى قال قبل حـرب اكتوبر ١٩٧٣وهو سيد حجاب: ياخوفى ليوم النصر – ترجع سينا وتروح مصر. هذا ما نتكلم عنه الآن: إن مصر تروح.

القضـية ليست مـياه النيل. ربما لا تأخذ اسرائيل قطرة من مياه النيل، لكن سوف تسـخر الفلاح المصرى فى تخطيطها بشرط أن يزرع لها وهو لا يعرف. نحن كنا نزرع

القطن ونشيد الطرق والسكك الحديديه - ويقول إن الاستعمار له مزايا، حتى يعمل مصانع لانكشر. فنقسم العمل وخصوصاً العولمه - سيأتى وكذلك في مجال العلم.

أردت أن أقول إنى اختلف بعض الشئ. أهمية اسرائيل الزراعية -الآن- طبعًا ضئيلة. ولكن أهميه اسرائيل فى مجال الزراعة هى فى مجال البحث العملى الزراعى، فلا نقلل من الخطورة الشديدة لاسرائيل فى مجال نتشدق به، وزير البحث العملى يقول - البحث العلمى المصرى بخير ويجب أن تطمئنوا.

أريد أن أتكلم عما يسمى التطبيع فى مجال البحث العلمى - هذه الخريطة مترجمة من كتاب هام جدًا لفلسطينى ملتزم وعلمى فى نفس المجال اسمه انطوان زحلان كتب عن العلم فى اسرائيل.

طبعًا مصر تشغل حجمًا نسبيًا هامًا فى الدول العربية، ولكن فى نفس الوقت، اسرائيل بالنسبة لامريكا. تكاد تكون نقطة. البعض يقول إن اسرائيل هى الرأس وليس الذيل. اسرائيل تكاد تكون نقطة بالنسبة لخريطة أمريكا علميًا. فلا يجب المبالغة فى هذا المجال.

بعض المثقفين يقولون أنتم تؤمنون بالمؤامرة. فعلاً هناك مؤامرة، من ضمن هذه المؤامرة نقرأ خطابات متبادلة صراحة عن مجالات العلم المشتركة بين مصر واسرائيل وأمريكا، وأحد هذه المؤتمرات المشتركة مؤتمر تبناه أحمد زويل فى مجال الكيمياء الضوئية سنة ١٩٨٣ - أثناء مذابح صابر وشاتيلا. وهذا مكتوب، لكن الحقيقة أن بعض المثقفين لا يقرأون. هناك جهد ثقافى، يجب أرجوكم أن تقرأوا هذه الدراسات التى طرحها اخواننا أمس واليوم، لأننا تعلمنا منها الكثير.

نحن نريد تنشيط لجان مقاومة التطبيع. هناك عدة لجان - توجد لجنة الاحزاب، واللجنة الشعبية لمكافحة الصهيونية، هناك لجنة الدفاع عن الثقافة القومية التى يجب أن تعود. إن حركة مقاومة التطبيع حركة هامة سياسيًا وجزء من المقاومة السلبية، لن تؤدى إلى انتصارات، ولكن هى اقتحام فى مجال الديمقراطية إن خطونا بها إلى حركة شعبية، وهى حركة هامة جدًا، وأحد الدلائل الخطابات التى وردت من حركة "كاخ" لكل عضو فى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية منذ عدة سنوات تهددهم بالقتل.

الفصل الرابع

قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل
(تابع)

رئيس الجلسة أ. محمد فائق.

هـذه الندوه ترجع أهميتها إلى أنها تعالج موضوعًا بالغ الأهميه، فى وقت نحتاج فيه فعـلا الـى أن نفكر ونتأمل فيما يحدث وأيضًا أن نؤكد على الثوابت التى نؤمن بها. ولا اعتقد ان هـناك خيرا من هذه المجموعه لتفعل ذلك وخير مكان لتأكيد ذلك أيضا.

الموضـــوع بـالغ الأهمية. موضوع مقاومة التطبيع لا يمكن أن يكون هو خط الدفاع الأخـير الموجـود أمامـنا الآن – خاصـة بعد ما نراه من سياسات الحكومات المختلفة والضـغوط الموجـودة على الحكومات، لكن على الأقل فلتكن قضية مواجهة التطبيع هى قضية لكل الناس، فى جميع انحاء الوطن العربى. عندما تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، كان التصـور أن هـذه الاتفاقـية – أو ما سمى باتفاقية السلام – يمكن أن تأتى بالتطبيع ولكن التطـبيع لم يأت لرفض الشعب المصرى تماما لهذه الاتفاقيات وأن يطبع مع العدو فى هذه الظـروف الـتي نرى فيها استهانته بكل القيم، استهانة بكل الحقوق وأولها حقوق الشعب الفلسـطيني، بـل واحـتلال الاراضى العربية واستمرار احتلالها والتعامل بطريقة مهينة للغاية.

مـا تسـمى بمسيرة السلام طبعًا لا علاقة لها بالسلام– هى التسويات التى تم إملاؤها علـى هـذه المـنطقة، فهى تؤكد أولاً على التطبيع قبل تحقيق السلام، على أساس الدرس الـذى نعلمـنه من كامب ديفيد، وكل ما نسمعه من شرق أوسطية إلى مؤتمرات إقتصادية إلـى آخـره، كلها محاولات أولاً لجعل قضية التطبيع هى القضية الأساسيه. وبالتالى فإن رفـض التطـبيع علـى مسـتوى الأمه العربية كلها هو موضوع بالغ الأهمية، وهذا هو الموضـوع الذى سنعيش فيه فترة طويله، لأنهم قد يفرضون تسويات، ولكن لن تكون هذه هى الكلمة الأخيرة. وفى رأيى أن ما يملكه الشعب العربي هو المقاومة للتطبيع . وبالتالى موضوع هذه الجلسة (قضايا الشرق الأوسطية والتطبيع مع اسرائيل).

٤ – نحو منهاج عمل لحركة مقاومة التطبيع الثقافى فى مصر (والوطن العربى)
ورقة حوار

أحمد بهاء الدين شعبان

ا- تعريفات أولية:

فـيما يخـص قضـايا "**العـدو الصهيونى**"، و"**التطبع**" و"**الثقافة**"، وفى إطار إدراك الإسكاليات المترتبة على تصارع هذه العناصر، فى الظروف الراهنة – بالغة الحساسية – لمصـر والوطـن العـربى، ومـن منظور الرؤية الشاملة للمخاطر الاستراتيجية المحدقة بمسـتقبل بلادنـا جـراء عملـبة التسوية السياسبة الدائرة الآن، على قدم وساق، (عملية "السـلام" المدعـاة)، الـتى ترعاها، وتضغط باتجاه إنجازها، الولايات المتحدة الأمريكية، الحلـيف الاسـنراتيجى للدولـة الصـهيونبة، فإن هذه الورقة تتبنى التعريفات الواضحة، البسيطة، المحدده، الناليه:

أ-العدو الصهيونى:

تمـثل الحـركة الصـهيونية العالمـية، ودولتها "إسرائيل" الاستيطانية – الاحلالية، المدعومـة مـن قبل الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، راس الـرمح للمشـروع الاستعمارى العربى الذى يستهدف تعويق نهضتنا، واستغلال ثرواتنا، ونهـب مقدراتـنا، والتناقض بينها وبين حركة الجماهير العربية تناقص رئبسى، لا حل له إلا بانتصـار حاسـم لإحـدى القونيـن، وانـتهاب أرض فلسطين لإنشاء دولة المشروع الصهيونى علبها لبس بهابه المطاف، وإنما هو نقطة ارتكاز لامتداد المشروع الاستعمارى الصهيونى فى شتى الانجاهات (من النيل إلى الفرات).

وفـى هـذا السـياق، فـإن مصر، الدولة التاريخية الرائدة، بثقلها المادى والمعنوى، وبدورهـا الـتاريخى والمستقبلى، مستهدفة فى الصميم، وكذلك الوطن اللبنانى – باعتباره أقـرب وآخـر ساحات المواجهة العربية المفنوحة، وبؤرة المقاومة المسلحة الباقية، وكل المواقع العربية الأخرى، التى تسهم فى تكوين الوعى العربى والضمير المقاوم للأمة.

ب-التطبيع:

عملـية قسـرية، اصـطناعية، تلفيقبة، تتم بضغوط وإغراءات خارجية (أمريكية – غربية بالأساس) وبمسعى إسرائيلى حثيث، ومنظم، هدفها إحداث اختراق صهيونى للوعى والضـمير المصرى والعربى، بغية نزع عناصر الرفض للغزوة الصهيونية/ الإمبريالية،

ولتطويع إرادة المقاومة، وإحداث عملية "**تكيـيف منهجى**" تنتهى بالاستسلام والقبول بالأمر الواقــع المعــادى لصـــالح أمتنا، تحت زعم كاذب بأن هذا الوضع الانهزامى هو "الوضع الطبـيعى" وقد عبر "بنيامين نتنياهو"، رئيس الوزراء الصهيونى السابق، بدقة متناهية، عن مضمون هذه الآلية (المجربة) وغاياتها بقوله:

"ســوف يقــبل العــرب فى النهاية ما نفرضه عليهم لأنهم لا يملكون بديلاً آخر، وهم يمــرون الآن بمرحلة التكيف مع السياسات الليكودية، ويعانون بعض المصاعب من جراء ذلك ...، ولكنهم يروضون أنفسهم على قبول هذه السياسات!!".

ومــن هــنا، وبالــنظر إلــى الجوهر العدوانى العنصرى الأصيل، الكامن فى هيكلية الأيديولوجــية الصــهيونية، وارتكازاً على مجمل التجربة التاريخية العربية فى التعامل مع الدعــوة الصــهيونية، وإلــى الدور الاستراتيجى المناط بالمشروع الصهيونى الاستيطانى الإحلالــى أداؤه فى منطقتنا، فإن هذه الورقة تتبنى مقولة المفكر المصرى الراحل، جمال حمــدان: "كــل علاقــة بإسرائيل: اعتراف، صلح أو تطبيع، تعامل، تعايش.... إلخ.. هى الخيانة بحذافيرها" (١) .

الخــيانة لمصالح جماهيرنا، ولمستقبل أجيالنا، ولمصالح أمتنا، مهما حاول البعض من تلطــيف وقــع الكلمــة، أو التحايل على مضمونها القاطع، ولا يصح – فى هذا المجال – الــتعلل بأن تباين المواقف من إسرائيل هو مجرد "**اختلاف فى وجهات النظر**": كما يدعى الــبعض، وأن العلاقــة بهــا هــو نوع من ممارسة الحرية والاعتراض على هذه العلاقة "**مصــادرة على الرأى الآخر**"، ونوع من "**التفكير الوطنى**"، كما وصف البعض (٢) ، حيث تســتمر إســرائيل فــى عدوانهــا الهمجــى على الأراضى العربية، وفى تدميرها للبشر وللأوطــان فــى لبــنان وفلسطين، وضربها عرض الحائط بكل القيم الإنسانية، وانتهاكها للاتفاقــات التى وقعتها من قبل، وتهديدها المستمر بحرق الأراضى العربية، وابتزازها لنا بالســلاح الــنووى... الخ، وهو تقليد مستقر فى العالم أجمع، وهذه النظرة هى ذاتها الذى كان سينظر بها إلى مثقف أوربى إبان احتدام الصراع ضد النازية، وقبل أن يتم سحق آلة الحرب الهتلرية تماماً، وتفكيك نظامها العدوانى العنصرى.

ج–الثقافة:

تتبــنى هــذه الورقــة المفهوم الشامل للثقافة، باعتبارها الإطار الحافظ لمكنون تراث الوطــن ووعــيه، والوعــاء الحــاوى لفكره ومعتقداته ومفاهيمه وأساليب مقاربته للكون والحــياة. إن الــثقافة المقصودة هنا، هى الثقافة بمعناها الشامل، أى مجمل الأفكار والقيم والمعــتقدات والاختــيارات والخــرافات، التى تتشكل الإطار العام لحركة المجتمع، وهذه

الـثقافة الـتى تعبر عن نفسها فى الآداب والفنون القولية والشكلية، وفى العادات والتقاليد، والأمـثال والنوادر والحكم الشعبية، وفى التراث الشعبى عامة، هذه الثقافة هى التى تميز شـعباً عـن غيره من ناحيه، كما أن دراستها وفهمها تسهلان عملية فهم الشعب والتعامل معه من ناحيه أخرى" (٣) .

وعلـى حـد تعبير الكاتب التشيكى "ميلان كونديرا"، فإن "**الثقافة هى ذاكرة الشعب، وتفريغ أمة من ثقافتها، أى من ذاكرتها وأصالتها،** يعنى الحكم عليها بالموت" (٤) .

وهو موقف يتفق معه مثقف فلسطينى مرموق: "**محمود درويش**"، الذى يؤكد على أن "الاحتلال خرج من غرفة النوم إلى الصالون، والشعب الفلسطينى لا يزال تحت الاحتلال، وارجـو أن يكـون واضـحاً هنا أنه إذا كان الفلسطينى مضطراً للتعامل مع الإسرائيلى، فالمـثقف العـربى – خـارج فلسطين – غير مضطر، ولا يجب أن يقول إن دخوله فى الحـوار دعـم للفلسطينيين. الفلسطينيون مضطرون، بحكم الوجود الجغرافى، أما بالنسبة للعـرب، فـإن الأسـباب التى جعلت الحوار مستحيلاً، ما زالت قائمة، فاحتلال الأراضى العربـية لا يـزال موجوداً، والإحجام العربى عن المشاركة فى هذا الحوار يدعم موقفنا، ويسـاعد فـى الضغط المطلوب على الوعى الإسرائيلى ويساعدهم على الفهم بأن للسلام شروطاً" (٥)

وغـير مقبول من مثقف حقيقى يدعى الانتماء إلى الجماعة الثقافية الوطنية، أن يكون فـى ذات الوقـت علـى علاقة بمثقفين صهاينة، يقبلون شرعية احتلال دولتهم للأراضى العربـية، وفلسـطين ابتداء، و(المثقف) الذى يلعب دوراً فى هذا الشأن، مدفوعاً من النظم الحاكمـه، ولخدمة توجهاتها السياسية التى لا تعبر عن المصالح الوطنيه، ولم تستشر فيها الجماهـير الشـعبية، يكف عن أن يكون مثقفاً وطنياً ويخرج على الإجماع الثقافى الوطنى فـى هذا الشأن، ويصبح موظفاً لدى النظم العربية، ومنفذاً لسياساتها، ولا شأن لهذه الورقة بهذا النوع من الموظفين.

٢–مخاطر "التطبيع" الثقافى:

انتشـرت الدعـوة للتطبـيع الـثقافى فى بيئة "التسوية" المجحفة التى تتم بين الدولة الصهيونية العنصرية والأنظمة العربية المتهادنة، بـ "رعاية" الولايات المتحدة الأمريكية، وبهـدف تصفية القضية الفلسطينية، تصفية نهائية، والانتقال إلى مرحله أعلى من مراحل زرع المشـروع الصهيونى فى بلادنا، بانتزاع القبول به، والاعتراف بمشروعية اغتصابه لـلأرض العربية، والإذعان لهيمنته المدعومة بترسانة الحرب العدوانية من جهة، وبالدعم

الأمريكى المطلق، من جهه أخرى.

ومخاطــر هــذه العملــيه، جمــة، وجسيمة، وعميقة الأثر والنتائج، فى البنية الفكرية العربــيه، المشــوهة الآن، بفعــل عديــد من عناصر التزييف والتشويش المعتمد، للوعى المصــرى والعــربى، والــتى تتم على أعلى مستوى من الاحتراف و"الابداع" بغية إحلال نســق فكــرى مغاير، يمهد الدور الإسرائيلى، وينزع كل مرتكزات المقاومة فى الإدراك العــربى، ولصالح منظومة بديله من الأفكار العنصرية المعاديه، تحت مسميات كاذبة كــ "**ثقافــة الســلام**"، و"**لقــاء الحضارات**" و "**ثقافة الحوار**" و "**القبول بالآخر**" .. الخ الخ، وكذلك إبدال الهويه الحضاريه التاريخيه للأمه، بهويات أخرى مصطنعة من قبيل "**الشرق أوسطية**" وغيرها.

إن توجــه أعــداء أمتنا للتركيز على "البعد الثقافى" للاختراق، لم يأت من فراغ وإنما جــاء كنتيجة محسوبة لتحليل أسباب ودواعى فشل عمليات "الصلح" – بإجراءاتها السياسية والاقتصــادية – التى ظلت مجرد اتفاقات موقعة مع أنظمة مشكوك فى شرعيتها، تجاهلتها الجماهير العربية ورفضت الالتزام ببنودها، وتعاملت معها بجفاء وريبة، و"برود"، وهو ما دعا الأعداء إلى إدراك عمق العداء للمشروع الصهيونى، الكامن فى الأعماق المصرية – العربــية، ومــن هــنا فــإن الأهمية التى توليها الجهات المعادية لمسألة "**تطبيع العلاقات الثقافية**" تحظى بأولوية بارزة فى المسار الراهن للتسوية.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد كان تعبير "**اسحق نافون**" ، الرئيس السابق لدولة الكيان الصــهيونى مباشــراً وقاطعــاً بــتحديده "**إن تــبادل الثقافة والمعرفة، لا يقل أهمية عن الترتيبات العسكرية والسياسية**" (٦) .

ومن هنا أيضاً يمكن فهم دواعى التركيز الأمريكى – الصهيونى فى الضغط من أجل تنفــيذ مجموعــة متكاملة من الإجراءات والخطط والبرامج، التى استهدفت إعادة صياغة العقلــية المصــرية (والعربــية) صياغة جديدة، تتواءم مع المعطيات المستجدة على ساحة الصــراع (التسويه)، وباعتبار أن كل عناصر وجهود الاتفاقات السياسية الاقتصادية مهددة بالــتفجر، ما لم يتم تمهيد أرضية الثقافة والفكر والأيديولوجيا للقبول بمعطياتها، عن طريق تنظــيم هجــوم عميق ومنظم، يتم عبرها إعادة توجيه بوصلات الوعى المصرى والعربى فى الاتجاه المرغوب.

وقــد جرى، فى هذا السياق، عقب إقرار اتفاقيتى "**كامــب ديفيد**"، توقيع اتفاقية للتبادل الــثقافى (٨/٥/١٩٨٠) بيــن النظام المصرى والدولة الصهيونية أصبحت نموذجاً تم السير علــى نهجه، فيما بعد، مع النظام الأردنى وسلطة الحكم الذاتى، وبمقتضاها وضعت أسس

العلاقـــات الرسمية الثقافية، وأنشيء "المركز الأكاديمي الإسرائيلي" في القاهرة الذي لعب دورا بــارزا، منـذ إنشـــائه، في تعميق عمليات الاختراق وجمع المعلومات عن المجتمع المصـــري وطـــبقاته وأفكاره وأوضاعه الاقتصادية وبناه الاجتماعية والسياسية، وتم تبادل الوفـــود الرســمية الثقافية، وحاولت إسرائيل استناداً إليها المشاركة في الاحتفاليات الثقافية المصـــرية، كالمعرض السنوي للكتاب، غير أن عملية المقاومة العنيفة التي أبدتها الجماعة الثقافية الوطنية قضت على هذه المحاولات في مهدها.

لكن الأخطر من ذلك ما حدث على ساحة التعليم، حيث تم "تنقية" المقررات الدراسية فـــي مراحل التعليم المختلفة، وأزيلت كل المواد التي كانت تدعو لموقف واضح من "**العدو الصـــهيوني**" واستبدلت بأخرى تحض على "**السلام**" وتدعو لفلسفة "**التسامح**" ، منذ وقت مبكر ، ففي متابعة صحفية أمريكية لهذه القضية، أعلن مسئولون في جهاز التعليم المصري أن "التغيــير فـــي المـــناهج والكتب الدراسية يعد له منذ سنة ١٩٧٣، أي منذ اتفاقيات فك الاشـــتباك التي نصت على وقف حملات الدعاية والكراهية المتبادلة لتهيئة أطفال المدارس لمعـــاهدة الســـلام. وبمقتضى معاهدة السلام المتوقعة، استبعدت كل إدانة لإسرائيل، وكل هجـــوم على الصهيونية، وكل دعوات الصراع المسلح. كانت الأحداث في الواقع تسير في هـــذا الاتجـــاه مـــنذ ١٩٧١، عندما أعلن السادات، في أول خطاب له أنه سيبحث إمكانية الســـلام مـــع إسرائيل. وقد استبعدت مصر وإسرائيل في اتفاقية فك الاشتباك سنة ١٩٧٥ اســـتخدام القـــوة فـــي حل المنازعات، واتفقنا على وقف الدعايات العدائية المتبادلة. ولقد أنجـــزنا بـــالفعل التغيـــيرات المطلوبة، وقبل ذلك كانت معالجتنا للأمور تختلف، لأننا كنا مهزومين، وكذلك كان رئيسنا محتلاً. فمثلاً وضع نص جديد في الصف السادس الابتدائي حـــول المعـــالم الرئيســـية للـــتاريخ المصري منذ عبد الناصر سنة ١٩٥٢، يعزو الهزيمة المصرية في حرب يونيو ١٩٦٧ إلى سوء تصرفات عبد الناصر وأعوانه. ويقول النص: إن إســـرائيل استغلت نقاط الضعف، ولكنه لا يصف الإسرائيليين بالعدوان أو يلومهم على فعلهـــم. إن التمريـــنات اللغوية في الماضي، كانت تهدف إلى غرس روح الكفاح والانتقام في نفوس الشباب المصري ضد إسرائيل، وذلك بالتركيز على أحداث مثل ضرب مدرسة بحـــر البقر وقتل ثلاثين طفلاً وجرح ستة وثلاثين، أو ضرب مصانع الحديد بأبي زعبل، ولكنـــنا ثأرنا لأنفسنا في حرب أكتوبر وانتهى الموضوع. لذلك طهرنا المناهج والكتب من مثل هذه التمرينات. لم يعد ثمة شيء من هذا القبيل في كتبنا ودروسنا" (٧) .

كذلـــك جـــرى مـــن أجل تحقيق هذه الغايات، أيضاً، عقد سلسلة من الاتفاقات العلمية والأكاديمـــية المشـــتركة، ونظم العديد من برامج التدريب والإعداد للكوادر في تخصصات

متـــنوعة، وعقـــدت المؤتمـــرات العلمـــية التى شارك فيها ممثلون للجانبين، ولعب بعض المثقفيـــن المصـــريين والعـــرب دور "**حصـــان طـــروادة الثقافى**" الصهيونى- بترويجه لضـــرورات الانفـــتاح علـــى "**الأدب العبرى**" و"**ثقافة السلام الإسرائيلية**" عبر العديد من المنابر ذات الصلة الوثيقة بالدولة الإسرائيلية

مأسسة العلاقات التطبيعية:

لكـــن الخطوات الأهم، كانت تلك التى انصبت من أجل جر أقدام المثقفين المصريين والعرب إلى منزلق العلاقة العضوية مع العدو الصهيونى، فقد دعا "**ستيفن كوهن**" الباحث الأمـــريكى الـــيهودى، وعضـــو **مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية**" الذى يصدر المجلة الشـــهيرة ونـــيقة الصلة بالإدارة الأمريكيه Foreign Affairs، فى زيارة إلى القاهرة، ضمن وفد من المجلس، إلى "**منتدى ثقافى**" دولى على غرار "**منتدى دافوس الاقتصادى**" لتطبيع العلاقـــات بـــين العـــرب والإسرائيليين، ولنزع فتيل الانفجار، ولنزع أسباب الرفض أمام مســـيرة التطبـــيع الاقتصـــادى التى دخلت ثلاجة "**السلام البارد**"، كذلك واكب هذه الدعوة ظهور مقال "**لزئيف ماعوز**"، مدير "**مدير جافى للدراسات الاستراتيجية الإسرائيلى**"، نشر بصـــفحة الحـــوار القومى، بجريدة الأهرام، التى كان يشرف عليها الكاتب الراحل "**لطفى الخولـــى**"، يضـــرب على ذات النغمة، مضيفاً "تيمة" تجارية ضرورية لترويج فكرة إنشاء علاقـــات بيـــن المثقفيـــن المصـــريين والعرب، مع نظرائهم الإسرائيليين: "**إن تكلفة هذه الاتصـــالات منخفضـــة وفوائدهـــا مـــرتفعة**" وبعدهـــا تم تنظيم حوار عربى / مصـــرى / إســـرائيلى، تحـــت مســـمى "**رؤى الصراع**" نظمه "**معهد الشرق الأوسط للسلام والتنمية**" بـــنيويورك، الـــذى كـــان يرأسه بروفيسور "ستيفن كوهن" سالف الذكر، بتمويل بلغ مليون دولار، عطته الأمم المتحدة ومؤسسة فورد الأمريكيه (٨) .

كمـــا بـــادرت مجموعة من المشتغلين بالثقافة والدبلوماسية فى مصر، وبدعم وتوجيه رســـمى واضـــحين، مـــع نظـــراء لهم فى الأردن ومن السلطة الفلسطينية، بالاشتراك فى تحـــالف مشـــبوه (حلف كوبنهاجن)، ضم عناصر قيادية من أجهزة مخابرات الدولة العدو العنصرية (اسرائيل)، وتأسست جماعة أخرى تحت مسمى "**جماعة القاهرة للسلام**" وزار بعـــض الكتاب والصحفيين "إسرائيل"، وعادوا للتبشير بالصلح والسلام والرفاهية المرتقبة فـــى ظـــل "**الوئـــام العـــربى - الإســـرائيلى**" المزعوم، كما بادر كتاب مصريون وعرب بـــالإعلان صـــراحة عـــن تحبـــيذهم الدعوة للحوار الثقافى مع الإسرائيليين تحت ذرائع ومـــبررات شـــتى، معيدين للأذهان ذكريات صدام فكرى عنيف سابق، تفجر فى الأوساط

الثقافــبة المصــربة بعد زيارة السادات" للقدس المحتلة عام ١٩٧٧ (تزعمه "توفيق الحكيم" ود. "حســين فــوزى" و"لويس عوص" وغيرهم) ادعوا فيه أن العلاقة مع الإسرائيليين هى علاقة بين "طرفين منحصرين" فى مواجهة "الغوغاء" من الرافضين والعرب (!) .

وقــدر بــرز فــى هذا المجال مبكرأ الدور المشبوه لـ "مركز ابن خلدون للدراسات الاجتماعــبة" بالقاهــرة برئاســة الدكــتور سعد الدين ابراهيم، الذى نظم مشروعاً للتعاون البحــثى والعلمــى، بــين مصر وإسرائيل، سمى **"البحث عن أرضية مشتركة"**، من أجل "تهيئة المناخ الملائم لتحقيق (السلام)، وإنهاء حالة العداء التاريخى بين العرب وإسرائيل". ويشــار أيضاً هنا إلى أن التمويل السخى لهذه المشروعات، وما يماثلها، كان يجىء دائماً من أمريكا ودول غربية أخرى.

وهــناك مشروعات أخرى شبيهة أعلن عن بعضها، وتم التكتم – لأسباب معروفة – عن أكثرها.

وبالــرغم مــن محدوديــه هــذه الظاهرة، ومن لفظ الجماعة الثقافية الوطنية وإدانتها لأصــحابها، الا أن الواجــب يقتضــى الــنظر اليها بعناية واهتمام، وعدم إهمال دلالاتها السلبية، وانعكاساتها الخطيرة على كافة معطيات الصراع.

عملية "التطويع" غايات ووسائل:

ومكمــن الخطورة، هنا، يتأتى من طبيعة وأمراض البنية الثقافية العربية الراهنة وما تعرضــت له مــن انتهاكات، ومن عناصر الوهن الملحوظة التى تضرب فى قواعدها منذ فــترة ليست بالقليلة، ومن عجزها عن بلورة مشروع ثقافى عربى مضاد، يقفز على واقع التبعــية، ويبلور رؤية نهضوية مغايرة، تنتظم مكوناتها المتعاقبة فى وحدة جدلية متطورة، ومــن عــنف الهجمــة الصهيونية التى تستهدف هدم الحصون الثقافية التاريخية، وتسعى لاخــتراق ركائز المقاومة المصرية والعربية الفكرية الموروثة، عن طريق **"إعادة تثقيف المثقفيــن العــرب والمصــريين"**، على حد تعبير رئيس وزراء إسرائيل السابق، "بنيامين نتنــياهو" وانطلاقــاً من رؤية – صائبة إلى حد بعيد – مفادها أن "مصير العرب واليهود ســيتحدد فى المدارس والجامعات وفى قاعات تحرير الصحف وفى المساجد فى (الشرق الأوســط). فللآن، وبعد عشرين سنة تقريباً من عقد أول معاهدة سلام عربية إسرائيلية، لا يوجــد قــبول لإســرائيل فى هذه البوتقات للتعليم والتثقيف للعرب، فلا خريطة عليها اسم اســرائيل، ولا كــتاب مقرر فى المدارس يشير لاسم إسرائيل كدولة لها الحق فى الوجود، ولا طفــل يــتعلم أن إســرائيل هى جارة دائماً، ولا صحيفة تتجنب أكثر أنواع التحريض

المسحونه بالسموم ضد إسرائيل واليهود، ولا أى قيادة دينية فى العالم العربى تبشر بالتسامح تجاه الدولة اليهودية، ولن يحدث التغيير إذا لم يقم المثقفون والقيادات الروحية فى العالم العربى بالانضمام إلى الدعوة للقبول بإسرائيل" (٩) .

وهذا الموقف هو ذات ما عبر عنه "موشيه ساسون"، السفير الإسرائيلى الأسبق فى مصر، فى محاضرة له بعنوان "**تطورات فى موقف الدول العربية تجاه إسرائيل**"، ألقاها باللغة العربية، فى "تل أبيب" وبحضور رئيس الدولة الصهيونية، آنذاك، "**اسحق نافون**". وقد عبر فيها عن خيبة أمله لمحدودية ما تحقق فى مضمار التطبيع الثقافى مع الشعب المصرى، وشرح أبعاد برنامج الاختراق الصهيونى المرسوم بدقة، حيث أكد على أنه "لابد من تلقين الجماهير فى مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كفلسفة فى الحياة، وكقاعدة أساس للعمل فى كافة مجالاتها، فالسلام الذى نحن بصدده يحتاج إلى سنوات عديدة من الرعاية الخاصة، والوقاية، والحماس، والحرص الشديد، والمواظبة المتصلة، بهدف تقوية عوده عن طريق اقتلاع واستئصال المفاهيم السلبية والأفكار المسبقة التى عفا عليها الزمن، وعن طريق إكساب الجماهير مفاهيم إيجابية وقيماً بناءة فعالة مكانها.

"وإننى إذ أجيل نظرى فيما هو حاصل فى مصر فى هذا الصدد، أرانى مضطراً لأن أقول إنه لا يزال ثمة الكثير والكثير الذى أظنه يترتب على قادة الفكر وأصحاب الحل والربط فى مصر عمله لصالح المسيرة، وأن ما فعلوه حتى الآن فى هذا الصدد هو قليل بالنسبة للحاجة، وإن كنت بالطبع لا أستهين به أو أستخف أبداً. وأسمح لنفسى بهذه المناسبة أن أقول بصراحة إننى كثيراً ما أجد نفسى أتألم وآسف وأنا أرى أحياناً الاستعمال السياسى من أجل الحصول على أهداف سياسية قصيرة المدى استعمال بما يمركب من مركبات السلام كان من الأجدر عدم المس بها، وتبرز بشكل خاص أهمية وضرورة تعميق وتوسيع اللقاءات الجماهيرية بين الشعبين التى ما زالت بعيدة عن أن تبعث الرضا، كما تبرز الحاجة الماسة إلى الحوار المتواصل والمستمر بين المثقفين من الطرفين، والذى لم يتبوأ مكان الصدارة المناسب لتبادل الآراء ولإزالة الحواجز ولتعديل بل واستئصال كل ما لا يمت للحقيقة بصلة. وتبادل الزيارات الصحفية والإعلامية، وعلى هامش هذا الموضوع أرى من المناسب أن أقول إن امتناع الصحفيين والإعلاميين المصريين عن زيارة إسرائيل والوقوف عن كثب على حقيقة إسرائيل، ونقل انطباعاتهم المباشرة عنها لجماهير الشعب المصرى، يضر برؤيتهم للحقيقة ولا ينسجم مع رسالة السلام، ولا ينسجم أيضاً مع رسالتهم تجاه مجتمعهم وشعبهم، وبذلك فإنهم إنما يلحقونه الأذى بمصر نفسها

أكثر مما يلحقونه بإسرائيل من حيث يعلمون أو لا يعلمون" (١٠) .

إن هـــذا البرنامج الإدعائى يمثل مستهدفات الدولة الصهيونية الفعلية من الدعوة لعملية "التطبـــيع" أو "التطويع" أو "التكشف الثقافى"، وهو ما وصفه صحفى أمريكى بأنه دعوة لـــ "عملـــية غســـيل مخ كاملة للعرب لا يستثنى منها طفل فى مدرسة أو واعظ فى مسجد أو مـــثقف أو حـــتى صحفى، وهى عملية لم يسبق أن حدثت بين أى أعداء سابقين، حتى بعد مـــرور قـــرون، ولـــيس عشرات السنين، وبعد زوال جميع أسباب العداء، كما حدث بين فرنســـا وبريطانيا أو فرنسا وألمانيا، وليس كما هو حادث الآن بين العرب والإسرائيليين، حيث ما زالت أسباب العداء قائمة على الأراضى فى حالة استفزاز مستمرة (١١) .

٣-التحدى والاستجابة:

غـــير أنـــه مما يُحيى الأمل، ويدعم أسباب التفاؤل والثقة فى المستقبل، أنه برغم كل عناصـــر الظـــلام السابق الإشارة إليها – فإن مساحات الضوء التى تصدت لمحاولة تبديد العتمة، كانت أيضاً ملحوظة، ومؤثرة إلى حد كبير أيضاً.

فلقـــد اســـتدعت الهجمة الثقافية الصهيونية – الأمريكية، وما مثلته من استفزاز عميق للمقومات العميقة لثقافة الشعب والوطن، كل عناصر التحدى فى البنيان العربى، واستحثته للنهوض.

ففى مصر على سبيل المثال:

١-تشـــكلت العديـــد مـــن جماعـــات مناهضة الثقافة الصهيونية والتطبيع مع الدولة المغتصبة:

فإضـــافة إلى "**لجنة الدفاع عن الثقافة القومية**"، التى ترأستها لفترة المناضلة الراحلة "**د.لطـــيفة الزيات**"، وضمت لفيفاً من المثقفين الوطنيين التقدميين المصريين، ولعبت دوراً بـــارزاً فـــى ســـاحة المقاومـــة الثقافية الوطنية للمشروع الصهيونى، تشكلت عام ١٩٩٥ "الحـــركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل"، التى وقع على بياناتها المئات من المثقفيـــن المصـــريين، وهـــى تصـــدر نشـــرة باسم "الصراع" ومطبوعات دورية خاصة بالقضية.

كذلـــك شـــكلت أحـــزاب المعارضة المصرية لجنة مماثلة لمقاومة التطبيع مع العدو الصـــهيونى، تعقـــد اجـــتماعات دورية لتدارس هذا الغرض. وهناك "**لجنة دعم المقاومة الاســـلامية فـــى لبنان**" التى تنشط لحشد الدعم الشعبى المصرى للمقاومة اللبنانية. وهناك

ايضـا داخـل النقابات المهنيه الفاعلة (الصحفيين والأطباء والفنانين.. الخ) لجان مشاب تمارس دورها بالتنسيق مع المؤسسات الشبيهه

وبـبرز فـي سياق هذه المعركه الدور الهام للصحافة الحزبية والمستقلة، حيث لعب دورا مـرموقا فـي تعرية عمليات الاختراق الصهيوني، وفى كشف آليات التسلل للثق الوطنـيه، وتوضـيح أبعـاد المخططـات الصهيونية فى هذا المجال، وللتنديد بالعناص المهادنه المتعاونة مع العدو الإسرائيلى على ساحة العمل الثقافى.

ويجـب الإشـارة هـنا إلى الدور الإيجابى للمؤسسات الدينية (الإسلامية والمسيحي وللـرموز الإسلامية والمسيحيه، فى دعم نضال الشعبين الفلسطينى واللبنانى، وفى تصليد موقف الاجماع الوطنى المعارض للتطبيع على كافة مستوياته.

وكذلـك فلقد دعمت توجهات الخط الثقافى الوطنى كافة مؤتمرات وتجمعات المثقفي المصـريين، والجمعـيات العمومـية لهيئاتهم واتحاداتهم، وينبغى هنا التنويه بالتوصيات المتكررة لمؤتمرات مثقفى الأقاليم، التى أكدت دائماً، وبصورة قاطعة على ضرورة رفض التطبيع مع العدو الصهيونى، وعلى أهمية إعداد الوطن للمواجهة.

كذلـك فلقد خاض طلاب الجامعات والمعاهد العليا المصرية نضالات مجيدة تضام مع كفاح الشعب الفلسطينى واللبنانى والعراقى، واحتجاجاً على مؤامرات الولايات المتحد الأمريكـيه واسرائيل، حيث أحرقت الأعلام الأمريكية والصهيونية ورفعت أعلام فلسطين ولبنان

وعلـى فـترات مختلفة احتفل العديد من المثقفين والمناضلين السياسيين المصريين بـسهمه التصـدى لمحاولات إسرائيل الاشتراك فى المحافل الاقتصادية والثقافية المصري (كسوق القاهرة الدولى، ومعارض الكتاب، وغيرهما).

أمـا الفنانين المصريين فقد لعبوا، فى السينما والمسرح والتليفزيون، دوراً عظيماً فى التضـامن النضـالى مـع الجماهـير العربية، وفى فضح المؤامرات الصهيونية، وتمجيد النضـالات المصـرية والعربية ضد الصهيونية، مما ساعد فى الإبقاء على جذوة كراهية العـدوان والعنصرية والاغتصاب مشتعلة فى النفوس، وهى معركة شرسة لا زالت رحاها دائرة حتى الآن.

حركة مقاومة التطبيع
ملاحظات نقدية من الداخل

لا زالت حركة مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، حتى الآن، أقرب لردود الفعل العشوائية التى تخضع لمقتضيات اللحظة، دون أن تفلح فى بناء منظومة عمل دائمة، وآليات منتظمة للفعل، وبرنامج محدد سلفاً للعمل؛ يخرج بها من موسمية النشاط، ويحميها من المخاطر المحيطة، ويوسع من مجال تأثيرها فى أركان المجتمع.

كذلك فإن هذه الحركات، حتى الآن، لا تزال محصورة الحدود ضمن قطاعات النخبة السياسية – الثقافية فى الجانب الأعم، وتقتصر المقاطعة الشعبية على الموقف الفطرى العاطفى، الذى يمكن التحايل عليه أو الالتفاف حوله فى ظروف معينة.

كذلك فإن حركات مقاومة التطبيع فى مصر والعالم العربى تتشكل صفوفها، على الأرجح، من الأجيال الأكبر سناً، أصحاب المواقف المتجذرة فى مواجهة العدو الصهيونى، فيما يقل دور الأجيال الأصغر، صاحبة المستقبل، والتى سيوكل إليها أمر استمرارية المقاومة حفاظاً فى الأيام القادمة.

ومن جهة أخرى فإن ساحة مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، تشهد تعدد أشكال الجماعات والمؤسسات العاملة فى هذا المجال، وهى – غالباً – تفتقد الحد الأدنى الواجب للوحدة أو التنسيق، فى البرامج والنشاطات، وهو ما يضعف من قدرتها على التأثير والانتشار، كما أن التنسيق بينها وبين التجمعات المثيلة فى بلدان المهجر أقل مما هو مطلوب، الأمر الذى يفقدها صوتاً قوياً ومؤثراً ومنتشراً على ساحة العالم كله.

وأيضاً فإن هذه الجماعات، لا زالت تمارس الكثير من أنشطتها بنفس الأساليب التقليدية القديمة، والتى أصبح تأثيرها محدوداً، فيما لا زالت حتى الآن عاجزة عن اقتحام أو ابتكار أساليب عمل جديدة تمكنها من التواصل مع جمهور جديد تواق للفهم وللتفاعل مع أطروحاتها ومواقفها.

اشكالية تعريف مصطلح "التطبيع":

دون أن نغض النظر عن النوايا الحسنة لدى بعض المثقفين الوطنيين اللذين عبروا عن الحاجة الماسة إلى توصيف جامع مانع لقضية "التطبيع" مع العدو الصهيونى، أو تناقض مع الموقف الواضح من هذه القضية الذى يتبناه كاتب هذه الورقة، وعبر عنه فى مفتتحها، فإن البعض يلجأ إلى خلط الأوراق والتعمية على الأغراض الحقيقية بادعاء أن

الحـــوار مــع الإســـرائيليين لا يعـــد تطبيعاً، وأن زيارة الأراضى الفلسطينية المغتصبة، والاخـــتلاط بعناصــر صهيونية فى "الكيبوتز" وتبادل المنافع الاقتصادية والثقافية معها لا يندرج تحت توصيف "التطبيع" كما يتصورونه (١٢).

ويدلـــف هذا النفر من بوابة غياب محددات قاطعة لهذه المسألة، ومن اختلاط المفاهيم المـــتعلقة بهـــا، والذى يوظفونه للتحايل على ما لا يحتاج لتوضيح، ويشوشون على الأمر بالادعـــاء أن مقـــاومى التطبيع يقاطعون عرب فلسطين فى الاراضى المغتصبة، ويفقدون القضـــية أنصـــاراً (جاهزيـــن) فيما يسمى بـــ "جماعات السلام الإسرائيلية"، أو يحرمون الفلسطينيين تحت حكم "السلطة الوطنية" من الدعم الواجب.

ونحاول، فى إيجاز هنا، الرد على هذه المزاعم الباطلة:

فـــفيما يخـــص عرب فلسطين فى الأراضى المغتصبة، دعمهم والتواصل معهم، فهذه قضـــيه محسومه ولا تحتاج لكثير جدل، فهم جزء منا، من لحمنا ودمنا، وبالتالى لا ينطبق عليهم ما ينطبق على صهاينة إسرائيل من ضرورات المقاطعة.

غـــير أن التواصل معهم لا يتطلب بالضرورة السفر إلى "إسرائيل"، حيث لا يعدو هذا الأمـــر أن يكـــون مجرد حجة مكشوفة، ولحسن الحظ فإن تطور وسائل الاتصال وآليات الانـــتقال ييسر هذا المسألة، حيث يمكن، ومن الضرورى أن تخلق آليات جماعية لتطوير العلاقة بهم، وأشكال دعم صمودهم.

أمـــا بالنســـبة لما يسمى "**حركة السلام الآن**"، فهى لا تعدو أن تكون جزءاً من نسيج المجـــتمع الاســـرائيلى وإفرازا طبيعا للفكر الصهيونى، ومع التسليم بأهمية دورهم النسبى المحـــدود فـــى الحـــياة السياسية الإسرائيلية، إلا أنه من الثابت ارتباط هذه الحركة بحزب العمـــل الحـــاكم، ولـــذا فهى تنشط أساساً فى غيابه عن السلطة كإحدى قوى الضغط على اليميـــن، ومـــن جهـــة أخـــرى فـــإن الطريقة المثلى لتدعيم دور هذه الجماعات، ولتفعيل التناقضـــات داخـــل الدولـــة العـــدو، كما ثبت يقيناً، هو بتصعيد النضال الدءوب من جهة الأطـــراف العربـــية، وبالذات الفلسطينية واللبنانية، الأمر الذى يوقع خسائر جسيمة بالعدو الصهيونى، ويحفز هذه الجماعات على الحركة، ويقدم لها مبررات قوية للضغط، أما غير ذلـــك فهو نوع من الوهم لا يستند إلى أساس، وسيؤدى، كما حدث، إلى تصدير التناقضات والانقســـامات والـــتمزق، إلـــى الصفوف العربية ذاتها، وأكبر دليل على صحة تقييمنا أن صـــوت هـــذه الحـــركة لم يرتفع ببنت شفه انتقاداً لضرب جنوب لبنان، فى شهر فبراير المنقضى، أو فى مواجهة تهديدات النازى "ديفيد ليفى" بحرق لبنان!!

أمـــا الزعم بأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل ضروري لدعم الجماهير الفلسطينية تحت الحكـــم الذاتـــى، فهو ادعاء باطل كذلك، فليس هناك ارتباط عضوى بين هذا وذاك، ومن الواجـــب بحث مسألة دعم أشقائنا الفلسطينيين، بكل السبل المتاحة التى لا تمر حتماً ببوابة التطبـــيع، ولا زلـــت أعـــتقد أن من واجب الحركات الوطنية (فى مصر والوطن العربى) الاتفـــاق الأساســـى بشأن الموقف القطاع الرافض لمسألة التطبيع، على النحو الذى وضع أسسه المفكر الاستراتيجى الكبير الراحل د. جمال حمدان، وأوردناه في صدر هذه الورقة، علـــى أن يـــتم درس أية حالات خاصة، أخرى، فى ضوء ملابساتها، وفى أضيق الحدود الممكـــنة، مـــثل حالـــة مشـــاركة بعض المثقفين الوطنيين فى مؤتمرات دولية يشارك بها صـــهاينة، إذا حتمـــت المصلحة الوطنية هذا الأمر، وتوفرت فرصة حقيقية لفضح الدولة الصهيونية وممارساتها الإرهابية أمام حضور كثيف من أرجاء العالم.

فالواجـــب التميـــير هنا بين حوار مع الإسرائيليين غايته "التطبيع" على أرضية العدو ورؤاه ومصـــالحه، وبيـــن خوض صراع أيديولوجى ضدهم، فى المحافل الدولية، بهدف عـــزلهم، وإدانـــة مسلكياتهم، وكشف انحطاط تطلعاتهم، وهشاشة أفكارهم وأبعاد مطامعهم وزيف ادعاءاتهم.

ويمكـــن للجان التنسيق العليا المقترحة بين حركات مقاومة التطبيع فى كل بلد عربى علـــى حـــدة، وللجنة العربية المفترض تشكيلها، أن تدرس كل حالة على حدة، وأن تجيز هذا الأمر إذا وجدت فيه ما يفيد القضية.

ويمكـــن أن ينطبق على الموقف من زيارة مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى هذه القاعدة أيضا.

نحو برنامج لتطوير آليات وأنشطة
جماعات مناهضة التطبيع الثقافى
فى مصر والعالم العربى
اقتراحات للحوار

فيما يلى عرض لبعض المحاور الأساسية التى يمكن أن تكون مدخلاً للحوار حول برنامج مشترك لتطوير آليات وأنشطة جماعات مناهضة التطبيع فى مصر والعالم العربى، وبنوده مســـتقاة مـــن إسهامات عديدة لنشطاء حركات مقاومة التطبيع فى مصر ولبنان والأردن ، وغيرها من البلدان العربية.

أ - في الجانب النظرى :

١ - التأكـيد علــى موقف حركات مقاومة التطبيع المعادى للطبيعة العنصرية للفكر الصــهيونى، ولــدور الصـــهيونية في خدمة المعسكر الإمبريالى فى بلادنا، وعلى أنه لا انفصـــام بيــن الموقــف الــرافض للصهيونية ومشروعها، وبين الموقف الرافض لهيمنة الولايــات المــتحدة الأمريكية وسعيها للسيطرة على شؤون الكون، وفى مواجهة العناصر السلبيه لظاهرة "العولمه".

٢ - التأكــيد علــى الخطــر الكبــير لتطبــيع العلاقات مع العدو الصهيونى، فى كل المجالات، وبالذات فى المجال الثقافى، وعلى أن الرفض القاطع للتطبيع، فى كل مجالاته هو الآن أحد أهم الأسلحة العربية التى يجب التمسك بها مهما كانت الضغوط انطلاقاً من الــنظر إلـــي طبــيعة الصراع المصرى ضد الحركة الصهيونية باعتباره صراع وجود والتناقض مع الدولة الإسرائيلية باعتباره تناقضاً عدائياً رئيسياً لا يقبل المساومات.

٣ - التأكيد على أن نجاح حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، رهن - فــى المقــام الأول - بتحقــيق استقلالها المطلق عن المؤسسات البيروقراطية، والأجهزة الرســمية، باعتبار هذه الحركات عملاً شعبيًا فى المقام الأول، حيث يفقدها الارتباط بالنظم العربية مصداقيتها، ويجعلها رهينة للمناورات السياسية، ويهددها فى كل لحظة بالاختناق.

٤ - التأكــيد علــى أن عمــل مقاومة التطبيع، هو من حيث التعريف، واجب وطنى وقومــى فــى آن واحد، ولا يمكن ضمان نجاحه دون أن يتم ضمان تطويره، وبناء آليات حركــته علــى مستوى كل بلد، ثم على مستوى الوطن العربى كله، بالنظر إلى كون هذه القضية تهدد كل بلدان الوطن العربى : أمنها ومستقبلها.

٥ - التأكــيد علــى الموقــف المــبدئى لحركات مقاومه التطبيع المصرية والعربية، الــرافض لمسلســل الاذلال والامــتهان القومى والوطنى، المتمثل فى مفاوضات التسوية الراهــنه، التى تتم فى غياب اية ضمانة لرد الحقوق المسلوبة، وفى ظل اختلال هائل فى موازيــن القــوى، وانحــياز فاجــر للولايــات المــتحدة الأمريكية (الراعى (المحايد !!) للمفاوضات) إلى جانب العدو الصهيونى.

٦ - التأكــيد علــى الحــق المشــروع والمطلق لشعوبنا العربية، فى النضال ، بكافة الأســاليب ، وبكــل السبل والوسائل لاستعادة الحقوق المسلوبة، وفي مقدمة هذه الأساليب الكفاح المسلح، مع تأكيد الدعم الكامل لمناضلى الحركة الإسلامية والوطنية اللبنانية، الذين أكــدوا أن طــريق الصــمود هــو وحده القادر على انتزاع ما تم سلبه على أيدى الدولة المغتصبه

٧ - التأكيد على أن النضال من أجل نيل الحقوق الديمقراطية، وتمتع المواطن العربى بضمانات حقوق الإنسان المتفق عليها، هو المدخل الأساسى لاستعادة الجماهير العربية عافيتها، ولتوفير الشروط الضرورية لأداء دورها الرئيسي فى معركة الوجود ضد العدو الصهيونى، والذي بدونه يستحيل إحداث أى تغير نوعى فى الوضع المتردى الراهن.

٨ - التأكيد على أن الهدف الاستراتيجى لنضال شعوبنا هو هزيمة المشروع الصهيونى الاستيطانى الإحلالى، وتفكيك البنية العنصرية للدولة المغتصبة، وبناء وطن فلسطينى ديمقراطى لا يفرق بين مواطنيه علي أساس الجنس أو الدين أو اللون، ولا يؤمن بتمييز خاص لمجموعة بشرية علي أساس إدعاءات أسطورية لا تستند إلى واقع.

٩ - التأكيد على التحالف الاستراتيجى بين حركات مقاومة التطبيع فى مصر والعالم العربى، وبين كل الشعوب المناضلة فى العالم أجمع، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من حركة النضال العالمى ضد القهر والاستغلال والفقر والهيمنة، على النحو الذى تبدى فى المواجهات الأخيرة لاجتماعات منظمة التجارة العالمية فى "سياتل" و"دافوس" و"بانكوك".

١٠ - التأكيد على أن حركات مقاومة التطبيع، فى مصر والعالم العربى، هى حركات ثقافية - فكرية - سياسية فى المقاوم الأول، تناضل بالسبل المشروعة ضد محاولات الاختراق الصهيونى، وتؤمن بآليات الحوار الديمقراطى، فى علاقاتها الداخلية، وباعتبارها بناء جبهوياً واسع ومرناً، متعدد المصادر الأيديولوجية والعقيدية، ويقبل فى صفوفه كافة الوطنيين، والمعادين للشوفونية وللعنصرية، من كل الاتجاهات والعقائد.

١١ - التأكيد على أن الوحدة الوطنية داخل كل بلد عربى بين عناصر نسيجه الوطنى، هى الصخرة الأساسية التى تتحطم عليها مؤمرات الصهيونية والامبريالية، وأن الحوار الديمقراطى المفتوح هو المدخل الطبيعى الذي يكفل حل كل الإشكاليات التى تؤثر على العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، وبما يكفل توحيد الطاقات فى مواجهة العدو المشترك

ب - فى الجانب العملى :

١ - العمل على توحيد آليات مقاومة الصهيونية داخل كل بلد عربى على حدة، وتشكيل سكرتارية عامة على المستوى العربى، تتولى إدارة العمل المشترك والتنسيق بينها فى الأنشطة، وكذلك تنظيم مؤتمر سنوى لحركات مقاومة التطبيع العربية، ويعقد مرة فى كل بلد عربى بالتناوب، على أن يكون مقر انعقاده الأول، فى لبنان. دعمًا

لصموده
٢ - إصدار مجله فصلية عربية تولي الإعلام عن مخاطر التطبيع، وأشكاله، وجهود مناهضـــته في الوطن العربي، ولكي تكون جسرًا للتفاعل بين جماعات مقاومة التطبيع في كل البلدان العربية.
٣ - فضـــح أشـــكال الاختراق الصهيوني للثقافة العربية، في مجالات التعليم والفنون والآداب والفكـــر، ومقاومة كل مخططات تغييب الوعي بتغيير المقررات الدراسية، وإعادة صياغة المناهج التعليمية.
٤ - عـــزل عناصر التطبيع، وإشعارها بالنبذ والخسارة المترتبة على سلوكها الخارج عـــن الإجمـــاع الوطـــني، ويفيد في هذا السياق إصدار "لوائح سوداء" تحتوي أسماء هؤلاء الأفـــراد، علـــى أن يـــتم توخي أقصى حدود الدقة حتى لا ينشر بها إلا من يتم التأكد من مواقفهم التطبيعية.
٥ - تمتيـــن جـــبهة المقاومـــة الثقافية ودعمها بالجهود الفكرية التاريخية والاجتماعية والأدبـــية الـــتي تؤكد على عناصر الهوية الوطنية والقومية المنفتحة، الحضارية، والدفاع عن ثوابت الأمة في وجه محاولات الإزاحة والتهميش.
٦ - فضـــح الأســـاس العنصـــري للأيديولوجـــية الصهيونية، وتعرية كل مكونات الفكر الصـــهيوني العدوانـــي، المعادي للإنسانية، والرد على المزاعم التي تطرحها المؤسسات الصهيونية وتحاول عبرها بلبلة الرأي العام العربي، والتأثير على تماسك مقوماته، في كل المنابر وبكافة الوسائل المتاحة.
٧ - ابـــتكار أســـاليب جديـــدة لتواصل حركات مقاومة التطبيع مع قطاعات الشباب والجماهير الشعبية، عن طريق السينما والفنون والآداب وغيرها.
٨ - عمـــل نشـــرة (إليكترونية) للتعريف بحركات مقاومة التطبيع المصرية والعربية، وأخـــبارها وأنشـــطتها وأفكارها، تتاح على شبكة الإنترنت، وتُرسل - مترجمة - إلى كل المواقع التي تفيد الاتصال بها قضيتنا العادلة.
٩ - المشـــاركة فـــي المهـــرجانات المحلـــية، والعالمية، وتجهيز كتيبات وبوسترات وكـــروت دعائـــية مـــترجمة، تدعـــم نضـــال الجماهير العربية ضد الصهيونية، وحقوقها المشـــروعة في أرضها المغتصبة، وتكشف زيف الادعاءات الصهيونية ، وأباطيل المزعم الإسرائيلية.
١٠ - تنظـــيم نـــدوات مســـتمرة، بالعاصمة وبالمحافظات والأقاليم، للتعريف بالقضية وأبعادهـــا، ولتوثـــيق الارتـــباط الفكري بالتاريخ والثقافة العربية، وللرد على أكاذيب دعاة

التطبيع وأنصار العلاقات مع العدو الصهيوني.

١١ - مخاطبة النقابات المهنية والعمالية، وتجمعات المثقفين والمبدعين، لحثهم على تجديد التأكيد على مواقفهم المقاومة للتطبيع مع العدو الصهيوني، ولتطوير مساهماتهم المادية والأدبية في دعم أنشطة المقاومة.

١٢ - إعداد كتب وبرامج تليفزيونية وأفلام وثائقية تؤكد منطلقات حركات مقاومة التطبيع، وتفضح التاريخ العنصري للدولة الصهيونية، وتمجد حركات النضال الوطني ضد الاستعمار والاستغلال.

١٣ - التركيز في العمل الإعلامي على برامج الأطفال : كتبهم وأفلامهم وأغانيهم وألعابهم، باعتبار أنهم سيمثلون مستقبل القضية والجيل الذي سيحمل مسئولية الدفاع عنها في المراحل اللاحقة، ولتحصينه ضد محاولات الاختراق الصهيوني التي تملك أدوات متقدمة ومؤثرة بالنسبة لهذه الشريحة بالذات.

١٤ - إنشاء جائزة سنوية، وميداليات تكريمية ، تمنح لأفضل إسهام عربي في أنشطة مقاومة التطبيع، وفي جهود فضح عنصرية وإرهاب الصهيونية ودعم كفاح الجماهير العربية في مواجهة العدوان.

١٥ - تكليف مجموعات من علماء التاريخ والجغرافيا والأدب والثقافة بإعداد مقررات دراسية مقترحة، حول صراعنا المصيري مع العدو الصهيوني، وأبعاد الحقوق العربية المنتهكة على أيدي الصهيونية، لتكون مهيئة لتوعية الأجيال الجديدة من الشباب العربي.

١٦ - تنشيط مواقع البحث الأكاديمي التي تتابع الوضع في دولة العدو الصهيوني والسعي لإنشاء "مركز متخصص لدراسات الصهيونية وإسرائيل"، ومتابعة ما يستجد من تطورات داخله، وإعداد الترجمات المفيدة التي تعرض أفكاره الاستراتيجية وتفضح مؤامراته تجاه أوطاننا وتكشف اتجاهات التفكير والتخطيط العدواني في مواجهة شعوبنا.

١٧ - إصدار الدراسات المتنوعة، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي تعرى المطامع الصهيونية في بلادنا، لتحذير الشرائح المتعاونة مع العدو الصهيوني، والتنبيه لمخاطر التعامل معه على كافة الأصعدة.

١٨ - دراسة سبل وأساليب نضال الشعوب التي تكللت بالانتصار، للاستفادة منها في دعم الروح المعنوية لجماهيرنا، وفي إبتداع طرائق جديدة للكفاح ، وأساليب مبتكرة للمقاومة.

١٩ - تجسيد الائتلاف لكل مكونات نسيج الأمة، في أنشطة مقاومة التطبيع، باعتباره

الأسلوب الأمثل لمواجهة الفتن الداخلية، ومحاربة تسعير النزعات الطائفية، ومحاولات تحطيم الوحدة الوطنية لشعوبنا، باعتبارها جزءاً من أدوات التفكيك والتفتيت التى تفيد عدونا فى المقام الأول، وتحطيم إمكانيات الصمود فى وجه مخططاته.

خاتمة :

هذه وغيرها من العناصر، التى يمكن أن ينضجها الحوار المفتوح بين كل المعنيين بالهم العام، وبقضية صراع المصير، ضد العدو الصهيونى، على جبهة المقاومة الثقافية، يمكن أن تشكل نواة لبرنامج مشترك يجمع كل الوطنيين على اختلاف مشاربهم ويوحد جهودهم فى مواجهة العدو الواحد.

إن الانتصار فى النضال على الجبهة الثقافية شرط لازم لتحقيق النصر على العدو الصهيونى وهزيمة المؤامرة على مستقبل الوطن، وهو أمر ممكن بوعى شعوبنا، وبجهود جماعتنا الثقافية الوطنية، وهو أمر يمكن إنجازه، وهدف قابل للتحقق.

الهوامش :

١ - مذكــورة فــي : أحمد بهاء الدين شعبان، ما بعد الصهيونيه وأكذوبة حركة السلام فى اسرائيل ودراسات احرى. دار مريت للنشر والمعلومات. القاهره .١٩٩٩ ص ١٤٥.

٢ انظـــر : د. وحيد عبد المجيد. الوطنية والتفكير السياسى، مصر فى بداية ونهاية القرن العشرين. مطبوعات مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة، ١٩٩٠.

٣ - قاســم عــبده قاســم، الــبعد الثقافى للصراع العربى الإسرائيلى، مجلة الوحدة، الرباط "المغرب"، السنة الخامسة، العدد (٥٦)، مايو ،١٩٨٩ ص ٣٢.

٤ - مذكور فى : أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

٥ - جريدة الحياة ، لندن، ١٩٩٥/٧/٧.

٦ - مذكــورة فــى : حازم هاشم، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصرى، دار المستقبل العربى، القاهرة، ،١٩٨٦ ص ١٣.

٧ د. حسن فتح الباب وسيد حميس، مجلة "دراسات عربية"، العدد (١١)، سبتمبر ،١٩٨٠ ص ٩٦.

٨ - مذكورة فى : حازم هاشم مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤ - ٢٢٥.

٩ - محمــد وهــبى : نبتنياهو : إعادة تثقيف العرب ضرورة من ضرورات السلام، (مجلة المصور)، القاهرة العدد (٣٧٧٧)، ١٩٩٧/٢/٢٨.

١٠ - مذكورة فى حازم هاشم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٨ - ٢٨٩.

١١ - محمد وهبى، مصدر سبق ذكره.

١٢ انظـــر علـــى سبيل المثال موقف رؤوف مسعد، وجداله مع أحمد بهاء الدين شعبان، حــول تبريرات الأول لزيارته لدولة العدو الصهيونى فى مقالات جريدة (الحياة) اللندنية، بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٨، ١٩٩٩/٧/٢٨، (مجلـــة الأهـــرام العربى) القاهرة، بتاريخ ١٩٩٩/٤/١٧ (عدد ١٠٨)، والــتى جمعها فى كتاب تحت عنوان : فى انتظار المجلس : رحلة إلى الأرض المحرمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٠.

تعقيبات ومناقشات

أ. حامد محمود :

أشكر مركز البحوث العربية وصندوق القدس على التفكير فى هذا اللقاء، حيث أننا حاجه لأن نسه وأن نتوطف كثيرا فى العمل فى مجال مقاومة التطبيع.

واود فى البدايه أن احيى الجهد الذى بذله الاخ أحمد بهاء الدين شعبان، لأنه قدم تصورًا شاملاً عن الظروف التى نمر بها ومحاولة الاختراقات الصهيونية فى كافة المجالات.

وأود أن أضيف القليل عن "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع" التى ذكرت على هامش الحديث كأنها لجنة الاحزاب. والواقع أن هذه اللجنة لجنة للأحزاب والمنظمات الجماهيرية، تشكلت إثر اجتماع لرؤساء وممثلى أحزاب الوفد والناصرى والتجمع والاحرار والعمل والقوى السياسية (الاخوان المسلمين والشيوعيين) والتى تطورت مع الوقت لتصبح "اللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع" وأصبحت لا تكتفى بعضوية الاحزاب – تمثيل الاحزاب – ولكنها أيضًا تضم الاتحادات والنقابات والهيئات ومنظمات المجتمع المدنى وكل المهتمين والعاملين فى مجال مقاومة التطبيع. وإن كانت تتخذ من الحزب الناصرى مقرًا للاجتماعات الدائمة، لكنها فى الواقع ليست لجنة الأحزاب وإنما لجنة مصرية مفتوحة.

ولعل الحركة الشعبية لمواجهة الصهيونية – ومعنا من يمثلونها ومن بينهم الأخ أحمد بهاء الدين شعبان والأخ أمين اسكندر – كانت ممثله فى هذه اللجنة بدكتور أحمد حسن ولكن ظروف سفره للخارج حالت دون وجوده معنا، ومعنا أيضًا اتحاد المحامين العرب وبمثله ا.عبد العظيم المغربى أمين عام مساعد الاتحاد، ومعنا النقابات والاتحادات العمالية ومعنا هيئات التدريس. معنا كل القوى العاملة وهنا يجب أن نتصور أبعاد العمل الذى نقوم به. نحن حريصون على اجتماع دورى مرة كل اسبوعين.

أيضًا لا تكتفى اللجنة بعملها داخل مقر الحزب الناصرى، لكنها تنتقل لجميع المحافظات، حيث نجمع ممثلى أحزاب المعارضة فى جميع المحافظات وتطرح الافكار الخاصة بمقاومة التطبيع وتتفاعل مع القيادات السياسية والشبابية هناك، ومن هنا ننشئ لجانا لمقاومة التطبيع فى المحافظات على غرار اللجنة الأم التى تعمل مركزيًا.

الشئ الآخر الذى وضعناه فى اعتبارنا أن نتواصل مع لجان مقاومة التطبيع فى العالم العربى. ومن هنا أصدرنا نشره متواضعة لعلها بيد أيديكم تسمى نشرة التصدى تصدر

بصــفة غــير منتظمة ولكنها نوع من التعبير عن النشاط أو تنقل آراءنا للناس ونحاول أن نوصــلها للحان مقاومة التطبيع فى العالم العربى ونتواصل مع هذه اللجان. كما أننا نستفيد بــأى تجمع عربى فى أى جزء من الوطن العربى، حتى نتواصل مع كل العاملين فى هذا الحقل.

ومــن هــنا، فإن النشاط الذى يتم فى مجال مقاومة التطبيع ليس نشاطًا للأحزاب فقط ولكــنه نشــاط للساحة المصرية كلها. وأنا سعدت اليوم عندما أعطانى الأخ أمين اسكندر ورقــة عــن الحــركه الشــعبية وأنهــا سوف تستأنف نشاطها. وأتمنى أيضًا من أ.حلمى شــعراوى أن تســتأنف لجنة الدفاع عن الثقافة القومية دورها، فضلاً عن اللجنة المصرية لمساندة المقاومة اللبنانية ومسئولها الأخ د.رفعت سيد أحمد موجود معنا.

أتصــور ضــرورة التنسيق بين كل المهتمين وكل العاملين فى محال مقاومة التطبيع وكــل المؤمنيــن بهذه الرسالة حتى يمكن أن نؤدى الهدف. نحن إزاء استعمار استيطانى يحاول اختراق العقلية العربية، يحاول اختراق كل الدوائر المصرية تحت عناوين ومفاهيم مغلوطــة مــثل القــبول بالآخــر ومــثل ثقافة السلام. لكن لابد أن نرفع فى مواجهة هذه التسميات "ثقافه المقاومه" بحيث نكون مقاومين حقيقيين لكل محاولات الاختراقات.

مــن مظاهر الاختراقات الموجودة ما يسمى (بذور السلام). إنهم يأخذون فتية من سن أربعــة عشــر إلــى عشرين سنة ويسفرونهم للولايات المتحدة الامريكية فى معسكرات يشترك فيها شباب من الكيان الصهيونى، حتى يقربوا المسافات.

وهنا ننبه لخطر شديد يعمل فى غسل مخ الشباب وإعدادهم للقبول بالكيان الصهيونى وممثلــيه. أيضــا محــاولات الاختراق فى الزراعة، وتمت تغطية هذا الموضوع تغطية كاملة، وهذا موضوع لعل الهدف منه هو ضرب البنية الأساسية للمقاومة فى مصر.

وأنــا أعــتقد أن التركيز الشديد على مصر بالذات - بداية من توقيع اتفاقية كامب ديفيد- حتى يطلقوا بعد ذلك فى تفتيت العالم العربى، تم حدثت الاتفاقات الاستسلامية أو التســويات الاستسلامية التى تدعى أو تزعم أنها عمليات سلام. وهى ليست من السلام فى شــئ. هــى تسويات تقوم بها حكومات موجودة فى السلطة بطريقة أو أخرى وتحاول أن تعــبر عــن نفســها مــن خلال التعايش تحت المظلة الامريكية وتحت الهيمنة الامريكية الصــهيونية تحت عنوان "التسويات السرية" التى تجرى وتوقع بين آن وآخر والتى أخذت مجالها فى العالم العربى.

لكنــنى أقــول بصــدق إن إحساســى أن الشــعب العربى أقوى من أن تخدعه هذه المحــاولات ولا يجــب أن نــترك الموضــوع لعفوية المقاومة أو لاستعداد الشعب، أو

لرفضه التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهو ما حدث منذ اتفاقية كامب ديفيد حتى الآن. لابد أن يكون هناك عمل منظم كما اقترح الباحث الأخ أحمد بهاء الدين شعبان فيما قدم من اقتراحات. وأتوقع أننا أيضًا لابد أن نتكاتف سواء في مصر أو في الوطن العربي أو خارج الوطن العربي، ولعل قدوم الأخوة من صندوق القدس معنا يعبر عن تواصل حقيقي، وكنا سعداء عندما حضر اجتماع اللجنة الصهيونية لمقاومة الصهيونية الأخ د.عروري عندما كان موجودًا في مصر في مناسبة سابقة.

أرجو أن نتواصل معا، أرجو أن نعطي الخطر الصهيوني وخطر محاولة التطبيع حجمه الحقيقي وأن نتكاتف معا -حتى نستطيع أن نحقق الأمل.

وبالنسبة لما حدث الأخ أحمد بهاء الدين شعبان عن اهتمام النخبة وكبار السن بعملية المقاومة وأن هذه ليست موجوده في الشباب، أحب أن أطمئنه أن الشباب في كل المواقع التي نزورها يشارك معنا في هذا العمل، ونحن حريصون على الرد على محاولات التطبيع ومحاولات غسيل المخ.

أ. محمد فائق :

لي فقط ملاحظة صغيرة، في تصوري لا يجوز أن ننساق لفكرة مقاومة الحديث عن السلام. بطبيعة الحال نحن نفهم تماما الطريقة التي يحاولون بها عرض موضوع السلام. الحقيقة لسنا ضد السلام بطبيعة الحال، لكن أي سلام؟ السلام القائم على العدل، ولابد أن يكون مبنيًا أيضاً على عدم الاعتداء على الآخر وأيضًا القبول بالآخر. وهذه قضية هامة جـدًا. ولكن القبول بالآخر ليس معناه قبول من يعتدي علي. بالعكس، إنا لا نريد أن نخلط بين هذا وذاك، نحن نوضح كل الاهداف النبيلة التي تستغل استغلالاً سيئًا، فالمهم ألا ننبذ هذه الأهداف النبيلة، لكن بالعكس نقاوم ونضعها في المكان الصحيح.

ا. فهمي هويدي :

لدي ملاحظتان – شق يتعلق بمساحات ونطاق التطبيع، وشق آخر يتعلق بعملية مقاومة التطبيع.

سمعنا كلامًا مفيدًا عن التطبيع في مجالات متعددة، لكن لدي شئ دار في ذهني أرجو أن أختبره من ملاحظات الأخوة، وهو ما يمكن أن يسمى "بالتطبيع الأمني" ليس المقصود بالتطبيع الأمني السلاح و... إلى آخره. لكن ثار عندي هذا الهاجس عندما قرأت مقالا لـ ديفيد كمبحي ينتقد فيه بعض الكتاب الاسرائيليين لأنهم ينتقدون غياب الديمقراطية في

العــالم العــربى ونقــول صــراحة - هذه ملاحظات عبية، لأنه لو كانت هناك أوضاع ديمقراطــية فــى العــالم العربى لوصلت إلى السلطة قوى يمكن أن تكون ألد أعدائنا فى المــنطقة. وبالتالى علينا أن نرسل خطابات شكر لهذه الأنظمه الموجودة من أجل أن تعزز موقعها.

معلومــاتى أن هــناك تطبــيعًا أمنيًا مع أربع دول عربية، تونس وموريتانيا والاردن وطبعًا السلطة الوطنية الفلسطينية، وربما هناك آخرون يعرفون أكثر مما أعرف.

وهــناك طــبعا العلاقــة بين اسرائيل وتركيا، ودور الموساد فى النشاط الداخلى فى تركــيا وموضــوع عــبد الله أوجلان وما يسمى بحزب الله الكردى - اشتغل الموساد فيه كثيرا.

أود أن ألفــت النظر إلى أنه فيما يسمى بمرحله التطبيع المقبلة، أيضا خصوصًا فى ظل المقاومــة الشــعبية للتطبيع، ربما كان مفيدًا لاسرائيل أن تكرس الاوضاع الاستبدادية فى بعــض الاقطــار العربية، وهذا التكريس لابد أن يمر عبر القنوات المتعددة بينها ما يسمى التطبيع الأمنى.

الملاحظــة الثانية: طبعًا هناك حماس شديد للمقاومة. لكن أظن أننا ينبغى أن نمارس بعــض الــنقد الذاتى فى موضوع مقاومة التطبيع. أنا سعيد بما قيل عما يجرى بأنه تمكين فى الحقيقة وليس تطبيعا، تمكين للواقع الاستراتيجى الاسرائيلى فى الواقع العربى.

لا نــزال حــركة مقاومــة التطبــيع حركة نخبوية لم تصل بعد إلى خطوات جادة وحاســمة. مــثلا يلاحــظ أننا نتعامل برفق شديد مع بعض المطبعين. إن فضح المطبعين عمــل هــام. تم زيارات المثقفين لاسرائيل، ويجب تحديد موقف واضح أيضًا من دعوات الســلطة الوطنــية الفلسطينية مثلاً. جورج البهجورى مثلا قال أنا لم أزر اسرائيل ولكننى تلقيــت دعــوة كريمة من السلطة الوطنية الفلسطينية. ماذا يسمى هذا؟ وما هو الموقف فى هذا؟

تــم بعض قيادات الاحزاب التى لها علاقات مع اسرائيل. هذه المسائل لابد أن تكون حاسمة، إذا كنا جادين فى مقاومه التطبيع.

ففضــح التطبــيع والمطبعيــن وحسم الموقف من هؤلاء - أظن أنها قضية تحتاج أن نفكر فيها وأن نأخذ منها موقفًا جاداً وحاسمًا. لأنه لا يمكن أن نظل نهتف ضد التطبيع، ثم تكــون هــناك قــوى سياسية وقيادات سياسية فى أحزاب معارضة لها علاقة مشبوهة مع اســرائيليين، ومــع هــذا هؤلاء يصنفون ضمن القوى الوطنية التى تقود العمل الوطنى، وأيضًا العمل ضد التطبيع. أشياء غير مفهومة، ربما يكون غيرى أكثر فهمًا منى.

أ محمد فائق

بالنسبة للتطبيع الأمنى هناك ملاحظة من ناحية حقوق الانسان نربط بهذا الموضوع ارتباط وثيقا جدا لاحظنا ان كل اتفاق يتم بعقبه تراجع فى قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية. ولو نظرنا نجد أن كامب ديفيد تلتها مباشرة مجموعة القوانين سيئة السمعة. وادى عربة جاءت بعدها مباشرة مراجعة قانون المطبوعات . اتفاق واى ريفر كان ملازمًا له القبض على ثلثمائة شخص واعتقالهم.

فإذن الموضوع مرتبط، وأيضًا هذه الدول المحيطة باسرائيل مسكوت عن فكرة التطور والتحول الديمقراطى فيها حتى تستطيع أن تفرض هذه التسويات غير الشعبية والتى لا يمكن فرضها إلا بالقمع للحريات. فهى ملاحظة هامة جدًا.

ا. عبد القادر ياسين :

أرى أن مقاومة التطبيع ضرورية حتى نفلت من مقتل المكان. دائما مقاومة التطبيع فى وسط القاهرة. مفروض أن تعمم فى كل القطر.

الزمان: فى المناسبات وردود الفعل. مفروض أن يكون هناك عمل يومى لمقاومة التطبيع. يجب ألا تظل قاصرة على النخبة، ويجب أن نصل لكل الشعب.

أبدأ بملاحظاتى على ورقة أ.بهاء تحت عنوان "العدو الصهيونى". يجب إضافة أن من أهداف إقامة اسرائيل الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية واستنزاف قدراتنا وضرب محاولات التنمية المستقلة.

وتحت عنوان التطبيع، أعتقد أنه يجب أن يشار إلى أن هذا المصطلح مضلل لغويًا يعنى العلاقة بين طرفين طبيعيين. ولا يمكن أن تقوم علاقة طبيعية أو حسنة بين معتدى مغتصب وبين معتدى عليه، حقوقه مغتصبة..

تحية لجمال حمدان فى مثواه الأخير على تشبيهه (التطبيع) بالخيانة، وبهذه المناسبة كان أ.بهاء شارك منذ بضعة أسابيع فى ندوة أذيعت فى إحدى الفضائيات، حيث صديقنا العزيز عبد الله حمودة قال إن المحتل الاسرائيلى عندما دخل للضفة الغربية، أتى ببعض الوجهاء الرحوبين وقال لهم نريد أن نتعامل مع بعض. قالوا له لا داعى لأن نتعامل لأن هذا يعنى تجسسا. فقال لهم إذن "التطبيع" ولذلك هى مرادف للتجسس للأسف.

لم يشر أ.بهاء إلى أن القيادة الفلسطينية المتنفذة بتوقيعها اتفاق أوسلو وما تدعو من تنازلات قد سهلت الهرولة تجاه العدو، لأن كل المترددين والمتعطشين للصلح من السياسيين العرب أصبح لسان حالهم يقول "لسنا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين".عرفات

والخضـــة الـــتى حوله لا يمثلون فلسطين. إلى ذلك تحاول أطراف فى السلطة الفلسطينية وضـــع خطـــة تطبيع بالوكالة بذرائع عاطفية واهية، مثل مساندة الاشقاء فى مناطق الحكم الذاتى أو التضامن مع إخوانكم فى الضفة والقطاع.

بهـــده المناســبة فعــلا لفــت نظرى أن أ.جورج البهجورى ذهب بخاتم من السفارة الاســرائيلية وخــاتم مــن المعبر الاسرائيلى على الضفة العربية، ثم قال أنا لا أسمى هذا تطبيعًا. لست أنت الذى تسمى، الفعل هو الذى يسمى.

وبهــذه المناسبة، المغفور له حسام الدين مصطفى ظهر فى التليفزيون وقال أنا ظللت ســبعة أيــام فــى اســرائيل أتحدى إذا قلت كلمة "تطبيع". أنت مطبع .. جدًا. يجمع بين المطبعيــن – وهــذا أيضــا غير موجود فى الورقة – أنهم عدميون فى المجالين الوطنى والقومـــى فى آن، كما يجمعهم الوهم بأن مهاودة العدو الصهيونى من شأنها تقليل خطره على الأمن القومى المصرى.

يقــول أ.بهــاء إن حزب العمل الإسرائيلى يفعل كذا ازاء اليمين. هذا يؤكد الانطباع الــذى يــروجه المطبعون – عندما يقولون أن العمل يسار. العمل ليس يسارًا، وبالتالى أنا أقترح عليك أنك تضع امامه الليكود. "الاثنين فردتين فى الساعة".

جــاء بالدراسة أننا نستطيع أن ندعم جماعات السلام فى إسرائيل. أى دعم؟ أنت تقول عـــنهم أنهـــم مزورون ومريفون، ومثلهم حزب العمل والموساد. كيف ندعمهم؟ أيضًا تفتح الــباب لفلســطينى ١٩٤٨. وهــم أفضـــل مــنا، ولكن ينطبق عليهم ما ينطبق على بقية الفلسطينى، بمعنى شخص مثل ذلك الذى يسلم المناضلين لاسرائيل هذا ليس فلسطينيا، ولا يمكــن الــتعامل معـــه كما أتعامل مع شخص مثل د.أحمد صدقى الدجانى. لذلك الذى من فلســطين ١٩٤٨ ومنظم فى الأحزاب الصهيونية أو يعمل مع الموساد – بالمناسبة عزام عـــزام مــن فلســطينى ١٩٤٨- ينطـــبق عليه ما ينطبق على المستوطنين الصهاينة فى اسرائيل.

أيضـــا لجان التنسيق العليا. المهم وضع المعايير المحددة – تزيل الالتباس، أنا رأيى هنا التحديد ضرورى.

بالنســـبة للذيـــن يذهبون لأراضى الحكم الذاتى هذا تطبيع مثله الذهاب إلى إسرائيل، لأنـــك تذهـــب للسفارة الاسرائيلية لتحصل على ختم، وعلى المعبر الاسرائيلى لتأخذ ختم، حـــتى ياســـر عرفات يحصل على تصريح فى الدخول والخروج. لا أحد يشيع الوهم بأننا ذاهبون لإخواننا للتضامن معهم. أراضى الحكم الذاتى ينطبق عليها هذا.

أ. أمين إسكندر:

أرى أن هناك ثلاث قضايا رئيسية نريد أن نتناولها جميعًا من أجل الفعل فيها والعمل من أجلها. القضية الأولى هى قضية مقاومة التطبيع على مستوى الساحات العربية، وهنا نفصنا مرجعيه قوميه. لابد من إطار قومى فى مقاومة التطبيع. القضية الثانية هى قضية حق العوده. القضيه الثالثة هى قضية الوحدة العربية، وعندما أتحدث عن الوحدة العربية، فإننى أتحدث عن العروبة بمفهومها الشعبى: أى بناء الوحدة من أسفل. لا يمكن أن نعود ونكرر أخطاء الماضى. لا فصل بين تلك القضايا. لاحق العودة ولا مقاومة التطبيع دون الإطار القومى. وهنا سيكون دور المثقف وهو ليس مفاوضًا. المثقف ليس رجل دولة. المثقف لا يستطيع عمل توازنات رجل الدولة. المثقف دائما يعبر عن حقائق جغرافيا وتاريخ الأمة ويعبر عن ثوابت هذه الأمة.

وفى هذا الإطار، فى اعتقادى أن دور المثقف سيترتب فى أجندة: أولاً تقويم مسيرة النضال العربى، ثم طرح ثوابتنا – الأجندات – فى قضية الصراع العربى الصهيونى. مرة أخرى، حتى نكرسها فى الوطن العربى فى ظل هذه الهيمنة، وإدراكنا الحقيقى والموضوعى لعالم اليوم. هناك إدراكان لعالم اليوم. إدراك يرى العولمة وأمريكا سيدة العولمة ولابد من الخضوع حتى تنتهى عند الخصخصة واختراق المؤسسات والسيادة، وما إلى ذلك. ورؤية أخرى واتجاه آخر يرى أن هذا لن يدوم وأن مقاومتنا لابد أن تكون واجبة وأن المثقف عليه دور رئيسى فى هذه المقاومة.

أ. عبد العظيم المغربى :

الحديث اليوم عن مقاومه التطبيع. هذه القضية هامة جدًا من وجهة نظرى. تحدثت بالأمس عن أزمنة استشعار الاغتراب أو الخجل حينما نتكلم عن التوصيف الحقيقى والطبيعى للكيان الصهيونى واستحالة القبول به لطبيعة هذا الكيان.

أريد أن أنبه اليوم، إلى أن جزءاً رئيسياً من القوى الوطنية المقاومة للتطبيع تقول أنه لا ينبغى أن يكون هناك تطبيع قبل السلام العادل والشامل وهو انسحاب اسرائيل حتى حدود يونيو ١٩٦٧ – ليست ذلك فقط – أو تطبيق ما يسمى باتفاقيات السلام، سواء مع السلطة الفلسطينية أو مع سوريا.

وسنجد فى هذه الحالة أن النظام العربى الرسمى – تقريبًا بكامله– يتعامل مع الكيان الصهيونى ويعترف به ويطبع معه، وسنجد فصيلاً رئيسيًا من القوى الوطنية من وسطنا يقول إنه آن الأوان لكى نغير هذا الخطاب السياسى ونعيش مرحلة السلام بمفهوم جديد.

معركننا فى هده الحالة ستكون بالغة الصعوبة. ولذلك أهمية الكلام الذى قاله أ. فهمى هويـــدى: لا داعى منذ الآن لأن نتعامل بشفقة ورأفة مع المطبعين .. ونقوى صفوفنا منذ الآن، لأن المعركة سنرداد صعوبة وشراسه علننا فى الغد

أنضم أيضًا إلى د.أسرف البيومى فى كلامه بالأمس، أنه لا داعى لإخافتنا أن مقاومة النطبيع ستنتهى بعقد محاكم تفتيش للمطبعن.

النقطة الثانيه أيضًا النى أشار إليها أ.فهمى هويدى وأؤيده فيها، مع كل التسليم للجهد والنشـــاط الـــذى يـــبذل فى مجال مقاومة التطبيع، لكن فعلاً نحن لم نستطع حتى الآن أن نجعـــل حركتـــنا حـــركة شعبية. ومن هنا أهمية الورقتين اللتين تقدم بهما حسام وعريان. لأنني أعتقد أن الاهتمام بقضية الاختراق فى مجال الزراعة يعني بمفهوم المخالفة الاهتمام بضـــرورة مشاركة غالبية الشعب المصرى وهم الفلاحون فى مقاومة التطبيع. نفس الحال يمكن أن ينطبق على العمال.

الـنقطة الثالثة والأخيرة: أنا فى غاية السعادة، أن بشاركنا اليوم مناضل قومى عربى عـــروبى جـــاء من الكويت – د.عبد الله النيبارى – وأنا أعلم أن عبد الله النيبارى يعد مع أشـــقاء لـــه فى الكويت وفى الحليج العربى، لتكوين لحنة خليجية شعبية لمقاومة التطبيع. وأقـــول له إن جهود الاخوة فى مصر وفى العالم العربى وفى اللجنة القومية التطبيع تحت تصرفكم، حتى يكون العمل على المسنوى القومى قد اكتملت أركانه.

أ. أسامة عرابى :

أتحـــدث عن بوابة خطيرة فى التطبيع هى الأمم المتحدة. أعرف أسماء محددة لأطباء متخصصـــين فى الأمراض العصبية والنفسية يسافرون لاسرائيل عن طريق عربات الامم المـــتحدة. ثـــم يقوم الأخ فتحى عرفات بتسهيل هذه المهمه من خلال بعض مراكز حقوق الانســـان. إنهـــم بدعـــوى الســـفر لعلاج فلسطينيين أضيروا من جراء السجن الطويل فى المعـــتقلات الاســـرائيلية، تحـــت هـــذا الهدف النبيل يسافرون وبحصلون على تأشيرة من السفارة الاسرائيلية.

أيضًـــا مســـألة معرض الكتاب. على الرغم من أن معرض الكتاب له موقف رسمى معلـــن ضـــد التطبيع، لكنه يستضيف بعض العناصر المتعاونة أو ذات العلاقات السياسية باســـرائيل. وســـوف أضرب مثالاً بسميح القاسم وله رثاء طويل نشرته الصحف الأردنية يـــرثى فـــيه سبعة وعشرين طيارًا درزيًا يحاربون مع القوات الاسرائيلية فى جنوب لبنان وأســـقطتهم القـــوات الوطنية اللبنانية. وهذه مسألة لابد أن ننتبه إليها ونركز عليها. إن من

حلال هؤلاء يتم تمرير مسألة السلام.

الجمعـــية المصـــرية الاسرائيلية هى جمعية قديمة، لكن عندما مات مؤسسها - فؤاد الاســكندرانى - ماتــت الجمعــية، والآن يجــرى لتلعب دورًا جنب إلى جنب مع جمعية القاهره للسلام.

النقطة الاخيرة، أن اسرائيل تركز دائما على الفصل بين الاتفاقات الاقتصادية وبين أى خطوات تجرى بالنسبة للمفاوضات.. وهذا الذى ظهر بشكل واضح وجلى فى مؤتمر القاهــره فى ١٩ سبتمبر سنه ١٩٩٦- وأن مصر قالت نربط بين الاثنين، قالوا لا - وأن آل جور سيحضر فى موعده تماما، وإذا لم يعقد المؤتمر فى موعده، سوف يؤثر هذا سلبا علـــى موضـــوع الشراكة المصرية الامريكية، التى ستحل تدريجيًا محل المعونة فى الأيام التالية.

أخـــيرًا، لابد أن تكون هناك نشرة أو مجلة تضرب أمثلة أو نتابع أو تواكب ما يجرى علـــى هـــامش التطبيع. إننا إزاء صراع بين العرب إجمالاً والاسرائيليين إجمالاً وأى كلام آخر غير هذا هو محاولة لتبرئة الإسرائيليين من كل الجرائم التى ارتكبت فى هذا القرن.

أ.عبد الله النيبارى :

هـــذه الـــندوه مفـــيدة جدًا.. وأوضحت لى اشياء لم أكن أتصورها - على الرغم من وصـــف ما حدث حتى الآن فى مقاومه التطبيع بأنها مازالت هامشية - لكننى فى الحقيقة فوجئـــت من حجم الاختراق والتسلل إلى القاعدة الزراعية والقطاع الزراعى ويفترض أنه أصـــعب من التسلل للقطاع الصناعى والخدمات . وبالتالى حقيقة ما نحن بصدده الآن بناء أو تطوير مشروع قومى أعتقد أنه مدخل لعملية النهوض القومى. وبالتالى هذه العملية تبدأ بأن نسد الثغرات لكى نظم صفوفنا من ناحية.

مـــن ناحيه اخرى: الجناح الفكرى والسياقى لهذا المشروع، وهذا يشمل أيضًا تصحيح ما وقعنا فيه من أخطاء الحركة الوطنية في البلاد العربية بشكل عام. وقد تكون ميزة هذا المشروع أيضًا أنه يعيد التلاحم بين صفوف الحركة الوطنية فى الوطن العربى بشكل عام والعـــالم الاســـلامى أيضًا، باعتبار أنه يركز على هدف مشترك وعلى خطر لن ينجو منه أحـــد وإن كانـــت التطورات منذ كامب ديفيد وأوسلو و... وأيضًا للأسف الشديد ما حدث للكويـــت مـــن الـــنظام العراقى ومغامراته قد أدت إلى لبس وتفتيت فى الوعى والادراك القومـــى لأهـــداف هـــذه الأمة ومشروع الوطن العربي بشكل عام. أدى أيضًا لتراجع فى الفكـــر وفـــى الفهـــم السياسى والمفاهيم السياسية، وبالتالى الخطوات العملية فى النضال

السياسى من اجل المشروع بشكل عام.

المطلوب منا مناقشة هذا التراجع وكيف يمكن رأب الصدع، لأنه حدثت شروخ كبيرة جدًا، لا أعتقد أنه يمكن المرور عليها بسهولة.. وتقتضى ربما المصارحة بيننا جميعًا والنقد الذاتى وأموراً كثيرة جدًا. لكن نلخصها بأنها المدخل لإعادة بناء حركة النضال العربى من جديد، لأننا نحن الآن خلافًا لما كان هذا الوضع قبل كامب ديفيد وربما قبل حتى حرب اكتوبر. كانت هناك جبهة عربية موحدة، لكن هذه الجبهة تصدعت. وربما يمكننا هذا السعار من رأب هذه الصدع، وهى مسألة ليست بسيطة، وبالتالى أؤكد على ضرورة وجود اطار قومى مرجعى لهذا النشاط وأن يكون هناك عمل ومشاريع مبنية على تقدير موضوعى واقعى بقدر الظروف. نحن اليوم لو أردنا أن نجتمع، الصعوبة أن نجد مكانًا نجتمع فيه، لأن الوطن العربى كله تسيطر عليه قوى معادية لحقوق الانسان والديمقراطية والتحرر. ويبدو أن لساننا طويل، وهذه الأنظمة تعيد إثبات ذاتها بتوريث أحفادها وابنائها.

على أية حال، مهما حدث من ضعف نواجهه حركة التقدم العربى فإن المناضلين العرب مطلوب منهم أن يعيدوا النظر ويوحدوا صفوفهم ويستفيدوا من أخطائهم، وبالتأكيد أن التواصل فى إطار موحد ضرورى جدًا، استفدنا من هذه الندوة، وأتمنى أن يتم هذا التواصل، ونحن بحاجة لنعلم الدروس من الاخوة فى القطر المصرى فى هذا المجال، ونشعر بتعطش وشغف لهذا.

أ. رجائى عطية :

لاشك أن المطبعين فى مصر قلة قليلة جدًا ولكنهم – فى نفس الوقت – ما أكثرهم لأنهم متواجدون فى كل مكان، صوتهم عال بفضل التمويل الضخم الذى يتلقونه من الخارج وهم يعلنون ذلك بكل صراحة. هم لا يخفون إطلاقا أن هناك عمليات تمويلية تأتيهم من الخارج من أجل ثقافة السلام والقبول بالآخر والحوار مع الآخر، وكل هذه الاشياء التى يقدمونها بنعومة شديدة.

لكن بكل أسف هم منظمون وأعداء التطبيع غير منظمين على الاطلاق. هم يعرفون جيدًا ماذا يريدون وكيف يصلون إلى ما يريدون. فى أحد اللقاءات بأحد هذه المراكز مع أحد الشباب الذى أرسل لكوبنهاجن من أجل ثقافة السلام، وجاء يحكى عن تجربته. يقول كان معى ناس من منظمة "حماس" قلت له : كان مكتوبًا على وجوههم: حماس؟ هل معنى أنه قال لك أنا من حماس يكون من حماس؟ قلت له : قبل أن تسافر أرسلت سيرتك الذاتية

وحـــى فصـــله ـمك وأنب كنب نحلس هناك منل الأصم فى الزفة لا تعرف بالصبط من الـس ـحلسو، حولك. ومن سحاور معك، ومن سكلم معك.

إدن مساله اصطناد هدا السناب – الدى لبس سادجًا – ىتم عندما سمع رأيًا واحداً فى غياب الراى الآحر. هده مسأله غايه في الخطورة.

هـنا نطرح إشكاليه . ليس هناك من شك أن مجرد مصافحة السفير الاسرائيلى أو .. هدا التطبيع نرفصه نماما، لكن الحوار مع سعد الدين ابراهيم. هل هو تطبيع؟ ونفكر سويًا معًـا، لماذا لا أقول له أنت على خطأ وأثبت له بالدليل العملى أنه على خطأ واجعل حياته جحيماً فى المكان الدى هو فيه، وأغلق المكان.

لـو أن هناك محموعه نتردد على تلك الأماكن بإخلاص ونحاورهم بإخلاص لأفسدت عليهم نشاطهم ومن سرددون على هده المراكز معظمهم شباب ليس فى عقله شئ.

مطلـوب فضــح هـؤلاء واقتحام أوكار هؤلاء من أجل اغلاقها. لا يجوز أن أعتبر مركــز ابن خلدون من نواقض الوضوء، لو ذهبت إليه سينقض الوضوء. فلا أكون بعيدًا واتــركه يعمل، ويصطاد من هنا ومن هنا. لماذا لا أفسد عليهم مخططاتهم فى عقر دارهم. أنا أطرح هذا التساؤل للموجودين، ويجوز أن أكون مخطئا فى هذا التوجه.

أ. صلاح عدلى :

كانت مقاومه التطبيع فعلا – كما قال عدد من الزملاء – مبادرة من الشعب المصرى أساسًــا، ثــم تبنــتها طلائــع وقيادات، وأصبح لها طابع سياسى ومنظم منذ أيام معرض الكتاب، وظلت هناك مشاركة شعبية بارزه جدا.

رأيـــى أن دور المثقفيـــن هـــو توعية وتنظيم وحماية هذا المجتمع من الاختراق قدر الامكان، وليس دور "الألفة" الذى يمكن أن يجلس يرتب ويصنف كل شئ من فوق وينعزل عن هذه المبادرة الشعبية الموجود'.

الــنقطة التانــية حــول التطبيع فى المجال الزراعى، لماذا بالذات نجد نشاطًا تطبيعياً كبــرًا فى هذا المحال. هناك بعد ذاتى هو وجود وزير فعلاً يلعب هذا الدور، وأيضًا هناك بعــد هــام هو غياب وضعف المنظمات الجماهيرية الديمقراطية الفلاحية حتى ولو بشكل مؤسسانى رسمى غير مستقل عن السلطة. هذا الغياب يضعف من عملية مقاومة التطبيع.

إن اتحــاد العمـــال الــدى نعتبره أيضًا غير مستقل عن السلطة، يلعب دورًا هامًا جدًا حــتى هــذه اللحظــة فهذا يجب أن تلتفت إليه الاحزاب والقوى السياسية وأن تكون هناك مبادرة لتأسيس اتحاد جماهيرى للفلاحين. لأنه لا يوجد دعم كاف للاتحاد القائم.

النقطة الثالثة عن دور المنظمات غير الحكومية. سمعت من د.أشرف أن المنظمات الغير حكومية أغلبيتها مخترقة والأدلة تسوغ ذلك. وفى رأيى أن الأقلية هى المخترقة وهذا الاختراق يجب فضحه والتوعية ضده، ولكن يجب تصعيد الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تنتظم فئات واسعة من المجتمع المصرى غير منتمية للأحزاب فى عمليات مقاومة التطبيع.

النقطة الرابعة: يجب التمييز بين الاختلاف حول قضايا التسوية وبين الموقف من التطبيع. أنا أحد الناس الذين يقولون: نحن مع التسوية التى أساسها القرار ٢٤٢ وقرارات الامم المتحدة، باعتبارها حدًا أدنى للوصول لهدف نهائى وإزالة الطابع الاستيطانى والصهيونى والعنصرى. هناك طبعًا قطاعات وطنية قومية ترفض هذه القرارات. هذا الاختلاف لا يجب نقله لمسألة التطبيع باتهام العناصر المختلفة حول قضية التسوية بأنها تطبع.

أيضًا فى هذه المسألة يجب أن نميز - رغم اتفاقي مع القول بأن اسرائيل رأس رمح للامبريالية الامريكية - أن هناك عناصر قد تكون مع الانفتاح الاقتصادى ومع توجه يمينى، ولكنها فى قضية التطبيع تأخذ موقفًا وطنيًا، وحزب الوفد مثال هام فى هذه المسألة.

يجب عدم ترحيل التناقض الرئيسى بين المعسكر الوطنى وبين العدو إلى تناقض داخل هذا المعسكر الوطنى. وأنا أقول إن هناك بعض المحاولات للأسف الشديد تمثل محاكم التفتيش، اتهمت عناصر وطنية وشريفة بأنها تلعب دورًا فى التطبيع دون سند واحد، وهو ما أضر بحركة مقاومة التطبيع والحركة الوطنية بشكل عام.

أ. محمد فائق :

فى موضوع التسوية لابد أن نلاحظ أنه عندما أخسر أرضًا فى الحرب، فسوف استردها عندما أسترد عافيتى وتكون ظروفى أفضل، لكن عندما أخسر الأرض فى المفاوضات أنا أخسر الشرعية. هذه نقطة هامة جدًا.

وفى جميع المفاوضات التى تتم لابد من تقديم تنازلات. والغريب أن كل اتفاقية جديدة تقدم مزيدًا من التنازلات، ليس هذا فقط بل إن كل اتفاقية تحتاج اتفاقية أخرى للتنفيذ، أيضًا يحدث فيها تنازلات وهكذا. إذن هو مسلسل تنازلات لا ينتهى على الاطلاق. هذه لا يمكن أن تسمى تسوية.

أنا مع الاخ صلاح أن مقاومة التطبيع لابد أن تسير فى طريق مختلف لا علاقة له

بما تصل إليه الدبلوماسية العربية على الاطلاق.

د.رفعت سيد أحمد :

بدايــه اركــز حديثى فى اننى أرى ثمة تداخلاً ولا نستطيع – ولو حتى نظريًا – أن نفصل بين التسوية وبين التطبيع.

علـــى الهامش: ضرورة تحديد مفهوم التطبيع. هذا يحتاج إلي جهد من كافة من كافة الاطــراف، وأدعــو بالتالى إلى الانفتاح على الرؤية الاسلامية، لأنى لم أسمعها ولم أسمع إشارة إليها طوال الجلسات السابقة.

هــذه الرؤية هى التى تقاتل الآن على الأرض، ومنذ عقد ونصف وبشكل حقيقى، من حمـــاس، للجهاد، لحزب الله. والمقاومة هى أعلى مراحل مقاومة التطبيع، يجب الاستفادة من هذه التجربة فلسفة وتجربة ويجب الانفتاح عليها بشكل أعلى.

بالنسبة لآليات مقاومه التطبيع أقترح ثلاثة ملفات نفتحها.

الملـــف الأول قضية العودة، وأشير لمقال هام للأستاذ فهمى هويدى وإلى البيان المهم لمجموعـــة من المثقفين الفلسطينيين ، مع أهمية الاشارة مع التحفظ، أن العودة يجب ألا تتم علـــى أرضـــية هذه القرارات الدولية، لكن تتم على أرضية أن هذه فلسطين لنا، وأننا مع مقولـــة السيد محمد حسين فضل الله: حتى لو دخل اليهود الاسلام، سنقول لهم اخرجوا من فلسطين.. لأنه لا يحق لمسلم أن يغتصب مال مسلم على الاطلاق.

الملـــف الـثانى بالنسبة للحالة المصرية، هو ملف الأسرى. لدينا ملف الأسرى الذين ذبحـــوا ودماؤهم لم تجف وهى جريمة لا تسقط بالتقادم. منظمات حقوق الإنسان أوضحت أن حوالـــى ٦٥ ألف أسير مصرى دفنوا أحياء فى حروب ١٩٤٨، ١٩٦٥، ١٩٦٧، ١٩٧٣ مـــن قبل هذه العصابات. إننى أدعو بحركات مقاومة التطبيع بضرورة فتح هذا الملف من خلال البعد الشعبى لأسر الأسرى داخل الشارع المصرى والمجتمعات العربية.

الـنقطة الاخيرة هى ضرورة استحضار روح الفتوى الدينية المسيحية والاسلامية فى إطـــار قضـــية مقاومـــة التطبـــيع. إننا نتحدث مع المواطن العادى من خلال لغة المواطن العادى – هذه مسألة هامة.

د. نصير عارورى :

مفهـــوم التطبـــيع – أو اصـــطلاح التطبيع – جديد بالنسبة لنا فى القاموس السياسى العـــربى. أظن البعض نوه أنه بالنسبة للصهاينة لا تكون هناك صهيونية – دولة اسرائيلية

دون أن تكون هناك هيمنة. فأتصور أن كلمة التطبيع ربما هى بحاجة إلى تدقيق أكثر. هل هو تطبيع أم هى هيمنة؟

فى الخمسينات كنت أنا إيبان أن علاقة اسرائيل مع العالم العربى يجب أن تكون مثل علاقة الولايات المتحدة مع أمريكا الوسطى. فالمسألة ليست مسألة تطبيع ، لأنى أتصور إذا نظرنا للسابق وما كان يسمى بالصراعات الاقليمية فى جنوب شرق آسيا أو فى جنوب افريقيا، هذه الصراعات كلها انتهت . وانتهت الحرب الباردة، وصار تطبيع. لكن بالنسبة لنا لم ينته الصراع، التطبيع لا يصير لأن الصراع يختلف تماما عن الصراعات التى كانت تقوم فى السلفادور وفى كمبوديا وغيرها من الصراعات الاقليمية. فالمسألة هى مسألة هيمنة.

أنا أعجب جدًا فى الحقيقة بالنسبة لهذه الندوة وبالنسبة لزملائى، ونحن نجنى ثمار ثلاث ندوات أو ثلاث محاولات سبقت هذه المحاولة. وأرى بعض الناس الذين شاركوا فيها فى هذه الجلسة. نحن في المركز الفلسطينى للدراسات السياسية الذى يشترك مع مركز البحوث العربية فى إقامة هذه الندوة. بحثنا قبل ثلاث سنوات ونصف مسألة مؤتمر عودة، وبدأنا نعمل وقضينا حوالى سنة ونصف نحاول أن نقنع إخواننا الفلسطينيين فى العالم العربي أن يكون هناك مؤتمر عودة، مؤتمر العوده ربما ينظر له نظرة فلسطينية على أنه ينطرق لموضوع محدد وهو العودة. لكن فى أذهان الكثيرين كانت مسألة الهيمنة المسألة الرئيسة.

فى العام الماضي كنت بالقاهرة وسعدت جدًا بحضور اجتماعين هنا للجنة مقاومة التطبيع. فكان حافزًا آخر. وعلي إثر ذلك جلسنا مع أ.حلمى سعراوى وبحثنا أن تكون هناك ندوة فى العام المقبل. وعدت وتحدثت فى ذلك مع د. هشام شرابى وفرسون وآخرين. فنحن سعداء جدًا بهذه الندوة. وبالنسبة لنا.. أتصور أن هذا يلفت نظرنا لأهمية مخاطبة إخواننا فى البلاد العربية، أى عدم التركيز فقط على اللوبى الصهيونى والامور المتعلقة بذلك فى أمريكا، فمن الضرورى جدًا أن يكون هناك ربط بين عملنا وبين عملكم ويكون هناك تعاون وتنسيق.

فى العام الماضى ذهبت لزيارة صديقى محمد فايق، وسألنى سؤالاً أتذكره. هل تعتقد أنه يكون تطبيعًا إذا كان المثقفون المصريون يذهبون لبيرزيت؟ الجواب كان: نعم أتصور يكون تطبيعًا ... بالنسبة لى لدى إمكانية أن أذهب لهناك بجواز أمريكى فلا أحتاج لتأشيرة لكن أتصور كان جوابى هكذا أن هذا يكون تطبيعًا.

فى ديسمبر العام الماضي كنت فى ندوة بجامعة بيرزيت تتعلق بحقوق الانسان.. فى

الاستراحة تكلمت مع صديق عزيز فلسطينى وله تاريخ حافل بالنضال - مستقل، موضوعى- وذكرت له عن رحلتى لمصر العام الماضى، وحكيت له أننى عدت لأمريكا بعد هذا المشوار وأنا أشعر أنى مملوء بالحيوية لما سمعته هنا فى مصر عن مقاومة التطبيع. وأنا أعرف أن هذه حقيقة هى آخر خط دفاع.

قال لى : الحقيقة تنحصر المسألة ليست هل يكون تطبيعًا أم لا؟ المسألة هى كيف يكون التطبيع؟ وكيف نتعامل مع الحياة؟ قلت له أظن أنه سؤال مهم وربما نحن بحاجة لأن نبحث فيه.

أ. محمد فايق:

شكرًا د.نصير. وفعلاً عندما سألت د. نصير كنت أريد أن أسمع منه نفس الجواب الذى قاله. لأن هذا السؤال طرح على من شخصية هامة جدًا... من الشخصيات الفلسطينية الموجودة فى الولايات المتحدة والتى نحترمها جدًا، وكان يتكلم على أن هذا الموضوع لابد أن نبحث.

النقطة الثانية. يبدو أن أبا إيبان كان متواضعًا عندما قال إنه يريد لعلاقة اسرائيل مع العرب أن تكون مثل علاقة أمريكا بأمريكا الوسطى. كان متواضعًا جدًا، لكن أظن الآن المقصود أن تكون العلاقة مثل علاقة أمريكا بالهنود الحمر. وأعتقد أن هذا هو المتبع الآن.

أ. محمود المراغى :

هذه الورقة الثرية لها ثلاثة أبعاد بعد فكرى وبعد معلوماتى وبعد حول الحركة.

بالنسبة للجانب الفكرى ، طبعًا كل الجالسين فى هذه القاعة ليسوا بحاجة لمزيد من الكلام.

الجانب المعلوماتى، أظن أنه ينقصنا. مثلا الكلام حول دور السياحة بعد أن غطينا الزراعة جيدًا. هناك مجالات أخرى لم نغطها مثل قطاع الصناعات البترولية والبتروكيماوية - إلى آخره.

وتجربة دخول اسرائيل فى بعض المشروعات الصناعية كيف صارت؟

فى جانب الحركة .. أنا أتصور أولاً التوقيت المناسب. السؤال: هل مصر ستوقف التطبيع مع اسرائيل؟ مسألة تحتاج قدرًا من الاهتمام.

أقول هنا الأسهل التركيز على الدوائر العربية التى لازالت علاقتها محدودة مع

اســرائيل. أتصور أن هذا يعطى نتائج أفضل لأنهم لازالوا لم يتورطوا فى التطبيع العميق والواسع مثل مصر.

بالنســبة لمصــر أقترح شيئين. ومعنا أكثر من ممثل لحركات مقاومة للتطبيع. الشئ الأول هو التخاطب مع الدين يتعاملون ... أى فى ظرف سياسى ملتهب مثل الآن، قد يفيد التخاطــب مع هؤلاء. ورقة مكتوبة أيضًا حول ترتيب انسحاب للناس الذين يعملون خبراء لهم أو موظفين فى شركاتهم أو يتاجرون معهم.

أقــترح بالــتحديد أن نعــد وثيقة خطاب للرئيس، به اجراءات محددة طبعا. فى هذا الوقــت لا أســتطيع أن أقــول ما الذى نكتب بالضبط، لكن يمكن لجنة الأحزاب أو اللجنة الشــعبية يــنظموا اجتماعًا. ونبقة عليها توقيع مائة شخصية أو مائتى شخصية، ليس على وجــه الاســتعجال. تقــول نحــن نقترح كذا وكذا وكذا ويكون فى منظورنا كيف يفكرون وبالتالى ما الذى يمكن أن نأخذه منهم.

أ. شاهندة مقلد :

أشعر منذ امس أن هناك حدثًا حققنا بولد. فأرجو أن يكون بإذن الله الميلاد قويًا كما نأمل.

ســوف أعلــق علــى ورقه أ.عريان والزميل حسام. وأريد أن أقول إنها ورقة تظهر مدى خطورة الوضع فى مجال الزراعة. حيث الوضع أخطر كثيرًا، لأن هذا جسد الوطن المصــرى. ومنذ السبعينيات والنظام المصرى يوجه إلى قطاع الزراعة ضربات متلاحقة كثــيرة. تثخــن فى جراحه، وكان آخرها صدور قانون "العلاقة بين المالك والمستأجر" أى القضاء علي كل القوانين التى صدرت فى الماضى لصالح الفلاحين، وكان آخرها التشريع الذى صدر لطرد الفلاحين من الأراضى.

أتصــور أن التشــريعات التى صدرت تهدف لإحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية تتــيح للعــدو الصهيونى وجود حليف داخلى. صغار الفلاحين الذين كانوا فى الأرض لم يكونــوا حلفــاء. لأنهــم كــانوا جنودنا فى المعركة ضد العدو الصهيونى، فبالتالى ليسوا حلفــاءهم علــى أى مستوى. فبالتالى ضرب هؤلاء الذين قاتلوا طوال السنوات الخمسين الماضية فى الجيش المصرى وطردهم من الأرض وتحويلهم الاجراء مرة أخرى أو عبيدًا للأرض مرة أخرى. هذا كان مستهدفًا.

تحضــرنى كلمة صغيرة، أريد أن أقولها. فى سنة ١٩٧٩ حينما كنا فى مؤتمر شهداء الفلاحيــن، قاومــنا زيــارة السفاح بيجين لأرض المنوفية فى قريتى كمشيش – كان أول

مؤتمر بعد انعقاده كامب ديفيد، وتم اعتقال عدد كبير من خيرة شباب مصر ورجالها. كنت من ضمن المعتقلين. وفى المحكمه وجدتنى فجأة أقول. (اصحوا وفوقوا يا مصريين، الصهاينة أهم جايين، واستوا هاينفوا لاجئين). لمت نفس كثيرًا وقتها كيف سنصبح لاجئين؟ لكن للأسف الآن هناك مخاطر حقيقية أن نصبح فعلاً لاجئين لو أننا صمتنا عما يحدث. فلسطين أخذت نفس الطريقة. نفس السيناريو يتكرر مرة أخرى، ولم يكن الناس يتصورون أنه يمكن أن يسلب فلسطين، وفجأة وجدوا فلسطين قد تم الاستيلاء عليها.

لذلك أرجو أن نكون على مستوى المسئولية. والحقيقة أحيي فكرة مؤتمر العودة. وهذا هو ما فى أيدينا لا نستطيع أن نجبر الحكومه على التراجع عن التطبيع. أنا فى رأيي أن الحكومه حتى لو رغبت لم تعد قادرة على أن توقف التطبيع فى مجالات كثيرة. ولا الحكومات العربيه كلها لأن هذا هو آخر ما منى صعبة الحكومات العربية فى سبيل القضية الوطنية الفلسطينية.

فأنا أرى لابد أن نمسك شيئاً بأيدينا. ما الذى نستطيع أن نفعله؟ أنا أرى أن قضية عودة اللاجئين قضية ضاغطة على الأنظمة وعلي العالم الاوربى والامريكى وعلى السلطة الفلسطينية، ونستطيع أن نحشد فيها ونحن أصحاب حق. وقضية الأسرى أيضًا.

لذلك أدعو أن نمسك بقضايا ملموسة لكى نناضل من أجل إحداث تغيير فيها.

أ. محمد فايق :

فعلا موضوع العودة لا أحد يمكن أن يتنازل عنه، بل هو حق شخصى من حقوق الانسان، حق الانسان أن يعود لوطنه. هذا حق لا يمكن إسقاطه ولا يملك أحد مهما كان إسقاطه.

د. سميح فرسون :

لدى ملاحظتان فقط أنه لابد نعرف تماما أن التطبيع عملية. وعلينا أن ندرس آلية هذه العملية وأرضية هذه العملية وجوانب العمليه كلها. وأعتقد أن من أهم الاشياء التى سيفعلونها : الخدمات.

اليونان يأتى لها كل سنة خمسة وعشرون مليون زائر- أما البلاد العربية التى فيها الآثار والقدس وإلى آخره لا يأتى إليها أكثر من مليونين إلى ثلاثة ملايين زائر.

التخطيط هو اشتراك اسرائيل ومصر ولبنان وسوريا والأردن فى مجالات سياحية ليكون هناك حوالى اثنى عشر مليون زائر سنويًا. وهذا جزء من التطبيع. فهذه عملية

لابد أن ندرسها.

ثانيا .. كما قلت أمس فى المحاضرة أنها عملية كفئة مؤدية إلى هيمنة اسرائيلية وبناء أيضًا إلى هيمنة أمريكية على العالم العربى. التطبيع الامريكى مع العالم العربى مستمر بطريقة ما على الطراز والفكر الامريكى والتخطيط الامريكى. أما التخطيط الاسرائيلى، فهو مثل التخطيط الامريكى: هيمنة ستكون أولاً على جيران اسرائيل أنفسهم (مصر والأردن ولبنان وسوريا) من خلال تركيع فلسطين أكثر. ويستخدمون فلسطين كجسر لاختراق باقى الدول العربية.

أ يسرى زكى :

أولاً : أنا أحد الرافضين تماما لمسألة التطبيع.

ومع ذلك لا أتحرج من طرح بعض تحفظات أراها مشروعة فى إجابات حول هذا الموضوع. قال د. احمد صدقى الدجانى أن المباحثات متعددة الاطراف هى ترجمة للفكرة بيريز - أن المباحثات تعبر عن حاجة للرأسمالية العالمية، مرتبطة بأمتها أو ما يسمى أزمة الفائض المالى المتراكم، الذى بدأ منذ التسعينيات، وفعلا القارئ المتابع لفكرة، يرى أنها إعادة مشروع مارشال فهم يتحدثون عن الصراع العربى الاسرائيلى. وإنهائه جزئية أخرى، قد أتفق أن جزءًا مما يسمى الايديولوجية الصهيونية على طول الخط كأيديولوجية واعتبرها تناقضاً أساسياً. لا تقبل المصالحة سواء على مستوى الحكومات أوعلى مستوى الشعوب العربية.

بالنسبة لمقاومة التطبيع الآن. وردت كلمة التخوين كثيرًا فى كلام أ.عبد القادر حول تخوينه كذا وتخوينه كذا. وكلام د.جمال حمدان ... مع احترامى له - المسألة ليست هكذا - هذه قضية خلافية. اليوم: التطبيع يتبع السلام الكامل أم التسوية.

السلام المنفرد يتبعه تطبيع شامل. عندما وقع السادات اتفاقية كامب ديفيد كحل منفرد فإن هذا الباب الذى تدخل منه اسرائيل للمنطقة العربية. حينئذ وقفنا ورفضنا هذا الموضوع.

اليوم بإزاء هذه التعريفات تصبح المسألة تنتقل إلى ما يشبه الحرب الداخلية فلان عميل وفلان عميل.

أ. عريان نصيف :

تناولت فى الورقة التطبيع الزراعى كحالة وكمخاطر، إنما الجزء الخاص بالمساحة،

فإن الوقت لم يسعفنى لعرضه.

طبعًا التطبيع موجود وقائم وحالة وقلنا لماذا. ولكن أيضًا هناك مقاومة جادة، قد لاتكون فى المستوى الذى نأمله ولكنها موجوده ونحتاج ما جميعا أن ندعمها.

إن كثيرين بدءا من قيادات جامعية – أساتذة الجامعة فى الزراعة والاقتصاد الزراعى – ليس سرًا رفضوا أن يذهبوا إلى الأرض المحتلة وزيارة السلطة الفلسطينية طالما جواز السفر يختم بختم اسرائيلى وأذكر منهم المرحوم د.محمد أبو مندور د. فاروق الباز ود.امام الجمس – آخر شخص فى هذا الشأن. ليس هذا فحسب.

هناك علماء كثيرون فى وزارة البحث العلمى رفضوا ما كان مطروحًا من محاولة لإشراك اسرائيل فى البحوث الخاصة بالهندسية الوراثية. ليس هذا فحسب– إن أعلى قمة فى مقاومة التطبيع حتى الآن – هى الموقف مما وعد به السادات اسرائيل من مدها بمياه النيل. منذ ١٩٧٨ عندما أعلن السادات ذلك وشكل لجانًا لإتمام هذه المسألة. عندما قام بهذا الشأن – فعلاً تصدى له كل الشعب المصرى وليس مبالغة – فلاحين، مثقفين، النقابات المهنية، مدرسة الرى الوطنية المصرية. من كان منهم فى الوزارة مثل المرحوم عبد الهادى راضى أو غيره. كل الشعب المصرى. وانتصر الشعب المصرى ولم تمد اسرائيل بمياه النيل.

آخر شئ فى هذا الموضوع. أقول، هناك اليوم نواد متخصصة، وإذا دعمت من القوى الوطنية المصرية والعربية، أعتقد سيكون لها دور فى هذا المجال.

ونحن من خلال اللجنة المصرية لمقاومة التطبيع وعلى هامش مؤتمر صنعاء لمقاومة التطبيع والاستسلام، تم تشكيل اللجنة العربية لمقاومة التطبيع الزراعى والمائى. وشاركت فيه القوى الوطنية من تسع دول، وشرفنا الزملاء العرب بأن أعطوا التشكيل المصرى سكرتارية هذه اللجنة.

آخر كلمة بهذا الشأن، لا أريد أن أقول إن مقاومة التطبيع مقاومة سلبية، ولكن أقول مقاومة مباشرة. أما المقاومة غير المباشرة وهى المقاومة الاساسية، فهى التنمية الزراعية الحقيقية تشقيها الوطن والديموقراطى، وثانيًا : فتح الملف العربى، ولنبدأ بالمثلث الذهبى. اذا كانت العقبة أن هناك خلافات بين حكام نقول لهم – أنتم تطبعون مع عدونا، فعلى الاقل نطبع مع بعضنا

أما إذا كانت العقبة خارج مصر، فالشعب المصرى والشعب العربى قادر على إحباطها.

د. سيد عوض :

أريــد أن أؤكد مرة أخرى على أهمية تعريف التطبيع. نحن لسنا مع مفردات الخطاب الرسمى الدى هو إزالة آثار العدوان. نحن ضد الطبيعة العنصرية للكيان الاسرائيلى، ولن نطبع الا بعد انتفاء هذه الطبيعة.

النقطة الثانيــة ما هو تطبيع وما هو غير تطبيع؟ مسألة فى غاية الأهمية يجب إعادة النظر فــيها. بعــض الــزملاء أشاروا لأشياء معينة .. أنا سوف أشير فقط لمسألة هل الاشتراك فى مؤتمرات دولية تتواجد فيها اسرائيل - وهى بالطبع متواجدة - يعتبر تطبيعًا أم لا؟ هــل نــترك الساحة أم نتواجد فى هذه المؤتمرات؟ هل نحضر ونأخذ موقفًا مباشرًا ضدهم. هل هذا تطبيع أم لا؟ قصة تحتاج نوعًا من النقاش.

المســألة الثانــية، لابــد أن تكــون أولى مهمات مقاومة التطبيع هى التصدى لتجريم مقاومــه التطبيع. لأن هناك بعض الزملاء فى حزب العمل كتبوا لا للصهيونية لا للتطبيع مع اسرائيل، فقدموا لمحكمة عسكرية، وهم من قيادات شباب حزب العمل.

فى تصورى أنه مثلما يعطى الآخرون حرية أن يطبعوا مع اسرائيل. فعندما أعارض لا تقل لى هذا مجرم قانونًا.

هــناك نقطة أيضًا مرتبطة بهذه المسألة - لأننى أعمل فى حقوق الانسان- يجب أن ننتبــه لموضــوع حقــوق الانسان، وإلا ستكون مظلة حقوق الانسان أحد أشكال التطبيع مســتقبلاً مــع اســرائيل، إذا لــم تكــن هناك قوى واعية فى هذه المسألة مع خصوصية اســرائيل. فنحــن ملــزمون طبعًا بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدم التمييز بسبب اللون أو الأصل أو الجنس أو العقيدة. ولكــن يجــب أن يكون هناك إدراك لخصوصية اسرائيل- وأنا أنبه لما يحدث منذ البداية فنشــر ثقافة السلام بدءاً من اعلان الدار البيضاء، إلى العمل فى إطار الأمم المتوسطية، ويتم الدفع بسخاء شديد من أجل تفويض اسرائيل فى هذه المسألة.

أ. محمد فايق :

أحــب أن أوضح نقطة بالنسبة لحقوق الانسان. بالنسبة لطرد اسرائيل من أى اجتماع فقــد حــدث مؤخراً أنه فى تونس بالذات دعت الفيدرالية الدولية - التى تعتبر أكبر شبكة حقــوق انســان فــى العالم - اسرائيل إلى اجتماع فى تونس، وفى المعهد العربى لحقوق الإنســان. نحن رفضنا وأجبرناهم أن ينسحبوا. ونقول ذلك لأن هذه دولة معتدية لا تحترم حقــوق الانســان وتحرم الشعب الفلسطينى من حقوقه. بالعكس القوانين الدولية لا تلزمنا

أبدًا أن نسمع اسرائيل ولا أى شئ فى الدنيا يلزمنا بهدا على الإطلاق. وهذا حق مشروع ولدينا أسبابنا الوجيهة التى نستطيع أن نقولها فى أى مجتمع دولى.

نصرة الشربتلى :

لم يتكلم أحد عن المستقبل السياسي للتسوية والعلاقات بين اسرائيل ودول الطوق - إلى ماذا يؤدى؟

كنت أتمنى أن أجد محورًا فى الندوة عن ذلك، وماذا بعد المسار السورى؟ خصوصًا أن هناك محاولات لسلخ سوريا عن لبنان. ماذا لو تم هذا؟ ما الفرق بين اسرائيل وأى دولة عربية؟ اسرائيل تعمل بطاقات أكبر.

أ. أحمد بهاء الدين شعبان :

أولاً : بالنسبة للأساس الاقتصادى لعملية التطبيع. بلاشك ينمو الآن حتى على المستوى الاقتصادى- وهذا موضوع يحتاج الانتباه، فالهدف خلق قاعدة اجتماعية أشارت إليها أ.شاهندة كأساس طبقى للعلاقات مع اسرائيل. هذا موضوع هام جدًا ويجب الاهتمام به من المعارضين للتطبيع .

القضية الثانية خاصة بمن يطلق عليهم مجموعة المؤرخين الجدد. لأنه طرحت من ضمن عمليات تسويغ وتبرير العلاقات الثقافية مع الاسرائيليين بالقول إن هناك طائفة من المؤرخين تنتقد الأساس الفكرى للصهيونية ويمكن اللقاء معها على المستوى الاكاديمي ونشرت فى عدة منابر ثقافية مصرية. وفى اعتقادى أن هذا الموضوع أيضًا يتعرض للكذب والادعاء، فالمؤرخون الجدد، مع احترامي لجهود بعضهم، لن يغيروا الوضع فى اسرائيل، وهم يطرحون وجهات نظر طرح أكثر منها فى أمريكا، عن طريق مؤرخين وفنانين انتقدوا انتقادا مرًا ما حدث للهنود الحمر، ومع هذا أبيد الهنود الحمر فى أمريكا ولم تتوقف الإبادة بسبب بعض الكتابات. فالمؤرخين الجدد لن يغيروا طبيعة الكيان الصهيونى العنصرى العدوانى.

يبقى الخلاف حول قضية التسوية والموقف من التطبيع. لا أريد أن أجعل هذه القضية - رغم أهميتها - هى العنصر الرئيسى لتثبيت صفوف حركة مقاومة التطبيع. رغم أنني معترض تماما على أى تسوية تضيع من أيدينا حقنا فى فلسطين. لأن فلسطين أرض عربية سواء كانت بتسوية أو غير تسوية. ومع هذا أعتقد أننا مطالبون بتجاوز كل الخلافات الثانوية للتمسك بالهدف الرئيسى، وهو بلورة تيار قوى وشعبى وديناميكي لمواجهة التطبيع، باعتبار أن مواجهة التطبيع فى مصر هى العنصر الأساسى الآن لبلورة الوطنية المصرية والعربية، ليست مجرد ورقة ضغط كما يزعم البعض، وليست مجرد أداة من أدوات المناورة السياسية، وإنما حركة بناء جديد للوطنية المصرية والعربية فى مواجهة الهيمنة الاسرائيلية الامريكية.

الفصل الخامس :

بعد الاعتراف

ورقة نقاش

حول مستقبل الصراع العربي الصهيوني

بعد الاعتراف
ورقة نقاش
حول مستقبل الصراع العربى الصهيونى

أ. عبد الغفار شكر

يدخل الصــراع العربى الصهيونى مع بداية القرن الحادى والعشرين مرحلة جديدة تتميز بسمات نوعية تختلف كيفيا عن السمات التى ميزت المراحل السابقة من هذا الصراع، ولكنها لا تلغى الحقائق الكبرى التى حكمت هذا الصراع منذ نشأته والتى ستستمر معه حتى نهايته. حيث توشك إسرائيل والحركة الصهيونية أن تحقق أهم أهدافها **المرحلية والمتمثل فى اعتراف العرب بها وقبولها كجزء طبيعى من المنطقة، وإقامة علاقات دبلوماسية وسياسية كاملة معها مصحوبة بعلاقات اقتصادية وثقافية تصر إسرائيل على الدفع بها إلى أوسع مدى.** اعترفت كل من مصر والأردن ومنظمة التحرر الفلسطينية بإسرائيل ووقعت معها اتفاقيات ومعاهدات صلح منفردة تتضمن الاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية معها فى كافة المجالات. وعندما تنتهى المفاوضات مع سوريا والسلطة الفلسطينية قريباً، فإن باقى الدول العربية سوف تنضم إلى قائمة المعترفين بإسرائيل، خاصة وأنه توجد بالفعل مكاتب للتمثيل السياسى أو التجارى بين إسرائيل والعديد من الدول العربية التى يشارك معظمها فى مفاوضات التعاون الإقليمى التى تهدف إلى دمج إسرائيل فى اقتصاديات المنطقة. وإذا كان العرب قد ضاعت منهم الفرصة أكثر من مرة خلال القرن العشرين للإمساك برمام المبادرة فى إدارة الصرع العربى الصهيونى لأسباب متعددة، على رأسها عدم الفهم السليم لطبيعة وأبعاد هذا الصراع، فإنه من واجبنا ألا تفلت منا الفرصة هذه المرة، وألا يتأخر إدراكنا لحقيقة أن اعتراف العرب بإسرائيل، وانسحابها من الأراضى العربيه المحتلة وقيام كيان فلسطينى يتمتع بنوع من الحكم الذاتى – حتى وإن اتخذ اسم دولة فلسطين– لا ينهى هذا الصراع، وإنما ينتقل به إلى مرحلة جديدة، علينا أن نهيأ جيداً لخوضها بكفاءة، والاستعداد لذلك بالتعمق فى دراسة الأوضاع والحقائق الجديدة فى المنطقة، والبيئة الدولية والإقليمية التى يجرى الصراع فى إطارها وتحكمه موازينها، والأطراف المباشرة وغير المباشرة لهذا الصراع فى مرحلته الجديدة، والدروس المستفادة من المراحل السابقة، والشروط الواجب توافرها عربيا وفلسطينيا لإدارة الصرع بنجاح فى المستقبل.

١- طبيعة الصراع وجذوره

من المهم ونحن بصدد التعرف على مستقبل الصراع العربي الصهيوني أن نستحضر بوضوح الحقيقة الكبرى في هذا الصراع التي أشار إليها جمال عبد الناصر في رسالته إلى اتحاد الطلبة العرب بانجلترا وإيرلندا بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لنكبة فلسطين في ١٥ مايو ١٩٦٦ "**إن الأرضية الأصلية وراء الصراع العربي الإسرائيلي هي في الواقع- وعلى وجه الدقة- أرضية التناقض بين الأمة العربية الراغبة في التحرر السياسي والاجتماعي وبين الاستعمار الراغب في السيطرة ومواصلة الاستغلال**". هذه الحقيقة تناساها الآن معظم نظم الحكم العربية باعتقادها أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تكون وسيطا نزيها ومحايداً بين العرب وإسرائيل، وتصورها أنه يمكن لكل بلد عربي على حدة أن يحقق مصالحه بالتفاهم مع إسرائيل والولايات المتحدة، ولو كان ذلك على حساب أطراف عربية أخرى. يحدث هذا بقبول الدول العربية مبدأ المفاوضات الثنائية والتسويات المنفردة مع إسرائيل، بينما تواصل إسرائيل والولايات المتحدة العمل على أساس أن المواجهة هي مع الأمة العربية كلها، وتسعى لتكريس التجزئة العربية بإقامة نظام إقليمي شرق أوسطي على أنقاض النظام الإقليمي العربي، وإحلال الرابطة الإسرائيلية التركية العربية محل رابطة القومية العربية، وإحلال التعاون الاقتصادي بين العرب وإسرائيل وتركيا محل التكامل الاقتصادي العربي، وبذلك يتحقق **الهدف الأساسي للتحالف الصهيوني الإمبريالي منذ بداية القرن العشرين وهو ضمان التجزئة العربية إلى الأبد**.

ورغم أن هذه الحقيقة الكبرى غابت عنا طويلاً، ولم تكن في حساب العرب في كثير من الأحيان وهم يخوضون هذا الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية العالمية ودولة إسرائيل، إلا أنها كانت واضحة منذ البدايات الأولى للصراع، وكان واضحاً أيضاً أن **التعارض تام بين الأمة العربية والحركة الصهيونية**. فقد كتب نجيب عازوري في كتابة (يقظة الأمه العربية) الصادر سنة ١٩٠٥:

"**ظاهرتان مهمتان لهما نفس الطبيعة بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن، تتوضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، أعني: يقظة الأمة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة على نطاق واسع. إن مصير هاتين الحركتين هو أن تتعارضا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى، وبالنتيجة النهائية للصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين حضاريين، يتعلق مصير العالم بأجمعه**".

يؤكد هذا التعارض التام بين الأمة العربية والحركة الصهيونية كثير من الكتابات الصهيونية، من أفصحها ما كتبه الكاتب الإسرائيلى ماريين شارمان فى صحيفة حداشوت بتاريخ ٥/١٠/١٩٩٣

"إن النزاع الفلسطينى الإسرائيلى جوهره بسيط، ولا جدوى من محاولة إيجاد تعقيدات اصطناعية وحلول ملتوية مثل التسويات المرحلية والتجريد من السلاح والحكم الذاتى، فما هذه المحاولات سوى تهرب من الحقيقة البسيطة القائلة أن: **بين البحر والنهر لا يمكن أن تسود إلا سيادة يهودية أو سيادة عربية**، ويتغلب من يتحلى بالإرادة القومية الأكثر عزما والرؤية السياسية الأكثر وضوحاً".

رغم هذا الوضوح فى طبيعة الصراع منذ بداياته وعلى امتداده فقد غابت عنا هذه الحقيقة الكبرى طويلاً، وغابت أيضا حقيقة أن **الصراع الفلسطينى الإسرائيلى هو جزء من الصراع العربى الصهيونى، وليس منفصلاً عنه، ولا يمكن الوصول إلى حلول حقيقيه لأى منهما بمعزل عن الآخر**. وهو صراع مصيرى يقوم على التعارض التام بين طرفيه، ولا يصلح لإنهائه مثل هذه التسويات التى تتم نتيجة لاختلال علاقات القوى لصالح إسرائيل، وتعرض العرب والفلسطينيين لضغوط إقليميه ودولية هائلة تفرض عليهم القبول بما هو أقل من الحد الأدنى للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى، والقبول باستعادة أراضيهم المحتلة فى مصر وسوريا ولبنان ناقصة السيادة. ليس هناك أكثر تعبيراً عن هذه الحقيقة من قول المثقفين الفلسطينيين فى بيانهم الموجه إلى الرأى العام الإسرائيلى واليهودى الصادر فى أوائل فبراير سنة ٢٠٠٠:

"**إن ما يجرى يجعلنا قلقين من أن ما يتم زرعه ليس السلام وإنما بذور حرب مقبلة**. إن التسوية التى تسعى القيادة الإسرائيلية إلى فرضها على المفاوض الفلسطينى لا يمكن أن تكون تسوية مع الشعب الفلسطينى، وهذا يعنى أنها **ستكون تسوية مهددة بالانفجار**.. ربما ترغم حكومتكم المفاوض الفلسطينى غداً على تسوية ظالمة، ربما يحصل ذلك، لكن علينا أن نخبركم **أننا لن نقبل بذلك، بل إننا سنقاومه**".

يدرك الإسرائيليون هذه الحقيقة جيداً، ويتصرفون على أساس أن مثل هذه التسويات لن تنهى هذا الصراع، وأن القوة هى العامل الأساسى لحسمه لصالح أحد الطرفين، يؤكد ذلك ما صرح به إيهود باراك رئيس وزراء إسرائيل لصحيفة جيرو سالم بوست يوم ٢٨/ ٩/١٩٩٩ رداً على سؤال حول البيئة الاستراتيجية التى يتوقعها فى الشرق الأوسط خلال السنوات العشر المقبلة، وكيف يؤثر ذلك فى قراراته بالنسبة للعملية السلمية فقال:

"الواقع هنا يتسم بثلاث سمات، أولاً إسرائيل قوية، قوية جداً، وثانيا هذه بيئة قاسية، ولذلك علينا أن نبقى أقوياء لأعوام طويلة مقبلة حتى بعد أن نتوصل لاتفاقات سلام مع الجميع، أقوياء من جميع النواحى عسكرياً واقتصادياً وعلمياً ودبلوماسياً، وهذه القوة ستكون الضمانة لاستمرارنا".

٢- الضعف العربى والاعتراف بإسرائيل

هكذا تتأكد حقيقة أخرى من الحقائق الكبرى للصراع العربى - الصهيونى، ومن ضمنه الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، وهى أن القوة بمعناها الواسع هى العامل الحاسم فى هذا الصراع، وأن الطرف الأقوى هو الذى يكسب هذا الصراع، حيث يتأكد ذلك المبدأ الاستراتيجى الشهير "أنك لا تستطيع أن تصل على مائدة المفاوضات إلا إلى ذلك المدى الذى تستطيع جيوشك أن تصل إليه". هكذا تعتبر القوة هى العامل الحاسم سواء فى الحرب أو السلام، سواء من خلال المعارك المسلحة أو من خلال الوسائل السلمية. وحسب تعبير إيهود باراك فإن القوة يجب أن تكون من جميع النواحى اقتصادياً وعلمياً ودبلوماسيا وعسكرياً، وهو ما يطرح البعد الحضارى لهذا الصراع والقدرة على بناء مجتمع متقدم قادر على إقامة اقتصاد متطور ونظام سياسيى عصرى وتعبئة كاملة للموارد البشرية. وقد خسر العرب الجولات السابقة من الصراع لأن ميزان القوى لم يكن فى صالحهم، واضطروا للاعتراف بإسرائيل أخيراً لأن ميزان القوى قد اختل كثيراً لصالح إسرائيل فى السنوات الأخيرة وما لم ينجح العرب فى تصحيح موازين القوى فى اتجاهه لصالحهم فإنهم لن يكسبوا أى جولة قادمة فى الصراع. ونقطة البداية فى هذا التصحيح أن ندرك كيف حدث هذا الاختلال فى موازين القوى.

بدأ ذلك مبكراً عندما نجحت الحركة الصهيونية فى صياغة استراتيجيتها وتطبيقها فى التزام كامل بمجموعة من المبادىء مكنتها من تحقيق أهدافها مرحلة بعد أخرى:

* ترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى أهداف مرحلية قابلة للتنفيذ: الحصول على وعد بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين - تكثيف الهجرة والاستيطان- إقامة الدولة على جزء من الأرض المستهدفة- التوسع تدريجياً فى اتجاه استيعاب كامل أرض فلسطين- اعتراف العرب بدولة إسرائيل والدخول فى علاقات طبيعية معها.

* المحافظة على وحدة الحركة الصهيونية وبناء المؤسسات التنفيذية اللازمة لتنفيذ المخطط الصهيونى مع ضمان التنسيق الكامل بينها، وإقامة علاقة سليمة بين الداخل

والخارج، فكانت الوكالة اليهودية محور النشاط الصهيوني في البداية، وبعد قيام إسرائيل أصبحت الدولة العبرية هي مركز الثقل الأساسي للنشاط الصهيوني.

* إقامة تحالف متين مع قوة كبرى قادرة على المساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف المرحلية للحركة الصهيونية. بريطانيا العظمى وفرنسا في مرحلة، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة تالية. وتتحرك إسرائيل حالياً لتوطيد علاقاتها مع كل الدول الكبرى بما في ذلك روسيا والصين واليابان بالإضافة إلى تحالفها مع الولايات المتحدة.

وعلى الجانب الآخر عجز العرب عن المواجهة لافتقادهم استراتيجية موحدة للمواجهة، وعجزهم عن إدراك طبيعة الصراع وأطرافه، وافتقاد المؤسسات والأطر الكفيلة بتوحيد العرب في مواجهة التحدى الصهيوني، وفرضت كثير من النظم العربية وصايتها على الشعب الفلسطيني وحرمته من إمكانيات الحركة المستقلة دفاعاً عن وطنه.

كما أن ضعف وتخلف بنية المجتمعات العربية التي خضعت للاستعمار لفترات طويلة وحصول الدول العربية على استقلالها السياسي في ظل تبلور المشروع الصهيوني قد أسهم – وبحكم عوامل التخلف المتنوعة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية – في قيام إسرائيل، ومن ثم قدرتها على التوسع وترسيخ نفوذها، كما ساهم في عدم قدرة العرب أن يرقوا إلى مستوى مواجهة مشروع واضح الأهداف والوسائل يضمن أداء متقدماً مقروناً بعوامل مترابطة وتحالفات واسعة النطاق. هذا رغم المقاومة الضارية التي خاضتها الشعوب العربية وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني لهذه المخطط ورغم التضحيات الجسيمة على امتداد الصراع.

وإذا كانت هذه هي العوامل التي أدت إلى اختلال موازين القوى لصالح الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل في المراحل المبكرة من الصراع، فإن هذا الاختلال قد زاد كثيراً وبدرجة خطيرة في السنوات الأخيرة لصالح إسرائيل مما عجل بالاعتراف العربي بإسرائيل، في مقدمة هذه العوامل:

– خروج مصر، أكبر دولة عربية، من دائرة الصراع بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

– حرب الخليج الثانية وما ترتب عليها من تدمير البنية الاقتصادية والقدرة العسكرية للعراق، ثاني قوة عربية بعد مصر، وخروجه فعليا ولسنوات طويلة قادمة من دائرة الصراع.

– ما ترتب على حرب الخليج الثانية من افتقاد التضامن العربي والإنقسام العميق في الصف العربي وشلل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتغليب التناقضات العربية العربية على التناقضات العربية / الإسرائيلية.

– انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك المعسكر الاشتراكى وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم مما أدى إلى حرمان العرب من حليفهم الاستراتيجى الدولى الذى ساندهم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لفترات طويلة.

– تطور التحالف الاستراتيجى بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليه من التزام أمريكا بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا الراقية ومساندتها اقتصادياً وعسكرياً بما يضمن استمرار تفوقها على كل الدول العربية مجتمعة.

وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً فى تزايد الخلل فى علاقات القوى لصالح إسرائيل فى السنوات العشر الأخيرة عندما تصدت للقيام بدور الوسيط للوصول إلى حل للصراع تحت المظلة الأمريكية انطلاقاً من أهدافها الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وهى الحفاظ على أمن البترول وأمن إسرائيل والاحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران. ومارست ضغوطاً شديدة على العرب والفلسطينيين للدخول فى تسوية سياسية فى إطار مؤتمر مدريد تقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمفاوضات الثنائية بين كل دولة عربية منفردة وإسرائيل، وتجزئة القضية الفلسطينية مع تجاهل تام للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى ومبادىء القانون الدولى التى لا تجيز ضم الأراضى المحتلة بالقوة أو تغيير الحدود الدولية الثابتة.

وقامت الولايات المتحدة بضبط التسلح العربى، وقامت فى الوقت نفسه بتطوير علاقاتها بإسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً بما يضمن لها استمرار التفوق على العرب مجتمعين. والتزمت بوضوح بالأمن القومى لإسرائيل بشقيه العسكرى والاقتصادى أى طبقاً لرؤية إسرائيل، ووقعت معها مذكرة التفاهم الاستراتيجى سنة ١٩٨١ التى تكرس وضع إسرائيل باعتبارها "الرصيد الاستراتيجى للولايات المتحدة فى المنطقة التى تزخر بالمصالح الأمريكية المطلوب ضمانها" ولم تضعف مكانة إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كما توقع البعض. وواصلت أمريكا تزويد إسرائيل بالمساعدات الاقتصادية على شكل تدفقات مالية مستمرة واستثمارات فى مجالات التكنولوجيا الراقية وتقديم منح مالية لا ترد لأنشطة اقتصادية متنوعة، ووقعت معها اتفاقية التجارة الحرة فى ١١ نوفمبر ١٩٨٥ التى أدت إلى زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة وتحقيق فائض فى الميزان التجارى لصالح إسرائيل بعد أن كانت تعانى من العجز. وقدمت مساعدات عسكرية قيمتها ١,٨ مليار دولار سنوياً على شكل منح لا ترد بالإضافة إلى اعتمادات إضافية مع كل تطور فى مفاوضات السلام، والمساهمة فى تطوير الأبحاث العسكرية الإسرائيلية وخاصة بالنسبة لنظام "أرو" المضاد

للصـــواريخ والطائـــرة المقاتلـــة "لافى"، وتخزين معدات عسكرية أمريكية متطورة على أرض إســـرائيل تكون تحت تصرفها إذا احتاجت اليها. ويجرى الحديث حالياً عن **احتمال توقـــيع معـــاهدة دفـــاع مشترك بين البلدين بالتزامن مع الوصول إلى اتفاق مع سوريا ولبـــنان، الأمر الذى سيقلب موازين القوى فى المنطقة بشكل خطير ويفاقم الخلل القائم حالـــياً لصالح إسرائيل بما يجعل الولايات المتحدة طرفاً مباشراً فى المراحل القادمة من الصـــراع ولـــيس مجـــرد قوة مساندة لإسرائيل**. وبذلك فإنها ستقوم بالدور الأساسى فى تكـــريس الأوضاع الجديدة الناشئه عن معاهدات الصلح والاعتراف العربى بإسرائيل وما يتضـــمنه مـــن إهـــدار الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين والسيادة العربية الكاملة علـــى الأرض المحـــتلة المســـتعادة والـــتى سيكون النضال من أجلها أساس الصراع فى المستقبل.

-٣-

الجديد وتأثيره على المستقبل

ســـوف يتحدد شكل الصراع ومهامه وأساليبه فى المرحلة المقبلة انطلاقاً من الوضع الراهـــن الـــذى شـــكلته معاهدات الصلح مع إسرائيل وعلاقات القوى الجديدة بين أطراف الصراع وما تقيمه من تحالفات إقليمية ودولية.

مـــن هـــنا فإن أى تحرك عربى وفلسطينى نحو المواجهة ومواصلة الصراع يتطلب فهما عميقاً لأبعاد الوضع الراهن وحقائقه الأساسية.

أولاً: بالنســـبة للبيـــئة الإقليمـــية والدولـــية التى سيجرى الصراع فى إطارها فى المستقبل القريب نلاحظ مجموعة من الحقائق الأساسية:

- لـــم يعـــد المجـــتمع الدولى قادراً على اتخاذ المبادرات بعيداً عن الدور الأمريكى، يستوى فى ذلك روسيا والصين مع انجلترا وفرنسا وألمانيا واليابان.

- لـــم يعـــد من السهل ان تكون الأمم المتحدة إطاراً لتعبئة موقف دولى مساند لقضايا العرب، فقد أصبحت تخضع بشكل كبير لسيطرة الولايات المتحدة.

- يـــزداد الخلـــل فى علاقات القوى بالمنطقة لصالح إسرائيل نتيجة لإنحياز الولايات المـــتحدة إلى إسرائيل ومساندتها لها عسكريا واقتصاديا وممارستها ضغوطاً مستمرة على العـــرب للوصول إلى تسوية سياسية للصراع العربى الصهيونى لا تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية مستفيدة من الضعف العربى الراهن.

- يفاقم من هذا الخلل حالة التفكك العربى والعجز عن استعادة التضامن العربى وفق أسس جديدة تعلى من شأن التناقض مع العدو وتغلب المصالح العربية المشتركة على المصالح الضيقة للفئات الحاكمة فى هذا القطر أو ذاك.

- رغم وصول الغضب الشعبى إلى أقصى مدى من هذه التطورات، فإن الحركة الشعبية العربية ليست قادرة على تعبئة دائرة واسعة من الجماهير للضغط من أجل فرض إرادتها، ويؤثر غياب الديمقراطية بشكل كبير فى القدرة على التحرك الشعبى الفعال.

ثانياً: ربطت معاهدات الصلح بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها الانسحاب من الأراضى المحتلة وقيام **علاقات طبيعية** فى كل المجالات بالإضافة إلى قيام **تعاون إقليمى** تمارس إسرائيل بمقتضاه دوراً أساسياً فى اقتصاديات المنطقة ويتم التركيز فى هذا الصدد على:

- خلق نظام إقليمى شرق أوسطى تتواجد فيه إسرائيل بقوة على حساب النظام الإقليمى العربى وتكتسب الشرق أوسطية أهميتها فى الاستراتيجية الإسرائيلية باعتبارها شرطاً جوهرياً لحماية الأمن القومى الإسرائيلى فى ظل التطور الهائل لأسلحة العصر، حيث يؤكد شمعون بيريز فى كتابه عن الشرق الأوسط الجديد "من المستحيل التفكير فقط فى الدفاع عن الحدود وإغفال ما يجرى فى الأماكن البعيدة. من غير المعقول أن يصلنا صاروخ من على بعد ألف كيلو متر بينما نشغل أنفسنا برسم حدود قابلة للدفاع. بل المطلوب أبعاد قابلة للدفاع. وبكلمات أخرى **علينا أن نبنى شبكة من العلاقات السياسية يكون بمقدورها تغطية كل مواقع الخطر فى شبكة العلاقات العسكرية المجردة**".

- يكمل هذا التصور السياسى للنظام الشرق أوسطى **نشاط اقتصادى يقوم على دعائم أربع**: هى إنشاء مجموعة من شبكات البنية التحتية الإقليمية كالطرق والمطارات والموانى، وإقامة مجموعة متكاملة أو متعاونة من المؤسسات الإقليمية المشتركة وفى مقدمتها بنك للتعاون الإقليمى ومؤسسات مالية واقتصادية، هذا بالإضافة إلى تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادى التى تكون إسرائيل طرفاً فيها، واستخدام قوى السوق فى هذا المخطط الاقتصادى بشكل انتقائى لفرض السيطرة الأجنبية والإسرائيلية على الاقتصاديات العربية. **وقد تكفلت معاهدات الصلح مع مصر والأردن واتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية بتهيئة الأوضاع لقيام تعاون إقليمى أساسه إسرائيل والأردن وفلسطين يكون قاعدة لانطلاق إسرائيل نحو باقى المنطقة**، ويجرى من جانب آخر إقامة **قاعدة أخرى للانطلاق قد تشمل مصر والأردن وإسرائيل** كما اتضح من المشروعات التى قدمتها إسرائيل لمؤتمرات التعاون الإقليمى التى عقدت فى الدار البيضاء والقاهرة وعمان.

وقد قبلت منظمه التحرير الفلسطينيه فى ملاحق اتفاق أوسلو أن يكون التعاون الفلسطينى الإسرائيلى فى مجال التنمية الاقتصادية أساس التحرك نحو الشرق أوسطية وفق برامج مستقبلية. وجاء فى الملحق الرابع "سوف يتعاون الجانبان فى إطار جهود المفاوضات متعددة الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبار، وستطلب الأطراف من السبع الكبار السعى لإشراك دول أخرى مهتمة فى هذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية وإقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص".

وهكذا فإن التعاون الإقليمى فى إطار شرق أوسطى يكون من خلال الفرض لمزيد من سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العالمية على الاقتصاديات العربية، وتحقق إسرائيل بذلك هدفها الاستراتيجى على محورين: أولهما القيام بدور الوسيط بين هذه الاحتكارات العالمية والاقتصاديات العربية، وثانيهما أن تصبح شريكة للولايات المتحدة فى المنطقة.

ثالثاً: تكتسب **العلاقات الثقافية** بين إسرائيل والدول العربية أهمية خاصة فى معاهدات الصلح حيث حرصت إسرائيل على النص **على التزام الدول العربية بتغيير مناهج التعليم وبرامج الإذاعة والتليفزيون وكافة الأنشطة الثقافية الأخرى لحذف كل ما يتعلق بإسرائيل كعدو وحذف الآيات القرآنية التى تشير إلى جوانب سلبية بالنسبة لليهود**، وتتضح أهمية العلاقات الثقافية بالنسبة لإسرائيل مما قاله بنيامين نيتنياهو رئيس وزراء إسرائيل السابق "**إن مصير العرب واليهود سيتحدد فى المدارس والجامعات وفى قاعات تحرير الصحف وفى المساجد فى الشرق الأوسط**". وما قاله موشيه ساسون سفير إسرائيل السابق فى مصر "**لابد من تلقين الجماهير فى مصر، من خلال حملة تثقيفية محسوبة ومدروسة، تبرز أفضال السلام، وتبين تفوقه كفلسفة فى الحياة، وكقاعدة أساسية للعمل فى كافة المجالات**". هكذا تتضح الأهداف الحقيقية لإسرائيل من اهتمامها بالتطبيع الثقافى بإجراء عملية غسيل مخ كاملة للعرب لا يستثنى منها طفل فى مدرسة أو واعظ فى مسجد أو مثقف أو حتى صحفى. بحيث **يتم محو الذاكرة الوطنية والقومية للأجيال الجديدة بشكل خاص، ويعاد تشكيلها فكريا بما يتفق مع قبول إسرائيل وتناسى ما لحق بالعرب من ظلم وما حدث لفلسطين من اغتصاب ومالحق بشعبها من تشريد.**

رابعاً: بالنسبة **لمستقبل القضية الفلسطينية** فإنه لا يتوقع فى المستقبل المنظور الوصول إلى اتفاق يؤدى إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة حيث لا تسمح علاقات القوى الحالية بتحقيق ذلك، كما أن الولايات المتحدة لن تضغط على إسرائيل من أجل تحقيقه، وأقصى ما يمكن تحققه هو قيام كيان

فلسطيني يتمتع بالحكم الذاتي تتحلله المستوطنات التي تتمتع بحماية عسكرية إسرائيلية مباشرة وبعض سكانها تحت السيادة السياسية الإسرائيلية.

أي أنه في الوقت الذي تحرص إسرائيل على قيام علاقات كاملة مع العرب في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية فإنها ستواصل تجاهل الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين ورفض حقه في العودة إلى أرضه المغتصبة وحقه في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ورفض تقسيم القدس وتفكيك المستوطنات. وستكون هذه هي قمة المفارقة في الوضع الجديد بالشرق الأوسط، أي إقامة علاقات طبيعية مع العرب في ظل استمرار رفض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومن المؤكد أن الترتيبات الأمنية التي فرضت على العرب بما تشمله من محطات إنذار مبكر، وتحديد التسليح، ووجود قوات أجنبية على الأرض المستعادة، وفرض قيام علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع تجاهل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، وإصرار إسرائيل على أن تلعب دوراً أساسياً في نظام إقليمي جديد يقوم على أنقاض النظام الإقليمي العربي ستؤدي كلها بلا شك إلى انفجار الصراع من جديد مهما طال المدى.

٤- نحو مواجهة عربية فعالة

تؤكد الحقائق الأساسية للوضع الراهن في منطقة الشرق الأوسط أن التناقض ما يزال قائما بين العرب وإسرائيل وأن اتفاقيات التسوية ومعاهدات الصلح لم تصف هذا التناقض ولن توقف الصراع بل سيتخذ الصراع، أشكالاً جديدة ومتنوعة، وإذا كان الخيار العسكري في المواجهة قد تراجع إلى حد كبير في المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور، فلا شك أن التحدي السياسي والأمني والاقتصادي سيتقدم ويستمر، وسيكون التحدي الاقتصادي هو التحدي الأساسي في المنطقة خلال الفترة المقبلة. ولا يعني هذا تجريد العوامل الأخرى من أهميتها المؤثرة في صنع الأحداث في المنطقة، إلا أن التغلغل فيما وراء هذه العوامل ومدى تشابكها في صنع القرار السياسي والعسكري سوف يكشف أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي على الصعيد المحلي في كل دولة على حدة، وعلى الصعيد الإقليمي، وأيضاً في الإطار الدولي الذي يزخر بالعديد من المتغيرات السياسية المتلاحقة والمؤثرات والنتائج الاقتصادية المترتبة عليها.

وإذا كان الاختلال في علاقات القوى لصالح إسرائيل في السنوات الأخيرة هو الذي أوصل النظم الحاكمة العربية إلى الاعتراف بإسرائيل والقبول بالتعاون معها سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفق شروط غير مواتية فإن تصحيح هذا الخلل هو نقطة البداية

لامـــتلاك العـــرب زمام المبادرة فى الصراع العربى الصهيونى فى المستقبل، مما يتطلب بناء القوة الذاتية العربية فى إطار بديل متكامل للوضع القائم، أساسه مشروع حضارى مـــتكامل يســـتمد جذوره من قيم هذه الأمة وخبراتها النضالية الطويلة ويكون قادراً فى الوقت ذاته على تمثل أفضل منجزات العصر والمساهمة فيها.

إن الوعـــى بضـــرورات المواجهة طويلة الأمد ذات البعد الحضارى وما تتطلبه من تجـــاوز أوضـــاع الـــتخلف وإقامـــة نظم سياسية عصرية تقوم على الديمقراطية وإطلاق المبادرة الشعبية وبناء اقتصاديات متطورة وثقافة وطنية عصرية، لا ينبغى أن يطغى على ضـــرورة المواجهـــة العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضـــع الراهـــن الناجمة عن الاعتراف العربى بإسرائيل. فنحن لا نستطيع ونحن نتطلع إلـــى المســـتقبل أن نـــتجاهل حقائق الواقع وأن نتجاهل أننا بالفعل إزاء مرحلة جديدة من الصـــراع العـــربى الصـــهيونى، تدخلها إسرائيل وقد حظيت باعتراف العرب بها أو على الأقـــل نظم الحكم العربية المحيطة بها، دون أن يتحقق للشعب الفلسطينى الحد الأدنى من حقوقـــه الـــذى يكفـــل له إقامـــة دولة وطنية مستقلة على الضفة الغربية وغزة، ونحن لا نســـتطيع أن نـــتجاهل أيضـــاً أنـــه لا تتوفر حالياً الإرادة السياسية لدى الحكومات العربية لمواصـــلة الصـــراع مســـتقبلاً. مـــن هنا فإن استمرار هذا الصراع حفاظاً على المصالح الأساســـية للأمـــة العربية يتطلب تعبئة الشعوب العربية من جديد على أساس من الفهم العمـــيق للأوضـــاع الجديدة وعلاقات القوى الجديدة والمخاطر المترتبة على الاعتراف بإســـرائيل وقـــبولها كطرف فى المنطقة وإقامة علاقات معها فى ظل العولمة الرأسمالية وتحريـــر الـــتجارة العالمـــية وتصاعد نفوذ الشركات متعدية الجنسية، مما يعطى إسرائيل ميزات إضافية تمكنها من التغلغل فى اقتصاديات الأقطار العربية والاستفادة منها فى ضخ دماء جديدة إلى شرايين الاقتصاد الإسرائيلى.

الحـــركة الشعبية العربية هى أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عـــن الاعتراف العربى بإسرائيل، وتتحمل الأحزاب السياسية العربية والمنظمات الشعبية كالـــنقابات المهنـــية والعمالـــية والاتحـــادات الطلابية والجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومـــية الأخرى مسئولية تحقيق التعبئة الشعبية حول مهمة محورية هى مقاومة التطبيع مـــع إســـرائيل، ومحاصرة العلاقات معها فى نطاق رسمى محدد لا يتعدى بنود الاتفاقات الموقعة معها حول انسحابها من الأراضى العربية المحتلة وتبادل السفراء، دون أن يترتب علـــى ذلـــك قيام علاقات تجارية يشارك فيها المواطنون أو قيام علاقات ثقافية أو زيارات للأفـــراد من أى نوع. ولكى تتحقق هذه المهمة المحورية بنجاح فإنه من المهم أن يصحبها

جهـد فكـرى متصـل لإعادة تأسيس وعى عربى جديد بالمشروع الصهيونى والتحالف الصهيونى الإمبريالى والمخاطر الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل والأهداف الاستراتيجية لكـل مـن الحركة الصهيونية والولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وكيف تتهدد وجود الامـه العربـية فى الصميم، لأنه بدون تأسيس وعى عربى جديد بالمشروع الصهيونى ومخاطـره سـوف تنشـأ الأجـيال العربـية الجديدة فى غفلة كاملة عن هذه الحقائق والمخاطـر، ولأنـه علـى أرضية هذا الوعى الجديد يمكن تأسيس حركة شعبية عربية جديـدة معاديـة للصـهيونية والهيمـنة الأمريكية، ويمكن أيضاً تشكيل رأى عام شعبى ضـاغط علـى الحكومـات العربية لاستئناف مسيرة الصراع فى الفترة القادمة بالوسائل المناسـبة للظـروف والأوضاع الدولية والإقليمية الجديدة. وفى هذا الإطار فإنه يصبح من الممكـن الشـروع فـى تنفيذ مهمة محورية أخرى هى بناء جبهة شعبية عربية مساندة للشـعب الفلسـطينى تعمل من أجل التعامل مع قضية فلسطين باعتبارها مسئولية عربية، وباعتـبارها جـزءاً من كل أكبر هو مستقبل الأمة العربية، وما يتطلبه ذلك من إجراءات وجهـود شـعبية وحكومـية تصب فى اتجاه توفير الدعم الاقتصادى اللازم لسكان الضفة والقطـاع لتمكيـنهم من الصمود فى مواجهة الضغوط الصهيونية الإسرائيلية ومساعدتهم علـى إعـادة إعمار المناطق التى تجلو عنها قوات الاحتلال وبناء اقتصاد فلسطينى قادر علـى الوفـاء بالاحتـياجات الأساسية للشعب الفلسطينى، واستغلال العلاقات العربية مع مخـتلف دول العـالم وفى المحافل الدولية من أجل التأكيد على أن قضية فلسطين لا تحل بـدون حسم القضايا الأساسية وعلى رأسها حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وإقامة دولـته المستقلة، وحق العوده للاجئين الفلسطينيين، وإلغاء كافة أشكال ومظاهر الاستيطان فى الأرض الفلسطيبنة المحررة، والاعتراف بالقدس عاصمة لدول فلسطين.

وبالمقـابل فهناك مسئولية خاصة بالشعب الفلسطينى وحركته الوطنية تتمثل فى إعادة بـناء الموقف الفلسطينى بما يتناسب مع التحديات الجديدة وتعبئة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحـتلة وفـى الشـتات فى إطار موحد يكفل الاستفادة من كل الطاقات للنضال المتصاعد من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للنضال الفلسطينى ويتطلب ذلك:

- أن تكـون مـنظمة الـتحرير الفلسـطينية الإطار السياسى والتنظيمى الذى يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين حيثما تواجد (داخل إسرائيل أو فى الأرض المحتلة أو فـى الشـتات) بحيـث يسـتوعب كافة التنظيمات السياسية والشعبية والمهنية وتوحيد جهودهـا مـن أجـل تحقـيق الأهداف الوطنية، والفصل بين المنظمة ومؤسسات السلطة الوطنية فى الضفة والقطاع التى تنحصر مسئولياتها داخل الأرض المحتلة.

– تحقيق اجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية، وبصفة أساسية حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى وطنه وحقه فى تقرير المصير وإقامة دولة وطنية مستقلة ذات سيادة عاصمتها القدس وأن تكون مرجعية القضية الفلسطينية مبادىء القانون الدولى وقرارات الأمم المتحدة وليس الأسس التى قام عليها مؤتمر مدريد أو اتفاقيات أوسلو. وتكتسب فى هذا الصدد أهمية خاصة قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لسنه ١٩٤٧ بإنشاء دولة فلسطين والقرار رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ بحق اللاجئين فى العودة.

– إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس ديمقراطية بما يمكن كل المنظمات والقوى أن تشارك بفاعلية فى هيئاتها القيادية وأنشطتها النضالية وإقرار مبدأ الانتخاب الدورى والتمثيل النسبى لهيئاتها القيادية تنفيذاً لمبدأ التعددية والديمقراطية فى إطار الوحدة الوطنية.

– إعادة بناء المؤسسات والمنظمات الشعبية لكل فئات الشعب الفلسطينى. وبحيث يمتد نشاطها ليشمل الشعب الفلسطينى كله فى المهجر والشتات وداخل الأرض المحتلة.

إن إعادة ترتيب البيت الفلسطينى وتعبئة الحركة الشعبية العربية أمر ضرورى للمواجهة العاجلة للتحديات الجديدة الناجمة عن الاعتراف بإسرائيل. وهناك بالدور صعوبات شديدة تواجه الحركة الشعبية فى كل الأقطار العربية وتعوقها عن القيام الدور المطلوب ولا يمكن إحراز نجاح فى المواجهة بدون النضال من أجل تطوير الأوضاع الديمقراطية وحدوث تطور حقيقى فى هذا المجال ينهى الحصار المفروض على العمل السياسى الجماهيرى فى معظم الأقطار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الإسرائيلى والصهيونى فى المجتمعات العربية جزءاً لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاستبداد والتسلطية. ومهما كانت الصعوبات فإنها يجب ألا تؤثر فى عزيمتنا أو تحرفنا عن نقطة البدء الأساسية فى هذه المسيرة الطويلة، وهى أن ترفض الشعوب العربية أى مظهر من مظاهر التطبيع مع إسرائيل وأن يظل السلام معها بارداً معزولاً فى أضيق نطاق رسمى وأن يتشكل وعى الأجيال الجديدة ووجدانها على أساس من الفهم المتجدد للمشروع الصهيونى وهدفه الحقيقى استمرار تجزئة الأمة العربة ومنع تقدمها.

٥ – قضايا للنقاش

هـذه هـي بعـض ملامح صورة الوضع الراهن للصراع العربى الصهيونى، وأهم العوامـل الـتى سـاهمت فى صنع هذا الوضع، واحتمالات تطوره مستقبلاً، والمتطلبات الواجـب توافرها عربيا وفلسطينياً في مواجهه التطورات الجديده الحالية والمستقبلية. ومن الواضـح أننا إزاء وضع معقد يطرح من الأسئلة أكثر مما يقدم من إجابات، ويثير العديد مـن القضـايا للنقاش لعل مناقشتها تساعد على بلورة رؤية جديدة لكيفية خوض الصراع العـربى الصـهيونـي بكفاءة في المستقبل المنظور وعلى الأمد الطويل. في مقدمه القضايا الجديرة بالنقاش.

١– إلـى أى حـد يمكـن القول أن اختلال علاقات القوى لصالح إسرائيل هو أساس الوضـع الراهـن فى الصراع العربى الإسرائيلى واعتراف نظم الحكم العربية بإسرائيل؟ وما هى مسئولية العرب عن هذا الخلل فى موازين القوى؟.

٢– مـا هـى الشـروط الواجـب توافرها لتمكين العرب من استئناف نضالهم ضد المخاطـر والـتحديات الـناجمة عـن الصراع الصهيونى؟ وما يتصل بها بصفة خاصة بالتحديات الاقتصادية والأمنية والحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى وما هى حدود مسئولية العرب عن قضيه فلسطين؟.

١– هـل يمكن اعتبار المواجهة الشعبية للتطبيع والنضال من أجل الديمقراطية الحلقة الرئيسـيه للعمل الوطنى والقومى فى المستقبل المنظور؟ وهل يكتسب الوعى أهمية خاصة فى هذه المرحلة؟ كيف؟.

٢– كـيف يمكن بلورة استراتيجيه عربيه للمواجهة الشاملة تكفل إمساك العرب بزمام المـبادرة فـى الصـراع العـربى الصـهيونى؟ ومـا هـى أهم العناصر المقترحة لهذه الاستراتيجية؟.

تعقيبات ومناقشات

أ. حلمى شعراوى :

أخـــتلف مـــع أ. عبد الغفار فى المحورين، بالنسبة للإجابة على أسباب الفشل وأسئلة المســـتقبل. أعـــتقد أنه على نحو ما تم معالجة الكثير وتم نقد فكرة الرجوع لاسباب الفشل، فـــإذا اســـتطعنا تجـــاوز ذلك لاسئلة المستقبل، وهى بالضرورة ناتجة من وافع الفشل فهى ستأتى بالضرورة، فسيكون النقاش مفيدًا. وهذا أرجو وضعه فى الاعتبار.

هـــناك كثير من الاسئلة الملحة والوقت ضيق. اسئلة عن النظام العربى، عن استيعاب لاجئيـــن او المقاتلـــة لإعادتهم، وعن الصهيونية وما بعد الصهيونية، وعن الشرق أوسطية ونظام الجامعة العربية ماذا يكون شكله؟

أنـــا أميـــل للإجابة عن اسئلة محددة. حول القنبلة السكانية، ماذا لو أن اسرائيل تأتى بخمســـة ملاييـــن يهـــودى وفق قانون العودة؟ دعك من أى اعتبارات أخرى. هذه منطقة مرشح للقدوم إليها خمسة ملايين وافد يهودى خلال خمس أوست سنوات أو عشر سنوات. ماذا يفعل العرب؟

وأســـئلة عـــن الخطاب العربى نفسه والعقل العربى والصراع الاجتماعى.. الخ. ماذا بعـــد انسحاب الحكومات نهائيًا من الصراع، هل المسئولية ستكون شعبية بالكامل أو كيف نتعامل مع الحكومات؟

معنا أناس يستطيعون الإجابة عن أسئلة محدده لأنها ستحدد لى هل سأظل أطالب هذه الحكومـــة أو أصـــارع ضد النظم الحكومية والنظم العربية؟ تساؤلات كبيرة، كذلك قضية اللاجئين لابد أن يخصص لها مؤتمر قريب..

فهـــنا يجـــب إلـــى جانـــب مطلب أ.عبد الغفار أن نضع أجندة فعلا ونواصل بالنسبة للـــتوجهات الفكـــرية. فأنت أمام ضرورة القول بأشياء محددة. حول التطبيع هناك مشاكل كثـــرة. هـــناك تجارة تأتى قادمة كاملة من اسرائيل، هل ستقول فلنقاطع الكوكاكولا؟ هل ســـينفع هذا فى المواجهة أم تضغط على حكومتك يوم أن يصدر تشريع كذا أو معاهدة كذا أو كذا؟

أ. السيد ياسين :

ورقة أ.عبد الغفار تثير مجموعة من الأسئلة الهامة. وإن كنت أختلف مع بعضها.

الـــنقطة الأولى التى نختلف حولها: طبيعة الصراع. كانت هناك صيغ إقليمية تقول إن الصـــراع هـــو صراع وجود وليس صراع حدود. ثم بعد محاولات التسوية، بعض الفرق

العربية، تقول الصراع صراع حدود مع أن التسوية تلغى هذه المسألة.

لو عدنا لقرارات المؤتمر القومى العربى - آخر مؤتمر - يقول الصراع صراع وجود. وهذا رأى أ.عبد الغفار. هناك تعارض كامل، وهذا التعارض لا تحسمه الا القوة. كما يقول. وتعريف القوة لم يقل القوه العسكرية فقط، بل القوة بمعناها الشامل.

أعتقد أن صيغة أن الصراع صراع وجود هى أشبه بمقولة إما نحن أو هم فى المنطقه. لا أعتقد أن هذا هو الأسلوب. وأعتقد أن طريق التسوية لو أدير بشكل فعال يمكن أن يكون وسيلة لحل الكثير من المشكلات بين إسرائيل والبلاد العربية. المرجعية هنا فى التسويه هى المرجعية الدولية. ليست مرجعية مدريد أو أوسلو.

بالنسبة لمصر - يقال دائما إن مصر خرجت من مجال المواجهة المباشرة. أنا ضد هذا. المعاهدات المصرية الاسرائيليه أتاحت لمصر فترة كاملة كى تعيد الأمور من جديد، ولم يكن ممكنًا أن تظل مصر فى حالة حرب دائمة مع اسرائيل، وطبعًا هذه محاولة لتخفيف عبء المسئولية عن البلاد العربية، بتحميل مصر مسئولية باعتبار أنها خرجت من مجال المواجهة المباشرة عند إبرام هذه التسويات.

الخطاب القومى العربى خطاب مفارق للواقع ولا علاقة له بالحقائق الدولية ولا بالحقائق الاسلامية ولا المحلية. إنما هو خطاب مثالى مفارق للواقع والناس يسعدون أنفسهم بالكلام وفقط، وبقرارات غير قابلة للتنفيذ.

النقطه الثانية: القوى العسكريه. عبد الغفار قال بحق إنها لن تحسم الصراع لفترة طويلة، فتصور معركة عسكرية واحدة تحسم المسألة مع اسرائيل مسألة مستحيلة واضعًا فى الاعتبار: السياق الدولى، تفاوت القوة، وتنامى القوة العسكريه الاسرائيلية. وعلاقتها المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية، وبالتالى ينبغى أن نفكر فى حلول أخرى تفاوضية لحل المشكلات.

أ.عبد الغفار يتكلم كلامًا مطلقًا ومرسلاً عن الشعب العربى وعن القوى الشعبية العربية. أنا لا أقبل هذه التعميمات المجردة، أريد أن أنطلق من تنميط للمجتمعات العربية الراهنة. سوف أتكلم بصراحة شديدة. هناك مصطلح اخترعته لنفسى لأفهم الواقع العربى اسمه "المجتمعات العربية المعتقلة" ولبس نبارًا سياسيًا واحدًا. هناك مجتمعات عربية بالكامل معتقلة.

وبالتالى حتى نتكلم عن قوى شعبية لابد أن ننطلق من الواقع، وما مدى إمكانية تغيير هذه المجتمعات المعتقلة إلى مجتمعات متحررة فيها مجتمع مدنى وفيها الديمقراطية وفيها سيادة القانون.

نحـــن نشـــهد محـــاولات غـــير شريفة من نظم جمهوربة تتحول لنظم ملكية هذا هو الوضع الموجود حتى لا نغرق فى الخيال حول القوى الشعبية العربية وتفعيلها.

وبالـــتالى أقـــول أن النمط المصرى نمط ناجح فى العالم العربى كله، بكاد بكون فى مصـــر المجتمع المدنى الوحيد الذى استطاع مقاومة التطبيع عشرين سنة بقرارات مازالت ملـــزمة لكافـــة النقابات المهنية. وندعو فى المؤتمرات العربية لتطبيق النموذج المصرى. لكـــن هناك صعوبة شديدة لأن القهر السياسى موجود على الجماهير العربية في كافة البلاد العربية تقريبًا ..

وبالـــتالى نقول، هنا يوجد تحدى خاص بموت أو تمويت أو قهر المجتمعات المدنية، وبالتالى أى محاولة للحديث عن الشعب العربى بشكل مجرد أنا ضدها.

الـــنقطة التالـــية: حقـــبة ما بعد التسوية. سنفترض أنه حدثت تسوية سورية اسرائيلية وتســـوية لبنانـــية اسرائيلية وتسوية فلسطينية اسرائيلية. هناك مشاريع جاهزة من أجل أن تكـــون ســـوريا وفلســـطين وإســـرائيل تكتلاً اقتصاديًا على حساب مصر. هناك مشاريع موجودة، ومدروسة وجاهزة.

مســـألة التطبيع ومقاومته ستكون غريبة جدًا عندما تحدث تسوية فلسطينية اسرائيلية. لأنه حسب التعريف هناك تطبيع حقيقى بين الفلسطينيين والاسرائيليين بحكم الواقع، وليس بحكم السيناريو الفكرى وسيزداد بالعكس، السلطة الفلسطينية تطالب بالتطبيع مع اسرائيل.

وبالتالى التعارض هنا سيكون بين محاولات مصرية أو غير مصرية لمقاومة التطبيع يوميًا بين الفلسطينيين والإسرائيليين. هذا تناقض سيكون موجودًا فى الفترة القادمة.

اذا حدثـــت التسويات، ستكون هناك ضغوط دولية كبرى على كل البلاد العربية، لفتح الأبـــواب أمـــام التطبيع الاقتصادى والثقافى مع اسرائيل، التطبيع الاقتصادى سوف يأخذ شـــكل الشـــرق أوســـطية أو غـــيرها. وســـيكون هامش المناورة ضعيفًا جدًا أمام النظم والحكومـــات. هـــناك مجال لأن يلعب المثقفون العرب وفى مقدمتهم المثقفون المصريون دورًا فـــاعلاً فـــى مقاومـــة التطبيع الثقافى. النموذج المصرى واضح. الحكومة المصرية وقعـــت ولكن نحن لم نوقع. رفضنا أن نطبع بالقوة، والشعب المصرى ممثلاً فى جماعاته المهنية ونقاباته رفض التطبيع حتى الآن وهذا نموذج فى مقاومة التطبيع الثقافى.

إنمـــا أريـــد أن أنطلـــق انطلاقـــا واقعيًا وأقول، لابد من تحليل سوسيولوجى متعمق للمجـــتمعات العربية المعاصرة. أولاً : لاحظنا فى الفترة الماضية – حتى فى مصر -- أن رجـــال الأعمـــال بدأوا يطبعون مع اسرائيل اقتصاديا. لدينا فى مصر الآن من الممكن أن تجـــد خبراء اسرائيليين فى بعض المزارع الخاصة والحكومية. لدينا مثقفون مصريون من

أنصـــار التطبـــيع مـــع اســـرائيل وكسر العداء التقليدى معهم ويروجون لليبرالية الجديدة والتطبيع مع اسرائيل وأنه من الممكن كسر الحاجز النفسى.

لديـــنا أيضـًـا مـــن بين الفئات الشعبية ناس يعملون فى اسرائيل – عمال مصريين – وهؤلاء عددهم بالآلاف، وقد يزداد هذه الظاهرة لو تمت تسويات مع باقى البلاد العربية.

اذن لا اســـتطيع أن اقـــول إن المجتمع المصرى أو العربى متجانس. هناك شرائح ســـتكون مع التطبيع وهناك متخوفون ضده. وفى النهاية هناك ناس تبحث عن مصلحتها أين هى؟

أقـــول فى النهاية، إن فترة ما بعد التسوية ستكون صعبة جدًا، ولذلك دعا أ.عبد الغفار لمشـــروع حضارى. أعتقد أن هذا إعادة إنتاج لحديثنا عن المشروع الحضارى، حتى كلمة مشـــروع حضارى لم يعد أحد يترجمها الآن. فى أدبيات التنمية لا توجد كلمة عن مشروع حضـــارى، هـــناك ما يسمى رؤى استراتيجية، والتحليل الاجرائى هو مجموعة السياسات المـــتكاملة والاقتصادية والثقافية للقرن القادم. ليس أكثر من ذلك. وهذا معترف به فى كل الدول. ماليزيا تفعل ذلك وغيرها. لا شئ اسمه مشروع حضارى بالمعنى الواسع للكلمة.

فكـــرة المشـــروع الحضـــارى فكرة غامضة فى العقل العربي. الناس تفهم المشروع الحضارى على أن بعض المثقفين مثلنا يضعون لمسات فنية ويعدون مشروعًا وينفذونه.

المشـــروع الحضـــارى إن لـــم ينـــبع من الواقع لا لزوم له. بمعنى تفاعل التيارات الموجـــودة فـــى المجـــتمع ثقافيه واقتصادية، هل يمكن التأليف بينها أم لا؟ مع الوضع فى الاعتـــبار عوامـــل الصراع وعوامل التعاون، والحد الأدنى من الاجماع على رؤية محددة للعالم .. هذه هى الشروط الأساسية لوضع رؤية استراتيجية للمجتمع.

أ. عبد الله النيبارى:

أعـــتقد أنـــه مطلـــوب منى أن أوضح بإيجاز مشروع انشاء لجنة لمقاومة التطبيع فى الكويـــت والخلـــيج العربى، ومن خلال ذلك سأتناول بعض التعقيبات على الموضوع الذى نحـــن بصـــدده. إن فكرة انشاء لجنة أو ما نسميه "مؤتمر التجمع لمقاومة التطبيع بالكويت والخلـــيج العـــربى"، بدأ الحديث فيها منذ أقل من ثلاث سنوات. وعلى الأخص، بعد امتداد عملـــية التطبيع إلى بعض مناطق الخليج، وهو شئ كان مستبعدًا أن يأتى فى مرحلة مبكرة مـــن عملية التسويات الجارية بين العرب وبين إسرائيل. وجرى التداول بين ممثلى القوى السياســـية فـــى الكويـــت وبعـــض المستقلين النشيطين حول هذه الفكرة وإمكانية إخراجها بالتـــنادى مع بعض القوى والعناصر فى دول منطقة الخليج. واتفق على أن الهدف من «

الـــتجمع هو مقاومة - بمعنى رفض - عملية التطبيع بين دول الخليج وبين دولة اسرائيل تحديـــدًا، علـــى أســـاس أنـــه إذا كانت فى دول الطوق أوضاع وظروف معينة تضطرها للدخـــول فـــى تســـويات قد يكون أحد مكاسبها استعادة الأراضى أو بعض الأراضى التى احتلـــت فـــى ١٩٦٧، وبالتالى يضطر لأن يتحمل تبعات ذلك والالتزامات بما فيها عملية التطبيـــع والدخـــول فى مشاريع مثل الشرق أوسطية وما إلى ذلك - فإن دول الخليج وهى بعـــيدة عن المواجهة مع اسرائيل، ليست مضطرة، ولا تواجه ظروفًا ضاغطة عليها لكى تقيم علاقات طبيعية سواء سياسية أو تجارية مع دولة اسرائيل.

وإذا قـــيل بـــأن دخـــول هذه الدول فى عملية تطبيع مع اسرائيل هو استجابة لضغوط خارجـــية - تحديـــدًا ضغوط أمريكية - باعتبار أن أمريكا توفر حماية لهذه الدول مقابل مخاطر، منها مثلاً العراق أو ايران. فالجواب على ذلك، أن أمريكا وحلفاءها عندما جاءوا إلـــى الخلـــيج، جـــاءوا لحمايـــة مصـــالحهم وليس لحماية حدود هذه الدول أو نظمها أو حكوماتها.

طـــبعًا طـــرح هـــذا الموضوع بهذه الصيغة، يعنى عدم الدخول فى صراع مع دول الطـــوق فى مشاريعها فى موضوع التسوية، وتحديدها فى هدف محدد. نحن كشعوب فى الخلـــيج نـــرفض عملية التطبيع .. خاصة وأن التسويات القائمة هى تسويات لا تفى بالحد الأدنـــى للمطالـــب العربية التى كانت تطرح على الأقل كشروط للتسوية وإقامة سلام مع اسرائيل.

ولذلـــك فهـــى تســـويات لن تحقق الاستقرار والسلم، باعتبارها تسويات ليست شاملة وليست عادلة ولا تتوفر فيها مقومات الديمومة ولا إنهاء الصراع.

طـــبعًا لاشـــك أن الحديث عن نجاح مشروع من هذا النوع، واستجابة القوى الشعبية والالتفاف حول هذا المشروع يمكن أن يوضح الظروف الموجودة فى الكويت.

حقـــيقة كما أشار أ.السيد ياسين أن الظروف أصبحت مختلفة. منطقة الخليج كانت من المناطق المتبنية والمساندة بحماس شديد للقضية الفلسطينية ليس من ١٩٤٨ فقط وإنما قبل ذلـــك. وهناك أدبيات كثيرة تتكلم عن مساندة أهل الخليج - بالذات الكويت - منذ حركات الانتفاضـــات والـــثورات فـــى الثلاثيـــنات فى فلسطين وكان يرسل لهم سلاح ومعونات، فارتـــباط المـــنطقة بالقضية الفلسطينية ارتباط تاريخى قديم، ويمكن القول إلى حد بعيد إن محـــور العمـــل الوطـــنى أو الكفاح الوطنى فى دول الخليج - وخاصة فى الكويت - ظل لفـــترة طويلـــة يقـــوم على أساس مساندة النضال العربى- أساسًا فلسطين، ثم مصر، ثم الجزائـــر، ثـــم سوريا .. الخ. بمعنى أن الأساس فى نهوض الحركة الوطنية إلى حد كبير

(إلى جانب المطالب المحلية فى التغيير والاصلاح وإقامة دولة قانون وديمقراطية وما إلى ذلك) كان جذوة الحماس المستندة إلى ما يحدث فى الدول العربية الاخرى.

فالطابع العروبى للعمل الشعبى والحركة الشعبية فى دول الخليج كان عاملاً مساعدًا، وطبعًا هذا العمل اشتد بدرجة كبيرة إبان الفترة الناصرية فى مصر.

ولكن بعد سنة ١٩٩٠ تغيرت الأوضاع لثلاثة أمور. أولها غزو العراق للكويت وموقف الكثير من الدول العربية والنخب العربية تجاه الأزمة، ومن بينها منظمة التحرير والتنظيمات الفلسطينية. هذا الأمر كان بمثابة الصدمة التى تولدت لدى الجماهير الكويتية وربما جميع دول الخليج، ليس لأن هذه الدولة أو بعض الدول لم تقف كمساندة للكويت أو لرفض أو لمقاومة الاحتلال العراقى للكويت، إنما الأكثر من ذلك، زرع الشك فى مصداقية مواقف الكثير من القوى الوطنية إزاء كافة الشعارات التى كانت تطرحها فى موضوع العدل والديمقراطية والرجوع لإرادة الشعوب، وعدم فرض الحلول بالقوة – كل الاشياء التى كانت تطرحها القوى العربية والنخب العربية والمثقفين العرب، فى تصور الكويتيين كلها تبخرت ولم تجد لها أى صدى فى هذه المواقف إبان احتلال العراق للكويت. فالمسألة اهتزت .. لست فى موقف التساؤل حول مدى مصداقية هذه القوى وعمق تصورها وقدرتها على التحليل والاستنباط للموقف السليم باتجاه هذه المواقف. لو نحينا الكويت جانبًا، كيف وقفت هذه القوى التى كانت أكثر حماسًا ضد النظام العراقى عندما كان يخوض الحرب مع ايران، فجأة تناست طبيعية هذا النظام وما فعله ليس ضد الشعب الكويتى وإنما ضد شعب العراق. وأستطيع أن أقول إن هذا التصور مازال قائمًا للآن باعتبار أن حتى الدول التى شعارها مساندة الشعب العراقى والتعاطف مع الشعب العراقى، لا تبرر ولا توجه أى نقد للنظام العراقى الذى يعانى منه الشعب العراقى أكثر ما يمكن.

الموضوع الثانى أيضًا: المشهد الفلسطينى. إن القيادة الفلسطينية التى تقود النظام الفلسطينى، بدخولها فى التسويات، كأنما سحبت ورقة أساسية لكى تلتف حولها جماهير الخليج فى التعاطف والمساندة.. هذه الشعوب ما المطلوب منها أن تساند؟

أيضًا بالنسبة للوضع العربى بشكل عام. فى دول الخليج كانوا فى السابق يساندون الاحزاب العراقية، والاحزاب السورية، وكانوا يساندون النضال الفلسطينى.. الخ. بعد ١٩٩٠ ماذا يمكن أن يساندوا؟ ما هو النموذج أو العمل العربى الذى يمكن أن يستقطب مساندة أو تعاطف أو حماس أهالى المنطقة الموحودين. وبالتالى، لا يوجد مشروع عربى يولد أو يثير حماس الناس للمساندة.

لهــذه الاسباب نحدنا أمام وضع جديد مختلف، من الحماس العارم إلى وضع متشكك بــه، ولكــن مــع ذلك مازال الناس فى الخليج يتعاطفون مع لبنان، وهناك مع سوريا شئ يحفظ كرامة المفاوض العربى بالمقارنة مع السلطة الفلسطينية.

أمــا أهمــية المشروع الذى نقوم به، فهو أولاً يتيح مجالاً لعمل وطنى داخل الكويت ويثير بعض المحفزات التى كانت فى السابق.

ثانــــيًا : أنــه أيضًا وسيلة للتواصل وإعادة التواصل – إذا وجدت حركات موازية فى الاقطار العربية – بين القوى الشعبيه فى الكويت والقوى الشعبية فى الخارج.

ثالــثًا : بالنسبة لموضــوع التطبــيع، أعتقد أن رفض التطبيع يعبر عن قناعة بعدم امكانــيه تحقــيق الاستقرار والسلم والتعايش بين العرب واليهود (فى وضعهم الحالى) فى دولــة اســرائيل كمشــروع سلامى فى المدى البعيد. وبالتالى هو شعار له مضمون آخر. نحــن نقول إنه شعار التطبيق الأصدق. وإن كان التطبيع هو عمل بالمخالفة. لأن اسرائيل تريد تطبيعاً، نحن نريد عدم التطبيع، إنما الجوهر هو مقاومة أهداف المشروع الصهيونى. بالــتالى المشــروع فــى المضمون قد يكون أوسع وأعمق من ذلك، وهو الذى يجب أن يســتقطب اهتمامــنا الآن. أى ما هى رؤيتنا للمشروع الصهيونى؟ هل يمكن التعايش معه، هــل يمكــن للتســوية القائمــة أن تحقق استقرارًا؟ إذا لم يكن ذلك ممكنًا، ما هو تصورنا للبديل؟

وبــناء على النقاش الذى دار اليوم، قد يكون مشروع مقاومة التطبيع مدخلاً لاستعادة النهوض فى الحركه الوطنية فى البلاد العربية التى تواجه تمزقًا أصلاً فى ساحاتها. هناك تمــزق وفقدان للتواصل على مشروع من هذا النوع وحتى على شعار مقاومة التطبيع أو مقاومة الصهيونية، بما فى ذلك فى الساحة الفلسطينية.

والقــوى الشــعبية تواجه تمزقًا وتدهورًا فى كافة ساحاتها، بالإضافة لما ذكر أ. السيد ياسين عن المجتمعات المعتقلة.

وأقــول انه يمكن لهذا الشعار ولهذا الحركة أن تولد وتستنهض قوى جديدة، باعتبار انــه يمكــن أن يحظى باستقطاب فئات واسعة وتحالف وائتلافات أيضًا جيدة إنما مطلوب تحديدهــا. الاسئلة التى طرحت اليوم أعتقد أن بعضها إجابته فعلاً محسومة والبعض غير محسومة. إذا كنا نرفض التسوية القائمة ونرفض التطبيع، فما هو البديل؟

مــا هــو البرنامج؟ هل هو مثلاً كما يطرح البعض موضوع الدولة الديمقراطية، التى تجمــع قبيلتيــن فــى دولــة واحــدة. واضح أن مشروع التحالف فى فلسطين غير قابل للاســتمرار، هــو نوع من الهيمنة والسيطرة. ولا يوجد مشروع لسيادة فلسطينية أو قيام

دولة فلسطينية.

موضوع العلاقات مع عرب ١٩٤٨، مع السلطة الفلسطينية، مع الاسرائيليين الذين قد نكــون لهم رؤى مختلفة داخل اسرائيل، مع اليهود فى الخارج... كل هذه الأمور مطلوب تحديدها.

وأنا شخصيًا غير مقتنع بالحسم للظاهرة هذا اليوم فى مواقف العرب. جماعة التطبيع – وهم ليسوا جماعة واحدة – ما هو الموقف منهم؟

هذه أمور مازالت على الأقل تقف عثرة فى تقدم مشروعنا – مشروع مقاومة التطبيع ومقاومة المشروع الصهيونى.

أ. محمد سيد أحمد :

أعــتقد أن المشكلة ليست ما يجب أن يكون ويجب ويحب، إنما ما هى الديناميكية التى توصـــلنا من الهزيمة التى نحن فيها لوضع مختلف؟ ما الأشياء التى نستطيع أن نستند إليها فى سبيل أن نخرج من المأزق الذى نحن فيه؟

أريد ن أبدأ سريعًا بكلمتين عن الذى أتصور حدوثه فى المرحلة القادمة.

كـــان مقــررًا، أو يــبدو أنـــه كان مقررًا عقد تسوية هذا العام، لأننا بصدد عمليتين مترابطتيـــن. عملـــيه تتعلق بلعبة كلينتون ورغبته فى إنجاز شئ فى الشرق الأوسط ليغطى إخفاقاتـــه الاخرى، فيخرج بشئ ويكون أنهى الصراع الذى له مائة عام، قبل نهاية القرن، وأن يســتخدم مركـــزه كراع للعملية فى سبيل أن يفرض. وطبعًا هذه كانت تشجع عمليات أخـــرى أن بـــاراك يسدد لأنه ينتظر من كلينتون أن يسدده. كما أن حافظ الأسد يحاول أن يستثمر الموقف، .... إلى آخره.

طـــبعًا الضحية الأضعف أو الطرف الأضعف هنا هم الفلسطينيون، وفى نهاية الأمر لـــن يكون هناك اتفاق. سيكون هناك إعلان اتفاق. وأغلب المشاكل ترحل مثلاً للمفاوضات مـــتعددة الأطـــراف، مـــثلاً لاتفاقـــات مثل كامب ديفيد بترحيل المشاكل لخطابات متبادلة و...إلى آخره.

أعتقد أن اليوم صعب، بسبب الوقت المتبقى. أنا واثق أنه ستكون هناك محاولات لهذا الســـيناريو حـــتى آخـــر لحظة. وفى أسبوع سنسمع أن هناك ظروفًا سيئة، وأسبوعًا آخر سنســـمع أن هـــناك آمالاً. ونرى هذه الحكاية كل أسبوع منذ أشهر، سيناريوهات لا تتعلق بمـــنطق التســـوية ولكن علاقات تتعلق بالصراعات والمزايدات والمراهنات التى هى فى نهاية الأمر محاولة استغلال لعبة كلينتون.

أعتقد أن هذا كاد أن ينتهى اليوم، ليس هناك وقت الاحتمال لا يزال واردًا، لكن ليس هناك وقت

والبديل؟ أعتقد أن باراك قدم البديل هذا الاسبوع. البديل هو اتفاق جزئى. اسرائيل تعترف بالدولة الفلسطينية وتعترف بالتسليم بعشره فى المائة من الضفة لإسرائيل، هى المواقع التى فيها أرض المستوطنات، والباقى بناقش فيما بعد. اليوم باراك يريد ذلك. لأنه لا يريد التوقيع مع المنظمة، ولا يريد أن يوقع مع سلطة فلسطينية مجردة ما، هو يريد أن يوقع مع جهة ذات مسئولية في النظام الدولى وذات محاسبة في النظام الدولى فإذن لن يعطى شيئًا. الدولة هو يريدها أصلاً. ومقابل ذلك يأخذ (١٠%) من الضفة.

معنى ذلك أن الفكرة كلها إلغاء السخونة.. أى الدولة الفلسطينية. هناك خوف من الانتفاضة، نعطى أموالاً لتسوية المسألة. نكون تجزئة العملية باتفاق يعلن أنه السلام، يأتى المال وينهون العملية، وانتهى.

فإذا هذه هى التسوية المقررة فى المستقبل القريب إذا تحاوروا.

كيف نواجه هذا؟

أولاً : لدى مأخذ على النقطة الأساسية التى بدأ بها عبد الغفار. أعتقد أن التعبير الذى استخدمه ليس جامعًا مانعًا. المواجهة بين الأمة العربية وقوى الاستعمار ينقصها شيئان. لو كانت الآلية فى هذه الحدود وفقط، كنا منذ زمن سوينا هذه المسألة. لكن الآلية تشمل شيئين. الأمة العربية ليست كلها قوى تحرير، بل بالعكس هناك قطاع مهم جدًا فى الأمة العربية يعيش على ريع الاستعمار بصور مختلفة. فإذا العدو الاستعمارى فى صفوفنا، وليس فقط فى الطرف الآخر. أى هناك بعد طبقى وليس بعداً قومياً فقط. فى الجانب الآخر هناك مشكله يهودية- لسنا مسئولين عنها- وهذه المشكلة اليهودية تعطى لليهود وللصهاينة مركزًا دوليًا - أردنا أم لم نرد - بغض النظر عن مدى حقيقة القضية أو مدى المبالغة فيها. طالما هناك طرف يستطيع فى الاعلام الدولى، أن يفرض الاقتناع بأنه يقول صوابًا فى ذهن الكثير فإن هذا صواب، والسياسة تعمل فى إطار ما نؤمن أنه صحيح وليس بما هو صحيح. ففيما نؤمن بما هو صحيح، اسرائيل قوية جدًا. كانت فى حالة استنفار دائم وكان الطرف الآخر بأموال البترول فى حالة استرخاء كامل... فهذا هو الضعف العربي.

هذا مصدر الضعف العربى. الضعف ليس مجرد مواجهة بين قومية عربية واستعمار، وإنما هناك فوق ذلك عوامل تعقيد معوقة، وهذا هو المأزق الذي لا نستطيع الخروج منه.

لا يوجــد حاكم عربى ليس مرتاحًا. هو لا يرتاح إذا أتى السلام أو الحرب. لو حدثت الحرب لا يرتاح. ولو حدث السلام لا يرتاح، لأن الأوضاع الديمقراطية ستقصيه. فإذا هم لا يــريدون ســوى الحالــة القائمه. وبناء على ذلك، فالوضع القائم مثالى بالنسبة لحركة التحرير العربيه.

فمــن هذه الوجهة، آتى للاعتراف. ما معنى الاعتراف؟ أنا لست موافقًا أبدًا أن نسقط قضـــية الوجــود من تحليلاتنا، ونقول العملى هو الحدود. لأن القضية مبنية على الوجود، الحــدود هنا تعبير عن تحلل العملية. ونحن اليوم عبرنا الخطوة النهائية بمعنى الاعتراف. معناه تخلينا نهائيًا عن قضية الوجود. وهذه ليست كلمة نمر عليها مرور الكرام.

تخليــنا نهائــياً عن قضية الوجود، والآن لا نعرف ماذا نفعل فى قضية الحدود؟ لأن موازيــن القوى مختلفة فلا يوجد غير الاستسلام. والقضية التى نبحثها هنا، هل هناك حل آخــر غــير الاستسلام؟ بدون أن نعود لقضية الوجود التى لم تعد ممكنة. هذه هى القضية فى الظرف الذى نحن فيه اليوم.

بالنســبة لمشكلة فلسطين. فى تقديرى هى المشكلة الجوهرية. مشكلة فلسطين هى فى نهايــة الأمــر إما معبر للصهيونية إلى العالم العربى، وإما مختبر لمدى المقاومة العربية إزاء هــذه الهجمة. فلسطين هى النقطة التى تتبلور بها هذه المعركة. وهذه معركة متجددة ومتواصــلة وســتكون التعبــير المستقبلى لما يجرى الآن، الوضع الذى وصلنا إليه اليوم الســلام سيعلن بالشكل الذى أقوله، لكن فى نهاية الأمر، الاختبار الحقيقى لمدى صحة هذا الكلام أو مدى مصداقيته سيكون هذا الترمومتر.. الذى اسمه فلسطين.

مــثل بسيط: قضيه المياه. اليوم اسرائيل متقدمة، سينشئون أربع محطات مياه لتحلية الميــاه فــى إطــار المنطقة كلها، والمحطة الخامسة فى فلسطين، فى سبيل أن المشروع الفلســطينى يســوق المشروع الاسرائيلى، ويتصل بالعالم العربى مندوبًا عن اسرائيل. هذا هو المعبر.

الســؤال إلــى أى حــد نحــول هذا لشئ آخر - ليس قائما اليوم - ونحوله لمختبر للمواجهة؟

أريــد أن أقــول إن المخــرج الذى أراه من موقعى فى مصر، أن العلاقة المصرية الاســرائيلية تســير لشــى مختلف ليس حتميًا. لكن هناك فرصة لو استطعنا باقتدار أن نباشــر اســتراتيجية تسمح بهذا. ولأسباب موضوعية - هناك بين مصر واسرائيل معركة طويلــة الأجل. لأن مصر أول دولة دخلت فى المسار، كانت فى مأزق بعد الحرب وطبعًا كانت سياسة السادات. ثم جاءت مرحلة أخطر من ذلك وحاولت أن تثبت للعرب أنها على

حـــق. ففى وقت مدريد كانت أحياناً الشراكة مع اسرائيل فى سبيل أن تفدع باقى الأط
العربـــية بـــأن تنضـــم. الـــيوم بدأت الحسابات من الذى يمسك المستقبل؟ من الذى
المفاتـــيح؟ مصـــر أم اسرائيل؟ لا مصر يمكن أن تتحلى وتقبل بدور رقم (٢) ولا اسر
تقبل. اسرائيل تعتبرها قضية حياة او موت وتكون رقم (١). عبر وارد أن اسرائيل :
بقوتهـــا الحالـــيه، بمشـــاريعها للمستقبل، بما حققته فى الماضى، تقبل أن تتبع أية دول
المنطقه موجوده بهذا السباق.

مصـــر لـــن نســـتطيع أن تقبل. هذه قضية مصير ووجود. حتى إذا كان هناك ر
الأعمـــال والغلابـــة الذين يريدون السفر للعمل وخلافه. مهما حدث، مصر لن تستطي
تقـــبل هـــذا وكذلك اسرائيل. هذه ليست حربًا، هذه مواجهة حضارية طويلة الأمد، م
الأشكال، حتى إذا لم تكن هناك حرب، وبغض النظر عن الحرب.

الـــذى أخشـــاه .. الـــيوم – فرضًا – أن هذه التسوية، أيًا كانت صورة هذه التس
تنـــتهى بالآتى. تسوية بين سوريا واسرائيل، تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية كم
الآن، وتنـــتهى بجوانـــب مـــتعددة. مثلما يتقرر فيما يتعلق بالمياه، وهى فكرة أن اسر
تستعين بالهلال الخصيب – هذه المنطقة التى تشكل الهلال الخصيب.

قبل ذلك كانت مصر متعاونة مع اسرائيل ضد الذين لم يدخلوا هذه العملية، إذن
دخلـــوا العملية هم الذين احتلوا موقع مصر. اسرائيل ومصر، وعلى الأقل مصر مذ
مـــن أن تهمش – بغض النظر ستهمش أم لا– لأنها تريد إثبات وجودها لأن سبعين :
مصـــرياً لا يســـتطيعون المعيشة فى مصر، فلابد أن يعيشوا فى العالم العربى. وإذا
يعيشـــون فـــى العالم العربى فإن كرامة المصرى فى العالم العربى هى موقف مصر
اسرائيل. فما لم يوجد هذا، يكون موضوع لا مخرج منه، إذن مصر ستواجه.

فهـــل تنتهى المسألة مع الصراعات العربية التى لا تحل. مع الذى أراه اليوم من
المتـــبادل بين منظمة التحرير وبين سوريا علي سبيل المثال، ماذا يكون الموقف مع ،
إذا كـــان هؤلاء وصلوا لاتفاقات؟ وكما فرضت مصر الاتفاق، هم يفرضون الاتفاق أ
اتفـــاقهم مـــع اســـرائيل كـــل على حدة. ما الذى يحدث فى هذه الحالة؟ هذه هى الم
الحقيقية.

أنـــا أقول هذه آلية موضوعية وليست آلية أختارها أو لا أختارها. وهذه نقطة ت
صـــراعات المســـتقبل. وهذه النقطة التى أبدأ منها فى سبيل أن أعقد تحالفاتى ومواج
وتخطيط جيشى. هذه النقطه التى يجب أن نناقش بالتفصيل.

المـــنهج هـــنا لـــيس أن نـــبدأ بأحلام، ليس أن نبدأ بوعظ وإرشاد، وإنما نبدأ من

موضوعية تفرض نفسها وتعطيني فرصة أنطلق منها.

د. هشام شرابي :

الأسلوب الأول لانشاء أو بناء رؤية استراتيجية للفترة القادمة، ربما يكون فكرة تتوسع وتنتشر، مثل هذه الندوة التي بدأناها أمس، الأمر الذي من شأنه أن يوظف الكفاءات العربية والإمكانات العربية، وخاصة بين المثقفين في مصر - وهي القلب - وفي الأقطار العربية الأخرى، وأيضًا في الشتات في الخارج، الذي يحتوي على إمكانات هائلة لم تستعمل بعد، و آمل أن مجيئنا هنا يكون بداية ارتباط وبناء ومشاركة بين المثقفين في الخارج والمثقفين في الداخل.

ما لاحظناه الأمس واليوم وبخاصة في هذه الجلسة، أن المفاهيم والاتجاهات والأهداف كلنا نستعملها ومتفقون عليها. إذن ما نحتاج هو تفصيل واستخلاص النقاط الأساسية، فيما يمكن أن يكون الإطار لهذه الرؤية من منطلق واضح كل الوضوح. نحن كمثقفين متخصصين علينا مهمة إعادة صياغة الإشكالية - ما أوسع الإشكاليات - ومقاربة الموضوعات من حيث أنها إشكاليات، ليس من حيث هي أسئلة لها أجوبة منتهية وكاملة.

نحن الآن على عتبة مرحلة جديدة تتبع هزيمة لخمسين سنة من الصراع الذي وصل الآن إلى تسوية هي مثل الاستسلام. والذين يقومون بهذه العملية المؤلمة هم النخب الحاكمة التي تقع على أكتافها مسئولية هذه الهزيمة، فشعوبها ضحت بكل ما يمكن لشعوب أن تضحي به خلال الخمسين سنة الأخيرة، خاصة الفلسطينيين واللبنانيين والسوريين، ومصر التي ضحت بالعامل الأكبر من رجال ومن إمكانيات.

الآن نحن ندخل مرحلة ما بعد الهزيمة. مثل المرحلة التي وجدت اليابان فيها نفسها بعد الحرب العالمية، إنما نحن في وضع أفضل بكثير مما كانت عليه اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، ويجب ألا ننسى ذلك. لا يمكن التغلب علينا لأننا شعب قوي وضخم وله بعد إنساني ومادي لا يمكن لا لأمريكا ولا لإسرائيل أن تقضي عليه أو تهضمه.

إذن علينا وضع إطار رؤية - أو خطوط عريضة. في هذه المرحلة هناك جبهتان: جبهة خارجية وجبهة داخلية. جبهة مجابهة القوة التي هزمتنا - اسرائيل - والقوة التي أنقذت اسرائيل من هزيمتها - الولايات المتحدة - التي لها مصالح واضحة ومعروفة في هذه المنطقة. والجبهة الأخرى هي الجبهة الداخلية. وعندما نقول إصلاح الخلل، معناه الإصلاح الداخلي في حياتنا ومجتمعاتنا القائمة. وهذا هدف ضخم ويحتاج لتحليل عميق،

إنمـــا تبسيطا إننا نعنى بالمجابهة الداخلية، بإصلاح الخلل ضمن رؤية استراتيجية لا تتعدى العقديـــن أو ربع القرن ... تتناول تغييرات جذرية، من ضمن المفاهيم التى طرحت كلها. وقـــد طرحـــت مفاهـــيم هائلة، مثلا المفاهيم التى دائما يخترعها السيد ياسين وتقدح وتنور وبـــالفعل تفجـــر - فـــي تقديرى - علي مستوى التفكير الشعبى، عندما تقول لشعب إنك "شعب معتقل"، هذا يفجر في النفس قوى وردوداً لها نتائج مادية.

المطلـــوب فى عملية إصلاح الخلل - ضمن رؤية استراتيجية - قوى تغيير اجتماعى جذرى. لن نقول ثورة ولن نقول حربًا ولن نقول عنفًا. تغيير اجتماعى جذرى، ولكل قطر مـــن الأقطار العربية خصوصياته ومشاكله وإمكانياته. لذلك فإن التغيير لا يمكن أن يكون إلا قطريًا.

الشعوب المعتقلة هى شعوب ضمن دول ذات سيادة، أى الدولة ومن يقومون عليها - النخـــب الحاكمـــة - ومهما كان النظام فإن لهم حماية دولية شرعية أن يفعلوا ما يريدون ضـــمن حدود هذه السيادة، لذلك فإن مهمة تحرير هذه الشعوب المعتقلة وتغيير مجتمعاتها هى رهن بهذه الشعوب وحركاتها الاجتماعية. هذا تعبير مهم. كذلك يحتاج لتحليل.

إن أحد أهم مفاتيح التغيير الاجتماعى فى كل المجتمعات العربية هو موضوع المرأة. لـــيس هو التحرير الشكلى والرومانسى، هو أداة تفجير فى المجتمع سياسيًا. لذلك إذا كان لهـــذا المجتمع أن يتمكن من بناء حركات اجتماعية، يكون قادراً فعلاً على تغيير اجتماعى. مـــن هنا أهمية النقابات، الاتحادات، الاحزاب، الجمعيات والنوادي - كل حركة اجتماعية مـــن سياسية أو ثقافية أو رياضية أو مهما كان شكلها. أى الفئات أو الجماعات التى تعمل فـــى الحيز العام ضمن المجتمع المدنى المكون. لا توجد أداة أخرى. الأداة الأخرى التى كـــنا نحلم بها ضمن إطار يختلف كليًا عما أحكى عنه، هو الثورة. بيد أنه إذا تمت ستتغير الأمـــور وتشرق الشمس وتأتى الحريات. هذا غير موجود. حتى لو وجد فى الماضى، فإن زمـــنه قـــد انتهى. النافذة المفتوحة للتغيير الثورى لم تعد موجودة. هناك باب آخر للثورة. العمـــل من خلال الحركات الاجتماعية التى قد تكون المساهمة فيها أحيانًا أخطر من لبس اللباس المرخص والدخول فى الثورة. تشكل أكبر معارك يمكن لأى مجتمع أن يقوم بها.

يجـــب علينا - ويجب علينا أن نستعمل كلمة يجب هنا - أن نتفهم أو نتوصل لمفاهيم تمكنـــنا مـــن تحلـــيل هذه المقولات من حيث الممارسة وليس فقط من حيث الرؤية. وهذا ينطـــبق بشـــكل محـــدد محلـــى وليس من خلال عموميات تجريدية كما كان على زمن الأيديولوجية الثورية.

أنـــتقل لـــنقطة أخـــرى، بالنســـبة لجبهة مواجهة اسرائيل. ما قاله أ. السيـــد ياسين

وا.عـــبد الغفار لا يحتاج لتفسير أو توسيع. اسرائيل موجودة الآن توضع لا يمكننا التغلب علـــيها أو محاربهـــتها عســـكريًا. إنمـــا هذا لا ينفى حقنا فى استعمال أى وسيلة لاسترجاع حقوقنا فى فلسطين، بما فيها استعمال العنف والعمل العسكرى. لنا هدفان للفترة المقبلة فى محاربتنـــا لاســـرائيل. الهـــدف الفـــورى وأســـاليب ممارسته هو قضية التطبيع، والهدف الاســـتراتيجى هو الأمن العربى بإيجاد الردع النووى لاسرائيل.. للتهديد الاسرائيلى، الذى هو من حقنا كدول أن نقوم به.

فجزئيًا هذا يجب أن يكون موقفنا. لكن بين هذا وذاك هناك اعتبارات أخرى. مثلا ما ذكر عن ضرورة إعادة تنظيم ممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

شـــئ آخـــر، الآن علـــى أرض فلسطين يوجد ثلاثة ملايين ونصف فلسطينى، مقابل بالأكـــثر خمسة ملايين اسرائيلى يهودى. بمن فيهم المهجرون الروس... هدف أساسى في العمـــل ضد اسرائيل، فى مجابهتها، هو تأمين الحاجات الأساسية لتمكين الشعب الفلسطينى على أرض فلسطينية، أن يبقى فى فلسطين، وهذه مهمة ومسئولية الشتات الفلسطينى أولاً، ومهمـــة ومســـئولية كل النشطاء والعاملين فى حركة التحرير العربية. أى إذا أمنّا لأطفالنا أن يذهـــبوا للمدرسة، وأن تكون لديهم العناية الصحية اللازمة، إذا أمّنا العمل الاقتصادى لتأميـــن عـــدم مغادرة أو تهجير الشباب والمهنيين، وإذا تمكنا من حماية هذا الشعب ضد شراســـة الإســـرائيليين من خلال حقوق الإنسان والمجتمع الدولى - إلى آخره. يمكن لهذا الشـــعب أن يبقى. وخلال عشر أو خمس عشرة سنة سوف يساوون فى عددهم اليهود فى فلسطين.

إذا حققـــنا هـــذا الهـــدف، نكـــون حققنا هدفًا هائلاً. فمن ضمن هذا التصور، من هذه الـــرؤية، يمكـــن أن تكون لنا عدة تحليلات وأبحاث وتنوير وتوسيع للفهم بحملة توعية من ضـــمن القوانيـــن والدساتير الموجودة، واختراق وسائل الاعلام التى بعضها فاسد على أن تكون أداة لا يمكن الاستغناء عنها فى أى عملية تحريرية قادمة.

أ. حلمى شعراوى :

د.هشـــام يطـــرح بجديـــة - مـــثل د.حليم بركات بالأمس - اشكالية جدل الداخل أو العوامـــل الداخلـــية ازاء العوامل الخارجية فى القضية. وهذا لابد أن نناقشه .. طبعًا على المســـتوى الفكـــرى، هـــذا دور المثقفين. على المستوى السياسى- لأن هذا حدث- اليسار المصـــرى قـــبل ١٩٥٢ راهن على الداخل والصراع الطبقى والاجتماعى، فحسر موقعه أحـــيانًا فـــى القضـــية الوطنية. القومية الناصرية، وإلى حد كبير عبد الناصر، راهن على

مواجهه العامل الخارجى فإلى حد ما حسرنا مجال النعبئة الاجتماعية الصحيحة والديمقراطيه

المسأله ليست بسيطه جدل العامل الداخلى والعامل الخارجى تفاصيله كثيرة. ولابد ان ننتبه لاتخاذ قرار. هذا قرار من القوة السياسية أو الفكرية أو كذا، إلى أى حد فى معالجتها لكذا. إننا فى مركز البحوث العربية قد عانينا كثيرًا من هذا. هل هذه الفترة ليست فترة تغير؟ أم تريدون قضايا اجتماعية مفروض نعالج كذا وكذا- حتى فى أبسط الاشياء - حتى فى أبسط المواقع مثل مركز بحوث مثل هذا.

على الأقل هذا استخلاصى من الشكل الخارجى للكلام الهام الذى قاله د.هشام.

نحن نريد بلوره المسائل التى أثيرت. ماذا سنفعل فى الاشكالية - الاعتبار الخارجى والموازين الداخليه أو الفلسطينيين؟

د. أحمد يوسف أحمد:

أعتقد أن مهمة بناء استراتيجية شاملة تخرجنا مما نحن فيه، إلى ما نريد أن نكون عليه، ليست مهمة ندوة واحدة ولا عشر ندوات، وربما - كما أكد د.هشام شرابى وغير من الأساتذة الاجلاء المتحدثين - هى مهمة شديدة التعقيد. ورغم أملى أن ألبى نداء أ.حلمى بأن أدخل فى جدل مع بعض الأفكار التى قيلت، إنما أتصور أيضًا أننا فى مرحلة طرح الاسئلة المهمة وتفجير كل القضايا التى يجب أن تثار من أجل أن يصب هذا كله فى النهاية فى محاولة بناء استراتيجية شاملة.

وسوف أثير بدورى بعض الاسئلة، وأتصور أن بعض هذه الاسئلة يتناول عددًا من المفاهيم المهمة وبعضها خطير، وربما خطورته تنبع من أنه يصدر من أفراد يقفون في المعسكر القومي والتقدمي، وتطرح هذه المفاهيم أحيانًا بحسن نية، ولذلك لابد أن نناقشها جمعيًا.

أيضًا أتصور أن عملنا ربما يجب أن ينبع أساسًا من إيماننا بقدرتنا على المساهمة في صناعة الرؤى الاستراتيجية، وأساسًا يكون على يقين بأنه فى مكان ما فى فلسطين أو في بقعة أخرى من الوطن العربى هناك مجموعة تجلس وتشعر بوطأة الاحتلال وتفكر في خطة للعمل وللحركة، وكل ما آمله أن الشرارة التى تنبثق من مثل هذه التجمعات تلتقي بالشرارة التى تنبثق من التجمعات التى تسعي للحركة، ويحدث اللقاء المطلوب.

سوف أحصر ملاحظاتى فى موضوعين. الموضوع الأول، وهو أثير لدى بعض الشئ؛ هو موضوع الزمن أو المتغير الزمنى، لأنى ما زالت أعتقد أن الكتابات العربية

تعطــى لهــدا الموضــوع حقه. والموضوع الثانى بعض الانطباعات عن إدارة الصراع. وطبعًا موضوع المستقبل يدخل فى هذا كله

الموضــوع الأول عــن الزمــن. الحقــيقه ابدأ بسؤال يطرح في داخل أوساط قومية وتقدمــيه: هــل الزمــن الحــالى هــو زمــن التحرر الوطنى؟ بعبارة أخرى أن العولمة والمتغــيرات الدولــية الراهــنة تطرح علينا أمورًا جديدة، بما فى ذلك ضرورة نبذ مفاهيم التحرر الوطنى التى يفترض أن الأحداث تجاوزتها، والبحث عن وسائل جديدة.

أتصــور أن هــذا الطرح مهم للغاية، وعادة ما يكون ردي عليه – وهذا سؤال مفتوح للــنقاش – هو أنه لحسن الحظ أننا نمتلك فى هذه اللحظة الراهنة تجربة المقاومة اللبنانية. وهــى مقاومة عسكرية كلاسيكية حدثت قبل ذلك بعقود كثيرة، من الزمن فى مواقع أخرى محــتله تــتم فى ظل ذروة العولمة أو اتجاه العولمة. وبالتالى ليس صحيحًا فى تقديرى – وهو مفتوح للاجتهاد – أن المتغيرات الدولية الراهنة تصادر على هذه الآلية التقليدية التي أثبتــت نجاحهــا فــي عدد من الخبرات السابقة في تحقيق مهام التحرر الوطنى. هذا هو السؤال الأول عن الزمن.

الســؤال الــثانى قد يبدو غريبًا بعض الشئ. وأنا لست بأى حال من الأحوال مؤرخًا، ومع ذلك أسمح لنفسى أن أتجرأ وأطرح بعض الاسئلة. والحقيقة نقطة البداية للاهتمام بهذا الموضــوع لــدى كانــت من خلال مشروع بحثى أعتقد أنه مهم جدًا أشرف عليه مركز الــبحوث العربــية وتضــمن دراسة مقارنه لحركة التحرر الفلسطينى بغيرها من حركات الــتحرر الوطــنى. وأعتقد أن هذا المشروع وصل لنتائج مهمة، ولا أدرى لماذا دائما لدى الانطــباع بــأن أفضل ما ينتجه الإنسان من الدراسات هو أقلها شيوعًا أو أقلها فائدة. لكن الحقيقة أن هذا المشروع طرح لدى ومازال يطرح بعض الاسئلة التى أحاول أن أستخدمها فى معالجة الموقف الذى نحن فيه.

ســؤالى الأول هــنا أيضــاً يرتبط بالزمن. هل نحن فى وضع سيئ أو شاذ بالمنظور الــتاريخى؟ لمــاذا أقول هذا الكلام؟ لأن النظرة المقارنة لحركات التحرر الوطنى – وأنا واعٍ بالفــروق النوعــية بــين الاســتعمار الاستيطانى الصهيونى وبين حالات الاستعمار الأخــرى وبعضــها اســتيطانى أيضًا وإن كان يتضمن فروقًا – النظرة المقارنة تقول إن هــناك نموذجًــا عامًا لتطور عمليات الاستعمار وحركات التحرر الوطنى. وهذا النموذج عادة كان يمر بالمراحل التالية..

أولاً : ردود فعــل غير محسوبة، مقاومة غير محسوبة. وهذه المقاومة تدوم عقدًا أو عقديــن أو ثلاثــة، ثم تهزم تحت وطأة الاحتلال، وتحدث استكانة وتحدث معاهدات غير

متكافـئه وتسـويات واتفاقيات بين القوه الاحتلالية وبين من يتصادف أن يكونوا مهيم
علـى هده المواقف فى ذلك الوقت لكن سرعان بالمنظور التاريخي، بعد عقود معينة،
يبدا عملية الاحتلال فى إفرار تناقضاتها، ثم تظهر مقاومة جديدة نوعيًا تصحح الخلل
حد معقول وتنتج فى النهاية انتصارا او ما يشبه الانتصار لحركة التحرر الوطنى. سؤ
أين نحن الان من هـدا النموذج؟ لأنى أحسب أننا ربما نكون فى المرحلة التى تع
الهـزيمة الأولى لحركات التحرر الوطنى والاستكانة وأننا فى الطريق لمخاض جديد، و
السـلطة الفلسطينية الموجودة الآن تماثل مثلا سلاطين ومشايخ الجنوب العربي أو مش
الخليج إلى آخره، وأن هدا فى الطريق لبعث جديد.

وسـؤالنا سيكون إذن، كيف نعجل بالعملية التاريخية التى تفضي بنا لمرحلة تاري
جديدة؟ فى نفس السياق هل يمكننى أن أشبه السلطة الفلسطينية الحالية – مع كل الاحت
للـرموز الـتى شاركت فى النضال الفلسطينى فيها فى مراحل تاريخية محققة – لكن
يمكننى ان اشبهها بتلك البنى السياسية التى نشأت برعاية استعمارية ثم لفظت بعد ذلك
شـعوبها، فى ظل ظهور قوى اجتماعية وسياسية جديدة استطاعت أن تنجز مهمة التحر
الوطنى؟ لأنه إذا كان هذا التشبيه سليمًا، فإنه سيكون علينا أن نعرف كيف نتعامل مع
السـلطة؟ هـل مـن الصالح إسقاطها الآن، أم تترك لتنفيذ مهام معينة؟ المهم ما هو م
الـتعامل معهـا؟ ومـا هى – وهذا هو الأهم – شروط نشأة حركة تحرر وطنى فلسط
جديـده؟ وهـل الحـل – كما قال أ.عبد الغفار شكر ويقول معه آخرون كثيرون – بفد
المسار ما بين السلطة الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يكون لدى س
تحكـم – كمـا كـان هناك سلاطين وشيوخ فى الجنوب العربي أو في الخليج العربى
وهناك قوى تحررية جديدة؟ هذا سؤال أعتقد أنه مهم، ويهمنا جدًا لتحديد منهج تعاملنا
هذه السلطة.

سـؤال آخـر يتعلق بالزمن أيضًا ويحتاج لدراسات مقارنة. ما هو مصير التسو
الرديئة؟ إن مسيرة حركات التحرر الوطنى عبر التاريخ، مليئة بالتسويات الرديئة. بعض
كـان رديـئًا جزئياً وبعضها كان رديئًا إلى حد بعيد، وتعرضت لتطور معين. بعضها
رديـئًا حتى الآن، وبعضها استطاع أن يطور نفسه للأفضل. والسؤال الآن: أين نحن
هـذا؟ أعـتقد أنـنا بالإضافة لطرح الاسئلة، علينا – أو ما زال يتعين علينا – أن نج
دراسـات مـتعمقة فى تاريخ وخبرات حركات التحرر الوطنى فى محاولة للاستفادة. إ
إننى واعٍ بوجود فروق، لكن أعتقد أيضًا أن هناك مشابهات تستحق الدراسة.

سؤالى الاخير عن الزمن: هل الزمن بالمعنى المباشر لصالحنا أم لغير صالحنا؟

إذا كانت الاجوبة على الاسئلة التى طرحتها فى البداية بالإيجاب، فأنا أتصور أنه من الممكن بأحد المعانى - بشرط عدم الغفلة وعدم الخمول - أن يكون الزمن لصالحنا. لكى أرى كما طرحت بالأمس أن القضية شديدة التعقيد، لأن الذين يقولون أن الزمن لصالحنا، يقولون إن هذا مطلوب من أجل تصحيح ميزان القوى بيننا وبين العدو، لكن أشرت فى نفس الوقت أن هناك فعلاً معاديًا : فى الهجرة اليهودية، فى الاستيطان - إلى آخره. ولذلك فهذه المسألة مطلوب جدًا أن تكون موضع دراسة تفصيلية دقيقة، وأعتقد أن هذا يصب فى إطار بناء استراتيجية عربية. هذا عن النقطة الأولى.

عن النقطة الثانية، فيما يتعلق بإدارة الصراع واضح أن الصراع العربي الاسرائيلى فى المرحلة الحالية يتجه للتسوية. وهذه التسوية - كما نعلم - بدأت مصرية، ثم أصبحت تسوية عربية. والتعثر الحالى فى مسار التسوية لا يعود لرفض الأطراف العربية لمبدأ التسوية، ولكن إلى خلافات هنا وهناك.

أتصور أنه من المهم جدًا أن نؤكد على معنى التسوية. لأنه أحيانًا تفهم فى العقل العربى العام - لا أقصد فى وسط هذه النخبة - فى أوساط الرأى العام، تفهم التسوية وكأنها مشتقة من المساواة. وهذا مفهوم خطير، لأن التسوية - ربما أ.محمد سيد أحمد استخدم تعبيرًا عاميًا ولكنه لطيف ومعبر وهو إزالة السخونة. التسوية هى إزالة السخونة، وبالتالى يجب أن يكون هذا المعنى واضحاً. لأنه إذا كنا سنتفق على أن التسوية ليست من المساواة وإنما من الاستقرار، وأن هذا الاستقرار سيتم بناء على ميزان قوى مختل، فإن هذا سيساعدنا على أن نعرف إلى أين تتجه عملية التسوية. اسرائيل حقيقة تريد تسوية ولكن تريد التسوية بمفهومها هى، وهى التسوية التى نرى معالمها فى البرامج السياسية وفى التصرفات الفعلية وما إلى هذا. هذه التسوية فى الواقع .. نموذجها العام أيضًا يشير إلى أنها تتم ببطء شديد، وليس أدل على هذا من أن قبول مصر لقرار ٢٤٢ الذى يتضمن أسسًا للتسوية، تم فى نوفمبر ١٩٦٧ ونحن الآن بعد أكثر من ثلث قرن لم ننجز في تقديرى شيئًا يذكر على مسار التسوية. لأن ما أنجز هو فى المسارات غير المعقدة. المسار المصرى غير معقد وكانت له ظروفه الخاصة، المسار الاردنى يكاد لا يوجد، على فرض فصل الضفة الغربية عن هذا المسار. المسار السورى ربما يسوى فى خلال سنة أو أكثر أو سنتين، المعضلة الحقيقية في القضية الفلسطينية التى لم يحدث فيها تقدم لشبر واحد للآن، وكل ما تم أشياء على الهامش :إعادة انتشار، سلطة ذاتية يمكن أن نشبه بسلطات الحكم البلدى أو شئ من هذا القبيل. هذا البطء الشديد يعود إلى تعقيد الصراع أولاً، ولكنه يعود أيضًا - فى تقديرى - إلى تعمد اسرائيل للمماطلة، لأن لها الرؤية

الخاصة لقضية الواقع، وبالتالى إذا كانت عملية التسوية تتم ببطء شديد، فمعنى هذا أننا نحن العرب، مازال أمامنا وقت لكى نحاول تصحيح الميزان ولو نسبيًا ولو جزئيًا، من أجل أن نصل لأوضاع أفضل.

أكثر ما يقلقنى عندما يتردد الآن وقبل الان، ثم ماذا بعد التسوية؟ أزعم أنه مازال بيننا وبين التسوية مالا يقل عن عشر سنوات، وربما أكثر. وأقصد بالتسوية، التسوية في القضية الفلسطينية تحديدًا. وبالتالى إذا ظللنا نردد هذه الاسئلة التى لا معنى لها، فإننا سنصل لآخر محطات التسوية بوضع مزر. معنى هذا أن سؤال تصحيح الميزان مطروح علينا وبإلحاح الآن.

في ظل المعطيات الحالية للصراع، أتصور أن المستقبل يحمل لنا واحدًا من ثلاثة سيناريوهات. السيناريو الأول هو السيناريو الذى أوضحه أ. عبد الغفار شكر، وهو ما يمكن أن نسميه سيناريو التسوية الرديئة. وأعتقد أن كلنا نعلم ما هو سيناريو التسوية الرديئة الذى يجرى أمامنا الآن، ومازالت تجلياته تترى. هذا السيناريو أعتقد أنه لحسن الحظ – كما ألمحت – تاريخيا لن يكتب له البقاء. وبالتالى تصبح مهمة المثقفين والقوى الاجتماعية والسياسية صاحبة المصلحة فى إسقاطه، أن تتدارس الشروط الضرورية للتعجيل بسقوطه وخلق وضع جديد. فهذا السيناريو، إن حدث، أتصور أنه ليس له أفق تاريخي.

السيناريو الثانى هو سيناريو التجمد، بمعنى أن نظل فى هذه المماطلة وقتًا طويلاً. وأزعم أنه سيناريو مطروح هو الاخر ، لأن التجمد ينبع من أن المشروع الاسرائيلى للتسوية أسوأ حتى من أن تقبله النظم المسئولة عن هذه التسوية، أو قد يصل إلى درجة من درجات السوء، لدرجة أن قبوله يمكن أن يكون النهاية لهذه القيادات وهذه النظم.

وبالتالى إذا استمرت اسرائيل في طرح هذه المقولات الغريبة، يمكن فعلاً أن تصل عملية التسوية لمرحلة تجمد، وهذا التجمد معناه مرة أخرى مرور الوقت، أى أننا سنظل عشر سنوات أو عشرين سنة أخرى بدون تسوية، وهذا يحيلنا مرة أخرى لسؤال الزمن .. وسوف يستغلون الزمن فى تهويد القديس مائة فى المائة، في جلب مئات أو عشرات الألوف من المهاجرين الجدد، فى مزيد من الاستيطان.

السؤال: كيف سنستغل نحن هذا الزمن؟ لعلها مباراة بيننا وبينهم.

هنا فقط ألمح إلى أنه يجب أن يكون واضحًا ونحن نرسم استراتيجية للمستقبل، أن الوطن العربى ربما – وأكاد أقول من المرجح – يكون مقبلاً على مرحلة تغيير اجتماعى وسياسى عميق وأن قيادات شاخت – حتى بيولوجيا – وهناك نظم تفاقم التناقض بينها

وبيـــن شعوبها، هناك قوى اجتماعية جديده نضجت حتي فى مجتمعات شديدة المحافظة .. وهـــذا كله من المفروض فى تقديرى أنه سيدخل الوطن العربى فى الربع الأول من القرن الحـــادى والعشـــرين لمـــرحلة انتقالية. هذه المرحلة الانتقالية قد تفضى بنا إلى الأفضل، ولكـــنها أيضًا قد تخلق تعقيدات فى المواجهة مع اسرائيل. وبالتالى هذه المعضلة، أتصور أن الفكـــر الاستراتيجى العربي مطالب بأن يضعها تحت المجهر، لكى يحدد بوضوح ماذا نحن فاعلون فيما بقى لنا من زمن قبل أن نفرض علينا – لا قدر الله – الهزيمة النهائية.

السيـــناريو الثالـــث والأخير ورد عرضًا في ورقة د.حليم بركات ولم يأخذ حظه من الـــنقاش، بمـــا فى ذلك أننى احترت ألا أعلق عليه، لأنى تصورت أن مكانه الطبيعى هنا، وهـــو ســـيناريو الارتداد عن التسوية. البعض يقول إن هذه التسويات غير قابلة للارتداد، ورأيـــى أن هذا القول غير مطلق لأن لدينا سابقًا اتفاقية مايو (أيار) ١٩٨٣ والتى الرجوع عنها في ظل ظروف معينة.

وبالـــتالى السؤال، هل وارد فى المستقبل أن يحدث ارتداد مثلاً عن أوسلو؟ وإذا كان واردًا، فمـــا هـــى الشروط التى سيحدث فيها؟ وما هو استعدادنا إذا سقط هذا المسار؟ ماذا نحـــن فاعلون؟ إن سقوط أوسلو قد يفرحنا، ولكن سيضع علينا أيضًا مهمة أخطر، وهى ما هـــو الـــنهج الـــبديل الذى سنتقدم به نحن القوى الاجتماعية والسياسية المسئولة عن إدارة الصراع.

وهنا أختم بمجموعة من الملاحظات السريعة حول إدارة العرب للصراع فى المرحلة الراهنة، لأنه إذا كنا نتحدث عن مستقبل، فلابد أن نضع أيدينا على بعض الجروح.

أشـــرت بالأمس إلى أن العرب – للأسف – يدخلون فى معارك التسوية، متصورين أن التســـوية منفصلة عن استخدام القوة. وأنا أعلم أن الحل العسكرى النظامى مستبعد فى هـــذه المرحلة، ولكن القوة مفهوم شامل، وهى تمارس الآن فى الجنوب اللبنانى، ومورست مـــن قـــبل بأحد المعانى فى الانتفاضه الفلسطينية، ومارسها قبل ذلك غاندى منذ عشرات السنين بالمقاومة السلبية إذن لا إدارة للصراع بدون خيار الحروب.

الشـــئ الـــثانى .. أنـــه من الأمور التى تدفع لقدر من الأمل: الدور الشعبى فى مسار الصـــراع.. إنـــه منذ تم التوصل للتسويات الرديئة، بدأ الدور الشعبى يتعاظم، وأبلى بلاء حسنا، أنا لا أقول إنه لا يوجد تطبيع فى مصر بنسبة عشرة أو عشرين، لكن على الصعيد الشـــعبى– النضـــال الشعبى فى مصر وربما فى الاردن و أ. عبد الله النيبارى يكلمنا الآن عن الكويت وفى غير ذلك من مواقع عربية عديد – أبلى بلاء حسنًا. ربما يفتقد هذا الدور إلـــى قـــدر مـــن التنظيم، وهنا تصبح أيضًا هذه مهمة موكولة إلى كل صاحب فكر، وكل

صاحب قدره عمل، كيف يزيد من التماسك التنظيمي لهذا الدور الشعبي.

النقطة الثالثة: هناك نقطة مهمة لا أريد أن نغفلها ونحن نتحدث عن استراتيجي الحركة .. تتعلق بحدود حركة النظم التي أنتجت التسويات. ولكن أعتقد أنه أصبح واضح أن هناك أمورا حتى النظم لا تستطيع أن تقبلها، وبالتالي أتصور أنه في استراتيج المواجهة، هناك مكان للنظم .. المهم أن نعرف حدود هذا الدور. لأن مصر في وقت م الأوقات ركبت قطار التعاون الاقليمي الاقتصادي، ولكنها سرعان ما اكتشفت - أقص مصر الرسمية - أن هذا المشروع ليس لها، وأنه مصمم بحيث ينتج فقط هيمنة اسرائيلي وهذا لا يمكن أن يقبله أي نظام لديه قدر من الوطنية في مصر، وقد كان. إن المس اختلف جزئيًا، والنظام في لبنان يتبنى المقاومة. أقصد يتبناها بمعني أنه لا يقف ضده المشروع الشرق أوسطي عورض من دول كالسعودية لأسباب مصلحية بحتة، يريدو إنشاء بنك شرق أوسطي تموله دول الخليج، ودول الخليج ليست مستعدة لذلك.

إذن ثمة خطوات يمكن للنظم أن تقوم بها في الحركة الاستراتيجية. ما هي ه الخطوات؟ وما هي حدودها؟ أعتقد أن هذه النقطة مهمة.

بالنسبة للداخل الاسرائيلي، حضراتكم طبعًا واعون تمامًا بقضية الداخل الاسرائي وكوبنهاجن وهي القضية التي كان أ. محمد سيد أحمد، أول من وضع يده - في تقدير -على جرحها. أي عندما يضع المثقف نفسه في محل المفاوض، وليس هذا فحسب، وإ يسمح لنفسه أن يقدم بالنيابة عن المفاوض بعض التنازلات، وهذا في رأيي هو الطر الخاطئ لقضية التعامل مع الداخل الاسرائيلي.

في جلسة مغلقة منذ أيام قليلة طرح أحدهم - من أنصار التعامل مع الدا الاسرائيلي بمنهج كوبنهاجن - طرح على سؤالاً تصور أنه سؤال محرج. هل تنكر دكتور أهمية الضغوط من الداخل الاسرائيلي على الحكومة الاسرائيلية من أجل تسو عادلة؟ أجبته بالنفي. ولكن أنا أختلف معك في الوسيلة، لأن الداخل الاسرائيلي لم يضغ على حكومته إلا بعد المقاومة في جنوب لبنان وبعد الانتفاضة الفلسطينية. الدا الاسرائيلي لم يضغط لمجرد أنني أتفاعل معه وأقدم له تنازلات، ولكن الفعل العربي الذي سيضع الداخل الاسرائيلي في مكانه الصحيح من استراتيجية المواجهة.

التنسيق العربي مفروض طالما أنني أقول إن ثمة حدوداً يجب أن نضعها لحر النظم. إذن النظم مازال عليها مهمة في عملية الوصول لتسوية أفضل. والبعض أص يقول، حتى من داخل المعسكر القومي، أن التنسيق العربي أصبح مستحيلاً، لأن مصا النظم تختلف وهذا صحيح، ولكن البعض يتصور أن التنسيق العربي معناه أن تقف الن

العربـــة صـــفًا أفقيًا ولا نتقدم خطوة إلا إذا تقدم الجميع خطوة، وهذا مفهوم غير صحيح للتنســـيق مفهوم التنسيق أن تكون هناك خطة عربية شاملة أو رؤية عربية شاملة للتسوية يســـتطيع نظام ما أن يقدم فيها على خطوة بشرط ألا تضر باقى المسارات، أو بشرط ألا تضـــر بالصـــراع ككل. وبنفس المنطق الذى قال به الرئيس جمال عبد الناصر يومًا للملك حسين، "إذا استطعت أن تعيد الضفة، فأعدها". القضية هكذا، ليس أننا كلنا لابد أن نتحرك نفـــس الخطـــوة، ولكـــن كيف تكون الرؤية الشاملة التى تجعلنا لا نضرب بعضنا بعضًا. وأعتقد أنه يتعين علينا أن نبحث عن الصورة المثلى للتنسيق العربى.

أمـــا الـــدور الامـــريكى فلا خلاف على علاقة أمريكا باسرائيل. لكن للاسف بعض الافـــراد المخلصـــين يتحدثون الآن عن الفجوة بين المواقف الأمريكية والإسرائيلية، وأنه لابـــد من توسيع هذه الفجوة. والحقيقة أنا أنادى لا بمواجهة أمريكا ولا بمناطحتها، ولست ضـــد توسيع الفجوة. لكن أقول إن هذه الفجوة التى يشار إليها، حدثت فى مرات تعد على أصـــابع اليد الواحدة، وبمناسبة قضايا بالغة التفاهة. وبالتالى فإن الحديث عن رهان توسيع الفجوة بين أمريكا واسرائيل يعكس نوعًا من أنواع الخمول العربى عن الفعل الدولى، لأنه إذا قارنـــنا الفعـــل العـــربى بـــالفعل الاسرائيلى، الحقيقة الموضوع يخيف. لأن اسرائيل والحـــركة الصهيونية أولاً ربطت نفسها عبر التاريخ بالقوى الدولية المهيمنة، من بريطانيا للولايـــات المـــتحدة، واســـتبقت بنظرة استشرافية أن الصين واليابان وغيرها ستكون قوى مؤثـــرة. والآن علاقـــتها بهمـــا كأفضل ما يكون. الصين التى كانت حليفا أساسيًا لحركة الـــتحرر الفلسطينى، دخلت مع اسرائيل فى اتفاقات للحفاظ على ميزان القوى فى المنطقة، والهـــند تجـــرى تجـــارب، أو ثمة تعاون نووى يتم بينها وبين اسرائيل. اسرائيل لم تكتف بأمـــريكا ولـــم تكتف بأوروبا، اخترقت آسيا واخترقت العالم الاسلامى واخترقت أصدقاءنا التقليديـــين كالـــيونان، ثـــم اخترقـــت الصف العربى، الهوامش المعروفة التى تتعامل مع اسرائيل، هذا نتيجة لرؤية استراتيجية مكتملة وتطويق كامل للحركة العربية.

فنحـــن اكتفيـــنا بوضع الأوراق فى يد الولايات المتحدة الامريكية، بحجة أنها القادرة علـــى الضـــغط علـــى اسرائيل - وهذا صحيح - لكنها غير راغبة فى هذا. أعتقد أن هذا يعكس نوعًا من أنواع الخمول.

هـــذه فـــى الواقـــع مجموعـــة من الملاحظات هى ليست إلا ممارسة لقدر من إثارة المشكلات وإثارة الاسئلة، لأنى أعتقد أن مهمة بناء استراتيجية عربية مهمة شديدة الإلحاح وشـــديدة التعقـــيد فى نفس الوقت. ولا أتصور أننا هنا فى الندوة سنخرج بهذا، قطعا أنا لا أتصـــور أن أحـــدًا مـــنا يتصور هذا، وإنما كل ما آمله أن تكون مثل هذه الجلسة - لأنى

أزعــم أن هــذه الندوة طرحت قضايا جديدة برؤية جديدة – هى خطوة البداية فى التفكير السـلم، مـن أجل رؤية استراتيجية عربية سليمة للمواجهة، نرجو ألا يكون نصيبنا فيها الهزيمة.

د. حسن نافعة :

أريد أن أعلق على بعض الملاحظات التى قيلت فى هذه الجلسة.

هناك طرح طرحه أ.عبد الغفار شكر، ثم قدم أ. السيد ياسين طرحاً آخر. وبدا كما لو أن هناك طرحين متناقضين أو على طرفى نقيض.

والواقـع، أن طرح أ. عبد الغفار والذى أسماه. أ. السيد طرحًا مثاليًا، قد سماه أ.عبد الغفـار بنفسـه "حلمًا" وأن أى رؤية استراتيجية أو أى مشروع يبدأ بالحلم، وأ. السيد دخل فـى تحلـيل الواقـع السوسيولوجى العربى وهو طرح طرحًا واقعيًا. لو نحن مددنا هذين الطرحيـن وأخذنـا أقصاهما، لوجدنا الطرح المثالى أو هذا الحلم وصل إلى طرح مفارق تمامًـا عن الواقع كما أسماه أ. السيد ياسين. إذن هذا طرح لا يستطيع أن يقدم بالفعل رؤية اسـتراتيجية قابلـة لأن تحرك الجماهير، لأنه ستكون الفجوة كبيرة جدًا بين ما يطرح فى إطار هذه الرؤية وبين حركة الجماهير. وبالتالى لن نستطيع أن تعتمد على شئ.

أيضًا الطرح الذى قدمه أ.السيد ياسين والذى أتفق تمامًا معه باعتباره تشخيصًا حقيقيًا للواقـع، لكـن لـو نحن مددناه لنهايته، قد يؤدى هذا إلى طرح تبريرى يؤكد أنه ليس فى الإمكـان أحسـن مما كان، وبالتالى نبرر هذه التسوية التى لا أحد يختلف على أنها تسوية سـيئة. وسوف اتى لنقطة هل هى تسوية قابلة للبناء أم لا؟ وما موقع عنصر الزمن فيها؟ وبالتالى سوف نختلف مع هذا الطرح المثالى، الذى لن يكون له ضرورة فى أرض الواقع وليسـت له آلـية نضالية أو آلية للحركة من خلال مشروع مفارق للواقع وضار بالمثالية، ولا يمكن أن نتحرك أيضًا من واقع مشروع تبريرى لما يدور على أرض الواقع.

كـل الأطـروحات الـتى طرحت، تطرح شيئًا قابل للتطبيق. وأنا أعتقد أن هنا نقطة البداية التى أنفق فيها مع د.أحمد ومع أستاذنا د. هشام، وهى أنه من خلال هذه الحوارات، طالمـا أنـنا سنرفض التخلف الفكرى وسنعقد لقاءات بين كل الفرق وكل من لديه رؤية، سنسـتطيع أن نصـل فى النهاية لرؤية قابلة للتطبيق على أرض الواقع، تبقى على الحلم، وفى نفس الوقت تكون قابلة للحركة على أرض الواقع.

كيف نبدأ؟ سنبدأ من السؤال الذى طرحه د.أحمد: هل هذه التسوية قابلة للتطبيق على أرض الواقع؟ وهل الدول العربية مستعدة لقبول هذه التسوية؟

التسوية لن تتم، وأنا أريد أن أذكر بشئ، أن ما كانت تطرحه اسرائيل لم يتحقق. بمعنى أن اسرائيل كان لديها استراتيجية بالغة الوضوح، أن تخرج مصر من معادلة الصراع العربى الاسرائيلى - على الأقل عسكريًا - ثم تتجه شرقًا وتفرض على لبنان اتفاقيه، ويؤدى هذه إلى سلسه من الانهيارات، ثم تفرض شروطها كاملة بالقوة العسكرية.. ومصر خارج المعادلة.

أزعم أن هذه الاستراتيجية أجهضت، وأن الذى أجهضها مجموعة من الظروف. حدث تحالف سورى إيرانى، نشطت المقاومة الوطنية فى لبنان، أصبح هناك حزب الله، رغم أن هناك فريقًا وقع مع اسرائيل، إنما هذه المعاهدة أجهضت، وبالتالى برز من داخل هذا الواقع سيناريو لم يكن أحد يتوقعه، وفرض هذا السيناريو نفسه.

لا أقول إن هذا سيؤدى إلى تعجيل أو تغيير جذرى فى موازين القوى، إنما على الأقل التسوية بكامل الشروط الاسرائيلية لم تحقق. وبالتالى نحن أمام واقع مختلف عن الواقع الذى كانت تريده اسرائيل.

أنا أرى أنه ما تزال هناك فجوة حقيقية بين ما تقوله النظم العربية - التى ننتقدها جميعًا - كما هى على استعداد لقبوله، وما تقوله اسرائيل. وبالتالى إذا كان الحد الادنى للتسوية الذى يطرحه الحكام العرب، أن التفسير العربى لقرار ٢٤٢ يعنى انسحاب اسرائيل من كل الاراضي التى احتلت بعد ١٩٦٧ - بما فيها القدس - وبالتالى هذا يتضمن تفكيك المستوطنات الاسرائيلية إلى اخره، أنا أعتقد أن ما يطرحه العرب لن تقبله اسرائيل. فإذن هناك فجوة وهناك مفارقة حقيقية بين الذى اسرائيل على استعداد أن تقبله - بما فى ذلك حزب العمل - وبين ما تقول النظم العربيه إنها تريد أن تقبله.

إذن، وأنا اتحرك لطرح مشروع أو رؤية استراتيجية، هل أستبعد احتمال وجود فجوة، وبالتالى الحكومات العربية نفسها أو بعض الحكومات سواء كانت تتصارع على الدور الاقليمى أو تطرح مشكلة الدور الاقليمى أو لأنها لا تستطيع أن تقبل بأقل من الحد الأدنى الذى تطرحه شعبيًا كل يوم - إلى آخره.

طبعًا لو وقعت سوريا ولبنان، سندخل فى ظرف مختلف جذريًا. وكنت أتصور شخصيًا - وكنت فى هذا - أن اسرائيل تطمح فى ذلك، وأن هذه هى الاستراتيجية التى تطرحها اسرائيل حاليًا - وحزب العمل على وجه التحديد- بجعل آخر ورقة أن ينسحب لحدود ٤ يونيو، إذا وجد أنه مضطر لفعل ذلك، سيفعله لسبب واحد، أن مطامعه الحقيقية على الأرض الفلسطينيه. فبالتالى هو لا يطمع فى (١٠%). ليس فقط (١٠%) وليس فقط المستوطنات.

فــى إعـــلان المــبادئ الــذى سيصــدر، هـــل ســتقبل منظمة التحرير الفلسطينية بالمستوطنات؟ هذا سيخلق مشكلة جوهرية داخل الدولة الاسرائيلية وبالتالى مستقبل الدولة الاســرائيلية، فــى ظل أجزاء غير متصلة جغرافيا - إلى آخره. وإذا كانت المستوطنات الاســرائيليه ستخضـــع للقانون الاسرائيلى، فأنا أعتقد أن هذه ستكون بداية لمشكلة جديدة ومشـــكله موجودة. فالحل أو التسوية بالمعنى الذى يريده الحكام العرب غير موجودة وغير قائم.

ورغــم اعتقادى أن الفجوة بين حزب العمل وحزب الليكود ليست كبيرة، إنما أتصور أن بيريز كان له مفهوم للشرق الأوسط يختلف، إنه قد يقدم تنازلات عن الأرض نسبيًا فى مقــابل أن يضمن لاسرائيل هيمنة اقتصادية وتعاوناً ويقلل من سخونة النزاع. هذا الطرح رفضه الليكود، والليكود يتصور أنه يستطيع لأن موازين القوى تسمح له أن يفعل - إنه لا يقدم تنازلات على الأرض ومع ذلك يستطيع أن يفرض هيمنته فى المستقبل.

فــإذن سواء نظرت للحد الأدنى الذى تطرحه الأنظمة العربية أو الحد الأدنى المقبول اســرائيليًا، أعتقد أن هناك فجوة تسمح بأن نقول إن التسوية لن تحدث على أرض الواقع. لا العــرب بأنظمــتهم القائمـــة سيقبلون ما هو مطروح اسرائيليًا، وأعتقد أنه سيكون هناك صراع حاد جدًا داخل المجتمع الاسرائيلى.

إذن من هنا، عندما يكون هذا هو التشخيص السليم أو التشخيص للواقع، فإن المعركة ممتدة والمعركة مستمرة. هل النضال يتحول لنضال شعبى كامل، أم هناك حدود يمكن أن تلتقى فيها أدوار للحكومات بشكل معين طالما أن التسوية غير ممكنة وغير قابلة للفرض؟

أعــتقد أن الكــلام الــذى قاله د.أحمد يمكن أن يطور حقيقة، ويمكن أن يكون مدعاة لاجتهاد. ما هى طبيعة القوى التى يمكن أن تناهض وضعًا ليس فيه تسوية، والجميع متفق علــى أن ما تطرحه اسرائيل على العالم العربى ليس مقبولاً من الحكومات، وبالتالى ليس بســهولة، يمكــن أن نفكــر فيما هى القوى الاجتماعية الحقيقية القادرة على أن تعيد تنظيم صفوفها فى إطار مواجهة ذلك.

د. عواطف عبد الرحمن :

أشــكر مركــز الــبحوث العربــية وأ.حلمى شعراوى لأننا فعلاً فى زمن أصبح من الصــعب أن نلتقى ونتحاور، فضلاً عن أن نحاول أن ننسق ونضع خطة للعمل المشترك، بعــد أن كانــت تضمنا تنظيمات متماسكة وقضايا كبرى. فطبعًا هذه الوجوه المضيئة كلها تجــدد الذاكــرة الوطنــية وتجدد الأمل، ونستطيع من خلال الحوار الذى دار على امتداد

الأمس واليوم أن نضع بعض النقاط الهامة كبداية.

شـــاءت الظـــروف أن تكون القضية الاقليمية آخر قضايا التحرر الوطنى التى تحتاج لجهـد إبداعـــى خـــاص. ولابـــد كما قال د.أحمد من تأمل تاريخ حركات التحرر الوطنى ودراســـتها بعمـــق والدروس والآليات التى طرحتها. هذا طبعا مهم جدًا. لكن فى النهاية الاشـــكاليه الـــتى نواجهـــنا فى القضية الفلسطينية أنها فعلا تحتاج لآليات نضالية جديدة. وبالتالى نحتاج لمناخ يظهر الاخطاء ويفجر الطاقات بصوره تختلف عن القوى النضالية الـــتى كـــنا نصـــقلها والـــتى فجرت طاقتها وزمانها في نضالات وابداعات بعضها نجح وبعضها لم يقدر له النجاح. وأصبحت المحصلة النهائية هى المرحلة الراهنة.

المـــرحلة الراهنة هى جزء من الواقع العالمى الراهن. ونحن طوال الوقت نتكلم عن الهـــزيمة العربية ونخاف أن تصبح هزيمة نهائية. لا يوجد شئ اسمه هزيمة نهائية. الذى يـــدرس التاريخ يكتشف أن الشعوب تتجدد. أنا لا أنسى إطلاقًا التقرير الذى أرسله المعتمد الـــبريطانى لوزارة المستعمرات البريطانية فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩١٨ وقال فيه (اطمئنوا تمامـــا، بـــالذات مصر ستظل مستقرة وفى أيدينا لمدة خمسين عامًا قادمة) وفي ٧ مارس سنة ١٩١٩- أى بعد ثلاثة شهور بالضبط أو أربعة- انفجرت ثورة ١٩١٩. فطبعًا دراسة الـــتاريخ تعطينا الإحساس بالجدل والصيرورة التى تحكم حركة المجتمعات والتى لا تكون نهائـــية. لـــيس هـــناك جيل واحد يقوم بكل المهام، ولا يمكن الحكم على مرحلة أنها نهاية المطاف .. لذلك أفتح طريقًا من خلال هذا الأمل، يمكن ليس الأمل المثالى أو الحلم.

نحـــن فـــى مـــرحلة الهيمـــنة. ومن أهم سماتها تهميش كل القوى الوطنية التى قامت بالمرحلة الأولى من التحرير الوطنى. والتي طبعًا - بعد فشل كل تجارب التنمية فى دول الجـــنوب - أصبح من الصعب على نفس هذه القوى أن تقوم بالمرحلة الثانية من التحرر الوطـــنى، فأصـــبحت هـــناك مرحلة انشطار لحركة التحرر الوطنى. إن قيادات المرحلة الأولى أدوا بعض الدور وفشلوا فى أدوار، ورحلت الادوار الأخرى للمرحلة الثانية.

المـــرحلة الثانـــية تشير لمجموعة حقائق لابد أن نضعها فى الاعتبار - طبعًا عولمة الســـوق وســـيطرة الشـــركات مـــتعدية الجنسية والغاء الحواجز تماما وثورة المعلومات والاتصـــالات، وهـــى التكنولوجيا غير العادية هذه التى أضافت قدرة للعولمة غير عادية للتمكين فيها. أين نحن من هذا؟

أيضـــا القضـــية الفلســـطينية أعتـــبرها فى بؤرة هذا، على أساس أنها كانت المحك الاساســـى لكـــل التغـــيرات التى حدثت فى العالم العربي خلال الخمسين عامًا الماضية، وســـتظل لمدة - على الأقل القرن القادم كله، إن لم يكن منتصفه أو آخره- هى فعلاً مفجر

لكل التغيرات، فهى محك الصراع الاساسى سواء على المستوى السياسى أو الاجتماعى.

السيناريوهات الثلاثة. السيناريو الأول إما سنسحق تحت عجلة العولمة، في حالة استمرار النظم الحالية التابعة بطبيعتها، وفى هذه الحالة سيتم استكمال التسويات الاسرائيلية العربية، لكن ستظل هناك أيضًا بقع للمقاومة سواء السلمية ممثلة مثلاً فى مقاومة التطبيع والمقاومة المسلحة فى لبنان طبعًا، لكن الوضع الفلسطينى لن يحقق أكثر من دويلة للحكم الذاتى فى أفضل الأحوال ستقوم بالتخديم على دولة اسرائيل. ستوظف وتستهدف لحماية أمن اسرائيل أكثر من كونها ستحقق أى أهلية وطنية للفلسطينيين وستظل قضية اللاجئين، قضية القدس، قضية السيادة الفلسطينية الكاملة، ستظل إشكاليات معلقة للاجيال القادمة.

دورنا فى إطار هذا السيناريو، هو طبعًا فى حدود الذى نمارسه حاليا، وهذا محدود وهو استمرار العمل الثقافى، ويمكن توسيع إطاره بالاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات التكنولوجية ولدينا تجربة مدهشة جدًا وهى انتفاضة سياتل للذين استطاعوا من خلال استخدام الانترنت أن ينظموا المظاهرات وكافة أشكال المقاومة ضد منظمة التجارة العالمية وضد المتحكمين فى السوق العالمية، وعن بعد. ونجحوا فى تعبئة جهود اكثر من مائة ألف متظاهر. هذا يعطينا درساً هامًا أنه يمكن استخدام الأداة التكنولوجيا الجديدة لصالحنا وهى غير مكلفة وممكن تعبئة الجهود من خلالها، فيما لو أدركنا ذلك وأحسنا توظيفه. ومفروض أن الجهد الذى نبذله يتجه للأجيال الجديدة، وألا نحصر أنفسنا فى جيلنا ونظل نحدث بعضنا، وحكاية أننا ننحصر فى العواصم. من خلال خبرتنا فى لجنة الدفاع عن الثقافة القومية اتضح أن الإحساس الشعبى العام معاد للتطبيع تماما، لكن تعبئة هذا وتنظيمه وتوظيفه وترجمته لسلوكيات مستمرة وممأسته – هذا لم يحدث – لم نحاول أن نفعل غير أننا مجموعة من المناضلين الهواة الذين نتجمع ونتكلم ونخرج فى مظاهرات – لكن هكذا لا نستطيع ترجمة لغة العصر. أن تكون هناك مثلاً مؤسسة تسندنا من الناحية الاقتصادية أو تسندنا من الناحية الاجتماعية. لم يحدث. ولذلك بمجرد تغير الظروف فعلا حدث نوع من التفكك للعملية، وإن كانت طبعا البذور التى غرسناها فى الأرض قد أثمرت كثيرًا من اللجان المماثلة التى تعمل الآن، بشكل أو بآخر مهما كان دورها، لكن على الأقل ترفع شعار مقاومة التطبيع.

فدورنا هنا أن نستفيد من تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وأن نتجه لأجيال جديدة ومناطق أخرى خارج العاصمة. وعلى المستوى العربى، لابد من التنسيق بين قوى المقاومة لكن يجب توسيع هذا بحيث نكون بدايات لتأسيس تشكيلات جديدة للمقاومة

يتجاوز الوضع الحالي.

مـــن أجل تشكيل جبهه موحدة للمقاومة تضم الشباب والنساء من الاجيال الجدية، لابد من الاهتمام باستخدام أساليب جديدة علمية، منظمة، ممأسسة تضمن تشكيل الذاكرة القومية لدى الأجيال الجديدة.

الســـيناريو الثانـــي هو حالة تعثر التسويات العربية الاسرائيلية، وحدوث تغييرات فى نظـــم الحكـــم مـــثل وفاة الحكام الحاليين أو حدوث تغيرات دولية جذرية فى مجال الهيمنة الاقتصــــادية والسياســـية. علـــى المســـتوى المحلي يمكن أن يحدث تصاعد لدور المجتمع المدنــــي فـــى الـــدول العربية مثل النقابات والتنظيمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية بالإضافة لظهور أجيال جديدة من الفلسطينيين الرافضين للتسوية المطروحة.

وطـــبعًا فـــى هـــذه الحالـــة، هذا السيناريو، أيضًا متوقع على الجانب الصهيونى أن اسرائيل ستكون حققت كثيرًا من مشاريعها التوسعية والقوة النووية.

دورنـــا فـــى إطـــار هذا السيناريو سيتولاه الجيل الذى قمنا بإعداده وتربيته وتثقيفه، وســـيطرح بـــرامج للعمل يتلائم طبيعة التحديات المطروحة والتى ستظل مطروحة لمدى طويـــل بالنســـبة للقضـــية الفلســـطينية، وهـــى السيادة وعودة اللاجئين والقدس. بالنسبة للمجـــتمعات العربـــيه، سيدور النضال – أعتقد – من أجل إرساء ديمقراطية المشاركة فى العمـــل السياسى والغاء التمايز الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين كافة القوى التى تعيش داخل هذه المجتمعات من خمسة عشر إلى ثلاثين سنة قادمة.

أمـــا الســـيناريو الثالث والأخير فهو المستقبل بعد ثلاثين سنة، وأغلبنا سيكون رحل، وســـنتولى أجيال جديدة، وسيشهد نضج الشروط الموضوعية للتغيير الاجتماعى والسياسى الشـــامل مـــن خلال مؤسسات اقتصادية ذات فاعلية سياسية. لأن مرحلة العولمة لن تسمح أبـــدًا بعمل الهواة والتنظيمات الحالمة والقادرة على أن تقدم فقط خططاً بلاغية جميلة، لكن لـــن تكـــون هـــذه الخطـــط ذات تأثـــير فى الأجيال الجديدة، أجيال العولمة. فنحن نحتاج لمؤسســـات اقتصـــادية ذات فاعلـــة سياســـية وتشغيل الشباب وتوعيتهم وتنشيط ذاكرتهم الوطنية وتعبئتهم فى تنظيمات مستمرة.

وأتصور أن هذا الطرح هو الذى يمكن أن يكون نقطة بداية.

د. نصير عاروري:

هـــناك اصـــطلاحان يرمـــزان إلى هدف واحد وتعودنا أن نسمعهما من اسرائيل كلما طرحـــت مســـألة الســـلام بينها وبين العرب: "التعويض" الذى أصبح مرادفًا للاصطلاح

الـــثاني المعــروف "بالرزمة الأمنية" Security package ونذكر أنه منذ اكثر من عقدين من الزمـــن طلبت اسرائيل "تعويضـات" من الولايات المتحدة لاعادة بناء قواعدها العسكرية في سيناء ولاعادة توطين مستوطنين هناك داخل اسرائيل. كما طلبت وحصلت على ضمانات أمنـــية مخـــتلفة علـــي أصعدة متعددة شملت التكنولوجيا العسكرية، والاقتصاد، والتعاون الامنى وتغطية حاجاتها البترولية لوقت طويل.

وبـــتلك الطـــريقة تصـــرفت اسرائيل في اتفاقات اوسلو العديده، إذ قدمت الفاتورة تلو الفـــاتورة وحصـــلت على "تعويضات" وعززت مواقعها الاستراتيجية على حساب الشعب الفلســـطيني الذى تركته يعيش في بؤر استيطانية في الضفة الغربية وفي مخيمات لاجئين بعيدا عن وطنه.

والآن، وبعـــد أن طُرح النزاع السورى - الاسرائيلي على طاولة المفاوضات في بلدة "شـــبرتاوزن" بولايـــة وســـت فرجينيا الامريكية، قدمت اسرائيل فواتيرها المعتادة. ولكنها ضـــربت أرقامًا قياسية، وشكلت قفزة نوعية ليس لها سابق مثيل. فالرقم الأولى الذى قدمه بـــاراك لـــتحديد "رزمـــته الامنية"، وهو ١٧,٤ مليار دولار، يشكل جزءاً بسيطاً من ثمن الســـلام مـــن وجهـــة النظر الاسرائيلية. والمفروض أن ذلك هو قيمة التعويض المطلوب لإعـــادة التوطيـــن وإعادة بناء المنشآت العسكرية وتكوين البديل الأمنى لهضبة الجولان، ولكـــن المـــبلغ الاجمـــالى للفاتورة الاسرائيلية يتراوح بين ٦٥ و ٧٠ مليارًا. والغريب في الامـــر أن ذلـــك لا يـــتعلق بمســـألة السلام بين سوريا واسرائيل بقدر ما يهدف إلى إعادة ترتيـــب أوضـــاع اســـرائيل الاســـتراتيجية فـــي المـــنطقة وإعادة بناء علاقات إسرائيل الاســـتراتيجية بالولايـــات المتحدة وتكثر أقوال المحللين الاسرائيليين في الصحف العبرية في هذه الأيام عن التفكير الاستراتيجي المستقبلي وعن التخطيط للقرن الحادى والعشرين وكفـــترة ما بعد الحروب التقليدية. وهناك إجماع واضح أن مفاوضات التسوية القائمة حاليًا بين سوريا واسرائيل تشكل قاعدة لتمكين اسرائيل من البدء في إعادة البناء الاستراتيجي.

ورغـــم تركـــيز وسائل الاعلام العالمية على مسائل الحدود والانسحاب والاجراءات الأمنـــية ومتطلباتها الممكنه، كمحطات الانذار أو قوات المراقبة الامريكية، وبرغم تطرقها للـــنفقات المـــتعلقه بإعادة بناء قواعد الجولان العسكرية داخل "الخط الأخضر" فإن جدول اعمال الجنرال باراك الحقيقي سيكون غير ذلك.

إن رزمـــة بـــاراك الامنية تقوم على ضرورة إعادة بناء المعادلة الاستراتيجية، وليس اعـــادة بـــناء القواعـــد العسكرية فقط. وسواء أعيد بناء تلك القواعد أم لا، فإن اسرائيل لا تشـــعر بـــتهديد سورى لأمنها، لأنها تتمتع بتفوق عسكرى وتكنولوجي على الدول العربية

مجتمعة (وهذا التفوق كان حصيلة ضمان قدمه الرئيس الامريكى ريتشارد نكسون فى عام ١٩٦٩ والتزم به كل رئيس تقلد الحكم منذ ذلك الوقت إلى الآن). ولكن بدون أدنى شك، فان الجنرال باراك سيطرح مسألة الصواريخ الاسرائيلية والأسلحة الكيماوية بينما يركز على "أخطار" مستقبلية نووية مصدرها ايران والعراق. وبناء عليه، فإنه سيخلق من مفاوضاته مع سوريا فرصة ذهبية لتخطيط استراتيجى على أرضية نووية.

وتتضمن "رزمة" باراك ثلاث مقومات، وهى : الردع، الضمانات، المعونات المالية. ففى مجال الردع، تمتلك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نظامًا عسكريًا رادعًا، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن باراك سوف يطالب بتحديث ذلك النظام لاعطائه امكانية "الضربة الثانية" Seconl Strike ومن هنا تأمل اسرائيل أن تتمكن من الحصول على السلاح الذى لم يحصل عليه أحد فى العالم سوى بريطانيا وهو صاروخ التوما هوك Tomahawk الذى استخدمه امريكا بشراسة ضد العراق ويوغوسلافيا. وإذا توفر هذا السلاح لإسرائيل، فإنه سوف يرمز إلى علاقة استراتيجية جديدة ومتميزة بينها وبين امريكا، تفوق بدرجة عالية تلك العلاقة الى رفعت مرتبتها فى عهد الرئيس ريجان.

ويرمز هذا السلاح أيضًا إلى مكانه عالية جديدة تحظى بها اسرائيل على مستوى المنطقة، وهذا ما يهدف له باراك، الذى يركز على الردع كاستراتيجية متطورة غير دفاعية، فالصواريخ المضادة للصواريخ، التى تبدو امريكا راغبة فى تزويدها بسهولة، لا تحتل مرتبة عالية على قائمة "مشتريات" باراك المجانية مثل صاروخ التو ماهوك وغيره من أسلحة الردع.

وتشمل قائمة "مشتريات" باراك أيضًا معدات هجومية رادعة اخرى، مثل طائرات الهليوكابتر من نوع أباتشى Apache وبلاك هوك Black Hawk، وتشمل محطات أرضية لاستيراد المعلومات والتقارير من الاقمار الامريكية. كما يشمل الردع، حسب أوصاف باراك، التعاون بين اسرائيل وامريكا فى حقل المخابرات وما يسمى بمقاومة الارهاب.

أما فيما يخص الضمانات، فإن هدف باراك الرئيسى أن تحظى اسرائيل بمظلة وقائية أمريكية على طول المدى، شبيهة بتلك التى تواجدت فى أوروبا طيلة فترة الحرب الباردة.

وبنفس الوقت، فإنه يتوقع أن تكون امريكا على استعداد كامل لتقديم المساعدات فى حالات الطوارئ (كما حدث أثناء حرب اكتوبر) وأن تضمن لاسرائيل استمرار تدفق النفط بغض النظر عما يجرى من الاحداث.

وفيما يتعلق بالعامل الثالث، وهو موضوع الاعانات المالية، فإن اسرائيل تطالب بزيادة المعونة الرسمية من ١,٩ مليار إلى ٢,٤ مليار سنويًا، هذا فى الوقت الذى تسود

فيه تحفظات الكونجرس على المساعدات الخارجية بشكل عام. وأهم دافع خلف استراتيجية باراك التفاوضية هو محاولة تأمين هذه الصفقة الرابحة استراتيجيًا واقتصاديًا قبل نهاية فتره رئاسة كلنتون. إذ أنه يعرف حق المعرفة مدى احتياج كلنتون إلى شئ يسمى السلام في الشرق الاوسط ويكون هو راعى ذلك السلام ليتقلد مكانة عالية في تركته السياسيه التي تلوثت بفضائحه الجنسية.

وفي نهاية الامر، إذا حصلت اسرائيل على رزمتها بالشكل المطلوب، وهو أمر غير مستبعد، فستكون قد تمكنت من إرساء قواعد جديدة في موضوع الحرب والسلم. فها هي ترتكب العدوان تلو الآخر، وتحتل أراضي شاسعة، تسيطر على مواردها الطبيعية وتبني فيها مستوطنات غير شرعية ومواقع استراتيجية، ثم تلقى بعرض الحائط جميع القرارات الدولية المناهضة لأعمالها العدائية. وحينما تدفعها مصالحها الاستراتيجية نحو التسوية، فإنها تحلق من أعمالهما العدائية فرصًا ذهبية لجنى استثماراتها ولتحسين اوضاعها الاستراتيجية على حساب الغير. وهذه هي بالتحديد استراتيجية اسرائيل فما هي استراتيجية سوريا؟ ما هي استراتيجيتنا كمثقفين ملتزمين بالقضية الوطنية؟

.

أ. عبد الغفار شكر :

رأيي أن الطريقة التي عقب بها أ. السيد ياسين على ورقة النقاش كانت مفيدة جدًا للنقاش، لأنها طرحت وجهتي نظر متكاملتين .. وجهتي نظر تساعدان على ألا يكون النقاش رؤية واحدة وإنما نرى ما هو مشترك في الرؤيتين وما هو مختلف.

الرؤية التي أريد أن أقولها -كما أوضح د.أحمد يوسف – هناك ناس هنا وهناك وفي أماكن مختلفة نريد أن نقوم بدور. هي في حاجة لأن تقوم بدور وتجتهد. لكن إذا لم يقدم المثقفون إجابات أولية بسرعة، ستسود نزعة عدمية، والناس تخرج في الطرقات عندما تموت فتاة مثلاً ويحرقون العربات .... والأجيال الجديدة تبحث لنفسها عن مسالك للحركة بعيدًا عن الخبرات القديمة في المجتمع. فالمثقف عندما يظل في حالة تأمل للوضع ثلاثين أو أربعين سنة، ينتهي دوره. المثقف عليه أن يقدم إجابات أن يغامر ويقدم إجابات أولية تشكل أساسًا لإمكانية حركة وتختبر في الواقع ويثبت خطؤها أو تثبت صحتها وهكذا. يحدث أن المثقف يقوم بدوره والأجيال التي لديها خبرة أكثر تقدم ما عندها، وهذا يساعد على أن يكون في المجتمع نوع من الحركة.

في رأيي ما لم يلتفت المنافسة لهذه المسألة. سنظل نتأمل عشرين سنة أخرى.

أ. عبد العظيم المغربى :

أعتقد أنه فى غاية فى الأهمية أن نحدد أو نتفق على مفهومنا لطبيعة الصراع مع هذا الكيان الصهيونى. ورأيى أن هذه هى الركيزة الاساسية التي ينبغى أن ننطلق منها. ونحن نــنطلق من ذلك أيضًا أسأل – هل هشام شرابى وهو من فلسطين وعبد الله النيبارى وهو مــن الكويت ونحن من مصر – ترى هل نحن مثل الموجودين معاً فى اليونسكو أو إحدى لجــان الأمـــم المــتحدة، أم هناك مشترك بيننا كعرب يقول إننا أمة واحدة تخوض معركة واحدة، تواجه تحدياً واحداً – يقتضى جبهة موحدة؟

إذا كـــان الاخـــير هو صحيح – وهو صحيح فى ظنى – فأنا أعتقد أن قضية الوحدة العربية أحد الأسلحة التى ينبغى أن تكون فى رؤيتنا الاستراتيجية لمستقبل هذه الأمة.

ثــم هذه الأمة الموحدة هل يمكن أن تتوحد؟ هل لوحدتها أن تنجح إذا ظل هذا الكيان الصـــهيونى موجودًا فيها؟ وهل يمكن فى ظل الاعتراف بهذا الكيان أن يكون هناك مستقبل أفضل لهذا العالم العربى؟

وردي علـــى هـــذا الســـؤال: الإجابة بالنفى. ولذلك أنا مضطر للتسليم بأنه ليس فقط التســـويات التى تتم هى تسويات رديئة، ولكنى أعتقد أن النظام العربى الرسمى ضالع فى المخطط الصهيونى الأمريكى بفرض هذا الواقع على الأمة العربية.

من هنا يرتبط الداخل بالخارج. سواء كنا نتكلم عن قضية الديمقراطية أو أن النظم لا تمثل الارادة الشعبية وكيف يمكن أن نتعامل معها.

أنا مع د. هشام شرابى أن التغيير الثورى الانقلابى لم يعد ممكنًا الآن.

وأنـــا مـــع محمد سيد أحمد فى أننا لابد أن نكون جدليين وديناميكيين ولابد أن نكون واقعيين فى تعاملنا، لكن من منطلقات ثورية وبرؤى محددة.

فـــى هذا الإطار، أعتقد أن ما طرحه أ.عبد الغفار فعلاً يعتبر أساساً متكاملاً، بما قاله الأخـــوة الذيـــن تكلموا، وبالانتقادات التى يمكن أن تكون واردة عليه، ليس لما قاله محمد ســـيد أحمد، لكن أيضًا لابد أن أسجل هنا. وهذا ما كنت أود أن أكون أسبق من عبد الغفار فـــيه، أن مـــا طـــرحه السيد ياسين نقيض لكن إذا كان المشروع النهضوى العربى أصبح أفكارًا بالية وإذا كانت التسويات القائمة مفيدة وإذا كانت كامب ديفيد تحققت وبغوغائية. أنا مذهـــول ممـــا سمعت ولا يمكن أن أمرر ذلك دون أن أبدى اعتراضًا كاملاً ومطلقًا على هـــذا الكـــلام. ومـــا لـــم ينخلص الخطاب الثقافى والسياسى العربى من مثل هذا المنطق والأسلوب، ستظل أسباب الهزيمة مستمرة ولاحقة بنا.

الـــنقطة العملية والاخيرة التى أريد أن أطرحها، أننى أؤيد بشدة ما طرحه عبد الغفار

عن أهمية أن نبنى على مستخلصات هذه الندوة، بندوة وندوة تالية ما يمكن بالفعل أن يقد ما يشفى غليل عبد الغفار والأمة ككل - بما فى ذلك د. عواطف - لأننا بالفعل نجيب على أسئلة الواقع ونحدد سبلاً لحركة شعبية جديدة يمكن أن تعبر علي ذلك. فى هذ الخصوص أطالب الإخوة في الحركة الشعبية واللجنة المصرية لمقاومة التطبي والاستسلام أن تتحد بإخوتنا وأشقائنا فى الخليج وأنتهز فرصة وجود عبد الله النيباري معنا لكى أؤكد على هذه القضية، وأقول إن ذلك سيحقق ليس فقط تكامل قوانا علي المستوى القومى ومجابهتنا لهذا العدو وطبيعة الصراع معه، وإنما ستمكننا أيضًا مز الحفاظ على إبقاء الخليج عربيًا.

أ. حلمى شعراوى :

ليس هجومًا أو د فاعًا عن أحد. الموقف صعب - ونحن مطالبون بالتنوع فعلاً - تنوع الاسئلة والوضوح الشديد. أى ممكن أنا لو فى حالة أتصور أن هناك تناقضاً كاملا للسيد ياسين مع فكرة النهضة والوجود الحضارى - إلى آخره. وممكن أشرح لك .. يقول نستخدم هذه الأيام الرؤية الاستراتيجية. تفرق كثيرًا وليس فكرة المشروع الحضارى - أقصد أننا نريد أن ندقق أيضًا فى مستقبل صياغاتنا ندقق فى خلافاتنا. لأن من الممكن أز أكون ضد السيد ياسين بدقة، هو قدم صيغة متكاملة أكيد معظمنا - وأنا مختلف مع هذا - لكن أقول لدقة أهمية الفكر الجديد وطرحه وآلياته التى لابد نراها. هى رؤية عند السي والمصطلح.

لأن أنا قلت - أظن - فى الافتتاح أن اسرائيل متمسكة بالصيغ الكلاسيكية. القومي والأممية والعرقية والدينية. ولا أحد يقول لها ما هذا الكلام.

أ. محمود المراغى :

طرحت اسئلة كثيرة بعضها أجيب عليه وبعضها لم يجب عليه. بحكم مثل هذ المناقشة باستمرار سؤال: نحن نقول استراتيجية. استراتيجية لمن؟ هل للأنظمة التى توق وبالتالى نقول ينبغى أن تفعل كذا؟ أو استراتيجية للشعوب؟

نقول استراتيجية من أجل الغد، والناس تتفاوض، ولابد أن يكون هناك تصور إزا الذى سيحدث فى الشارع غدًا. هل هى استراتيجية طويلة المدى كما تقول د. عواطف الآلية - كما قال أ. محمد سيد أحمد - صراع وجودى. كلنا قناعاتنا أنه صراع وجودي ولكن المطروح هو صراع حدودى.

الـــدى طرحه أ. عبد الغفار مثاليا، ليس مثاليًا أو شئ. أننى على الاقتراح الـــذى قاله د. أحمد يوسف وأ.عبد العظيم أنه مطلوب صياغة نموذج متكامل - هذا هو البديل أو هذه هـــى الطـــربقة أو هذا هو السبناربو مع ملاحظة الآنى: أنه لم بعد عصر ثورات. من قال إنه لا تستمر قاعدة؟ نحن قلنا انتهى عصر الضباط - فى باكستان حدث انقلاب عسكرى. افربقبا كل يوم تحدث فبها انقلابات عسكربة فالمسلمات نربد استبعادها.

د. سميح فرسون :

ـحدبـــد طبـــبعة الصراع وأسباب الفشل والجديد في الوضع الراهن ضرورى، حتى نصـــل لنصور استراتيجى للمستقبل. يجب أن ننظر بعين الاعتبار ليس فقط لدور أمريكا، ولكـــن مركـــزية سياسة أمريكا وبناء الهيمنة على المنطقة. كل الكلام كان اسرائيل والعالم العـــربى، ولكن دون أمريكا ودورها وسياستها وآليتها الجديدة والمتغيرة والمتطورة - كل هذا الحديث لن يوصلنا لشئ.

أمريكا هى أهم دولة، لابد أن ندرسها وسياستها وآلياتها وأسلوبها، وهى فيما يبدو لى متغيرة، فى الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربي، ومن خلاله أيضًا قضية فلسطين.

الفكـــرة النى أطرحها التذكير بالصراع مع اسرائيل، قليل جدًا بالنسبة للوضع وآليات والتفكـــبر والاســـنراتيجية الامريكية، خاصة فى الوضع الراهن المتجدد والجديد فى العالم مـــن خـــلال العولمـــة - إلى آخره. لكن كيف نفعل أمريكا ذلك لتسيطر على العالم أكثر وخاصة العالم العربى. فدور أمريكا ومن خلاله دور اسرائيل وليس العكس.

يجـــب دراســـة أمريكا وسياساتها فى المنطقة. الصراع ليس فقط صهيوني عربى - الصراع عربى أمريكى.

أ. حلمى شعراوى :

أرجو كما طلبت من د. هشام أمس، أن يكون جزءاً من تعاوننا ترجمة أو التعرف أو نـــدوات .. إلـــى آخـــره - حول فهم المجتمع الامريكى إزاءنا، سواء السياسات أو تكوينه نفســـه - لأن أوربا تفعل هذا الآن، وأوربا في مأزق مع السياسات الامريكية المفروضة. أى رئيس إدارة في حلف الاطلنطى يكون محليًا أوروبيًا - أمريكا تعترض عليه.

فنحـــن مطالبون بدراسة أين موقع القوة الامريكية؟ أين انجاهها؟ حلف القوة من أين يـــأتى؟ هـــل سيتطور؟ هل سيتغير؟ هل هناك مستقبل كما يقول بول كيندى أو تشومسكى لانهـــبار هـــذا المجـــتمع الامـــريكى الذى يخيف العالم. حتى دراسة أمريكا وفهم السياسة

الامريكيه و الاوربيه طبعا يجب دراسدها مثل دراستنا للعالم العربى نفسه و واقعنا

د. ايمان يحيى :

أريـد أن أتحـدث فى بعض النقاط التى يمكن أن تفيد فى صياغة موقف وحل بعض إشكالات قد تبدو موجودة خلال المناقشات.

أولاً : من الذين يتناقشون هنا؟ أعتقد نحن مجموعة من المثقفين العرب نتناقش. وهذ يفـرض طبـيعة لهذه المنافشة. إن دور المثقف أكبر من دور السياسى – وبالتالى إلى أين يـتوجه المـثقف؟ هل لتكوين رأى عام؟ تكوين مخزون ثقافى لدى شعب حتى يغير على المسـتوى البعـيد؟ صـحيح هذا هو الدور الأساسى. ولكن هناك دوراً ثانوياً أنه يمكن أن يؤثر على بعض السياسات من خلال حوار مع بعض مراكز إصدار القرار.

المعادلـة تخـتل لـو حـدث العكس... ستتغير الرؤية، خصوصا في مجتمع يسود الاستبداد. ولذلك أؤكد على هذه المسألة.

المسـألة الثانـية: صراع وجود أو صراع حدود. لن نتكلم كثيرًا فى هذا الموضوع ولكـن هى مسألة إذا كنا نتكلم من يتنافس فى المنطقة على أن يصبح رقم (١). المسألة لا تقبل المناصفة لا ينفع أن يكون اثنان رقم (١) فى المنطقة. (مصر واسرائيل).

هـناك نقطـة بالنسبة لبعض المفاهيم التى تقال. مثلا إذا رأينا أن هذه مرحلة انتقالية تعيشـها المـنطقة العربية، حيث قيادة لحركة التحرر الوطنى تسقط وقيادة جديدة نحن فى انـتظارها. وبالـتالى نتيجة لطبيعة هذه المرحلة لا توجد نتائج قطعية ولا يمكن أن تجزم بمسائل قاطعة في هذا الإطار. لذلك يبقى دورنا كمثقفينَ أكثر من دورنا كسياسيين.

ملامـح المرحلة القادمة. أولاً : هناك بعض المقولات. البعض يقول الصراع ينحسر بـالعكس، أنـا رأيـى الصـراع يتسع ويزداد عمقًا، لأنه يصل لقواعد شعبية بعد فرض التسويات.

مسـألة وجـود بعـد شعبى واضح فى الصراع نحن متفقون عليها – خصوصًا فى مقاومـه التطبـيع. وجـود عوامل جديدة فى الصراع وهى عوامل عزل الصراع العربى الاسـرائيلى – قد تكون هناك قوى إقليمية أخرى مع اسرائيل. وبهذا العامل تبرز مخاطر محاولـة تفكـيك الصـراع، وهذه مسألة يمكن أن تؤثر كثيرًا على مجرى هذا الصراع. وأعتقد أنه يجمع هذه العوامل عامل أساسى وهو عامل الصراع العربى الاسرائيلى.

ورقـة أ.عـبد الغفار فيها شئ مهم إذا كنا نتكلم عن دورنا – هناك مهام بعيدة ومهام قريـبة. المهـام البعـيدة – دور المثقف يظهر فيها. المهام العاجلة–أعتقد أن هناك مهام

سياســـه عاجله يمكن أن نطرحها - خصوصا إذا مرجنا موضوع الديمقراطية بموضوع الصـــراع العـــربى الاســـرائيلى اولا التســـويات القائمة اليوم فى المنطقة تسويات غير ديمقراطـــيه. وبالـــتالى مـــر حقنا كمثقفين عرب أن نضع مبادرة لتكوين رأى عام رافض باستفتاء الشعوب العربية على تلك التسويات، بمعنى استفتاء الشعب الفلسطيني فى الشتات وداخـــل الضـــفة وفـــى دول الطوق على أى تسوية أو أى اتفاق يتم التوصل إليه. بمعنى استفتاء الشعب السورى علي أى تسوية.

أعتقد أننا بهذه المسألة نضع فى نفس الوقت عصا فى هذا المسار.

المســـألة الثانية : الضغط على - وهناك مساحة موجودة - القيادات العربية الرسمية كي نعيد التنسيق بين مسارات التفاوض.

وأعـــتقد أن هذيـــن العملين قد يمكنانا فى ظرف شهور من تكوين رأى شعبى عربى تجاههما، وفى نفس الوقت لا يمنعا أى مهام غير عاجلة نتحرك فيها.

أ.مروة عبد اللطيف :

طـــبعًا أنا سعيدة جدًا بحضور هذا اللقاء وسعيده بسماع د.بركات ود.شرابى. وبالفعل د.أحمـــد يوسف أتاح لنا فكرة أن ندرس فكر د.بركات لما يحتاجه المجتمع العربى. وكان لى الشرف أن أعمل دراسه مقارنه على كتاب د. بركات.

طـــبعا لـــى إشـــكالية ، أؤيـــد فـــيها د.شرابى ود.حليم لعرضه أمس. طبعًا أرى أننا محـــتاجون أن نجمـــع الصـــف العربى الفلسطينى من الداخل. وهذه كلمة أوجهها للمثقفين الفلســـطينيين والقيادات الفلسطينية الداخلية والخارجية فى الشتات. إننا في وقت يجب أن نـــتخلى عن النزاعات وعن التشرذم.. إننا بحاجة للم الصف الفلسطينى لأن اسرائيل أهم وسيلة لها كانت التنظيم - تمكنت من خلاله أن تضع دولة اسرائيل - بأنها وضعت إطارًا تنظيمـــيًا محددًا من خلاله تمكنت من أن تصل لأهداف حقيقية وبصورة سليمة. حتى الآن لا يمكن أن ننكر أن اسرائيل أصبحت دولة.

وبالنســـبة لـــبعض المثقفيـــن الذين طرحوا أمس، أن اسرائيل لا يمكن أن نعترف بها كدولـــة وفـــى رأيـــى الشخصـــى أنها دولة والدول العربية تتعامل معها كدولة وفى إطار شـــرعى. الأطـــروحة الثانـــية أننا محتاجون داخل الارض المحتلة مساندة عربية حقيقية، الـــندوات والمؤتمـــرات شئ جيد. لكن المساعدة للفلسطينيين فى الارض المحتلة شئ هام للغايـــة. د. بركات طرح بالفعل مثالاً رائعاً. من يقع تحت الضرب هو الشعب الفلسطينى فـــى الداخل - وهو فى حالة تمزق بالفعل- فى حالة معاناة حقيقية. الشعب الفلسطينى فى

الخـــارج أيضـًــا. لمـــاذا لا يوجـــد لم حقيقى للصف الفلسطينى؟ كفانا تشرذماً. لم الصف الفلسطينى أولاً. المساعدة العربية الحقيقية للصف الفلسطينى.

أ عبد السلام محمد:

طــبعًا هـــذه الــندوة المتميزة يجب أن تخرج بتوصيات أو مواقف تقرب من وجهات النظر حول القضية المركزية وقضية الصراع العربى الصهيونى.

وبالــتالى من خلال الدقائق الأخيرة التى سمعتها هناك طرح لقضية صراع وجود أم صراع حدود؟

الواقـــع أن الصراع العربى الصهيونى هو صراع ممتد، ولم يحسم إلا لصالح طرف واحـــد، وبالطبع يجب أن يحسم لصالح هذه الأمة، وهو بالتالى نفى لهذا الكيان القائم على الصـــعيد السياســـى. وبالـــتالى رؤيتـــنا أو تعاملنا مع أية حلول أو أطروحات سواء على الصـــعيد السياســـى أو علـــى الصعيد الفكرى، يجب أن تلتزم وتنسجم تماما مع هذا البعد، على حساب أنه صراع وجود، وبالتالى يجب أن نستطيع التوفيق ما بين طرحنا المرحلي مـــن خلال رؤيتنا من على أرض الواقع، وليس الوقوعية وإنما التعامل مع الواقع بشده فى اتجـــاه هذا البعد. ويجب أن نضع فى أطروحاتنا وتصوراتنا، ألا يكون هناك تعارض بين التكتيك والاستراتيجية التى هى على قاعدة صراع الوجود.

الــنقطة الأخـــرى، من الملاحظ بمتابعة الصراع العربى الامبريالى الصهيونى – أن هناك خطأ بيانيًا فى اتجاه تحجيم هذا الصراع وجعله بالتالى صراعًا فلسطينيًا صهيونيًا أو فلســطينيًا اســـرائيليًا. وهذا يتفق تمامًا مع توجه النظام العربى الرسمى ومع الردة الإقليمية الـــتى حدثـــت على الساحة الفلسطينية من خلال النهج المتخلى عن الارتكاز على القضية الفلسطينية ونزعها من حاضنتها العربية.

وبالـــتالى مطلوب أن نعيد الأمور إلى صياغاتها الرئيسية، كما قال أخى عبد العظيم، بمعـــنى أن الصراع هو صراع امبريالى صهيونى رجعى عربى. فموضـوع حتى الرجعية العربـــية هو ما ننشغل به وهو الخطوط الرئيسية والأساسية التى تضعف من مواقف الأمة فى مواجهة الآخر وفى مواجهة العدو الخارجي.

بالنســـبة للحلـــول النهائـــية أو المقترحة فى الاطار الأخير أو فى الحل النهائى على صـــعيد القضـــية الفلسطينية هناك قضايا معلقة، وهى قضية القدس والحدود وقضية دولة وقضـــية العودة. وبالتالى هذه القضايا الرئيسية الأساسية تحمل فى رحمها تفجيرًا لكل هذه الاتفاقيات التى تمت .

كـيف يمكن للانسان العربى أو للفكر العربى السياسى، أن يتعامل مع توقع رد الفعل على هذه الانفاقيات أو نعليق هذه الاتفاقيات؟

وبالـتالى أعـتقد كمـا قال البعض أن هناك عملا ما سيقوم وقد يكون فى اتجاه كفاح مسـلح جديد على الساحه الفلسطينية. ماهو موقفنا فى هذه الحالة من هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن أن نتعامل معها بشكل عملى، دون أن تفاجئنا الامور ونتصرف بشكل ردود فعل.

نقطة أخيرة وهى قضية المشروع النهضوى العربى.

أعـتقد بأن الصراع ممتد، ومن ثم فإن القدرة العربية الذاتية هى التى يجب أن تحسم هـذا الصـراع. إطارها وقضيتها المشروع النهضوى العربى. وبالتالى لابد من العمل فى اتجـاه تشكيل أو أخذ مقومات هذا المشروع النهضوى العربى- سواء على صعيد رؤيتنا السياسية أو الايديولوجية.

أ.حلمى شعراوى :

كلمـة نهضـوى غير مشروع حضارى والكلمات قد تؤدى لطرق مختلفة. المشروع الحضـارى تملكـه قـوى ترمى للخلف كثيرًا. المشروع النهضوى يؤدى لطرق مختلفة. مجرد الكلمتين يفرقان كثيرًا فى التحالفات الشعبية والوطنية.

أ. كارم يحيى :

الـنقطة الأولـى:كـم صـحيفة مصرية أو فى الاردن أو فى غيرها يمكن أن تنشر مصـطلح الصراع العربى الصهيونى؟ حتى عندما قررت أن آتى للدوة فكرت كيف أكتب كلمة الصراع العربى الصهيونى فى سياق طرح استراتيجية بديلة.

أعـتقد أن هذا المدخل هام جدًا لتحديد مدى تعقيد الواقع، كمثقفين. النقطة الثانية هناك حالـة مـن التغطـية أو التعمية. قرأت ورقة أ. عبد الغفار شكر .. والورقة تشير لحديث مطـول لباراك حول التسوية. وفى نفس العدد كان هناك حديث مع شيمون بيريز، والرجل كان واضحًا جدًا أن هذه التسوية قد تدوم لمدة ثلاثين سنة.

نحـن مـتفقون أن هذه التسوية مؤقتة. وبالتالى أحد أشكال التغطية التى نحدث على المستوى السياسى والاعلامى.

هناك نقطة هامة - بعض ما قيل هنا يعكس مأزق الخطاب القومى. وبما فيه الخطاب القومـى الماركسـى. أعتقد هناك الكثير جدًا من التعميم، هناك بعض الاشتباك مع الواقع، هـناك عـدم تحديـد للقوى الاجتماعية التى يمكن المراهنة على أن تكون الحليفة فى بناء

استراتيجية لمقاومة اسرائيل والمشروع الصهيوني. هذا كله ليس محددًا، سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الاشتباك. مثلاً في لجنة مقاومة التطبيع أتصور كان يمكن استغلال أو استخدام لموضوع الاسرى المصريين - يمكن الآن الاستفادة من موضوع اللاجئين الفلسطينيين على مستوى عالمي ومعنا أساتذة ومفكرين من الولايات المتحدة، يمكن استغلالها وخلق شبكة العلاقات الفعالة عن طريق حتى وسائل التكنولوجيا الحديثة. يمكن أن نحرك هذا الموضوع بشكل قوى ونعبئ رأياً عاماً.

هذا ينقلنى لنقطة أخرى، أنا أتفق مع أ. محمد سيد أحمد فيما قاله حول مسألة التنافس حول من الذى يقود المنطقة، وهذا تنافس حقيقى وليس مزاحًا لكن أخشى من شئ، تراث الأبعاد الخاصة بهذا التنافس يجب أن نضع فى اعتبارها شيئين.. أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية ودورها. أتصور أن مناطحة نظام مصرى أيا كان الموجود حاليًا أو القادم للدور الاقليمى بصوره أمريكا واسرائيل محكوم بإلى أى حد تحتفظ بعلاقة حيوية مع الولايات المتحدة الامريكية. وهذا يظهر فى مواقف سياسية كثيرة لو حللناها.

لكن أعتقد أن العامل الثانى الذى يحد من قدرة أى نظام عربى ونظام مصرى فى الصمود فى مناطحة إقليمية مع اسرائيل هو خاص بفهمنا - هذا النظام - لطبيعة هذه المناطحة.

أنا أخشى من شئ، وهذا أيضًا ينطبق مع حالة أ. عبد الغفار فى ورقته فيما يتعلق بمنظمة التحرير وإعادة بنائها. وأعتقد إلى حد ما كنت ألمس كمراقب الحوار الذى تم بين الجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية فى القاهرة ومحاولة إعادة البناء. بالفعل لا أريد أن اكون متشائمًا.

لكن سوف أربط النقطتين ببعض. مسألة إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. وأتصور أن هناك نظامًا فى مصر أو في دولة عربية يمكن أن يصمد أو يكون قائدًا ولديه حرية حركة فى المناطحة، وهى مسألة بالفعل الديمقراطية. للأسف فى فكر القيادة الصراع العربى الاسرائيلى، باعتبار أنه نموذج لشخصية الطابع الأبوى العربى وشكل السلطة فيه، بالفعل المسألة معلقة بشخص رئيس الدولة. بمعنى أنه تحدث ضجة سياسية. واعلامية حول أن رئيس الدولة أخذ موقفاً من اسرائيل. سافر للبنان. شئ طيب لكن هل هذا بالفعل يعكس أن هناك سياسات استراتيجيات كاملة تتعلق بهذا الموقف؟ فى نفس الوقت، منظمة التحرير - ياسر عرفات - الآن المنظمة عاجزة عن تحديد أى شئ.

مسألة الحركة البديلة واستراتيجية بديلة لمقاومة التطبيع - أعتقد هذا يتوقف على أن المثقفين يستطيعون خلق قنوات مع قوى اجتماعية ذات مصلحة فى هذا. وهى مصلحة

إقتصـــادية وثقافـــية. هذا شئ هام جدًا. والمسألة مطروحة حول قضايا محدده والمفروض تعكس مصالح الناس.

أحد المشاركين:

أطـــروحة صـــغيرة تتعلق بمسألة إدارة الصراع د. أحمد يوسف أشار إلى العلاقات الاســـرائيلية الأسيوية المتنامية. أنا أرى أن الوضع العربى الراهن يحتم علينا أن نعيد بناء علاقات قوية جدًا مع دول آسيوية كالصين- الحليف التقليدى للعرب، والهند وايران. أرى أن أحـــد عناصر التنسيق العربى الممكن فى المرحلة القادمة أن يكون هناك تنسيق خليجى مصرى أو استعاده العلاقات العربية الآسيوية لأنها فى وضع مترد.

أ. عبد الغفار شكر :

واضـــح أن هـــناك نقطـــة اتفاق في كل النقاش الذى جرى، أن هذه الندوة طرح فيها أفكـــار ورؤى - بمـــا فيها مناقشة المائدة المستديرة - جديرة بأن تستخلص كأساس لرؤى ولـــيس بـــرنامج عمـــل. وأنها تكون أساسًا لمناقشات تالية يتسع نطاق المشاركين فيها. لا تقتصـــر على أفكار هذه الندوة، وإنما هناك مؤسسات مختلفة يمكن أن تشترك وشخصيات مخـــتلفة يمكـــن أن تشترك، وأيضًا من المهم إشراك شخصيات ومؤسسات وجماعات من مواقع مختلفة. لأن هذا يثرى النقاش ويقدم الحجج التى سيستقر عليها الرأى فى النهاية.

لكـــن أعـــتقد أن هناك واجبات ملحة فى ضرورة الوصول لقواعد عامة تحكم العمل العـــاجل، الـــذى يـــتفق الكل أنه ملح وموجود وهو النضال ضد التطبيع وارتباطه بقضية الديمقراطـــية، باعتـــبار الاثنين يمكن أن يقاوما - الحركة الجماهيرية وإمكانية أن تصبح الشعوب مؤثرة فى المستقبل.

د. هشام شرابى :

أشـــكر باســـمى وباســـم زملائـــى: مركز البحوث العربية، وأشكر مقدمى الأوراق والمعلقيـــن والحضـــور - علـــى هذه الاجتماعات التى بدأت مساء أمس واستمرت بدون انقطـــاع حـــتى هذه الساعة بمحتواها وبأسلوبها. لم أحضر ندوة تحمل هذا الزخم فى قوة التعبـــير والمضـــمون والفهـــم من الاوراق والمعلقين والمساهمين - لذلك أشكركم باسمى وباســـم المـــنظمة الـــتى أنتمى إليها فى أمريكا. وأوكد لكم أن هذه خطوة أولى نحو تعاون عميق بين المثقفين العرب فى الخارج والمثقفين العرب فى العالم العربى.

أ. حلمى شعراوى :

أشـــعر بالفخر أن ننتزع مثل هذه الشهادة. على الأقل إذا كنا ساهمنا بشئ فى حشدكم وحمعكـــم هـــنا للانـــتهاء لهذه النتيجة المشرفة. وبالفعل الندوة بوجودكم جميعًا س أرقى الندوات التى نظمناها. لأن الكلام مسئول ومحدد وواضح.

ولا يســـعنى إلا أن أشـــكر الاصـــدقاء واشـــكركم علـــى أن جعلتم هذه المسألة تأتى والمراكـــز والجمعيات كلها تمر بحالة يرثى لها من علاقتها بالقضايا الوطنية والاجتماعية الصـــحيحة. علـــى الأقل هذا أكد أن مركز البحوث العربية يظل عند مبدئه لبعض الوقت شكرًا جزيلاً لكم جميعًا.

ملاحق

تقرير حول أعمال

ندوة

فلسطين والعالم العربى فى القرن ٢١

القاهرة ١٣ – ١٤ مارس ٢٠٠٠

عقدت يومى ١٤،١٣ مارس ٢٠٠٠ بمدينة القاهرة ندوة "فلسطين والعالم العربى فى القرن الحادى والعشرين" بالتنسيق بين مركز البحوث العربية بالقاهرة وصندوق القدس (مركز تحليل السياسات الفلسطينية) بواشنطون. وقد شارك فى أعمال هذه الندوة أكثر من مائة شخصية من قادة الفكر والثقافة والسياسة من مصر وفلسطين وسوريا والكويت والسودان والولايات المتحدة الامريكية، يمثلون دائرة واسعة من المؤسسات والمنظمات ومراكز البحوث، فى مقدمتها جامعة الدول العربية ومنظمة التضامن الافرو آسيوى واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الانسان ومعهد البحوث والدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمركز العربى لدراسات التنمية والمستقبل ومركز يافا للدراسات والابحاث ومركز الجيل للدراسات الشبابية ومركز الحضارة للدراسات وجامعات القاهرة وعين شمس وقناة السويس ودمشق وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وحزب العمل.

هذا وقد ناقشت الندوة على مدار خمس جلسات: قضايا البنية العربية الداخلية والثقافية السياسية وتأثيرها على قضية فلسطين وما تواجهه من تحديات، وقضية فلسطين فى السياق الدولي، ومظاهر ومجالات التطبيع بين العرب واسرائيل – نموذج مصر، وكيفية مواجهة التطبيع بالتركيز على الآفاق الاستراتيجية للتصدى الشعبى للتطبيع الاقتصادى والثقافى، وأشكال وآليات المواجهة، واختتمت الندوة أعمالها بمائدة مستديرة ناقشت الرؤية المستقبلية للصراع العربي الصهيونى.

اهتمت الندوة بالبحث فى أسباب الإخفاقات والهزائم العربية وضرورة اجتياز مرحلة البحث فى هذه الأسباب بمعزل عن الحلول الممكنة ومستويات التخطيط لمواجهة التحديات المستقبلية وقيام المشروع الاستراتيجى التاريخى المدروس. وأن الفشل العربى فى معالجة القضية الفلسطينية بوسائل الحرب أو وسائل السلم يعود إلي مثلث الهيمنة : الهيمنة الخارجية، وهيمنة الدولة والجماعات الوسيطة على المجتمع على حساب الأمة والإنسان الفرد، وهيمنة الثقافة التقليدية السائدة وما ترتب على ذلك من تعطيل المجتمع المدنى.

وفى الربط بين أسباب الفشل والحلول المطلوبة للقضية الفلسطينية من الضرورى مراعاة العلاقة الجدلية بين الداخل والخارج، فالهيمنة الخارجية لها قوى اجتماعية تدافع عنها، وقوى التبعية فى الداخل لها ظهر فى الخارج يساندها. وأى رؤية للتغيير يجب أن تضع فى حسابها أنها ستواجه قوى داخلية وقوى خارجية متحالفة، وهو مالا يمكن أن يحقق ما لم يكن فعل التغيير الداخلى فعلا جماهيريا ديمقراطيًا وبحيث يصعب كثيرًا على قوى الخارج أن توقف التغيير.

وقد لاحظ المشاركون فى الندوة أن قضية فلسطين نشأت فى الساحة الدولية فى وقت مبكر، ولعبت القوى الدولية دورًا هامًا فى القضية من خلال تغلغلها فى فلسطين والأقطار العربية. ولم تنحصر القضية منذ بدايتها على أطرافها المباشرين : الفلسطينيين واليهود، بل دخلت قوى وأطراف دولية عديده لأسباب مختلفة، ولعب النظام الدولى دورًا أساسيًا وهامًا فى تحديد مجريات الصراع فى المنطقة من خلال هيئات النظام الدولى وهيكلة كعصبة الأمم والأمم المتحدة. إلا أن مسئولية النظام الدولى عن مأساة شعب فلسطين يجب ألا تغطى على مسئولية العرب أنفسهم عن هذه المأساة وفشلهم فى إدارة الصراع العرب الصهيونى بنجاح. كان للولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية دور مركزى فى الصراع حيث هدفت دائمًا إلى المحافظة على مصالحها فى المنطقة. وما يجرى الآن هو تأكيد الهيمنة الامريكية على المنطقة من خلال التسويات السياسية التى تشرف عليها أمريكا وتضغط على العرب والفلسطيين لعقدها. وبدون فهم الدور الامريكى المركزى لا يمكن للعرب الوصول إلى تصور صحيح لاستراتيجية المواجهة. من هنا فإنه من المهم الاستفادة من النظام الدولى مستقبلا لتأكيد الحق الفلسطينى ومشروعيته بالاستناد إلى القرارات الدولية الصادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وفى مقدمتها القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ المتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وقرار ١٩٤ لسنة ١٩٤٨ الخاص بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة، ومعاهدة لوران فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ التى تعترف للشعب الفلسطينى بنفس حقوق شعوب المنطقة على اراضيها، ومبادئ القانون الدولى الحديث. إلا أن استفادة العرب من النظام الدولى لن يكون ممكنًا دون إرادة عربية تستطيع أن تقيم معادلة جديدة على الصعيد الدولى واستيعاب طبيعة التحدى المفروض ورسم معالم استراتيجية واحدة. وبقدر ما يمكن للعرب من احداث تغيير فى علاقتهم بالغرب، بقدر ما يغيرون من طبيعة علاقة اسرائيل ذاتها بالغرب، وبقدر ما ينجح العرب فى بلورة استقلالية وارادة واضحة بقدر ما يستطيعون التأثير فى التحالف الثنائى بين اسرائيل والغرب.

كما لاحظ المشاركون فى الندوة أن التطبيع مطلب بالغ الحيوية لمستقبل اسرائيل، وتعد هذه العملية حجر النجاة لمستقبل اسرائيل فى عالم يكتسب فيه الاقتصاد أهمية متزايدة بدلا من المواجهات السياسية والعسكرية. تتأكد هذه الحقيقة من دراسة نموذج مصر للتطبيع الذى يركز على الاقتصاد والثقافة، والذى يتم من خلاله خلق مصالح مشتركة لفئات اجتماعية أوسع فى مصر وفي اسرائيل، حيث يتم إيفاد آلاف الشباب للتدريب فى اسرائيل على الزراعة، واستقدام الخبراء الاسرائيليين إلى مصر وتشجيع الشباب للعمل فى اسرائيل، واختراق اسرائيل للصناعات المرتبطة بالزراعة كصناعة السماد والغزل والنسيج والدواجن. كما تهدف اسرائيل من التطبيع فى مجال الثقافة إلى تزييف وتشويه الوعى العربى ونزع كل مرتكزات المقاومة فى الادراك العربي لصالح منظومة فكرية بديلة تحت مسميات كاذبة مثل ثقافة السلام ولقاء الحضارات وثقافة الحوار والقبول بالآخر، وكذلك استبدال الهوية الحضارية التاريخية للأمة العربية بهويات أخرى مصطنعة من قبيل الشرق أوسطية، ويتم دعم هذه التوجهات الفكرية والثقافية التطبيعية بتعاون اقتصادى شرق أوسطى يقوم على قاعدة ارتكاز من اسرائيل وفلسطين والأردن تكون الجسر الذى يصل باسرائيل إلى الاقتصاد العربى والثروات العربية.

من هنا فقد أبدى المشاركون فى الندوة اهتماما خاصًا بمظاهر المقاومة العربية الشعبية للتطبيع فى المجالين الاقتصادى والثقافى والمبادرات الشعبية فى هذا الصدد التى أسفرت بالفعل عن تشكيل لجان عديدة فى مصر والأردن، مثل لجنة الدفاع عن الثقافة القومية واللجنة المصرية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية التى تضم ممثلين للاحزاب السياسية والشخصيات العامة والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة اسرائيل ولجنة دعم المقاومة الاسلامية فى جنوب لبنان. واهتمت مناقشات الندوة بدراسة أوجه النقص فى المواجهة الشعبية للتطبيع وكيفية تداركها مستقبلا وضرورة أن يتم التنسيق فى عملية مقاومة التطبيع على المستوى العربى.

وبالنسبة لمستقبل الصراع العربي الصهيونى، أكدت مناقشات الندوة أننا ازاء مرحلة جديدة من الصراع، لأن التسويات السياسية الجارية حاليًا ورغم اعتراف الحكومات العربيه باسرائيل لن توقف الصراع لأنها لا تحقق الحد الأدنى من الحقوق الوطنية المشروعه للشعب الفلسطينى وتعيد الارض العربية المحتلة مثقلة بترتيبات عسكرية وسياسية تخفض من السيادة العربية عليها.

من هنا أهمية النظر إلى المستقبل فى إطار رؤية استراتيجية تنطلق من فهم سليم لطبيعة الصراع وما ينطوى عليه من تعارض بين الاهداف القومية للشعوب العربية

والمحطط الصهيونى الامبريالى للمنطقة، وأن المخطط الصهيونى هو فى الحقيقة جزء من المشروع الغربى الاستعمارى للهيمنة على المنطقة، وأن الصراع الفلسطينى الاسرائيلى جزء من الصراع العربى الصهيونى الامبريالى وليس منفصلا عنه، ولا يمكن الوصول إلى حلول حقيقيه لأى منهما بمعزل عن الآخر. وأن القوة بمعناها الواسع هى العامل الحاسم فى هذا الصراع سواء من خلال الحرب والكفاح المسلح والسلام وما يتطلبه ذلك من اقامة مجتمع متقدم يقوم على اقتصاد متطور ونظام سياسى عصرى ديمقراطى، وذلك باعتبار أن ما يجرى حاليًا من تسويات رديئة ناتج عن اختلال علاقات القوى لصالح اسرائيل، وبالتالى فإن تصحيح هذا الخلل هو نقطة البدء فى المواجهة مستقبلا لامتلاك العرب زمام المبادرة فى الصراع ببناء القوة الذاتية العربية الشاملة.

إن الوعى بضرورات المواجهة طويلة الأمد فى إطار رؤية استراتيجية سليمة، وقوة ذاتية عربية متناميه، اقتصاديا وثقافيا واجتماعيًا وسياسيًا وعسكريًا لا يؤجل ضرورة المواجهه العاجلة والمباشرة للتحديات القائمة التى تفرضها الحقائق الجديدة للوضع الراهن الناجمة عن الاعتراف العربى باسرائيل. ونحن لا نستطيع فى تطلعنا للمستقبل أن نتجاهل حقائق الواقع، وضرورة أن ننطلق من تحليل سسيولوجى للمجتمعات العربية يراعى عدم التجانس فيها ووجود قوى لها مصالح فى الاعتراف باسرائيل والتعاون معها، ووجود ضغوط دولية كبرى للتطبيع مما يجعل هامش المناورة الآن محدودًا أمام العرب وأنه ليس من المهم فقط أن نحدد ما نريد بل الأهم أن نتعرف على الدينامية التى توصلنا إلى ما نريد وأن نبدأ من آليه موضوعية تفرض نفسها فى الواقع. وفى هذا الصدد تكتسب بعض المسائل اهميه خاصه مثل.

- الحركة الشعبية العربية هي أساس المواجهة العاجلة للتحديات والمخاطر الناجمة عن الاعتراف العربي باسرائيل، وذلك من خلال مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية حول مهمة محورية هى مقاومة التطبيع الاقتصاد الثقافى مع اسرائيل، وإعادة تأسيس وعى عربى جديد بمخاطر المشروع الصهيونى والتحالف الصهيونى الامريكى، وتشكيل رأى عام شعبى ضاغط علي الحكومات العربية لاستئناف الصراع، وبناء جبهة شعبية عربية مساندة للشعب الفلسطينى.

- إعادة بناء الموقف الفلسطينى بما يتناسب مع التحديات الجديدة، وتعبئة الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة وفى الشتات فى إطار موحد من خلال تحقيق اجماع وطنى فلسطينى حول استراتيجية موحدة تقوم على ثوابت القضية وبصفة خاصة حق الشعب الفلسطينى فى العودة إلى أرضه وحقه فى تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة

وأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية القائمة على تشكيل ديمقراطى الإطار السياسى والتنظيمى الذى يمثل المرجعية الوطنية العليا لشعب فلسطين كله وإعادة بناء مؤسساتها علي هذا الاساس والفصل بينها وبين السلطة الفلسطينية فى الضفة وغزة.

- لا يمكن إحراز نحاح فى المواجهة العاجلة بدون النضال من أجل تطوير الأوصاع الدبمقراطبة وحدوث نطور حقبقى فى هذا المجال ينهى الحصار المفروض على المجتمع المدنى والعمل السياسى الجماهيرى في معظم الأفكار العربية. وبذلك يصبح النضال ضد التطبيع والشرق أوسطية والتغلغل الاسرائيلى والصهيونى فى المجتمعات العربية جزءًا لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية وتحرير الجماهير العربية من أسر الاسنبداد والتسلطية.

هذا وقد اتفق المشاركون فى الندوة على أهمية مواصلة النقاش وتطويره حول القضايا التى بررت أهمنتها فى المناقشات وما يتصل منها بصفة خاصة بالرؤية الاستراتيجية لمسقبل الصراع، والسروط الواحب توافرها عربيا وفلسطينيا لامتلاك زمام المبادرة فى الصراع، والنحديات الداخلية والافليمية والدولية وكيفية مواجهتها.

وضرورة أن يتسع النقاش فى المستقبل فيشمل دائرة أوسع من المثقفين والسياسيين من أقطار عربية متعددة.

مركز البحوث العربية
للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق
(القاهرة)

صندوق القدس
مركز تحليل السياسات
(واشنطن)

جدول أعمال
ندوة فلسطين والعالم العربى
فى القرن الحادى والعشرين
القاهرة ١٤/١٣ مارس ٢٠٠٠ بمقر مركز البحوث العربية

اليوم الأول الاثنين ١٣ مارس ٢٠٠٠

٥,٠٠ – ٥,٣٠ مساء مساء	*الجلسة الافتتاحية* *رئيس الجلسة:* عبد الغفار شكر -كلمة مركز البحوث العربية -كلمة صندوق القدس
٥,٣٠– ٧,٣٠ مساء مساء	*الجلسة الأولى* **البنية الداخلية العربية واثرها على قضية فلسطين** *رئيس الجلسة*: محمد محمود الإمام **متحدث**: حليم بركات ***تعقيب:*** أحمد يوسف أحمد– حسين عبد الرازق– هشام شرابى
٧,٣٠–٧,٤٥	شاى
٧,٤٥– ٩,٤٥ **مساء مساء**	الجلسة الثانية فلسطين فى السياق الدولى *رئيس الجلسة*: نصير عارورى ***متحدثان***: سميح فرسون– عبد العليم محمد ***تعقيب:*** أحمد برقاوى- جميل مطر– حسن نافعة

اليوم الثانى الثلاثاء ١٤ مارس ٢٠٠٦

الجلســـة الثالثــة

صباحا صباحا **قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل**

رئيـس الجلسة: أحمد صدقى الدجانى

متحدثون: حسام رضا وعريان نصيف– حسين معلوم

تعقيب: أشرف البيومى– محمود عبد الفضيل

١١,٣٠–١٢,٠٠ شـــــــاى

الجلســـة الرابعـــة

ظهراً ظهراً **(استكمال) قضايا الشرق أوسطية والتطبيع مع إسرائيل**

رئيس الجلسة: *محمد فائق*

متحدث: أحمد بهاء الدين شعبان

تعقيب : حامد محمود

الجلســـة الخامســـة

مساء مساء **مائدة مستديرة حول مستقبل الصراع العربى الصهيونى**
(رؤية مستقبلية)

رئيس الجلسة : حلمى شعراوى

ورقة العمل: عبد الغفار شكر

مشاركون: أحمد يوسف– السيد ياسين– عبد الله النيبارى– عواطف عبد الرحمن– محمد سيد أحمد– هشام شرابى– حسن نافعة.

قائمة المشاركين

أحمد برقاوى	أستاذ فلسفة / جامعة دمشق
أحمد بهاء الدين شعبان	باحث
أحمد صدقى الدجانى	مفكر عربى
أحمد يوسف أحمد	مدير معهد البحوث العربية
أشرف البيومى	استاذ جامعى
أمين اسكندر	مقرر اللجنة الشعبية لمقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
السيد ياسين	مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام
إيمان يحيى	أستاذ مساعد بكلية الطب جامعة قناة السويس
جميل مطر	مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل
حامد محمود	مساعد أمين عام الحزب الناصرى - أمين لجنة مقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية
حسام رضا	مهندس زراعي- الحرب العربى الديمقراطى الناصرى
حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة
حسين عبد الرازق	رئيس تحرير مجلة "اليسار" وأمين اللجنة السياسية بحرب التجمع
حسين معلوم	باحث اقتصادى
حلمى شعراوى	مدير مركز البحوث العربية
حليم بركات	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
محمد سعيد أدريس	مدير تحرير الأهرام العربى
رفعت سيد أحمد	مركز يافا للدراسات والأبحاث
سعيد كمال	أمين عام مساعد - جامعة الدول العربية لشؤن فلسطين
سميح فرسون	أستاذ جامعى - الولايات المتحدة
سنية البهات	جريدة الجمهورية- مركز الدراسات والأبحاث
شاهندة مقلد	اتحاد الفلاحين المصريين - تحت التأسيس
صلاح عدلى	باحث
عبد الرحمن خير	امين اللجنة النقابية لعمال الإنتاج الحربى
عبد العظيم المغربى	أمين عام مساعد اتحاد المحامين العرب

عبد العليم محمد	مركز الدراسات الاستراتيجية – الاهرام
عبد الغفار شكر	نائب رئيس مركز البحوث العربية
عبد القادر ياسين	مفكر عربى
عبد الله النيبارى	عضو مجلس الأمة الكويتى
عريان نصيف	محامي – اتحاد الفلاحين المصريين– تحت التأسيس
عواطف عبد الرحمن	رئيس قسم الصحافة– كلية الإعلام – جامعة القاهرة
فاروق محمد العشرى	أمين التثقيف الحزب العربى الديمقراطى الناصرى / القاهرة
فتحية العسال	أمين اتحاد النساء التقدمى
فهمي هويدى	كاتب بالأهرام
كاريم يحيي	محرر بالأهرام
محمد سيد أحمد	كاتب بالأهرام
محمد فائق	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان
محمد محمود الإمام	وزير التخطيط الأسبق
محمد وفاء حجازى	سفير سابق – رئيس تحرير الدبلوماسى
محمود المراغي	كاتب بروز اليوسف– الأهرام
محمود عبد الفضيل	رئيس قسم الاقتصاد جامعة القاهرة
مصطفى مجدى الجمال	باحث بمركز البحوث العربية – مقرر الندوة
نصير عاروى	أستاذ جامعي – الولايات المتحدة
هشام شرابي	أستاذ جامعي – الولايات المتحدة
يسرى زكى	نقابى عمالي

قائمة مطبوعات مركز البحوث العربية

(١٩٩٧-٢٠٠٠)

١- فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر ١٩٨٧

٢- لطيفه الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر ١٩٨٨

٣- رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل ، ١٩٨٨

٤- عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨

٥- وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨

٦- أنوسيف يوسف واخرون ، النظريه والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية ، ١٩٨٩.

٧- ابراهيم برعى ، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣

٨- ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، ١٩٩٠

٩- ابراهيم بيضون واخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠

١٠- أحمد عبد الله (المحرر) ، الانتخابات البرلمانية فى مصر- نشر مشترك مع دار سينا ، ١٩٩٠

١١ حيدر ابراهيم ، أزمة الاسلام السياسي، الجبهة الاسلامية القومية فى السودان ، ١٩٩٠

١٢ محمد عبيد غباش ، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط ، ١٩٩١

١٣- الفت الروبى ، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١

١٤- محمد على دوس ، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الافريقى ، ١٩٩١

١٥- أحمد نبيل الهلالى واخرون ، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.

١٦- أمينة رشيد واخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق) ، ١٩٩٢

١٧ سمير امين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية ، ١٩٩٢

١٨ المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر :أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢

١٩- جويل بنين، زكارى اوكمان ، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١ ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢

٢٠- إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢

٢١- أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فى دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان ، ١٩٩٢.

٢٢- ليلى عبد الوهاب ، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة ، ١٩٩٢.

٢٣- احمد محمد البدوى ، لص الاتوبيس بارول ١٩٩٢

٢٤- مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية ، المرأة وتعليم الكبار ، ١٩٩٢.

٢٥- ادريس سعيد ، عظام من خرف ، ١٩٩٣

٢٦- دارام حاى،(تحرير) ، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب ترجمة /مبارك عثمان ، نشر مع اتحاد المحامين العرب ١٩٩٣،

٢٧- مايكل دراكوه (تحرير) ، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف ، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا١٩٩٤،

٢٨- عادل سعيان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول ، ١٩٩٤.

٢٩- نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين ، ١٩٩٤.

٣٠- امال سعد زغلول ،دور الحركة الشعبية فى حرب السويس ، ١٩٩٤.

٣١- لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤،

٣٢- على عبد القادر ، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان ، ١٩٩٤

٣٣- حلمى شعراوى وعيسى شيفجى ، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤

٣٤- لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق) ، حول الفن ، ١٩٩٤

٣٥- جودة عبد الخالق (تحرير) ، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة الى فؤاد مرسى، ١٩٩٤

٣٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ،التحالفات السياسية فى مصر، ١٩٩٤

٣٧- صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.

٣٨- عبد الغفار أحمد ،السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥

٣٩- سترنسبانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى ، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون،. ١٩٩٥ .

٤٠- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٦.

٤١- سمير أمين (تحرير) ،المجتمع والدولة :حالة لبنان ، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦،

٤٢- مصطفى كامل السيد(تحرير) ، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣- سيد البحراوى (تحرير) ، لطيفة الزيات : الأدب والوطن ، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦

٤٤- عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى ، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ١٩٩٦.

٤٥- جويل بنين ، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى ، ترجمة إيمان

حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية.

٤٦- عبد الغفار شكر (تحرير) ، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الامين، ١٩٩٧

٤٧- سمير أمين (تحرير). الدولة والمجتمع :حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ١٩٩٧.

٤٨- سمير أمين (تحرير)، الدولة والمجتمع · حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٧ .

٤٩- كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية ، نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨.

٥٠- عبد الغفار شكر (تحرير) ،اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨.نشر مشترك مع دار مدبولى ، ١٩٩٨

٥١- عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية . نشر مشترك مع دار المحروسة ، ١٩٩٨ .

٥٢ - محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣- عبد الغفار أحمد (تحرير) ، ادارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤ - لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمه صلاح أبو نار - مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥ - لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفى مجدى، ١٩٩٩

٥٦ - أمينة رشيد (تحرير): النبعية الثقافية مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٧ - محمود عوده، (إشراف) الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩

٥٨ - محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٥٩- عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن لعربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٠- عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩

٦١-عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل- ١٩٩٩.

٦٢- أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية :نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩

٦٣-فاروق القاضى، فرسان الأمل: تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠

٦٤-حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١

٦٥-حلمى شعراوى، ثقافة التحرر الوطنى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١

كراسات المركز

٦٦- احمد هنى، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر ، ١٩٨٨

٦٧- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيية فى البريسترويكا، ١٩٨٨

٦٨- أشرف حسين ، ببليوجرافيا الطبقة العاملة ، ١٩٨٨

٦٩- العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩

٧٠- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعةومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٧١- موشى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى ، البريسترويكا فى عيون الآخرين ، ١٩٩٠

٧٢- نادر فرجانى ، الأزمة العربية الكبرى

٧٣- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، ٢٠٠٠

٧٤- إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، ٢٠٠٠

٧٥- عبد الغفار شكر، نحديد الحركة التقدمية المصرية، ٢٠٠٠

٧٦-حنان رمضان (اعداد)، العراق تحت الحصار، ٢٠٠٠

أفريقـيّة عربيّة: مختارات العلوم الاجتماعية، مجلد ١ (اكتوبر ١٩٩٩)، مجلد ٢ (مارس ٢٠٠٠)، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى ، الصراع العرقى فى أفريقيا ١٩٩١، .

٢- اببو هو تشغول ، الجيش والعسكرية فى أفريقيا ، ١٩٩١.

٣- دسالجن رحماتو ، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وامكانيات ، ١٩٩١.

٤- حبمى اديسبا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا ، ١٩٩٢

٥- أدبمولاب - سالو ، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا ، ١٩٩٣ .

٦- م٠ مامدانى ،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا٠

٧- ثاندبكا مكانداويرى ، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا .

٨- مومار ديوب ، ممارودبوف ، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى افريقيا

٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا ، ١٩٩٣

١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا

١١- مسيل بن عروس، الدولة - والمثقفون عليها

١٢- عثنو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩

١٣- أميمة ماما ، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا،١٩٩٩.

١٥- مامادو ضبوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى: منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦-حكيم بن حمودة، نظريات ما بعد التكثف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧-كلودبو شوفان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠
١٨-اسيلى مبيمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠

سلسله كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
أ- التنمية بالمشاركة
١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا : دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقيه
٥- تحسين استجابة الخدمات العامة فى أفريقيا
٦- دعم حيويه الجامعة الافريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبـئة القطـاع غـير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية
١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا
ب-سلسلة التنمية بالمشاركة
١- دراسة حالة فى ناميبيا
٢- دراسة حالة فى أوغندا
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة
٤- المبادىء الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية
٥- دراسة حالة فى جامبيا
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا
ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية .

٣ مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات

٤ تخفيف الفقر وصيانة البيئة

٥ تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من اجل المشاركة الفعالة في عملية التنمية

٦ إدارة المشروعات الصغيرة

٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

١ دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد الثانى عشر ٢٠٠٠

٢- نشرة المجلس الافريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا) من العدد الأول إ

١٩٩١ إلى العدد الثامن والثلاثين ، مارس ٢٠٠٠

٣- نشرة العلوم السياسية الافريقية

من العدد الأول إلى العدد الثانى والثلاثون، ابريل ٢٠٠٠

٤ نشرة منتدى العالم الثالث بداكار

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧

تحت الطبع

* سمير أمين (إشراف) : سلسلة المجتمع والدولة فى الوطن العربى· حالة السودان ، بلدان الخليج
* عبد الغفار شكر (تحرير) : ندوة التعاونيات
* التعليم العالى والتنمية
* المجتمع المدنى فى مواجهة سياسات الإفقار
* النساء فى القطاع غير الرسمى
* مصطفى مجدى الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى
* عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية.

٢